وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل

رسالة ماجستير تقدمت بها

شهد علي عبيس السعيدي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في الجغرافية العامة

بإشراف

الأستاذ المتمرس الدكتور

عبد الزهرة علي الجنابي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ * وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ
وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا
وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ
وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الأنعام الآية (١٤١)

توصية الاستاذ المشرف

أشهد ان أعداد الرسالة الموسومة ب **(تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل)** التي تقدمت بها الطالبة **(شهد علي عبيس السعيدي)**

قد جرى تحت اشرافي في قسم الجغرافية , كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة بابل , وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية .

الامضاء

اللقب العلمي : استاذ متمرس

الاسم : د . عبد الزهرة علي الجنابي

التأريخ : / / ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءَها نشهدُ أنّنا اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ(تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل) التي أعدّتها الطالبة (شهد علي عبيس السعيدي) ، وقد ناقشنا الطالب/الطالبة في محتوياتها ، وفي ما له علاقة بها ، ونرى أنّها جديرةٌ بالقبول لنيل درجة ماجستير في التربية/التخصص ،بتقدير( ) .

الإمضاء :
اسم التدريسي مع اللقب العلمي
التاريخ : / /
(رئـيسًا)

الإمضاء :
اسم التدريسي مع اللقب العلمي
التاريخ : / /
(عضوًا)

الإمضاء :
اسم التدريسي مع اللقب العلمي
التاريخ : / /
(عضوًا)

الإمضاء :
اسم التدريسي مع اللقب العلمي
التاريخ : / /
(عضوًا و مشرفًا)

صادق مجلس الكلية على منح الشهادة

الامـضاء :

أ.د. محمود محمد حسن الشمري

العميـــــد

التاريخ: / /

الإهداء

إلى الذين رخصوا دمائهم وضحوا بأرواحهم لاستدامة الأرض
فرسموا بدمهم لوحة علمت كل الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة
التي سترث الأرض من بعدهم معنى الحق والاستدامة في الحياة.

وإلى من أعطاني الحرية والثقة لأحقق طموحاتي وأصل لأهدافي..
أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى حبيبة قلبي ونقطة ضعفي .. والخط الأحمر في حياتي..
أمي الحبيبة أدامها الله لي نعمة لا تزول .

إلى مصدر دعمي المالي والمعنوي وسندي في الحياة إخوتي
(مصطفى وأمير)أراكم سعادتي.. وأرى جمال الأيام فيكم .

إلى روحي التي رسمت في حروف.. وحروفي التي تمثلت في روح
بنت أخي صغيرتنا بنين .

شهد

الشكر والتقدير.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.
أتقدم بخالص شكري وتقديري وامتناني للأستاذ المشرف على رسالتي المتمرس الدكتور **(عبد الزهرة علي الجنابي)** لتفضله بأرائه العلمية وأفكاره النيرة والذي منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة، وتابعني بأمانة وإخلاص بروح المربي الفاضل، ما شكل إضافة كبيرة لرسالتي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعنت فيها على إكمال عملي البحثي، فأسأل الله أن يجازيه خير الجزاء ويطيل في عمره.
كما وأتقدم بكلمات الشكر المعطرة بأريج المحبة والورد إلى رئيس قسم الجغرافيا، وإلى جميع اساتذتي في قسم الجغرافيا– كلية التربية للعلوم الإنسانية– جامعة بابل، الذين أسهموا في إعدادي العلمي خلال المرحلة التحضيرية والبحثية.
وأتقدم بشكري الخالص وامتناني الكبير لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لقبولهم مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهم التقويمية بشأنها، وإني أؤمن وعلى يقين بفيض علمهم وأراءهم السديدة التي ستجعل الرسالة بأحسن وأتم وجه، فلهم مني أرق الأمنيات.
كما لا يسعني أن أشكر مدراء وموظفي ومنتسبي المؤسسات والدوائر الحكومية في محافظة بابل، وأخص بالذكر منهم مدير ومنتسبي مديرية التخطيط والتنمية الاقليمية في محافظة بابل، ومديرية تربية بابل ،ومديرية صحة بابل، ومديرية زراعة بابل، ودائرة إحصاء بابل، على ما قدموه لي من تسهيلات للحصول على البيانات التي احتجتها، وأيضاً الشكر موصول لمكتبة الكلية وموظفيها لمساعدتهم لي في الحصول على المصادر العلمية المتعلقة بالدراسة.
كما ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والاحترام لكل زملائي وزميلاتي من طلبة الماجستير لتعاوننا الدائم وكأسرة واحدة يسودها الاحترام والتعاون طوال مدة الدراسة، وإلى صديقاتي التي في أفلاك صداقتكن تدور فرحتي .. وعلى عتبات نُبلكم يقف وفائي . محبتي لكم.
وفي النهاية أقدم خالص شكري وامتناني لجميع أفراد عائلتي، وبعض أقاربي وأخص منهم عائلة عمي (أبو مروان) لدعمهم الدائم ومساندتهم لي، كما وأقدم دعواتي وعظيم حبي إلى أغلى ما أملك والذي بفضلها ومساندتها ودلالها المفرط حققت كل ما أحب وأرغب فيه.. أمي عافيتي وسعادتي ومصدر النور في طريقي حفظها الله لي وأطال الله في عمرها. وختاماً دعواتي وامتناني للذين لم ينسوني في الدعاء لإنجاز رسالتي هذه أشكركم جميعاً.

الباحثة

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل من خلال الاستثمار الأمثل للإمكانات المتوفرة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسة والخدمية، ووضع الخطط التنموية اللازمة للنهوض بالواقع التنموي للمحافظة ولتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية والكفاءة والجدوى الاقتصادية وبديمقراطية ومسؤولية سياسية ووفق النظام البيئي المتوازن والمستدام. ناقشت هذه الدراسة مسألة تحديد آلية ومنهجية معينة لتنظيم وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة في المحافظة، وبسبب ابتعاد صناع القرار في المحافظة عن إدخال مفهوم الاستدامة في المشاريع التنموية، حيث أصبح تمكين وتطبيق الاستدامة يواجه الكثير من العراقيل عند تطبيقها على أرض الواقع. استخدمت منهجية الرسالة أسس الانتقال من الفكر التقليدي نحو الفكر المستدام في الخطط التنموية، كونه الناتج لمدخلات هذه المنهجية. وبهذا فقد استعرضت الدراسة عبر فصولها الخمسة، بكل ما له علاقة بالجانب الفلسفي و المفاهيمي للتنمية المستدامة، كما وتضمنت تحديد الإمكانات الجغرافية في المحافظة لمعرفة وقياس مؤشرات التنمية المستدامة في المحافظة، ثم اقترحت الدراسة استراتيجية تنموية شاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما وتم دراسة وتحليل هذه المؤشرات من خلال استخدام استمارة استبيان تضمنت بعض مؤشرات الاستدامة، واعتماد تحليل البيانات احصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي الجاهز الخاص بالعلوم الاجتماعية (spss25) واستخدام بعض المعادلات الرياضية لتوصل إلى النتائج المطلوبة في الدراسة. إن أهم ما توصلت اليه الدراسة إن محافظة بابل تتمتع بإمكانات جيدة بمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية أهمها الثروة البشرية السكانية فيها وموقعها المتميز في وسط العراق، ولكن من خلال تقييم مؤشرات التنمية المستدامة وقياس مدى تحقيقها في المحافظة، تبين بأنها مؤشرات ضعيفة ومتدنية ولا تفضي إلى تنمية مستدامة، مما يجب وضع خطة تنموية لاستثمار هذه الإمكانات والمقومات بشكل شامل ومستدام وبحرص عالٍ وبعيداً عن الفساد المالي والإداري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما توصلت اليه الدراسة من مقترحات تساعد في وضع خطة تنموية لاستثمار الموارد بشكل يضمن حصة الأجيال الحالية وحفظ حق الأجيال القادمة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
توصية الاستاذ المشرف	ب
توصية رئاسة القسم	ت
اقرار لجنة المناقشة	ث
مصادقة مجلس الكلية	ج
الإهداء	ح
الشكر والتقدير	خ
المستخلص	د
فهرس المحتويات	ذ _ ص
فهرس الجداول	ص _ غ
فهرس الخرائط	غ _ ف
فهرس الأشكال	ف – ق
المقدمة	**١ – ٩**
الفصل الأول : مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها و أبعادها ومؤشراتها والتحديات التي تواجهها	**١١ _ ٥٩**
تمهيد	١٢
المبحث الاول : مفهوم التنمية المستدامة وتطورها :	**١٢**
اولا : مفهوم التنمية	١٢
ثانياً : أقسام وأنواع التنمية	١٦
ثالثاً : التنمية المستدامة : الاصل والمعنى اللغوي	١٨
رابعاً : مفهوم التنمية المستدامة	١٩
خامساً : أهمية التنمية المستدامة	٢١
سادساً : التطور التاريخي للتنمية المستدامة	٢٢
سابعاً : تطور التنمية المستدامة في الوطن العربي	٢٦
ثامناً : التنمية المستدامة في التطور الاسلامي	٢٦

تاسعاً : خصائص التنمية المستدامة	٢٨
عاشراً : اهداف التنمية المستدامة	٣٢
المبحث الثاني / متطلبات وتحديات التنمية	**٣٧**
اولاً : متطلبات تحقيق التنمية المستدامة	٣٧
ثانيا : التحديات التي تواجه التنمية المستدامة	٣٩
المبحث الثالث : أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	**٤٤**
أبعاد التنمية المستدامة :	٤٤
أولاً: البعد الاقتصادي	٤٤
ثانياً: البعد الاجتماعي	٤٦
ثالثاً: البعد البيئي	٤٧
رابعاً: البعد السياسي	٥٠
مؤشرات التنمية المستدامة :	٥٠
أولاً: مؤشرات اجتماعية عامة	٥٢
ثانياً: مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في التعليم	٥٣
ثالثاً: مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في الصحة	٥٤
رابعاً: مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في السكن	٥٥
خامساً: مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في أحوال السكان	٥٥
سادساً: مؤشرات لقياس التنمية البيئية المستدامة	٥٦
سابعاً: مؤشرات في استغلال الموارد الطبيعية	٥٧
ثامناً: مؤشرات في الزراعة	٥٨
تاسعاً: مؤشرات في التوازن البيئي	٥٨
خلاصة	٥٩
الفصل الثاني: الامكانات الجغرافية التنموية وأثرها في التنمية المستدامة في محافظة بابل	**٦٠_١٥٠**
تمهيد : –	61
المبحث الأول : الإمكانات الطبيعية	**61**
أولاً : الموقع والمساحة	61
ثانياً : السطح	٦٤

ثالثاً : البنية الجيولوجية	٦٦
رابعاً : المناخ	٦٨
خامساً : التربة	٧١
سادساً : الموارد المائية	٧٥
المبحث الثاني : الإمكانات البشرية	**٧٩**
اولاً : النمو السكاني	٧٩
ثانياً : توزيع السكان	٨٢
ثالثاً : تركيب السكان	٩٠
رابعاً : إمكانات الخدمات التعليمية	٩٧
خامساً : إمكانات الخدمات الصحية	١١١
المبحث الثالث :- الإمكانات الاقتصادية في محافظة بابل.	**١١٦**
أولاً / النشاط الزراعي.	١١٦
ثانياً / النشاط الصناعي.	١٣٥
ثالثاً / النقل.	١٤١
رابعاً / النشاط التجاري.	١٤٤
خامساً / النشاط السياحي.	١٤٦
خلاصة	١٤٩
الفصل الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل	**١٥١ _ ٢١٢**
تمهيد : -	١٥٢
المبحث الأول: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة	**١٥٢**
أولاً: مؤشرات السكان في التنمية المستدامة:	١٥٢
١-مؤشر النمو السكاني	١٥٢
٢- مؤشر التركيب العمري	١٥٣
٣- مؤشر التركيب النوعي	١٥٣
٤- مؤشر التركيب البيئي	١٥٤
٥- مؤشر آمد الحياة المتوقع	١٥٥
٦- مؤشر الخصوبة	١٥٥
٧- مؤشر الوفيات	١٥٦

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة :	١٥٧
١-القضاء على الفقر	١٥٧
٢- البطالة وتأثيرها في التنمية البشرية المستدامة	١٥٩
٣-مؤشرات تمكين المرأة	١٦٠
ثالثاً: مؤشرات الخدمات التعليمية:	162
١-معايير خدمات رياض الأطفال	١٦٣
٢- معايير خدمات التعليم الابتدائي	١٦٤
٣- معايير خدمات التعليم الثانوي	١٦٥
٤- معايير خدمات التعليم المهني	١٦٦
٥- مؤشرات خدمات التعليم العالي والتقني	١٦٨
رابعاً: مؤشرات الخدمات الصحية:	١٦٩
المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة	**١٧٦**
أولاً: المؤشرات التنمية الزراعية المستدامة	١٧٦
ثانياً: مؤشرات التنمية الصناعية المستدامة	١٧٩
ثالثاً: مؤشرات النقل المستدام	١٨٢
رابعاً: مؤشرات التنمية المستدامة للقطاع التجاري	١٨٤
خامساً: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	١٨٦
سادساً: مؤشرات التنمية المستدامة للمشاريع الاستثمارية	١٨٩
المبحث الثالث / المؤشرات التنمية المستدامة للبيئية والخدمات الأساسية.	**١٩١**
أولاً: المؤشرات البيئية	١٩١
ثانياً: مؤشرات خدمات البنى الأساسية	١٩٤
١-مؤشرات خدمات الإسكان	١٩٤
٢- مؤشرات خدمات مياه الشرب	١٩٧
٣- مؤشرات خدمات الكهرباء	٢٠١
٤- مؤشرات خدمات الاتصالات	٢٠٦
المبحث الرابع: مؤشرات التنمية السياسية المستدامة والحكم الرشيد	**٢٠٨**
خلاصة	٢١٠
الفصل الرابع : تحليل إحصائي لمؤشرات التنمية المستدامة	**٢١٣ _ ٢٤٨**

وعلاقتها المكانية في محافظة بابل	
تمهيد :-	٢١٤
أولاً / محور الأسرة ومؤشراته	٢١٥
ثانياً / محور الدخل ومؤشراته	٢١٧
ثالثاً / محور التعليم ومؤشراته	٢٢٨
رابعاً / محور الصحة ومؤشراته	٢٣٦
خامساً / محور المرأة ومؤشراته	٢٣٩
سادساً / محور السكن ومؤشراته	٢٤٢
سابعاً / مؤشر الخدمات ومؤشراته	٢٤٣
خلاصة	٢٤٨
الفصل الخامس: الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل.	**٢٤٩_٢٧٠**
تمهيد :-	٢٥٠
المبحث الأول : استراتيجية التنمية البشرية المستدامة	**٢٥٠**
أولاً : استراتيجية التنمية المستدامة لخصائص السكان	٢٥٠
ثانياً : الاستراتيجية المقترحة لتنمية الخدمات التعليمية	٢٥١
ثالثاً : استراتيجية تنمية الخدمات الصحية	٢٥٤
رابعاً : استراتيجية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين	٢٥٥
المبحث الثاني : استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة	**٢٥٦**
أولاً : استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة	٢٥٦
ثانياً : استراتيجية التنمية الصناعية المستدامة	٢٥٧
ثالثاً: استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع النقل	٢٥٩
رابعاً : استراتيجية التنمية المستدامة للنشاط التجاري	٢٦٣
خامساً : استراتيجية التنمية السياحية المستدامة	٢٦٣
المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة للبيئة وخدمات البنى التحتية	**٢٦٥**
اولاً : استراتيجية التنمية البيئية المستدامة	٢٦٥
ثانياً : الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الإسكان.	٢٦٦
ثالثاً : الاستراتيجية المستدامة لإدارة المياه الصافية وخدمات الصرف	٢٦٧

الصحي.	
رابعاً: الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الكهرباء.	٢٦٨
خامساً : الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الاتصالات	٢٦٩
المبحث الرابع : استراتيجية التنمية السياسية المستدامة	٢٧٠
استراتيجية التنمية السياسية والحكم الرشيد	٢٧٠
خلاصة	٢٧٠
الاستنتاجات والمقترحات	**٢٧١_٢٧٧**
المصادر	**٢٧٨ - ٢٩٥**
الملاحق	**٢٩٥- ٣٠٠**
Abstract	**A**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الوحدات الإدارية في محافظة بابل ومساحاتها لعام ٢٠٢٢.	٥
2	تطور مفهوم التنمية	١٥
3	الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة	٣٥
4	المعدلات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ المختارة لمحافظة بابل للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٢).	٦٩
5	الجداول المتفرعة من جانبي شط الحلة في محافظة بابل.	٧٦
6	معدل النمو السكاني لمحافظة بابل للأعوام (١٩٩٧ ـ ٢٠٢٢م) .	٨١
7	التوزيع النسبي والعددي للسكان في محافظة بابل حسب الوحدات الادارية لسنة (٢٠٢٢م).	٨٣
8	الكثافة السكانية لمحافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠٢٢م .	٨٦
9	التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام (٢٠٢٢م) .	٨٨
10	الفئات العمرية لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م) .	٩٢
11	التركيب النوعي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م) .	٩٤
12	توزيع السكان النشطون اقتصادياً حسب القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	٩٦
13	عدد رياض الاطفال والشعب والمعلمات بحسب الوحدات الادارية في محافظة	١٠١

	بابل لعام ٢٠٢٢م	
14	أعداد المدارس الابتدائية والشعب والطلبة والمعلمين بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	١٠٣
15	عدد المدارس الثانوية والشعب والطلبة والكادر التدريسي حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	١٠٤
16	اعداد المدارس المهنية والتقنية والطلبة والكادر التدريسي حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٠٧
17	الجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد وأعداد الطلبة بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	١٠٩
18	عدد المستشفيات والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م) .	١١٢
١٩	عدد المراكز الصحية والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م).	١١٥
٢٠	الأراضي الزراعية في محافظة بابل.	١١٧
٢١	الإمكانات العامة للنشاط الزراعي في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١١٩
٢٢	محاصيل الحبوب وكميات الإنتاج في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٢٠
٢٣	زراعة وإنتاج المحاصيل الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٢٦
٢٤	عدد أشجار البستنه والكميات المنتجة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٣٠
٢٥	مشاريع الثروة الحيوانية (المواشي) في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٣٢
٢٦	أعداد حقول الدواجن وطاقتهما الكلية في محافظة بابل ٢٠٢٢.	١٣٣
٢٧	أعداد خلايا النحل ومربيها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٣٤
٢٨	عدد بحيرات الأسماك ومساحتها المائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٣٥
٢٩	أعداد الطرق ومجموع أطوالها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٤١
٣٠	التوزيع العددي والنسبي للمؤسسات التجارية والعاملين فيها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٤٤
٣١	المواقع الأثرية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٤٧
٣٢	المؤشرات السكانية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢	١٥٥
٣٣	مؤشرات الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر	١٥٨
٣٤	مؤشرات تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢	١٦١

٣٥	مؤشرات رياض الأطفال بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢	١٦٣
٣٦	مؤشرات التعليم الابتدائي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل للعام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٢)	١٦٤
٣٧	الحالة العمرانية للمدارس الابتدائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٦٤
٣٨	مؤشرات التعليم الثانوي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام الدراسي ٢٠٢٢.	١٦٥
٣٩	الحالة العمرانية للمدارس الثانوية في بابل ٢٠٢٢.	١٦٦
٤٠	مؤشرات التعليم المهني بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل للعام الدراسي ٢٠٢٢.	١٦٧
٤١	الحالة العمرانية للمدارس المهنية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٦٧
٤٢	معدل التغيير بمؤشرات قطاع التعليم في محافظة بابل من ٢٠١٠، ٢٠٢٢.	١٦٨
٤٣	معايير الخدمات الصحية وواقعها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٧١
٤٤	معايير الخدمات الصحية حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٧١
٤٥	مقدار الحاجة أو العجز والفائض كخدمات القطاع الصحي في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٧٢
٤٦	مؤشرات الخدمات الصحية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٧٢
٤٧	مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة العامة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٧٨
٤٨	المؤشرات التنمية الصناعية المستدامة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٨١
٤٩	التوزيع الجغرافي للصناعات وانواعها في محافظة بابل.	١٨٢
٥٠	مؤشرات النقل في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٨٤
٥١	مؤشرات النشاط التجاري في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٨٥
٥٢	مؤشرات السياحة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٨٨
٥٣	مؤشرات المشاريع الاستثمارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٩٠
٥٤	المؤشرات البيئية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٩٢
٥٥	المؤشرات قطاع السكنية / الاسكان في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٩٦
٥٦	عدد الأسر والوحدات السكنية ومقدار العجز حسب الوحدات الادارية في	١٩٧

	محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .	
٥٧	واقع خدمات الماء الصالح للشرب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٩٩
٥٨	مؤشرات خدمات الماء الصالح للشرب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٩٩
٥٩	محطات انتاج الطاقة الكهربائية وكميات الطاقة المنتجة والمباعة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	٢٠٣
٦٠	المؤشرات قطاع الطاقة الكهربائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢	٢٠٤
٦١	مؤشرات الطاقة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	٢٠٦
٦٢	مؤشرات خدمات قطاع الاتصالات في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	٢٠٩
٦٣	مؤشرات التنمية السياسية والمؤسساتية والحكم الرشيد في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	٢٠٩
٦٤	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل.	٢١٤
٦٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مهنة رب الأسرة	٢١٥
٦٦	عدد ونسبة السكان حسب منطقة السكن في محافظة بابل	٢١٦
٦٧	عدد ونسبة أفراد الأسرة من الذكور والإناث في محافظة بابل.	٢١٧
٦٨	عدد ونسبة الدخل الشهري لسكان محافظة بابل.	٢١٨
٦٩	توزيع نسب وأعداد أفراد العينة حسب طبقة الأسرة في محافظة بابل.	٢١٩
٧٠	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة من الذكور والإناث المشمولين بالحماية الاجتماعية في محافظة بابل.	٢٢٠
٧١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين من الذكور والإناث في محافظة بابل.	٢٢١
٧٢	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العاطلين عن العمل من الذكور والإناث في محافظة بابل.	٢٢٣
٧٣	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الصناعة من مجموع العاملين في الأسرة.	٢٢٤
٧٤	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة في محافظة بابل.	٢٢٥
٧٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم إجازة سوق في العائلة في محافظة بابل.	٢٢٦

٧٦	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين يستخدمون الإنترنت في العائلة في محافظة بابل.	٢٢٧
٧٧	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حالة وجود فرد أمي في العائلة في محافظة بابل	٢٢٨
٧٨	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأطفال من الذكور والإناث الذين أتموا الدراسة الابتدائية من العائلة في محافظة بابل.	٢٢٩
٧٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين تركوا الدراسة الابتدائية في العائلة في محافظة بابل.	٢٣١
٨٠	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين أتموا الدراسة الثانوية من العائلة في محافظة بابل.	٢٣٢
٨١	مؤشرات معيار سهولة الوصول للخدمات التعليمية في محافظة بابل.	٢٣٥
٨٢	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشمولين بالتأمين الصحي في محافظة بابل.	٢٣٦
٨٣	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأطفال الذين يحصلون على اللقاحات بشكل مستمر في محافظة بابل.	٢٣٩
٨٤	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد في العائلة الذين يعانون من نقص التغذية وفقر الدم في محافظة بابل.	٢٣٧
٨٥	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأطفال المدخنين في العائلة في محافظة بابل.	٢٣٨
٨٦	مؤشر سهولة الوصول للخدمات الصحية في محافظة بابل.	٢٣٩
٨٧	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المتزوجات في العائلة بعمر أقل من ١٥ سنة في العائلة في محافظة بابل.	٢٤٠
٨٨	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود رعاية صحية للأمهات قبل الولادة في العائلة في محافظة بابل.	٢٤٠
٨٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المساواة بين الجنسين من حيث التمكين والعمل والتعليم في محافظة بابل.	٢٤١
٩٠	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ملكية السكن في محافظة بابل.	٢٤٢
٩١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب امتلاك العائلة لقطعة الأرض ونوعها في	٢٤٣

	محافظة بابل.	
٩٢	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على خدمات الكهرباء الوطنية في محافظة بابل.	٢٤٥
٩٣	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على الخدمات الأساسية للعيش في محافظة بابل.	٢٤٥
٩٤	تقيم كفاءة الخدمات العامة في محافظة بابل .	٢٤٧
٩٥	الاحتياج المستقبلي للمؤسسات التعليمية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.	٢٥٣
٩٦	الاحتياج الكلي للمؤسسات الصحية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.	٢٥٥
٩٧	أطوال الطرق المفترضة بحسب المؤشر العالمي حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.	٢٦٢

قائمة الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
١	موقع محافظة بابل من العراق	٦
٢	الوحدات الادارية لمحافظة بابل	٦٣
٣	خطوط الارتفاعات المتساوية لسطح محافظة بابل	٦٥
٤	البنية الجيولوجية في محافظة بابل	٦٧
٥	التربة في محافظة بابل	٧٤
٦	الموارد المائية في محافظة بابل	٧٧
٧	توزيع السكان في محافظة بابل	٨٤
٨	التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام (٢٠٢٢م)	٨٩
٩	الخدمات التعليمية في محافظة بابل	٩٩
١٠	الخدمات التعليمية الجامعية في محافظة بابل	١١٠
١١	الخدمات الصحية في محافظة بابل	١١٣
١٢	الاراضي الزراعية في محافظة بابل	١١٨
١٣	مساحة وانتاج القمح في محافظة بابل	١٢٢
١٤	مساحة وانتاج الشعير في محافظة بابل	١٢٤

١٥	مساحة وانتاج الذرة الصفراء في محافظة بابل	١٢٨
١٦	توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة بابل	١٣٧
١٧	توزيع الصناعات المتوسطة في محافظة بابل	١٣٨
١٨	طرق النقل في محافظة بابل	١٤٢

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	اقسام وانواع التنمية	١٨
2	المراحل التاريخية للاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة	٢٨
3	اهداف التنمية المستدامة	٣٦
٤	المعدلات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ المختارة لمحافظة بابل للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٢).	٧١
٥	معدل النمو السكاني لمحافظة بابل للأعوام (١٩٩٧ ـ ٢٠٢٢م) .	٨٢
٦	التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م) .	٨٧
٧	الفئات العمرية لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م)	٩٣
٨	التركيب النوعي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م)	٩٤
٩	توزيع السكان حسب مجال ممارسة النشاط الاقتصادي في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	٩٧
١٠	عدد المدارس الابتدائية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	١٠٥
١١	عدد المدارس الثانوية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م .	١٠٥
١٢	اعداد المدارس المهنية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٠٨
١٣	عدد المراكز الصحية والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢م).	١١٥
١٤	الأراضي الزراعية في محافظة بابل.	١١٧
١٥	محاصيل الحبوب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٢٠
١٦	زراعة المحاصيل الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٢٦
١٧	عدد أشجار البستنه في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٣١
١٨	التوزيع العددي للمؤسسات التجارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.	١٤٤

المقدمة

المقدمة:

إن التنمية المستدامة مصطلح حديث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم الدول في العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وتعتبر التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية وتكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية، وذلك إن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كافٍ، ولا يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية، إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني إننا مطالبون بوصفنا سكاناً وصناع قرار بتغير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا المحلية.

تنطوي أساليب التنمية المستدامة على دراسة الخدمة وكفاءتها وتنظيمها المكاني والوظيفي واحتياجاتها الأساسية هو غاية ومحط اهتمام الاستدامة في كل أبعادها على مختلف البيئات الإنسانية، وتحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان داخل بيئاتهم لا يتحقق دون وجود منظومة متكاملة من الخدمات (العامة والمجتمعية والاقتصادية والبنى التحتية) تستهدف الإنسان كونه غاية ووسيلة التنمية المستدامة ضمن خطط تنموية خدمية متطورة تراعي في عملها عامل البيئة والحفاظ على مواردها بالاستغلال الجيد لها دون إسراف أو تفريط، إن مؤشرات التنمية المستدامة تعكس الاتجاهات الرئيسة في النظام البيئي والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتضمن رفاه الإنسان ونوعية الحياة، وباختصار تقيس ما يهم الإنسان ونمط حياته، وتتمثل جاذبية المؤشرات في كونها تحيط بالجوانب الرئيسة للظروف المحلية وتقييم التطابق بين عمليات التنمية المتوفرة وغايات المجتمع، وجعل هذه المعلومات في متناول المقيميين وصانعي القرار للاستفادة منها وعكسها على أرض الواقع، حيث يمكن للمؤشرات أن تؤدي أدواراً مهمة في تمكين وتعزيز ورصد الاستدامة على جميع المستويات المكانية، ومعرفة العديد من هذه المؤشرات لإيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعوامل البيئية وبما يتناسب مع واقع وإمكانات المحافظة.

أولاً / مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة كالآتي:

(هل إن مؤشرات التنمية في محافظة بابل تدل على خطوات حقيقية باتجاه التنمية المستدامة ؟)

أما الأسئلة الفرعية فتتمحور بالآتي:

١-ماهي الإمكانات الجغرافية التي تمتلكها المحافظة لتحقيق تنمية مستدامة ؟

٢- ماهي مؤشرات التنمية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية في المحافظة ؟

٣- ماهي الاستراتيجيات والخطط التنموية المستقبلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة؟

ثانياً / فرضية الدراسة :

تقدم الفرضية حلاً أو إجابة معقولة وممكنة للمشكلة، وفي ضوء مشكلة البحث (إن مؤشرات التنمية ضعيفة في محافظة بابل ولا تؤشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها).

أما الفروض الفرعية فقد وضعت إجابات مؤقتة افتراضية لها وكالآتي:

١-تتوفر في محافظة بابل الإمكانات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تؤهلها من تحقيق تنمية مستدامة.

٢- عدم وجود مؤشرات تدل على الاستدامة في كثير من القطاعات وضعف الخطط التي تعمل على تنميتها في محافظة بابل .

٣- يمكن وضع إستراتيجية تنموية بناءً على الإمكانات المتوفرة في المحافظة تهدف إلى استدامة الموارد والحفاظ عليها.

ثالثاً / هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يأتي :

١- تحديد الإمكانات الجغرافية المتاحة للاستثمار في عمليات التنمية المستدامة في المحافظة.

٢- رسم صورة واضحة عن واقع حال أهداف التنمية المستدامة المتحققة في محافظة بابل من خلال معرفة ودراسة وتحديد المؤشرات في القطاعات الاقتصادية والخدمية، وتحليل تباينها المكاني بين أقضية المحافظة.

٣- اختيار أفضل الخطط والبدائل الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في المحافظة.

رابعاً / منهج الدراسة :

تم إتباع المنهج الأصولي أو النظامي لاختيار موضوع الدراسة بدايةً وهو التنمية المستدامة، ثم الانتقال إلى المنهج الإقليمي باختيار إقليم دراسي محدد وهو محافظة بابل.

خامساً / مصادر الدراسة :

فقد تمثلت بأساليب عديدة من أبرزها :

١-الدراسة أو العمل المكتبي / باعتماد الكتب والرسائل و الأطاريح والبحوث والمجلات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة.

٢- العمل الميداني/ اعتمدت الدراسة في هذه المرحلة على العمل والدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات الإحصائية من الدوائر الحكومية الرسمية المختصة، واستكمالاً لمتطلبات الدراسة وتحقيقاً لدقتها ولغرض استكمال أوجه النقص في البيانات الخاصة بموضوع الدراسة من خلال تصميم استمارة استبيان ملحق (١) تضم مجموعة من الأسئلة المهمة التي عن طريقها يمكن جمع المعلومات والبيانات التي تحتاجها الدراسة، حيث تم توزيع (١٥٣٠) استمارة حسب أقضية المحافظة وبالاعتماد على نسبة سكان وعدد أسر كل قضاء ضمن المحافظة.

سادسا : حدود الدراسة :

١- الحدود المكانية / تمتد محافظة بابل ما بين دائرتي عرض (٣٢َ ٧ – ٣٣َ ٨) شمالاً، وبين خطي طول (٤٢َ ٤٣ – ٤٥َ ٥٠) شرقاً .

تقع محافظة بابل في المنطقة الوسطى من العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي، كما في خريطة (١) ، إذ تحدها من الشمال العاصمة بغداد ومن الشمال الغربي محافظة الأنبار، ومن الغرب

محافظة كربلاء المقدسة، ومن جهة الجنوب تحدها محافظة النجف الأشرف والديوانية، ومن الشرق محافظة واسط، وبهذا التحديد المكاني تكون واحدة من محافظات الفرات الأوسط، كما تضم محافظة بابل (٤) أقضية و (١٦) وحدة إدارية ، وقد تم استحداث تصنيف جديد في المحافظة يضم سبعة أقضية، ولكن لعدم توفر البيانات بشكل كامل لهذا التصنيف، تم الاعتماد على التصنيف القديم والشائع الذي يضم أربعة أقضية وأتباعه في الدراسة. في حين تبلغ مساحة المحافظة (٥١١٩)كم٢ وتمثل نسبة (١،٢)% من مساحة العراق. وكما موضح في الجدول (١).

٢- الحدود الزمانية: اعتمدت الدراسة في أغلب البيانات لعام ٢٠٢٢.

٣- الحدود الموضوعية : تتمثل بموضوع الدراسة عن التنمية المستدامة ودراسة مؤشراتها.

الجدول (١) الوحدات الإدارية في محافظة بابل ومساحاتها وعدد السكان فيها لعام ٢٠٢٢.

القضاء	الوحدات الإدارية	المساحة / كم^{٢}	عدد السكان
الحلة	مركز قضاء الحلة	١٦١	٦٤٥٠١٦
	الكفل	٥٢٦	١٦١٨٧٠
	أبي غرق	١٩١	١٢٥٤٠٥
المحاويل	مركز قضاء المحاويل	٦٠٠	١٣٤٩٣٦
	المشروع	٨٣٤	١٤٦٩٧٣
	الإمام	٧٥	٤٢٥٧٣
	النيل	١٥٨	٦٧٩٣١
المسيب	مركز قضاء المسيب	١١٣	٦٣٥٣٨
	سدة الهندية	٢٥٧	١٣٤١٧٢
	جرف الصخر	١٧٠	٥٤٤٩٦
	الاسكندرية	٣٨٨	١٨٣٩٠٢
الهاشمية	مركز قضاء الهاشمية	١٠١	٤١٣٠٥
	القاسم	٣٢٧	١٨٣٨٦٦
	المدحتية	٤٢٧	١٥٦٨٢٥
	الشوملي	٤٩٨	١٠٠٦٩١
	الطليعة	٢٩٣	٤٤٩٥٧
المجموع	مجموع المحافظة	٥١١٩	٢٢٨٨٤٥٦

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

خريطة (١)

موقع محافظة بابل من العراق

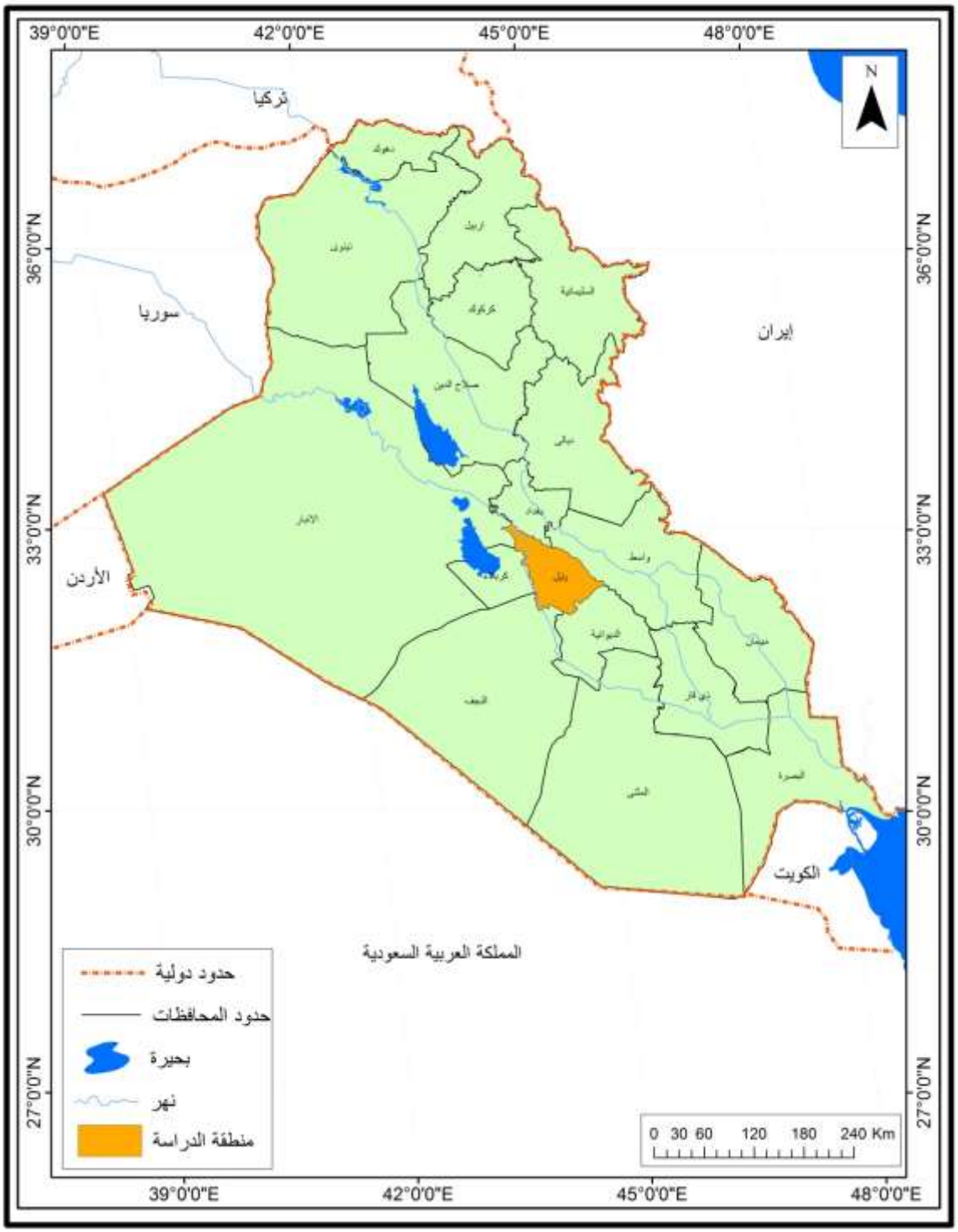

المصدر : وزارة الموارد المائية , هيئة المساحة العامة , خريطة العراق الادارية , مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠٢٠ .

سابعاً / هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة خمسة فصول تسبقها المقدمة، وتنتهي بعرض الاستنتاجات والتوصيات وحسب الفصول الآتية :

الفصل الأول / مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ومؤشراتها والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني / الإمكانات الجغرافية التنموية وأثرها في التنمية المستدامة في محافظة بابل.

الفصل الثالث/ مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل.

الفصل الرابع / مؤشرات التنمية المستدامة وعلاقتها المكانية في محافظة بابل حسب استمارة الاستبانة.

الفصل الخامس / الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل.

ثامناً / الدراسات المشابهة :

١-دراسة علي مهدي داود سلمان الربيعي[١] ، أكدت الدراسة على إن التطور الحاصل في نظريات التنمية الاقتصادية على أنه تعد مدخل جديد شامل له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، كما أكدت على إن التنمية المستدامة المتواصلة بيئياً هي القادرة على حفظ الموارد الطبيعية والتدهور الحاصل بالبيئة عن طريق تقليل الاستنزاف وتقليل استخدام التقنيات الحديثة في عمليات المعالجة للتوصل إلى أقل هدر ممكن للموارد، وطبقت مؤشرات التنمية المستدامة على بلدان آسيوية ثلاثة هي العراق و إندونيسيا وكوريا الجنوبية.

٢- دراسة يحيى مسعودي[٢] ، أكدت الدراسة على ان التنمية المستدامة هي صبغ الاقتصاد العالمي بصفة إنسانية عادلة يتلاشى فيها التهميش والاستغلال والاستبعاد، وأن شعوب العالم النامي تعيش

---

(١)علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة، رسالة ماجستير، غ.م، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.

(٢)يحيى المسعودي، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، غ.م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.

(٢) صلاح عثمان عبد صالح العاني، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة في مدينة الأنبار، اطروحة دكتوره، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٦.

تحت ضغط العولمة و إرهاصات تنازعها كثير من التناقضات، وما بين الانبهار الذي وصل إليه العالم المتقدم ومحاولة تبني جميع سبله للوصول إلى ما وصل إليه، وبين ضغوط العولمة التي تفرض عدم تجاوز الخطوط الحمراء للتخلف، وتأتي التنمية المستدامة لتعبر عن تطلعات هذه الشعوب على جميع هذه الأصعدة، فهل التنمية المستدامة كفيلة بإخراج هذه الشعوب من بؤرة التخلف وجعل العولمة في خدمة العالم النامي والمصالح والقيم الإنسانية.

٣- دراسة صلاح عثمان عبد صالح العاني [١]، درست تحليل التباين المكاني للمؤشرات الخاصة بالتعليم والصحة والمؤشرات الاقتصادية ومؤشرات السكن والخدمات الأساسية المرتبطة به بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً على المستوى العالمي، كان هدف الدراسة معرفة واقع هذه المؤشرات ومدى تباينها على مستوى الحضر والريف وأقضية محافظة الأنبار من خلال تحديد مدى كفاءتها وكفايتها الوظيفية على ضوء مجموعة من المعايير المحلية المعتمدة.

٤- دراسة خالد مصطفى محمد زوبي [٣]، ناقشت الدراسة توضيح الإطار الفكري لمفهوم التنمية المستدامة والتعرف على مدى واقعية هذا المفهوم في صياغة استراتيجية التنمية في ليبيا، وتحديد أهم السياسات اللازمة لتحقيق استدامة التنمية، واستخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة، وأعطت الدراسة إطار متكامل للتنمية المستدامة، من خلال عرضها للمؤشرات الدولية لجميع أبعاد التنمية المستدامة المختلفة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

٥- دراسة ورود محسن عبد الكاتب[٢]، تؤكد الدراسة على تحقيق التنمية بشكل متوازن إذ يتطلب السعي إلى ذلك وفي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، وتحقيق ذلك من خلال إقامة الأنشطة الإنتاجية والخدمية في مختلف مناطق الدراسة لتساهم في رفع المستوى المعيشي للسكان، وتحسين الخدمات فيها وتوزيعها توزيعاً مكانياً مناسباً يضمن وصولها لمستخدميها بسهولة أكثر من أجل تقليل التفاوت بين السكان وتحقيق العدالة الاجتماعية.

([١])خالد مصطفى محمد زوبي، أسس التنمية المستدامة في ليبيا الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ٢٠١٨.

([٢])ورود محسن عبد الكاتب، التنمية المكانية وآفاقها المستقبلية في ناحية الحيدرية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١ .

٦- **دراسة سليم غالب صباح العنبر**[١]، أكدت الدراسة على تسليط الضوء على مؤشرات (التعليم – الصحة – الدخل) وتهدف إلى كشف ومعرفة واقع التنمية البشرية ومدى تباينها على الوحدات السكنية لمدينة الزبير من خلال تحديد مدى كفايتها وفق المعايير المعتمدة في الدراسة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، من حيث إن أغلب هذه الدراسات اختصت بدراسة التنمية المستدامة من زاوية واحدة أما بشرية أو اقتصادية أو بيئية ، أما دراستي هذه فشملت جميع أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها البشرية والاقتصادية والبيئية والسياسة، لرسم رؤية تنموية شاملة ومستدامة في منطقة الدراسة. كما وإن الدراسات السابقة خاصة بمناطق ودول مختلقة، ودراستي هذه اختصت بدراسة مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل، حيث لا توجد دراسة شملت هذه المؤشرات للاستدامة ككل في المحافظة. كما وإن دراسي حللت المؤشرات بناءً على الدراسة الميدانية واستمارة الاستبيان والبيانات الرسمية من الدوائر الحكومية، أي أنها تلامس واقع التنمية في المحافظة وتعطي بعداً حقيقياً لمؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

(١)سليم غالب صباح العنبر، النمذجة المكانية لمؤشرات التنمية المستدامة في مدينة الزبير للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٢.

الفصل الأول

((مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأبعادها ومؤشراتها والتحديات التي تواجهها))

تمهيد

تعدّ التنمية والتنمية المستدامة من المواضيع المهمة والحديثة في الوقت الحالي، وأن مفهوم التنمية لم يعد المفهوم التقليدي وهو زيادة دخل الفرد الحقيقي، بل تطور واشتمل على جوانب اجتماعية وبيئية وثقافية، واستدامة النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وسد حاجة الأجيال الحالية وحفظ حق الأجيال القادمة، وهذا هو جوهر الاستدامة، الذي سيتضمنه الفصل الأول من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للتنمية و الاستدامة وتطور مفهوم التنمية المستدامة والمراحل التي مرت بها، ودراسة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وأهدافها ومؤشراتها .

المبحث الاول : مفهوم التنمية المستدامة وتطورها :

يرتبط مصطلح الاستدامة بالتنمية ومن اجل فهم مفهوم ومحتوى هذا المصطلح يقتضي العودة قليلا إلى مفهوم أو محتوى التنمية اصلاً.

أولاً: مفهوم التنمية (Development concept) :

اتسع مفهوم التنمية في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية باعتبارها مفهوما يضيف (للبعد الكمي لمفهوم النمو بعدا نوعيا), وارتبط المفهوم في البداية بالتقدم والتخطيط و الانتاج ليصبح فيما بعد ذا أبعاد مادية ومعنوية , تتعلق بتوزيع الدخل ويربط التنمية الاجتماعية بالنمو الاقتصادي , واستخدام مفهوم النمو في العملية الاقتصادية دون الاشارة الى اية خصوصية اقتصادية كانت أم اجتماعية لاسيما تلك المتعلقة بالبلدان النامية[1].

وهناك اختلاف بين مفهوم النمو (The Growth) والتنمية (Development) فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي الطبيعي إلى الزيادة الثابتة و المستمرة التي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة , و تحدث النمو عن طريق التطور البطيء ودون تدخل من قبل الفرد والمجتمع , في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى الى احداث النمو بصورة سريعة في اطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة[2] إن جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات احداث التغير في الجوانب

([1])مجيد ملوك السامرائي , الجغرافية الاقتصادية و تطبيقاتها المكانية ,ط١, ٢٠١٩, ص١.

([2])عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧.

البنائية والوظيفية بحيث يتحقق التكامل الاتساق بين الطاقات المختلفة من أجل توفير العيش الكريم لجميع افراد المجتمع[١] وتعرف التنمية تغيير نحو الافضل لا بطريقة لا ارادية بل بوسائل والاجراءات مخطط لها سلفا , وبوصفها موضع التطبيق وتهدف بعمومها إلى اصلاح الواقع القائم نحو الافضل سواء احدث ذلك في مجالا او اخر من مجالات الحياة الانسانية المختلقة[٢].

وتعد التنمية بأنها مجموعة من العمليات المرسومة والمخططة بهدف احداث نوع من التغير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والتي تتضمن توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع للمساهمة في تقدمها بأكبر قدر ممكن[٣] وتحدث في اطار عملية مجتمعة متتابعة ومتكاملة في اطار بالغ التعقيد لذلك تعد عملية حضارية شامله لمختلف اوجه النشاط في المجتمع بما حقق التقدم الاجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والحياة الكريمة في جميع مجالات النشاط البشري[٤] وللمختصين في هذه المجالات تضمين التنمية بمفهومها العام مضامين خاصة وبما ينسجم وتطلعاتهم في مجال اختصاصهم أي يرتبط مفهوم التنمية دوما بالخلفية العلمية والنظرية والسياسية والاقتصادية التي يقتنع بها صاحب التعريف .

على سبيل المثال فأن علماء الاقتصاد يعرفون التنمية بأنها الزيادة السريعة في مستوى الانتاج الاقتصادي والدخل القومي الاسري من خلال الاستثمار الأفضل للموارد الاقتصادية[٥] .اما في المجال الصناعي . فيرى الاستاذ (Milton Esman) في عملية التنمية تحولا حضاريا في الدول الاقل تطورا في دول اسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية لتنمية والتي تنعكس تحولات اجتماعية وتغير

---

(١) قادر محمد الطاهر ,التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ,ط١, مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان ,٢٠١٣ ,ص.٢٥

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي, الجغرافيا الصناعية ,ط١, دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان, الاردن, ٢٠١٣,ص٢٢٣.

(3) (United Nation, Department of Economic & Social A ffairrs Community Develepment and Related Services ,(Social Develepment) ,New York,1997,p3

(٤) احمد صباح مرضي عقل , التحليل المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في العراق , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , كلية الآداب , جامعة بغداد , ٢٠١٤ , ص١٣ .

(٥)عبد الزهرة علي الجنابي , الجغرافيا الصناعية ، مصدر سابق ,ص٢٢٣ .

من التنظيم الريفي الزراعي الرعوي إلى التنظيم الصناعي بما تضمنه هذا من استيعاب وتقنين للتكنولوجيا المادية الاجتماعية الحديثة [١]

بينما يعرف علماء السياسة بأنها عملية اقامة المؤسسات السياسية والتزامها بالنهج الديمقراطي واتحتها مشاركه المواطنين في صنع القرارات كذلك تجد علماء علوم البيئة يهتمون في تعريفهم للتنمية على البعد البيئي والمحافظة عليها من كافة انواع التلوث[٢].

وفي الصناعة يمكن التعبير عن التنمية بالقدرة على ادخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير القطاع الصناعي بما يقضي الى رفع اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي , وترسيخ دورها في تحفيز القطاعات الانتاجية في قطاعات الانتاج المختلفة وزيادة التشابك فيما بينها[٣] ترتبط التنمية حديثا بالعصرية بالتحديث والسعي لتحقيق التقدم العلمي , والتكنولوجي ورفع مؤشرات النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية لغرض الحاق بالدول المتقدمة , وعليه فان عملية التنمية تدور حول تطوير القدرات البشرية من خلال اتباع سياسات وبرامج من شأنها رفع قدرات الإنسان سواء كانت هذه البرامج اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وهي في كل الأحوال توسيع لمقدرة الإنسان وتطويره لزيادة امكانياته الاقتصادية وغيرها وبما انها من المواضيع ذات الأهمية القصوى في الوقت الحاضر فقد سعت الكثير المجتمعات لتحقيقها لذلك نرى إن هذا المصطلح أصبح عنوانا لكثير من سياسات المتبعة لكثير من الدول.

([١]) مدحت محمد القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٧٢.

([٢]) احمد محمد عبد العال , التنمية مفاهيمها نظرية وابعاد مكانية , ط١, مكتبة جزيرة الوارد, القاهرة, ٢٠١١ , ص٥.

([٣]) عبد الزهرة الجنابي , الجغرافيا الصناعية، مصدر سابق , ٢٢٣ .

الجدول (٢) تطور مفهوم التنمية

المرحلة	مفهوم التنمية	المدة الزمنية	محتوى التنمية	اسلوب المعالجة	مبدأ التنمية العام بالنسبة للإنسان
١	التنمية – النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف ستينيات القرن الماضي	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية اهمال الجوانب البيتية	معالجة كل جانب من الجوانب الأخرى افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الانسان هدف التنمية (تنمية من اجل انسان)
٢	التنمية النمو الاقتصادي . التوزيع العادل	منتصف ستينيات منتصف سبعينيات القرن العشرين	اهتمام كبير الجوانب الاقتصادية اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه	الانسان هدف التنمية تنمية من اجل انسان الانسان وسيلة التنمية تنمية الانسان
٣	التنمية الشاملة – الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينيات و ثمانينيات منتصف القرن العشرين	اهتمام كبير الجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه	الانسان هدف التنمية تنمية من اجل انسان الانسان وسيلة التنمية تنمية الانسان الانسان صانع التنمية / التنمية بواسطة الانسان
٤	التنمية المستديمة . الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المستوى نفسه	منتصف ثمانينيات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير الجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية اهتمام كبير بالجوانب البيئية اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب الاخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعه	الانسان هدف التنمية تنمية من اجل انسان الانسان وسيلة التنمية تنمية الانسان الانسان صانع التنمية / التنمية بواسطة الانسان

المصدر : عثمان محمد غنيم واخرون ، التنمية المستديمة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء . عمان، ٢٠٠٧، ص٣٤.

ثانياً : أنواع التنمية Sections and Types Development :

يتطلب نجاح عملية التنمية وجود الكثير من الامكانيات والكفاءات الادارية و التنظيمية، فضلاً عن توسيع الجهاز الحكومي وتدعيمه و إعادة تنظيمه لتوفير احتياجات عملية التنمية ,كما تتطلب اعادة التفكير في تحديث و ادخال أفكار جديدة داخل بعض المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية و الثقافية التي تعمل على اشباع الحاجات الاساسية والثانوية , بما ان التنمية تكون شاملة ومتكاملة لجميع هذه القطاعات فهي اذن تأخذ أنواع عدة ابرزها:

١ – **التنمية الشاملة المتكاملة /** هدف هذه التنمية احداث تغير شامل في كافة القطاعات وذلك من خلال احداث نشاطات مشابهة لتنصيب باقي القطاعات تعمل على احداث تغيرات شامله , وتكون عبارة عن نظام اقتصادي واجتماعي او سياسي له القدرة على ايجاد تفسير جذري كميا ونوعيا وهيكليا في بيئة محيطة به [١] . وتسمى ايضا بالتنمية المتكاملة أو المستديمة والتي يكون من نتاجها تطوير وتحسين فرص حياة الأفراد في مجتمع معين دون نقصان من فرص حياة البعض الآخر منهم الذين يعيشون في المجتمع نفسه، وتكون هذه العملية باستخدام كافة الأساليب العلمية الحديثة المنظورة مما ينتج عنها زيادة ملموسة وشاملة ومتكاملة في الانتاج والخدمات المرتبطة بحركة المجتمع [٢] .

٢ – **ويمكن تصنيف انواع التنمية على المستوى الجغرافي :** الذي تهتم به أو تعمل عليه فهنالك تنمية دولية وتنمية اقليمية على مستوى عدد من الدول وتنمية قومية أو على مستوى الدولة فضلاً عن التنمية الاقليمية على مستوى عدد من المحافظات و الادارات او تنمية محلية اي تنمية المجتمع المحلي [٣].

٣ – **التنمية المستدامة :** عرفتها اللجنة العلمية المعنية بالبيئة والتنمية بانها التنمية التي تعني بحاجات الحاضرون الماسة بقدرة الاجيال العقلية على الوفاء كحاجاتها ,والتي تقودنا إلى ممارسة

([١]) صبحي احمد الدليمي , جغرافيا التنمية , ط١ , دار امجد للنشر والطباعة , عمان الاردن , ٢٠١٩ , ص ٣٢ .

([٢]) صلاح الدين علي الشامي , التنمية الجغرافية دعامة للتخطيط , ط٢ , منشأة المعارف للنشر , الاسكندرية , ٢٠٠٠ , ص ١٢١.

([٣]) مدحت ابو نصر وياسمين محمد مدحت ,التنمية المستدامة , ط١ , المجموعة العربية التدريس والتنمية , القاهرة , ٢٠١٧ , ص ٧٢.

النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد الموارد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية [١].

٤- التنمية القطاعية المتخصصة : ويقصد بها التنمية التي تكون متخصصة بقطاع معين وتكون متخصصة في قطاعات معينة دون غيرها وقد ترتبط بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات المكانية أو العمرانية فتكون على شكل تنمية اقتصادية أو تنمية بيئية أو تنمية مكانية او تنمية اجتماعية[٢] انظر الشكل (١) .

٥- التنمية الطبيعية والبشرية: تعني التنمية الطبيعية القدرة على الارتقاء بالموارد الطبيعية الزراعية والبترولية وتجديدها باستمرار والعمل على استخراج مجموعة من العناصر واستخدامها بما يصب لخدمة الطبيعة والإنسان. وأما التنمية البشرية فهي عملية تطوير متكاملة وشاملة لعمل الإنسان وتطويره في كافة المجالات العلمية والتوعوية والإنسانية، بمعنى أن التنمية البشرية تختص برفع قدرات ومهارات الإنسان في كل مجالات الحياة والعمل [٢] .

([١]) احمد جابر بدران , التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة , ط١ , مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية , القاهرة , ٢٠١٤ , ص٩.

([٢]) محمد حسين العكيلي , مصدر سابق , ص٣٧٩ .

(٢) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٣.

شكل (١) انواع التنمية

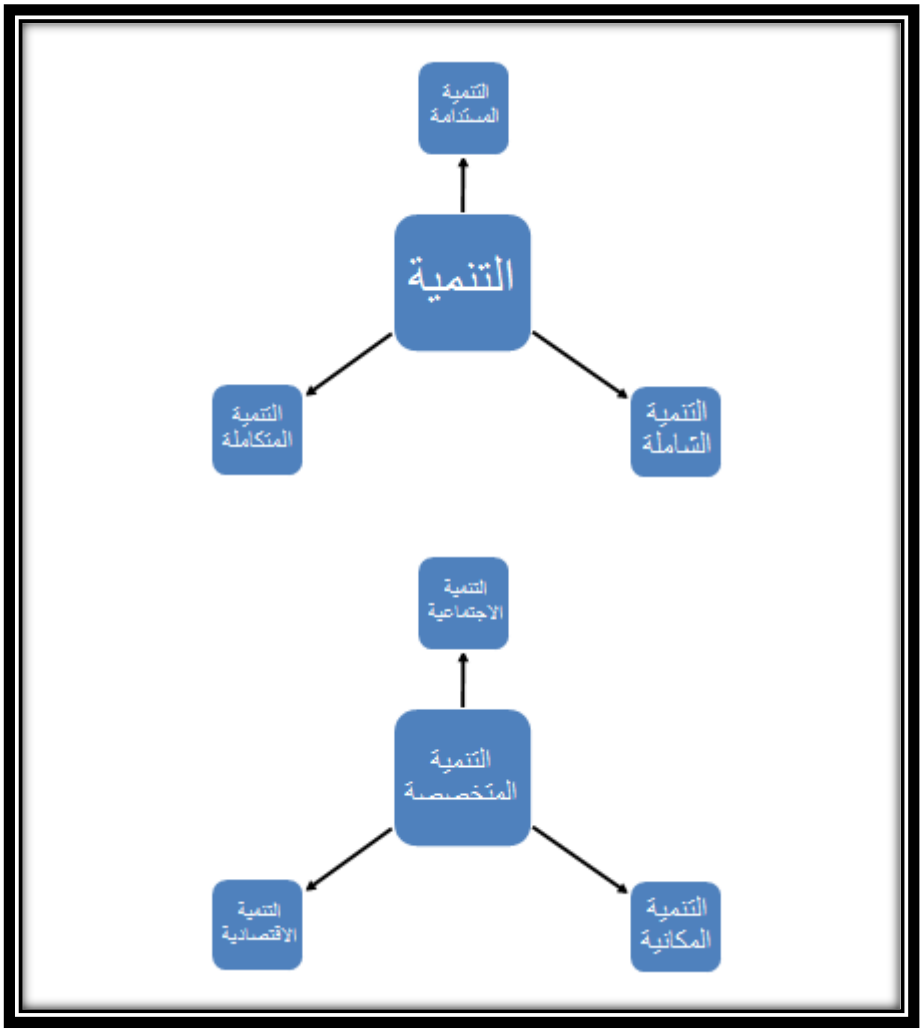

المصدر : من اعداد الباحثة

ثالثاً : التنمية المستدامة : الأصل والمعنى اللغوي :

التنمية في اللغة مصدر في اللغة اشتق من الفعل نما اي زاد بمعنى الزيادة والكثرة ومنه بمعنى ينمي أو نماءً اي الازدياد التدريجي , و بهذا فالتنمية هي فعل النماء والعمل على احداثه [١]

اما كلمة الاستدامة : فقد جاءت من الفعل(دام) الشيء يدوم او يدام (دوما)و(دوما)و(ديمومة), ودوام الشيء اي سكن وجاء الفعل (استدام)الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها:

(١) ابن منظور , لسان العرب , المجلد السادس , ط٣ , دار صادر , بيروت , ٢٠١٠ , ص ٤٥٥١ .

التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه [١] , واذ يترجم مصطلح(Sustainable Development) حينا الى التنمية المستدامة عند البعض, والتنمية المستديمة عند البعض الآخر , والفرق هو ان التنمية المستدامة هي تلك التنمية يديم استمرارها الناس, والسكان بالفعل المستمر ,اما التنمية المستديمة فهي التي تديم نفسها بنفسها من دون فعل أو تأثير خارجي اي بشكل تلقائي ومن غير تكلف او تدخل [٢] .

وبهذا فان كل من الاستدامة والمستديمة هي ملحقة بالتنمية وتشير الى الدوام والاستمرار والتواصل , لكن هذه الديمومة تحدث بفعل خارجي بالاستدامة وبقوة ذاتية بالتنمية المستديمة , وهنا في دراستنا سوف نقدم التنمية المستدامة لأن الإنسان هو الذي يديم استمراريتها بالفعل المستمر .

رابعاً : مفهوم التنمية المستدامة SUSTAINABLE DEVELOPMENT :

ان مصطلح التنمية المستدامة حديث النشأة ويتصف بالتوسع والشمولية على مستوى الفكر الإنساني , وإن هذه الشمولية ادت الى اختلاف وجهات النظر في تعريفاتها وصعوبة الاحاطة بها لتعدد ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ,كما ان مفهوم التنمية المستدامة تتأثر بطبيعة المتطلبات الفكرية والايدولوجية والإنسان هو القاسم المشترك لكونه هدف التنمية ووسيلتها [٣] لهذا فأن هناك تعريفات متعددة و متقاربة للتنمية المستدامة , وان كل من التعريفات يدور حول معان متفاوتة منها الهدف الرئيسي لها هو التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنه ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي لهذا سوف نستعرض بعضا من التعاريف العامة للتنمية المستدامة .

---

(١) محمد بن أبي بكر الرازي , مختار الصحاح , ط١ , دار الكتابة العربي , بيروت , ١٩٦٧ , ص٢١٦ .

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي , التنمية المستديمة من منظور جغرافي , ط١ , دار الرضوان للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٩ , ص٣٩ .

(٣) محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى , جغرافية التنمية مفاهيم ونظريات التطبيق , ط٢ ,جامعة الانبار , ٢٠٠٩ , ص٢٣.

– تعني الادارة بكفاءة والاستعمال المميز دون الهدر و التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية الاساسية كالتربة والمياه مثلا مع الصيانة المستمرة واعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية بمختلف انماطها [١] .

– وتعرف كذلك على انها عنصر اساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي وهي عملية تطوير شامل أو جزئي مستمر وتتخذ اشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني ألى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع امكانياتها واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية [٢] .

– وتعرف التنمية المستدامة على انها عملية ديناميكية مستمرة اي انها ليست حالة ثابتة او جامدة وليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقا و انما تتعدد طرقها واتجاهها باختلاف الكيانات واختلاف تنوع الامكانات الكامنة داخل كل كيان [٣] .

– ويعرفها المجلس الالماني بانها الادارة المتمركزة حول المستقبل والتي تعني انه يتعين علينا ان نترك للأجيال القادمة نظما بيئية واجتماعية واقتصادية سليمة [٤] .

– وتعرفها هيئة الأمم المتحدة للتنمية بانها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والمساهمة في تقدمها بأقصى سرعة [٥] .

– كما يعرفها البرنامج الاجتماعي الخامس للاتحاد الأوربي حول البيئة بعنوان (نحو تنمية مستدامة) ويرى التنمية المستدامة بانها عبارة عن سياسة استراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارية التنمية

([١]) مجيد ملوك السامرائي , الجغرافية وافاق التنمية المستدامة , ط١ , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٥, ص ٢٠.

([٢]) مدحت ابو نصر وياسمين مدحت محمود , مصدر سابق , ص ٦٧.

([٣]) طلعت مصطفى محمد , التنمية الاجتماعية المثال والواقع , الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع , جامعة حلوان , ٢٠٠١ , ص ٢٢.

([٤])شهدان عادل عبد اللطيف الغرياوي, التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية , دار الفكر الجامعي الاسكندرية , ٢٠٢٠ , ص ١٦.

([٥]) فرزدق علي التميمي , التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ,ط١ , مركز الرافدين للحوار , بيروت , لبنان , ٢٠١٦ , ص ٢١ .

الاقتصادية والاجتماعية واحترام البيئة مع مرور الوقت و دون المساس بالموارد الطبيعة الضرورية للنشاط البشري [١]

وتعرف التنمية المستدامة ايضا على انها تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته الطبيعية وبين المجتمع وتنميته , والتركيز ليس فقط على الكم بالنوع مثل توزيع الدخل بين افراد المجتمع وتوفير فرص عمل والصحة والتربية و الاسكان[٢] .

واسلوب التنمية المستدامة هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية للاستثمار الأمثل مع تضافر الجهود الحكومية و الأهلية في مناخ ديمقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية في المجتمع وصنع القرارات التنموية وتنفيذها والاستفادة من عائداتها و مردودها ,كما ان الانسان هو المستهدف من عملية التنمية.

ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فان مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها ,و تضمن حق أجيال المستقبل ,كما تتضمن الحكمة في استخدام هذه الموارد , و يمكن النظر لمفهوم التنمية المستدامة من محاور ثلاثة هي (النمو السكاني المعقول _تنمية راشدة_ بيئة غير مجهدة)

ونستنتج مما سبق ان جميع مفاهيم التنمية المستدامة تتفق على ان استدامة النشاطات التي تحقق التنمية وبالتالي الرفاهية للمجتمع تعتمد على امكانية المحافظة على العوامل البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الرفاهية في المستقبل .

خامساً : أهمية التنمية المستدامة :

تعدّ عملية التنمية المستدامة مطلبا أساس لكل شعوب العالم ,وقد اشتد هذا المطلب في الآونة الأخيرة, اذ تتسابق البلدان المتقدمة في تطوير الميادين الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات

---

[1](Julien Nowaczy, lintegration du developpement durable danslagestion de Lachained approvisi on nement , these pourobtenir Legrade de docteuren Science de gestion, Universite paul verlaine ,france , 2008, p 21.

(٢) عبد الزهرة علي الجنابي , التنمية المستدامة من منظور جغرافي ,مصدر سابق , ص ٤١.

بإيجاد وسائل احدث لتحسين منتجاتها وتخفيض كلفها ولتحقيق أقصى الأرباح .وقد وجدت الدول النامية بأنها لا تسطيع التحرك في هذه المساحة إلا من خلال عمليات تنموية عميقة[١] . وتعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم بشكل يضمن استمرارية الحياة الإنسانية وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المتعددة, وتكمن اهمية التنمية المستدامة لكونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج, وتوزيع الانتاج وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم وتقليص نسبة الامية [٢], اضافة إلى ذلك توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل القومي, ولتحقيق هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الاوليات لابد لنا من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك ارث للجيل القادم, كما ان التنمية تعتبر حلقة وصل بين بلدان العالم وتكامل المصالح بينهم وسداد للدين للدول المتقدمة التي استنزفت الدول المتخلفة ابان الاستعمار [٣] .

سادساً : التطور التاريخي للتنمية المستدامة History of Sustainable development :

مر مفهوم التنمية المستدامة بمراحل تطور عديدة قبل أن يصل الى ما وصل اليه اليوم سواء من الناحية الفلسفية التي تتعلق بالمحتوى والمضمون أو بما يتعلق بإمكانية التنفيذ و اخراج نظرياته الى حيز التطبيق وقد اشير مسألة الاستدامة في الخمسينيات في كتاب , Fieldosbrn ,عام ١٩٥٣و Samuel or dway في عام ١٩٥٣,ورغم ذلك فان جزءا كبيرا من الرأي العام لم يعبر على اهتمامه إلا في الستينيات والسبعينيات فقد تميزت هذه العقود بأثارة القلق حول البيئة , خصوصا المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث الصناعي و هذا بدوره أدى إلى انتقادات بيئة للنمو الاقتصادي الموجه والتنمية الاقتصادية التقليدية[٤] , وفي عام(١٩٦٢) اصدر(راشيل كارسوت) كتابه تحت عنوان (الربيع الصامت) والذي اعتبر مصدر النور في عالم البيئة آنذاك , وايضا في عام ١٩٦٢

---

(١) مجيد ملوك السامرائي , الجغرافية وافاق التنمية المستدامة , مصدر سابق ص١٥ .

(٢) مدحت ابو نصر وياسمين محمد مدحت , مصدر سابق , ص ٩٢.

(٣) محمد عربي , مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية والاعلام , جامعة القاهرة , ٢٠٠٣ , ص ٢٠ .

(4)Susan Baker,Sustainable development , Routledge,Great Britain,2006,P18.

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) بأنه حتى تكون التنمية الاقتصادية فعالة , يبقى اتخاذ تدابير المحافظة على الموارد الطبيعية في نفس الوقت[١] ذكرت ايضا خلال الاتفاقية الافريقية للمحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية في عام ١٩٦٨, وبعدها عقد مؤتمر الأمم المتحدة الانساني الثاني في عام١٩٧١ واكد على ان التنمية الاقتصادية يجب أن تحافظ على الموارد الطبيعية , وفي وقت لاحق من عام ١٩٧١ ذكر تقرير فونيكس ((ان الاعتراف في القضايا البيئية هو جانب من جوانب اتساع مفهوم التنمية)) [٢] . وبعد ذلك بدأ المفهوم يبدأ في الأدبيات التنموية الدولية في اواسط الثمانيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي اثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الانشطة البيئية[٣] . وتعد البداية الحقيقية لتطور مفهم التنمية المستدامة بدأت في عام ١٩٧٢ عندما اصدر نادي روما الشهير تقريره الفريد ((حدود النمو)) والذي هدف إلى اظهار وتوقع الآثار الناجمة عن النمط الاقتصادي والعالمي وشرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وانه اذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فأن الموارد لن تفي باحتياجات المستقبل , وأن استنزاف الموارد البيئة المتجددة (المزارع_ المراعي _ا لغابات_ مصايد الاسماك), والمواد غير المجددة (رواسب المعادن _حقول النفط_ الغاز الطبيعي _طبقات الفحم)يهدد المستقبل , فضلاً عن النمو الديمقراطي السريع ,و قد كان هذا التقرير مثير للجدل لأنه توقع عواقب وخيمة اذا لم يتباطأ النمو الاقتصادي ,ومنذ نشره بدأت حركة التنمية المستدامة اقلاعها[٤]. وقد جاءت بعد ذلك العديد من المبادرات والكتابات فضلاً عن عدد مهم من المؤتمرات الدولية ابرزها مؤتمر روشيلكون بسويسرا ومؤتمر ستوكهولم تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان ومؤتمر ريودي جانيرو تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية فضلاً عن مؤتمر

([1])Garolin Figueres, Johan Rockstrom, Cecilia Tortujada,Rethinking Watermana gement: in novative approaches to Contemporary is Sues, Earthscan,London,2003,p146.

([2])Garolin Figueres,Johan Rockstrom ,Cecilia Tortajada,Previous source,p146.

([٣])حسين وحيد عزيز, التنمية والتلوث ,مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية,العدد١٩, ٢٠١١ , ص١٠٨ .

([٤])عثمان محمد غنيم وماجد ابو زنط ,التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها ,ط١ , دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان,٢٠٠٧ ,ص٢٢ .

جوهانبورج في جنوب افريقيا تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة من بين اخرين كثيرين[١] .

وبحلول اواخر السبعينيات انطلقت المناقشة في هذا المجال نظريات تنموية أكثر تقدما وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر اكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية وجرى تحليل اكثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية , مثل الفقر ونضوب الموارد الاقتصادية وعدم المساواة في التوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية, والتلوث ضمن الجوانب البيئية في حين ولد مصطلح التنمية المستدامة رسميا في وقت لاحق من عام ١٩٨٠ وقد استعمل لأول مره في وثيقة الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة وحدد موضوعها ((نحو التنمية المستدامة)) ونبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى اهمية تحقيق التوازن بين ماصدره الإنسان من موارد بيئية وقدرة تنظيم البيئة على العطاء ودعت الى تحقيق اقتصاد عالمي اكثر ديناميكية واستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة الاثار السيئة للفقر[٢]. شهد عام ١٩٨٧ تنامي الوعي لدى جميع الدول تقريبا بقضايا البيئة واتضح هذا الوعي من خلال اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ١٩٨٧ واصدرت هذه اللجنة تقريرها المعروف مستقبلنا المشترك وكانت رسالة هذا التقرير الدعوة الى أن تكون التنمية مبنية على الاستخدام الامثل والتيسير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم مصلحة الاجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل للأجيال القادمة[٣] ، وفي عام ١٩٩٢ عقد مؤتمر (قمة الارض) في ريودي جانيرو في البرازيل وقد كان هذا المؤتمر دولي عقد في أي وقت مضى , وقد حضر المؤتمر اكثر من ١٧٠ ممثل حكومات , واكثر من ٢٥٠ منظمة غير حكومية و٨٠٠ صحفي معتمد[٤] ، وكان الهدف الرئيس هو تحديد جدول اعمال للعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل , وجعل فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة في قواعد العمل الوطني والعالمي , ووضع مؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن

---

(١) زواويه احلام , دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الحضارية , دار الوفاء القانونية للنشر والطباعة , الاسكندرية , ٢٠١٤ , ص ٢٥٥.

(٢)دوكلاس موسيث , ترجمة بهاء شاهين , مبادئ التنمية المستدامة , ط١, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠٠, ص ٣٠.

(٣)اقبال فهد العزاوي , التنمية الريفية المستدامة في ناحية المنصورية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ديالى , ٢٠٢٢ , ص ١٢.

(4) Jennifer A.Ellior, Anintoduction,to Sustainable Development,Thirdedition, Routtedge Taylor and france is Group , France , 2006, p8 .

الحادي والعشرين)اجندة (١)(٢١) تضمن أربعين فصلاً تناولت ما ينبغي الاسترشاد في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة الصناعة والموارد الطبيعية)والتنمية الاجتماعية (الصحة والتعليم)وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها[١] . فقد كان ينظر إلى هذا التحدي على انه يتطلب توافق في الآراء على اعلى مستوى , حيث لأول مره أجتمع رؤساء الدول للنظر في البيئة , وبحلول هذا الوقت اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهمية تتجاوز حدود المنضمات البيئة الدولية وبالتأكيد في العالم المتقدم فان الأهمية الكبيرة التي تعطيها وسائل الاعلام للاضطرابات البيئية الخطيرة بحرائق الغابات في إندونيسيا و الفيضانات في الأميركتين والصين وبنكلادش والأعاصير الاستوائية في جنوب شرق أسيا على سبيل المثال , جلبت وسائل المحافظة والأفكار المستدامة على المصطلحات العمومية هناك اجماع واضح ناشئ في مجالات التنمية والبيئة. ان التنمية المستدامة باعتبارها نقطة عامه للبحث والعمل وهدف السياسة مرغوب فيه الذي ينبغي أن تسعى اليه[٢] . وفي ٤ سبتمبر عام ٢٠٠٢ عقدت قمه جوهانسبورج جنوب افريقيا تم التأكيد فيها على مفهوم التنمية المستدامة وجاءت هذه القمة لتراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة وقد انتهت القمة باعتماد خطة عمل والتي تذكر ١٥٢ نقطة , الالتزامات التي تم اخذها من طرف المجتمع الدولي من أجل الحد من الفقر وحماية الموارد الطبيعية للكوكب ويسلط النص الذي اعتمدته الدول الضوء على الاجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل القريب في المجالات الآتية (المياه _التنوع البيولوجي _الطاقة _التجارة _الحكم الراشد)[٣] . إذن التطور حصل من فكره بيئة الإنسان عام ١٩٧٢ إلى فكرة البيئة والتنمية عام ١٩٩٢ إلى فكرة التنمية المتواصلة أو المتداولة عام ٢٠٠٢ , وينطوي هذا على تقدم واضح وناضج ذلك لأن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على اثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن عام ١٩٧٢ انما للعلاقة وجه آخر هو ان البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهوده وبما حصده من

---

(١)جدعون عبد الحكيم , البلدية والتنمية المحلية المستدامة , رسالة ماجستير ,(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم لاجتماعية و الانسانية, جامعة تبسة, ٢٠١١ , ص ١١٦ .

(٢)محصول عبد السلام , دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المقارنة , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس، الجزائر, ٢٠١٤ , ص ٥٩.

(٣)نادية حجاب , تقرير التنمية البشرية الاثر الوطني والدولي , بحث منشور في دراسات التنمية المستدامة في الوطن العربي ٢٠٠١ , ص ١٣ .

المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية، ان فكرة التنمية المستدامة تقدم بنا خطوة للأمام اذ تصف ابعاد اجتماعية و اخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة ،

سابعاً : تطور التنمية المستدامة في الوطن العربي :

عرف العالم العربي انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ الإعلان العربي عن البيئة والتنمية الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول حول اعتبارات البيئة في التنمية الذي عقد في تونس في اكتوبر ١٩٨٦ ,وأيضا البيان العربي عن البيئة و التنمية وافاق المستقبل الصادر في القاهرة في سبتمبر ١٩٩١ [١] وفي عام ٢٠٠٥ اقر وزراء العرب للشؤون الاجتماعية والتخطيط في جامعة الدول العربية الاتجاه التنموي الجديد المتعلق بالتنمية المستدامة الخاص بالأهداف التنموية للألفية الجديدة بفرص تمكين الفئات التي ينبغي أن تكون أكثر مشاركة في تحقيق التنمية كالمرأة و الشباب ومشاركة منظمات المجتمع المدني , وأكد ذلك المؤتمر منظمة المرأة العربية في تونس عام ٢٠١٠ تحت شعار المرأة شريك اساسي في عملية التنمية المستدامة[٢] .

ثامناً : التنمية المستدامة في الفكر الاسلامي :

اما على المستوى الإسلامي فقد تجلى الاهتمام بالتنمية المستدامة في المؤتمرين الأول والثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية جدة في السعودية , وانطلاقاً من المنظور الاسلامي الداعي إلى تغير كرامة الإنسان تحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخ التكامل الاجتماعي والحث على اعمار الكون و اصلاحه و تنميته دون افساد أو تبذير ,و التأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية[٣] .

وجاء الإعلان الصادر عن المؤتمر الاول (٢٠٠٢)مؤازرا للجهود الاقليمية والدولية التي تسعى الى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة لجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والثقافية وصولاً إلى حياة إنسانية كريمة تزدهر في بيئة صالحة لتلك

([١])عصام بن يحيى الفيلاني , التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول , مركز الانتاج الاعلامي , الاصدار الحادي والعشرين , مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر , جامعة الملك عبد العزيز ,٢٠١٠، ص ٩ .

([٢])مدحت ابو نصر , مصدر سابق , ص ٨٧.

([٣])علي عبد الله احمد , واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد ١٤ , العدد ١٥ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة تكرت , ٢٠٠٧ , ص ٢٩٥.

الحياة ,كما استلهم بيان التوجيهات العامة المنظمة في الدراسة الشاملة التي اعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اسيسكو)حول البيئة والصحة والتنمية المستدامة للمساهمة في شكل فعال في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهان سبورج في المدة من ٢٦ اغسطس الى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ [١]، كما عرض المنظور الاسلامي للتنمية المستدامة المادة السابعة الاجراءات الادارية القانونية بما في ذلك:

1:تحقيق العدل الذي دعا اليه الإسلام بين الشعوب وبين فئات المجتمع من خلال ايجاد نظام عادل عن طريق استثمار وتوزيع الموارد بشكل يفي بحاجة الجيل الحالي والمستقبلي .

2: ايجاد نظام عالمي الاجراءات الادارية والقانونية ينبغي عليه الدول أنظمتها الوطنية بما يحقق مشاركة فعالة يجمع قطاعات المجتمع في عمليات التخطيط و البناء نحو التنمية المستدامة .

3: تعزيز دور مؤسسات الامم المتحدة لنظام المناخ الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول من خلال نظام عادل للتجارة العالمية يحل محل نظام الديون الذي بات يستنزف خيرات شعوب الدول النامية .

4: ضرورة قيام المجتمع الدولي بردع التصرفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات ,و التي تشمل تهديد للموارد الطبيعية وتلوث البيئة و استنزاف مصادر المياه فضلاً عن أنماط الإستهلاك المفرط .

5: اعداد النشىء الصالح المدرك لمسؤولياته تجاه البيئة والحفاظ على القيم الاسلامية والدينية التي تكفل الحفاظ على الأسرة والمجتمع بعيدا عن التطرف والتمييز الاجتماعي بين الأديان والثقافات [٢] .

انظر الشكل (٢).

---

(١)عصام بن يحيى الفيلاني , مصدر سابق , ص ٩ .

(٢) ناصر نعيم , وجهة نظر في التنمية المستدامة , برنامج دراسات التنمية , جامعة بيرزيت عبر الموقع الالكتروني التالي: http:// home.birzeit.ed/dsp/arabic.

الشكل (٢) المراحل التاريخية للاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة

المصدر : من اعداد الباحثة

تاسعاً : خصائص التنمية المستدامة :

ان التنمية المستدامة هي ليست عملية تتم عبر التطور التلقائي بل تتم من خلال التدخل المستمر والمقصود بين المجتمعات ولكي تكون عملية تنموية ناجحة لابد من أن تكون لها خصائص تتصف بها وهي كالآتي :

١- **نهج عالمي :** تعتبر التنمية المستدامة نهج عالمي يسعى إلى التركيز على حقيقة ان التدهور البيئي له بعد عالمي , غير انه ينطوي على حلول مختلفة , ففي بعض بلدان العالم تعطي الأولوية للحد من النفايات والملوثات مثل co2 وبالنظر إلى تجربة العرب الذي يرى ان هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي , والنمو السكاني فإنه يواجه حاليا حقيقة ان النفايات والملوثات تزداد مع النمو،

ويتطلب التفسير بالأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف , من خلال التطور التكنولوجي وتفسير تفضيلات المستهلكين [١] .

٢ – **ادارة البيئة** والتي من اهدافها انتقال رأس المال الطبيعي عبر الأجيال والترويج لصور اجتماعية جديدة للطبيعة والتي ترى في الموارد الطبيعية كمصدر للرفاهية , وتسعى هذه الادارة في المقام الأول إلى الحد من الرجوع الى بعض العمليات الملوثة التي حدثت في الماضي ويعكس ذلك حقيقة انه لدينا بدائل لبعض الانظمة البيئية في الوقت الحالي [٢] .

٣ _ يعد البعد الزمني بعدا أساساً في التنمية المستدامة بظاهرة عبر جيليه أي انها عملية تحويل من جيل لأخر , وتحقق عبر مدة زمنية لا تقل عن جيلين ومن ثم فأن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتروح ما بين ٢٥_٥٠ سنه , وهذا ما يتطلب توليد دخل مرتفع يسكن من خلال اعادة استثمار جزء منه بما يمكن التجديد والصيانة الموارد وما يضمن مصير ومستقبل الاجيال القادمة [٣] .

٤ _ تعتبر التنمية المستدامة عملية وليست حالة , أي تعد عملية مجتمعية تساهم فيها كل الفئات والقطاعات و الجماعات في المجتمع , وعملية واعية ومخططة وموجهة وليست عشوائية بل محددة الغايات و الأهداف بوجب ادارة التنمية بتحقيقها .

٥ _ ايجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل أحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة من النمو الاقتصادي , وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الاطار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي , وبناء قاعدة وايجاد طاقة انتاجية ذاتية ولا تعتمد على الخارج، أي مرتكزات البناء تكون محلية وبهذا تزداد قدرات المجتمع السياسية الاقتصادية و الاجتماعية [٤] .

٦ _ تتوجه التنمية المستدامة على تلبية متطلبات أكثر واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم , ولإقامة المجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من

([1]). Beat Burgenmeier ,politiques econmiques du developpment durable ,premiere edition, group de Boeck , Boeck Universite , Bruxelles , 2008 ,p 38 .

([2]).Beat Burgenmeier, economie du developpement durable, deuxie edition, group de Boeck , Boeck Universite , Bruxelles , Belgique, 2005 ,p 43.

([٣]) جدعون عبد الحكيم , مصدر سابق , ص٢٢.

([٤])احمد جابر بدران , مصدر سابق ,ص١١.

خلال الزيادة في الانتاج إلى أقصى حد ممكن وتحقيق الكفاية لكل فرد سواء بجهوده الخاصة أو العامة , فضلاً عن تحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية مع ازالة جميع المصادر الرئيسة لبقاء مظاهر التحلق منها الفقر والحرمان وضعف الفرص الاقتصادية [١] .

٧ _ لا يمكن الفصل بين ابعاد التنمية المستدامة وذلك لشدة تداخل الابعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية وخاصة فيها يتعلق بما هو اجتماعي وطبيعي [٢] ، ولأنها عملية تكون متعددة ومترابطة الابعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة اخرى وتعمل على الربط التام بين الاقتصاد و البيئة والمجتمع فلكل منظوره الخاص[٣] .

٨ – تصف التنمية المستدامة بالاستمرارية والتكامل , و المقصود هنا عملية الاستدامة والتواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع في جميع مجالاته وتكامله لتحقيق تفعيل التنمية الاقتصادية النمو المنشود, أي احدث تغير مناسب في حاجات و أوليات المجتمع بتحقيق التوازن الذي بواسطته يتكون تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع مشكلات البيئة ووضع الحلول المناسبة لها , لما تصف بالتكامل وترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين اهداف مختلفة لثلاث الانظمة اساسية هي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي [٤].

٩ – تتصف التنمية المستدامة باستخدام التكنلوجيا لإدارة معاصرة وحديثة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الأهداف من خلال الاستثمار الأكفأ للموردين البشري والمادي من خلال ربط التكنلوجيا

([١])عدنان ياسين مصطفى , التنمية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح, ,مجلة الحكمة ,العدد٦٤٢، بيت الحكمة , بغداد, ٢٠٠٦, ص١٥ .

([٢])حسين علي كريم ,التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري لمدينتي الرمادي وعنة ودراسة مقارنة , رسالة ماجستير ,غير منشورة , كلية الادارة و الاقتصاد , جامعة بغداد,٢٠١٩, ص٢٩ .

([٣])محصول عبد السلام, مصدر سابق ,ص٦٩ .

([٤])مصطفى جليل إبراهيم , آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق , مجلة ديالى, العدد٤٠ , جامعة ديالى ,٢٠٠٩ , ص٨ .

وتضيفها بما يخدم اهداف المجتمع ونوعية السكان بأهمية استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في المجال التنموي [١]

١٠ – تختلف التنمية بشكل عام عن التنمية المستدامة في كون التنمية المستدامة أشد تدخلا وأكثر تعقيدا، وأن التنمية المستدامة لها بعد روحي وثقافي وتعمل عل تطوير جوانب الثقافة مع الإبقاء على خصوصية حضارة المجتمعات وتحدث عملية التنمية المستدامة في مستويات متفاوتة (عالمي _اقليمي_ محلي) ومع ذلك فإن ما يعد مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي ويعود هذا التناقض الجغرافي الى اليات التحويل والتخطيط والتنفيذ حسب المنطقة او البلد[٢]

١١ – تحقيق التوازن البيئي هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة , أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامه الحياه الطبيعية وانتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة ومن خلال تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في اعداد برامج ومشاريع التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتركيز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح أكثر تكامل وانسجام[٣] .

١٢ – تعمل التنمية المستدامة على وضع حوافز تقلل من التلوث ومن حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة, اضافة الى انها تضع الضرائب وتحد من الاسراف في الاستهلاك للماء والهواء والمواد الحيوية الاخرى، فالتنمية المستدامة هي التي تدعو الى التفكير النقدي في واقع الحياه ومستقبل الكرة الأرضية[٤] .

---

(١) لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري , واقع التنمية المستدامة في العراق والمعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن,٢٠١٩,ص٢٥٤ .

(٢) اسامة الخولي, ابعاد التنميه المستدامة, ندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدورية, ابو ظبي ٢٠٠٢, ص٥١.

(٣) حنان عبد الخضر هاشم, واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق, مجلة ارث الماضي وضرورات المستقبل, العدد ٢١, بغداد. ٢٠١١, ص٢٩٥.

(٤)اسامة اسماعيل عثمان الراشد, التنمية الاسكانية المستدامة للمدن الرئيسية في محافظة البصرة, اطروحة دكتوراه, غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة البصرة, ٢٠١٦, ص ٢٥.

١٣ – انها تؤكد على اساس الموازنة بين موارد الأرض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم ان أكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية المستدامة هو الانفجار السكاني وما يترتب عليه من ضغط واستنزاف لموارد الأرض المحدودة فهي تسعى لتحقيق نمو سكاني ثابت ومستقر لأن الإنسان يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وأهم اهدافها، و تراعِ المساواة في حقوق الاجيال و الانصاف في هذا المجال يكون بين نوعان :الأول بين افراد الجيل الحالي :والثاني :بين أفراد الجيل الحالي والجيل اللاحق[١].

عاشراً : اهداف التنمية المستدامة : Sustainable Development Goals

بما ان الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية المستدامة وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ,لذا فقد تنوعت اهداف التنمية المستدامة وهمها ما يأتي [٢] :

١ – القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان.

٢ –القضاء على الجوع والمجاعات وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة .

٣ – ضمان الحياة الصحية وتعزيز الرفاهية للجميع من كل الأعمار.

٤ – ضمان وصول التعليم للجميع وتعزيز فرص التعليم المتساوية والجيدة طوال العمر.

٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساء والفتيات .

٦– ضمان إتاحة المياه النظيفة والصرف الصحي وادارتهما المستدامة للجميع.

([١])حسين عليوي ناصر، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ١٢،جامعة بابل، ٢٠١٣، ص ٤٥٥.

([٢]) زرمان كريم, التنمية المستدامة في الجزائر , مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد٧ ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة خيضر بسكرة , الجزائر، ٢٠١٠ ,ص١٩٦ .

٧ – ضمان الوصول إلى طاقة متجددة وطاقة معقولة التكلفة ومعتمدة ومستدامة ومتجددة[١].

٨ – وظائف مجدية وتعزيز النمو الاقتصادي القومي والشامل والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج والعمل المحترم للجميع[٢] .

٩ – إنشاء بنية تحتية مرنه وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام ورعاية الابتكار [٣] .

فضلاً عن ما يأتي : [٤]

١٠ – الحد من عدم المساواة داخل الدولة وفيما بينهما.

١١ – إقامة مدن ومستوطنات بشرية مستدامة شاملة وآمنة ومرنة.

١٢ – ضمان استهلاك مسؤول وإنتاج مستدام .

فضلاً عن ما يأتي : [٥]

١٣ – العمل من أجل المناخ، واتخاذ إجراء سريع لمكافحة التغير المناخي وآثاره.

١٤ – الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامهم بشكل مستدام من أجل التنمية.

١٥ – حماية الاستخدام المستدام للنظم البيئية في الكوكب وإصلاحها وتعزيزها، والإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة التصحر، وإيقاف تدهور الأرض وعكس أثاره، وإيقاف فقدان التنوع الحيوي.[٦] .

([١])محمد جواد عباس شبع, الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص ٢٩.

([٢])عثمان مثاني صالح, دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع اشارة خاصة للتجربة العراقية , مجلة كلية بغداد للعلوم التقنيات الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الثامن ,بغداد,٢٠١٩ ,ص١٥٢ .

([٣])محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى ,مصدر سابق,ص٦٣.

([٤])محمد محسن السيد , البيئة السكانية وسياسات التنمية والاعمال ,اطروحة دكتورة ,غير منشورة ,مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ,جامعة بغداد,٢٠١٦,ص١٧ .

([٥])ناهد احمد عمران، تحسين الخدمات المجتمعية بالمناطق المستهدفة في برامج التنمية الحضرية المستدامة ,الهيئة العامة لتخطيط العمراني , المؤتمر العربي الاقليمي ,القاهرة,٢٠٠٣,ص٢١.

([٦])حيدر حسين عليوي الشمري, النمو السكاني في محافظة المثنى للمدة(١٩٩٧_٢٠٣٠)واثره في التنمية المستدامة , اطروحة دكتورة ,غير منشورة ,كلية الادب , جامعة البصرة,٢٠١٨,ص١٤.

١٦- السلام والعدل المؤسساتي، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للتنمية المستدامة [١] ، وتوفير إمكانية بسط العدل للجميع وبناء مؤسسات فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة على كل المستويات[٢] .

١٧- الشراكات لتحقيق الأهداف، تقوية وسائل تفعيل الشراكة العالمية وإعادة الحيوية إليها من أجل التنمية المستدامة [٣] ، وكما موضح في جدول(٣) والشكل (٣).

الجدول (٣) الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان امداد كافِ ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية	تامين الحصول على المياه الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضما الحماية الكافية للمستنقعات المانية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير	تحسين الإنتاجية الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والحياة البرية والأسماك
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الأيكولوجية والأنظمة المعززة للحياة.
الماوى والخدمات	ضمان الأمداد الكافي والخدمات والاستعمال الكفء لموارد المياه ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الأمداد الكافي والاستعمال الصناعية المواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الأحفوري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة.

(١)نبيل ديور, مشاكل واقاف التنمية السياحية في بلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ,مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية,٢٠٠٤,ص٢٠.

(٢)مصطفى يوسف كافي ,التنمية المستدامة , ط١,دار الاكاديميون للنشر والتوزيع,عمان,٢٠١٧,ص١٨.

(٣)علي مهدي داود سلمان الربيعي , التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسيوية مختارة, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء,٢٠٠٩,ص٦٢.

التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات لاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من اجل حياة صحية ومنتجة	ادخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع غير الرسمي	تعزيز المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ط١، عمان ٢٠١٧م، ص ٨٧ .

الشكل (٣) اهداف التنمية المستدامة

المصدر / بالاعتماد على جدول (٣).

المبحث الثاني : متطلبات وتحديات التنمية.

أولاً// متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

تهدف التنمية المستدامة الى تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم ,وبالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية , وتجنبها ان تكون عرضة لمصدر استنزاف غير المبرر , ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة من أجل نجاح عمليات التنمية المستدامة يتطلب الأمر التركيز على مجموعة من عناصر النجاح اهمها:

1 – اعتماد استراتيجية التنمية المستدامة حيث تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي O E CDهذه الاستراتيجية فأنها مجموعة منسقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار وتقوم على المشاركة وتدمج بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والمجتمع(١).

2 – توفير الموارد الاقتصادية لتسهيل تنفيذ أي مشروع لابد ان يكون المال عنصر أساس لتسهيل تنفيذه ,اضافة إلى الموارد الأخرى التي تشكل عنصرا اساسيا في العمليات الإنتاجية والمستقبلية لما يقدمه المشروع من انتاج وخدمات .

٣ – الإيمان بفكرة التنمية المستدامة من قبل الحكومات القائمة على رأسها السلطة في الدولة وبلورة ذلك من الناحية العلمية , أي ايجاد نظام سياسي يؤمن في المشاركة الفاعلة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والأنشطة الادارية والاجتماعية ,فضلاً عن ايجاد نظام دولي يتبنى انماط مستديمة للتجارة والتحويل ,ويفرز من تبادل الخبرات والمهارات والتعاون المشترك في البيئة المستدامة , وتفعيل التعاون الدولي بمشاركة في العلاقات الداخلية والخارجية والتبادل المعرفي(٢) .

٤ – توظيف التكنولوجيا الملائمة لخدمة الإنسان والمجتمع والبيئة ,وتكييف أنشطة البحث والتطوير من خلال استعمال التكنولوجيا واعتماد اساليب وطرق قابلة للبقاء والاستدامة, فضلا عن تعزيز

---

(١)عدنان مثاني صالح, مصدر سابق ,ص١٣٥.

(٢)حاكم محسن محمد ,استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة ,مجلة جامعة بغداد العلمية ,العدد الاول ,المجلد الاول, كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء ,٢٠٠٦,ص٥٠.

وتكوين قدرات في العلوم التكنولوجية والابتكار لرفع المستوى العلمي والمعرفي لإيجاد الحلول المختلفة المشكلات التي تعيق التنمية المستدامة[١].

٥ – تدعيم الجمهور للقرارات والتشريعات الهادفة والساعية لتحقيق برامج التنمية المستدامة وذلك من خلال تسهيل تنفيذ المشروعات المقترحة ,فضلا عن تحديد اتجاه التنمية المنشودة واتجاه المجتمع واعادة التوازن بين الدولة والمجتمع ,من خلال ايجاد نظام ثقافي للمجتمع يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل انشطة الحياة بشكل عام والبيئة المستخدمة بشكل خاص مع نشر الوعي بأهمية الموارد بين أفراد المجتمع .

٦ – التحكم في النمو والديموغرافي باعتباره يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير مختلف الخدمات وتوزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق حيث تهدف التنمية المستدامة للنهوض بالتنمية القروية والريفية للمساعدة على ابطاء حركة الهجرة الى المدن من خلال ايجاد تدابير خاصة بالإصلاح الزراعي واعتماد التكنولوجيا للحد من الآثار البيئية وتقديم الحلول للصراعات الايديولوجية التي تسببها التنمية غير المتنافسة ووضع المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فاعلية النشاط الاجتماعي[٢]

٧ – ايجاد طاقة انتاجية ذاتية ,وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة انتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة ومتتابعة ومتكاملة ونامية وقادرة على مواجهة التغييرات في ترتيب أهميه العناصر المكونة لها ,على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم والقدرة المؤسسية الراسخة والموارد البشرية والقدرات التقنية الذاتية والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي اضافة إلى وجود نظام انتاجي يضع في حسابة الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية ويراعي قيم الأنماط المستدامة للقطاعات الاقتصادية والخدمية كافة[٣].

٨ – المحافظة على الاراضي الزراعية من التوسع العمراني والتصحر والانجراف ولا يتحقق ذلك الا بالمحافظة على القطاع النباتي والغابات مع المحافظة على المياه السطحية والجوفية وموارد المياه

([١])برنامج الامم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ,بيروت ,١٩٩٤, ص ٩.

([٢]) حاكم محسن محمد ، مصدر سابق، ص ٥١.

([٣])علي كريم العمار، التنمية الاقتصادية المكانية الواقع والافاق المستقبلية (دراسة حالة العراق) ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي, جامعة بغداد, ص ١٢٨.

العذبة وبما يضمن امداد كافِ ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضارية والريفية فضلاً عن حماية المناخ من الاحتباس الحراري وهذا يفرض زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية ومعالجة مشكلة التلوث العالمي خاصة من طرف الدول الصناعية باعتبارها المتسببة بنسبة عالية لأن لديها كافة الموارد الحالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف [١].

٩ – وضع السياسات الاقتصادية الملائمة للتنمية الاقتصادية من خلال نظام اقتصادي يستطيع احداث فائض في الإنتاجية على أساس الاعتماد الذاتي والمستدام والحد من الافراط من استهلاك الفردي من الموارد الطبيعية خاصة في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية مع ايقاف تبديد الموارد وتغيير انماط الاستخدام التي تحدث التنوع البيولوجي فضلاً عن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل من خلال اتباع سياسات تشغيل فعالة.

ثانيا : التحديات التي تواجه التنمية المستدامة :

ليس من السهل تحقيق الاستدامة في التنمية اذ ان هناك العديد من المشكلات التي تواجه توظيف او دمج الاستدامة بالتنمية بعضها يتعلق بفهم واستيعاب محتوى الاستدامة وبعضها يتعلق بضعف قدرة كثير من الدولة وخاصة النامية منها على التطبيق الناجح والفاعل لهذه الاستدامة، ولا تعني التنمية المستدامة التركة التي ستورثها للأجيال المقبلة فحسب، بل تعني أيضا اكمال حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية للحياة التي يجب ان تكون دائمة الا ان هناك بعض المعوقات تعيق تحقيق خطط وبرامج التنمية المستدامة ومن ابرزها:–

١ – ان مشكلات وازمات الواقع السياسي لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الأخرى التي تعرقل اي خطوات اصلاحية[٢] ، اي عدم الاستقرار السياسي وهيمنة الأحزاب على صناعة القرار بالشكل الذي لا تمتلك فيه الإدارات التكنوقراطية والكفؤة القادرة على قيادة دفة الدولة بالاتجاه الصحيح الذي من شانها أن تصون موارد الدولة وثرواتها وتحقيق معدلات نمو مستدامة، اضافة الى

([١])محمد فرحان فليح العباسي, التكامل بين الدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, ٢٠٢١, ٥٤ .

([٢])لبنان هاتف شامي, مصدر سابق, ص ٢٥٤.

أن الفساد المالي والاداري الذي ينخر في جسد العراق منذ سنوات والذي منع شعبه من فرص الحصول على مقومات الحياة الكريمة وحرمه كذلك من التمتع بخيرات البلد وعدم تحقيق نمو تطور اقتصادي يرتقي بمعيشة المواطن إضافة الى ذلك ضعف في بناء سياسات تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام وضعف القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية المستدامة[١].

٢ – محدودية موارد تمويل التنمية المستدامة: تتطلب التنمية المستدامة توفير وتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد الحالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة والتي من شانها أن تعظم الاستقلالية للمحافظات ممثلة في المجالس المحلية عن الحكومات المركزية من خلال توسيع الصلاحيات من أجل الحصول على إيراداتها الذاتية، كما وتواجه محدودية في تمويل التنمية المستدامة[٢] .

٣ الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي: ان أهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب، لأن حياة رفاهية وكرامة الإنسان تمثل ارقى ما تتطلع اليه الأمم في كل زمان ومكان، وفوق هذا فان تحليل التأثير المتبادل بين السلامة والتنمية يكشف لنا ان كل منها سبب ونتيجة للأخر، فالحرب تؤدي الى :–

أ – خسائر بشرية ولا سيما الكوادر الذي انفقت عليها الدولة وعلى مدى سنوات عديدة أموالا طائلة لإعدادها وتأهيلها لخدمة البلد، هذا فضلاً عن جانب تكاليف الاعمار واعادة البنى التحتية التي دمرتها الحروب.

ب – كما ان حالة الحرب تفرض أولوية تخصيص الموارد لأغراض الدفاع وتجهيز الجيوش هي غالبا ما تكون على حساب التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية مما يشير على هذا

([١])سالم توفيق النجفي, التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسات المستقبل, مجلة دراسات اقتصادية فكرية, بيت الحكمة, العدد ٤٢. السنة التاسعة, بغداد, ٢٠٠٦, ص ٤٩.

([٢])وفاء جعفر المهداوي وسليم هاشم جار الله, التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة(٢٠٠٤– ٢٠٠٥)، مجلة الادارة والاقتصاد , السنة الاربعون, العدد ١١٣, ٢٠١٧, ص٨.

النمط من تخصيص الموارد تراجع القدرات الاقتصادية النسبية بحيث تخل في المصلحة العامة وبمرتكزات الأمن القومي بمفهومه الشامل[١].

ج – يؤدي انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والأمن الى أضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولا سيما الاستثمار الاجنبي فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الاقليمي لأن هذا الاستثمار لا يؤمنّ الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب، بل يستطيع ايضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنولوجيا نستفيد من المستثمرين الذين يحيلون مع استثماراتهم التكنولوجية الحديثة، هذا فضلاً عن الخبرة والدراية كما يحدث الأمان والسلام من أثر إيجابي طويل الأمد على السياحة والايرادات بالعملات الاجنبية اذ تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على العملة والانفاق العام وقدرات الدولة على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية المستدامة[٢].

٤ – الفقر : ان الفقر في مفهومه العام هو ظاهرة في ابعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك اذ يعني التدني في المستوى المعاشي للفرد أي حالة الحرمان المادي الذي يتجلى اهم مظهر له في انخفاض الاستهلاك الغذائي كماً ونوعاً وفقدان القدرة على مواجهه الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمرض والإعاقة والكوارث الطبيعية والازمات [٣]، و يمثل الفقر الحالات النمطية التي تتمثل بنقص وسوء التغذية والملبس والمسكن وتدني مستوى التعليم والظروف الحياتية الأخرى، ويعرف الفقر من منظور التنمية البشرية انه يعني الحرمان من خيرات وفرص العيش لحياة مقبولة، وبذلك فهو يعني أكثر من مجرد الافتقار الى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي والحرمان من فرص الخيارات ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنمية البشرية مثل حياة طويلة يتمتع بها المرء والقدرة على الابداع والحرية واحترام الذات والآخرين، ويتخطى مفهوم الفقر بعد الحد الأدنى المادي للعيش ليشمل القدرات والامكانيات لكل أفراد المجتمع سواء عن الفقر من الناحية المادية أو الثقافية أو الاجتماعية او

---

(١)الاسكوا, اثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا, للأمم المتحدة, نيويورك, ٢٠٠٢, ص٣٢.

(٢)سليم الحص ، آفاق التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦.

(٣) حياة جمعة محمد، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية، الجزء ٢، العدد ٣١، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠٠٨، ١٩٩.

الاقتصادية، وبذلك ارتبط الفقر ارتباطا وثيقاً بمعايير السكان والصحة والتعليم والعيش بحياة حرة كريمة[١] .

فضلاً عن ما يأتي : [٢]

٥ – تذبذب أسعار الخامات التي تصدرها بعض الدول وخاصة النامية منها والتي تعتمد في ايراداتها المالية عليها ومن ابرز هذه الخامات هو النفط الذي يمثل العائد الريعي للعديد من الدول ومنها العراق لذا نجد ان العراق والبلدان النامية الأخرى لديها احتياطات مالية محدودة في مواجهه حالات الانخفاض اسعار النفط بشكل مفاجئ، فضلاً عن ذلك عدم وجود ادخار بالقدر الكافي من اجل ضمان حصة الأجيال القادمة من الموارد الناضبة مما يضطر بالحكومة الى الاقتراض والديون مما يثقل هذا كاهل الدولة وتحملها أعباء تسديد الديون لمدة طويلة ثم يؤدي كل ذلك الى تأخير تقدم البلد وعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦ – التضخم السكاني: أصبحت ظاهرة الانفجار السكاني تشكل عقبة من بين العقبات الأخرى التي تعرقل خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، اذ ان سرعة نمو السكان يؤدي الى مجاعات وامراض اذ نبهت هذه الظاهرة الديموغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ومنظمات الصحة المحلية والعالمية الى خطر هذا التزايد السكاني وتأثيره المباشرة على الاقتصاد، مما حدا بالحكومات إلى تطوير سياساتها السكانية من خلال اتخاذ اجراءات حكومية، كسن القوانين وتشريع الأنظمة واستحداث برامج تهدف إلى محاولة التأثير في العوامل الثلاثة للتغيير السكاني وهي (المواليد والوفيات والهجرة) كوسيله لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين نوعية الحياة انسجاما مع الموارد المتاحة للدولة[٢].

٧ – التغييرات المناخية : يعدّ مفهوم تغيير المناخ من التغييرات المناخية والبيئية المتطرفة بمعدلات لم يسبقْ لها مثيل، ومن المهم ادراك ان شدة التغييرات لا ترجع فقط إلى ظواهر الطقس المتطرف أو

([١])فؤاد بن غضبان, المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام, ط١ , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٤, ص ٥٥.

(٢) سهام حسين البصام وسمير فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ١٥.

([٢])حسين محمد شعبان, اشكاليات التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها, جامعة دمشق, كلية الآداب ص ٤.

الاحداث الطبيعة الأخرى التي تنتج عن تغير المناخ العالمي بل ايضاً الى التفاعل بين التنظيم البشري وهذه الاحداث الطبيعية الاخرى التي تنتج عن تغير المناخ العالمي بل ايضاً إلى التفاعل بين النظم البشرية وهذه الاحداث، وينعكس تأثير المناخ في معدلات درجات الحرارة وعلى تقييم كمية الامطار الساقطة وتغيير مواعيد سقوطها الذي بدورها تؤثر على خصائص الجفاف سواء في التربة أو المياه أو ما يرافقها من الظواهر الجوية التي تؤثر على مظاهر التصحر، وكل من هذه العناصر يؤثر بطريقته على التنمية المستدامة. تعاني التربة والأرض من آثار ونتائج كبيرة للتلوث بمختلف أشكاله وعناصره وانواعه، وهو ما أكدت عليه منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (FAO)في تقاريرها ومؤتمراتها والتي ذكرت ان التربة تشكل قاعدة الموارد الأساسية التي نستند اليها خدمات النظم الايكولوجي , وأكبر مخزونات التنوع البيولوجي، وان التأثير السلبي والضار لتلوث التربة الذي يقوض انتاجية النظم الايكولوجية واستدامتها، وعلى التنوع البيولوجي والزراعة والأمن الغذائي ونظافة المياه الجوفية والسطحية وهي آثار ممكنة ان تعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١]

كما و يؤدي تلوث التربة الى فقدانها خصوبتها الذي يسبب تحول الاراضي المنتجة إلى أراضي متدنية الإنتاج كما يؤثر سلبا على المزارعين من خلال ترك أراضيهم والتي هي مصدر رزقهم الأساس والهجرة الى المدن، ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة البطالة وتفاقم مشكلة الفقر، الأمر الذي ينعكس بصورة كبيرة على التنمية المستدامة[٢].

٨ – المتطلبات المتنوعة للمرحلة الانتقالية، فالتحول العميق في البنى والمؤسسات والقيم نحو تبني أسس جديدة في الاقتصاد والسياسة، بحاجة الى مزيد من الجهود التشريعية والادارية والتنظيم المالي وتوطين التكنولوجيا الحديثة وجميعها متطلبات متداخله في الأداء، مع تدني مستويات التنمية والامكانيات التقنية والخبرات الفنية وتراجعها مما يؤثر سلباً على التنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة[٣].

([١])حارث حازم ايوب وفراس عباس فاضل, التلوث البيئي معوقاً للتنمية ومهدداً للسكان, المجلة العراقية لبحوث السوق وحمايه المستهلك, المجلد ٢, العدد الثالث, جامعة بغداد, ٢٠١٠, ص ٢٥٠ .

([٢])عاطف لافي السعدون وحسن لطيف الزبيدي, ووحيد نعمة نجيب , التنمية والتغيير المناخي في العراق, مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد ٢٦, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة واسط, ٢٠١٧, ص٧.

([٣])مهدي صالح دواي, التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وابعاد التمكين العراق نموذجا, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, العدد ٣١, ٢٠١١, ٥٩.

المبحث الثالث : ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة :

أبعاد التنمية المستدامة.

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة الى احراز تقدم متزامن في ابعادها وهناك ارتباط وتداخل وثيق بين هذه الابعاد ولا يمكن أن يعمل أحدها بمفرده عن الآخر وتتركز التنمية المستدامة على الابعاد الاتية :

أولاً / البعد الاقتصادي:

يركز هذا البعد في التنمية المستدامة على التأثير الاقتصادي الحالي والمستقبلي على البيئة، ويتناول مسالة اختيار التقنيات الصناعية وتحولها وتحسينها في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتؤخذ التنمية الاقتصادية المستدامة في حسبانها على المدى البعيد والتوازنات البيئية الاساسية بعدها قواعد الحياة البشرية. كما يهتم هذا البعد في تحقيق الاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية المتوفرة وذلك لتحقيق نمو الاقتصادي مستدام وما يشبع حاجات الاساسية للسكان ومعنى ذلك ان التنمية الاقتصادية المستدامة تهتم بتغيير انماط الاستهلاك لتوليد تغيير في اسلوب الحياة التي يعيشها الناس[1].

ويمكن ملاحظة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ضوء النوافذ الاتية:-

١- ايقاف تبديد المواد الطبيعية : تعد الموارد الطبيعية جزءا مهما من الثروات الطبيعية ولا يمكن حسابها ومعاملتها على انها موردا حرا وتسعى التنمية المستدامة في البلدان الصناعية إلى خفض الطاقة والموارد الطبيعية المهدورة وذلك من خلال تحسين كفاءة ادارة هذه الموارد وهذه أما تكون على سطح الأرض المستعملة في الزراعة والصناعة ولكن بما تحتويه من غابات ومراعي واما تكون في باطن الأرض بما تحتويه من موارد معدنية مختلفة ومصادر الطاقة كالفحم والنفط واليورانيوم وايضا

(1)روبرت يونر واخرون ترجمة محمد عبد الحميد , جغرافية التنمية مدخل الى دراسات التنمية, ط٣, جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي, السعودية, ٢٠١٦, ص ٥٤٩.

موردا المياه كالأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات وما تتضمنه من احياء مائية وكذلك الهواء والغلاف الحيوي المحيط بالأرض وما يحتوي هذا الغلاف من غازات[١] .

٢-تعديل انماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة : تهتم التنمية المستدامة في تعديل أو تخفيض مستمر في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية اي ان الافراط في استهلاك الموارد من قبل الإنسان من دون تخطيط يؤدي الى خلق تعاون بين نصيب الفرد من الجيل الحالي ومستقبل الأجيال المقبلة، وكذلك يوجد تفاوت بين نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية والتي يزيد ضعف نصيبها في البلدان النامية. وجاءت التنمية المستدامة لحل تلك المشكلة من خلال العدالة والانصاف بين أفراد الجيل الحالي لتلبية احتياجاتهم واعطاء فرصة أفضل للأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم وهذا يدل على وجود علاقة متكاملة وقوية بين الموارد البيئية والتنمية المستدامة[٢].

٣- المساواة في تلبية الحاجات الاساسية وتوزيع الموارد والدخل: هدف التنمية المستدامة يتجسد في الجهود المبذولة لجعل جميع الافراد متساوون في فرصة الوصول الى الموارد والخدمات والمنتجات وتحقيق العدالة التوزيعية لخلق دخل مناسب لكل أفراد المجتمع ويتمثل الفرص غير المتكافئة في الحصول على الموارد الطبيعية حاجزا مهما أمام التنمية المستدامة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروري لتحسين مستويات المعيشة الأجيال الحالية والاجيال المقبلة[٣].

٤- مسؤولية البلدان المتقدمة من التلوث ومعالجته : تعتبر الدول المتقدمة صناعيا هي المسؤولة بشكل كبير عن مصادر التلوث في العالم وتتحمل مسؤولية خاصة في تعزيز ودعم وتطبيق التنمية المستدامة إذ زادت وتراكمت لديها اساليب الاستهلاك للموارد الطبيعية مثل الوقود. مما ادى الى تفاقم مشكلة التلوث العالمية بشكل كبير فضلاً عن ذلك تمتلك هذه الدول التكنولوجيا والموارد البشرية

---

(١)علي حميدوش, التنمية البشرية والتنمية المستدامة, الملتقى الوطني الاول حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة, المركز الجامعي, الجزائر, ٢٠٠٦, ص ٧ .

(٢)علي مهدي داوود سلمان الربيعي, مصدر سابق, ص ٤٩.

(٣)سيف شهاب احمد عبد الله الخالدي, التحليل الجغرافي للاقتصاد الأخضر ودورة في التنمية المستدامة وامكانية تطبيقه في العراق, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية ابن رشد, جامعة بغداد, ٢٠٢١, ص٧١ .

وعلى مستوى عالي من التطور والحداثة وهذا يؤهلها ويجعلها أول من يستخدم التكنولوجيا النظيفة لتعزيز التنمية المستدامة وتطبيقها للحد من التلوث واثارة الضارة[١].

ثانيا/ البعد الاجتماعي:

يعدّ البعد الاجتماعي محورا مهما من محاور التنمية المستدامة، كما يمثل جوهر التنمية ووسيلتها وهدفها في الوقت ذاته، ويتضمن هذا البعد سعادة الانسان وتحسين نوعية حياته كما يشتمل على تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والحفاظ على الهوية الثقافية واحترام الاختلافات الدينية والسياسية والاجتماعية لتدعيم شعور الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب وتدعيم شعور الانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع. وتهدف التنمية الاجتماعية إلى تطوير مستويات الخدمة الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط والتنمية. وللبعد الاجتماعي تركيز في تحقيق التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية(الريفية والحضرية)[٢] .

ويتبلور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجوانب الأتية :

١ – **ضبط وتثبيت النمو الديموغرافي:** في الآونة الأخيرة تزايد عدد السكان بشكل كبير في العالم حتى وصل نسبة ٨٠ مليون نسمة كل عام وتسهم دول العالم الثالث بنسبة كبيرة تبلغ حوالي ٨٥% من هذه الزيادة وتمثل هذه الزيادة مشكلة وعائق كبير وأساس في عملية التنمية لأنها زياده غير مدروسة وغير مخطط لها هذا من جانب. ومن جانب آخر عدم قدرة الارض على تحمل هذا التزايد المستمر وهدف البعد الاجتماعي هنا هو تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية الاجتماعية مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات في توفير الخدمات وهذا يتناسب عكسيا مع معدلات الرفاهية الاجتماعية[٣]

---

(١)محمد ذنون محمد الشرابي، تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية للمدة(١٩٨٧_ ٢٠٠٣) رسالة ماجستير , غير منشورة, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل , ٢٠٠٥, ص ٢٦.

(٢)عثمان محمد غنيم وماجدة ابو زنط, اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة, مجلة العلوم الادارية, المجلد ٣٥, العدد واحد, الجامعة الاردنية, الاردن, ٢٠٠٨, ص ١٧٧.

(٣)سيف شهاب احمد الخالدي, مصدر سابق, ص ٧٣ .

٢ – **أهميه توزيع السكان:** تركز التنمية المستدامة على أهمية توزيع السكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق السكنية وذلك من خلال انشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية لتأخير أو تقليل من حركة الهجرة من الريف الى المدينة. وتتخذ التنمية المستدامة تدابير خاصة للإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيا تؤدي الى تقليص الآثار البيئية إلى حدها الأدنى وبخلاف ذلك سوف تؤدي هجرة الفقراء والفلاحين من الريف إلى المدينة الى خلق الظروف الملائمة بانتشار الأوبئة وخلق الأزمات الصحية على المستوى القومي وانتشار البطالة بين الشباب فضلاً عن سوء استخدام واستثمار الأرض وتشييد الدور السكنية بطريقة غير قانونية وزيادة انتاج النفايات والانبعاثات الصناعية والانبعاثات الصادرة عن وسائل النقل كل ذلك يحتاج الى تنمية مستدامة بمختلف القطاعات والى حلول جذرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[١].

٣ – العدالة الاجتماعية: تهتم التنمية المستدامة بتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع من حيث توفير الخدمات لهم بصورة عامة ودون تمييز، أو حساب للفروق الطبقية والدينية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى تكافؤ الفرص للجميع في التعليم والصحة والعمل والخدمات والدخل وتوفير حياة حرة كريمة لجميع أطياف الشعب وايضا الاهتمام بحقوق المرأة ودورها المهم وعدم تهميشها في المجتمع. وتؤكد التنمية المستدامة على عدم التضحية بحقوق وحصة الأجيال القادمة في سبيل اشباع احتياجات ومواجهة مشكلات الجيل الحالي لان الثروة التي تحتفظ بها لا تخصنا لوحدنا وانما تعود لأحفادنا[٢] .

ثالثا البعد البيئي:

يقصد بالبيئة بمفهومها العام هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس نشاطه الاجتماعي والانتاجي. وتعتبر البيئة مستودع للثروات الناضبة والمتجددة ويتضمن هذا البعد هدفين اساسيين أولهما ترشيد وتحسين استخدام الموارد البيئية سواء كانت موارد متجدده وغير متجددة في العمليات

(١)عبد الله حسون محمد, التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد, مجلة ديالى، العدد ٦٧, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة ديالى, ٢٠١٥, ص ٣٤٥ .

(٢)ايوب انور حمد, البيئة والتنمية المستدامة , ط١، التفسير للنشر والاعلان، أربيل، ٢٠٠٦، ص ١٢٨ .

الانتاجية على المستوى المحلي. والهدف الثاني فهو التوجه نحو تحقيق الاستقرار البيئي العالمي من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث[١].

ان فلسفة التنمية المستدامة تتركز على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي سيكون لها آثاراً ضارة وسلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام لهذا فان من أول البنود للتنمية المستدامة هو خلق نوع من التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي من دون استنزاف للموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. وفيما يأتي أهم الأبعاد البيئية :

١- **حماية الموارد الطبيعية:** من أكثر ما تهتم به التنمية المستدامة في مجال البيئة هو المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وتطويرها بطريقه تضمن استمراريتها ودوامها لضمان تمتع الأجيال القادمة بحقوقها في البيئة. وتدعم التنمية المستدامة الجهود الايجابية التي تقوم بالاهتمام بالبيئة الطبيعية والصيانة وتنمية الموارد الطبيعية اللازمة للعيش بشكل آمن ومستقر[٢] .

٢- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** وهذا يعني ان التنمية المستدامة تحاول منع وتجنب جميع المخاطر والاختلالات التي تلحق الضرر بالأرض والتي تحدث تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، مثل تلك التي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر أو تفسير أنماط هطول الأمطار وتدمير الغطاء النباتي والمصائد أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية التي من شانها تغيير الفرص المتاحة للأجيال القادمة للحيلولة دون الاضرار بالمناخ أو الاستقرار الجيوفيزيائي والبيولوجي للنظام او تدمير الطبقة الواقية للأرض بسبب الإجراءات والفعاليات وأنشطة الإنسان[٣].

([١])اسامة اسماعيل عثمان الراشد, مصدر سابق, ص ١١٣.

([٢])غادة رياض السيد، دور رأس المال البشري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٦٤، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ٢٠٢٠، ص ٢٠.

([٣])عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعين التابعة للاتحاد المغربي، المغرب، ٢٠٠٢، ص٨.

٣- **الحفاظ على التنوع البيولوجي:** تعمل التنمية المستدامة على صيانة وحفظ ثراء الأرض للأجيال القادمة بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة ومحاولة إيقافها مما يؤدي كل ذلك إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي للأرض[١].

٤- **اتلاف التربة وتدمير الغطاء النباتي:** يقع على عاتق التنمية المستدامة مسؤولية الحفاظ على الغطاء النباتي بغية تجنب الاستخدام السيء للأرض الصالحة للزراعة والاسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية حتى لا يؤدي إلى تلوث الأنهار والبحيرات وتهديد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية وينبغي استخدام نظام للري يدار بكفاءة عالية لتجنب تملح الأرض والتشبع بالمياه[٢].

٥- **صيانة المياه :** إن قلة تساقط الأمطار في الفترة الأخيرة ونقص الموارد المائية المتاحة تعد من المشاكل البيئية الكبيرة التي أدت الى انخفاض الموارد الكيميائية بسبب سوء ادارة المياه والاستغلال غير الرشيد لها والاسراف والهدر المفرط للمياه من قبل الانسان أو قد تكون بسبب وجود عوائق تعيق استخدامها مثل تدهور نوعيتها أو توفرها في اماكن بعيده عن اماكن استخدامها الفعلية لها وصعوبة نقلها بالقدر المطلوب والنوعية المتاحة . اما في بعض المناطق تقل امدادات المياه اذ يهدد السحب من الانهار باستثناء الامدادات المتاحة كما إن المياه الجوفية يتم ضخها وسحبها بطرق بدائية غير صحيحة وبمعدلات غير مستدامة، إضافة إلى قيام الانسان برمي النفايات الصناعية والزراعية والبشرية في أماكن غير مخصصة لذلك مثل الانهار والبحيرات مما يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية وتهدد حياه الأحياء والكائنات المائية[٣] .

فالتنمية المستدامة تعني صيانة الحياه وتقليل أو نقص المسحوبات من المياه السطحية وبمعدل مناسب لا يؤدي الى حدوث اضطرارا أو خللا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه بما يتناسب مع معدل تجددها.

([١])ساجد احمد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠٢٠، ص ٩٩.

([٢])ايوب انور حميد, مصدر سابق, ص ١٣٩.

([٣])بيومي عطيه, الطلب على المياه في البلدان العربية, الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة, ط١، المجلد الاول, الدار العربية للعلوم, بيروت, لبنان, ٢٠٠٦, ص ٣٠١ .

رابعاً / البعد السياسي :

لا يوجد في الأدبيات المعروفة بعد رابع بل ثلاثة فقط هي اقتصادية واجتماعية وبيئية والكتاب الوحيد الذي اضاف بعد رابعا هو كتاب التنمية المستدامة من منظور جغرافي للدكتور عبد الزهرة الجنابي حيث اضاف البعد السياسي وانفرد بهذا الموضوع كي يعطي هذا الجانب أهمية كبيرة كونه لا يقل أهميه عن الأبعاد الأخرى وله دور كبير في الارادة السياسية من جوانب الفكر والمؤسسات والممارسة في صنع الحياه ورسم ملامحها في الشقاء والرفاه وفي الانحطاط أو الانتماء وسواء كان النظام اقتصاد سوق أو اشتراكي أو بين هذا أو ذاك، كما يشتمل البعد السياسي على البنية السياسية للدولة ومدى تطابقها مع متطلبات التنمية المستدامة. ان مما ييسر قدره الدولة على الاسهام الفاعلة في إعادة البناء وتنمية البلاد هو الخصائص التي يتميز بها جهاز الدولة عن طريق ما يأتي :

١- بناء جهاز بيروقراطي قادر على تنفيذ سياسة الحكومة.
٢- توفير حد أدنى من التجانس والتناسق بين أجهزة الدولة المختلفة.
٣- توفير حد أدنى من استقلالية جهاز الدولة في مواجهه المجتمع السياسي بدأً بنزع التسييس نسبيا عن الجهاز الحكومي.
٤_ سيطرة الدولة على النظام المصرفي باعتباره مدخلا اساسيا لتحويل مشاريع التنمية.
٥- تحكم الدولة بحركة التجارة الخارجية مما يهيئ لحماية مناسبة للإنتاج المحلي الزراعي والصناعي وتسهيل عملية تصدير المنتجات.

وكل ذلك يعتمد على خصائص المنظومة السياسية ذاتها والتي يكمن اجمالها بالاتي [١]:

١- الحكم الرشيد.

٢- اللامركزية أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

٣- الشفافية ومحاربة الفساد.

٤- التعاون الدولي.

([١])عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستدامة من منظور جغرافي, مصدر سابق, ص ١٦٦.

وان السياسة الحكيمة قادره على انجاز المهام التنموية الأتية [1]:

١- حصر الموارد المتاحة للانتفاع ووضع خطة مستدامة للاستثمار.

٢- بناء مؤسسات مستقلة وقوية قادرة على وضع الخطط وتنفيذها بطريقة مهنية لا سياسية .

٣- التخصيص العادل للموارد والثروات والأموال بما يحقق من حدة الفقر والفوارق الطبقية والإقليمية.

٤- فتح المجال للمشاركة الواسعة للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط وفي متابعة التنفيذ.

٥- خلق مناخ ملائم للمبادرات الخاصة وتشجيع الاعتماد على الذات .

٦- الشفافية وتفعيل دور الجهات الحسابية والرقابية.

٧- التبادل السلمي للسلطة يشعر المستثمرين ورجال الأعمال بالاطمئنان ويشجعهم على توسيع أعمالهم وأنشطتهم.

مؤشرات التنمية المستدامة.

مفهوم المؤشر : Indicator

هو تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي أو تعبير لفظي أو اداة يراد منها قياس اداء ظاهرة او حالة معينة في المجتمع لفترة زمنية محددة فالأصل في المؤشر هو الاستعاضة عن عدد كبير من المتغيرات التي تصف مختلف جوانب الظاهرة ومتغير واحد او عدد محدود جداً من المتغيرات، لذا يقاس نجاح عملية اختيار المؤشرات بمدى الاختصار في عدد المؤشرات، فكلما زاد عددها كل ما صعب استعماله في التقييم والحكم على الظاهرة محل الدراسة وساد التشتت في الهدف من قياس الحالة. ويحتوي تقرير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة على نحو(١٥٠) مؤشراً مختلفاً تشمل معظم المجالات التنمية البشرية، والتي تعالج معظم قضايا الاقتصاد السكان والصحة التعليم

(1)عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستدامة من منظور جغرافي, مصدر سابق, ص ١٦٩ .

والفقر والبطالة والاتصالات والأطفال وسواء ذلك[١] .أن قياس ظاهرة مدى استدامة التنمية هو موضوع كثير التشعبات مما يجعله يتطلب عدد غير قليل من المؤشرات لقياسها، نتيجة صعوبة وضع مؤشر مركب للتنمية المستدامة، فضلاً عن صعوبة قياس استدامة التنمية بالإسقاط الرياضي لكون التنمية المستدامة خليط بين السياسة والعلم، غير ان برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OCDE) وضعت منذ عام ١٩٩٥ قائمة مؤشرات التنمية المستدامة قسمت الى أربعة أبعاد وهي[٢] :

١- المؤشرات الاجتماعية ٢- المؤشرات الاقتصادية ٣- المؤشرات البيئية ٤- المؤشرات المؤسساتية.

لذا فان الخروج بعدد معقول من هذه المؤشرات واستعمالها في تقييم مسيرة التنمية في منطقة ما يتطلب فرز ما هو متاح من هذه المؤشرات ومدى غناها بالمعلومات والبيانات المطلوبة عن سلوك المؤشر والتحديات التي تواجهه ومحاولات وضع الحلول المناسب بشأنها، وتبعاً لذلك سيتم دراسة أهم هذه المؤشرات وأكثرها شيوعاً في الفصل الثالث وبما يخدم منطقة الدراسة ويقيس مسيرة التنمية فيها، وهذه المؤشرات التنموية تشمل التعليم والصحة والدخل والمؤشرات خدمات البنى التحتية.

([١])ابراهيم العيسوي, التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها) ط ٢ دار الشرق, القاهرة, ٢٠٠٠ , ص ١٥٧ .

([٢])محي الدين الحمداني , دور التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل, اطروحة دكتوراه, غير منشورة, , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر, ٢٠٠٩, ص ١٠٤.

ويمكن تحقيق تلك الأبعاد للتنمية المستدامة من خلال قياس المؤشرات الخاصة بكل بعد وكما يأتي:

اولا: مؤشرات اجتماعية عامة : وتتضمن ما يأتي[١] :

١ – مؤشر نسبة السكان دون خط الفقر.

٢ – معدل البطالة.

٣ – معدل البطالة للإقليم والجماعات مقارنة بمعدل البلاد.

٤ – الفروق السكانية في الاجور بين الاقليم والجماعات.

٥ – مؤشرات الجريمة معدلاتها اسبابها انواعها توزيعها.

٦ – جرائم الاحداث.

٧ – التدخين.

٨ – الفروق في الاجور بين الرجال والنساء.

٩ – إدمان المخدرات وغيرها.

١٠ – مستويات الرواتب والاجور.

١١ – معدلات كلفة الحياة.

١٢ – نصيب الفرد من الدخل.

١٣ – التباين الاجتماعي في مستويات الدخل بين الرجل والمرأة.

١٤ – معدل استهلاك الكهرباء .

١٥ – التباين المكاني في مستويات الدخل بين الأقاليم والحضر والريف.

١٦ – معدل الامية لدى البالغين.

١٧ – ارباح المزارع الصغيرة.

١٨ – ضمان الامن الغذائي المنزلي.

ثانيا مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في التعليم وكما يأتي [٢]:

١ – نسبة الامية.

٢ – نسبة الملتحقين من الاطفال في المدارس الابتدائية .

([١])عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستديمة من منظور جغرافي, مصدر سابق, ص ١١٤ .

([٢])مدحت ابو نصر وياسمين مدحت محمد, مصدر سابق, ص ١٠٥ .

٣ – نسبة الملتحقين في المدارس الثانوية.

٤ – نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية الاولية .

٥ – الفروق في التعليم بين الرجال والنساء.

٦ – الفروق في التعليم بين المناطق الحضرية والريفية .

٧ – تطوير التعليم في مختلف المراحل.

فضلاً عن ما يأتي [١]:

٨ – نسبة طلبة المدارس المهنية وحصولهم على فرص عمل .

٩ – نسبة الطلبة الراسبين في مختلف المراحل الدراسية .

١٠ – رياض الاطفال .

١١ – نسبة الطلبة الذي يحصلون على غذاء مجاني .

١٢ – استخدام التلفزيون في التعليم .

١٣ – نسبة الاطفال الذي لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية .

١٤ – عودة العقول من المهجر.

ثالثا: مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في الصحة وكما يأتي[٢] :

١ – وفيات الاطفال الرضع .

٢ – نسبة كلفة الخدمات الصحية من داخل الدولة والعائلة .

٣ – نسبة السكان الذي يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية.

٤ – عدد الوفيات بالأمراض المختلفة .

٥ – متوسط العمر المتوقع.

فضلاً عن ما يأتي [٣]:-

٦ – التدخين عدد المدخنين ونسبتهم الى السكان .

٧ – الادمان عدد المدمنين ونسبتهم على السكان .

٨ – نسبة المشمولين بالتامين الصحي .

([١])عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستدامة من منظور جغرافي , مصدر سابق, ص ١١٢ .

([٢])ايوب انور سمحاقه , مصدر سابق , ص ١٨٤ .

([٣])عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستدامة من منظور جغرافي, مصدر سابق , ص ١١٣ .

٩ – نسبة النساء الحوامل الحاصلات على رعاية صحية .

١٠ – كفاءة النظام الصحي مستشفى/ عدد من السكان، سرير/ عدد من السكان ، طبيب/ عدد من السكان، كوادر وسطى / عدد من السكان.

١١ – معدل الولادات الخام معدل الوفيات الرضع .

١٢ – عدد السكان ونسبتهم المخدومون بالصرف الصحي .

١٣ – عدد السكان المخدومون في ماء الشرب الصحي ,

١٤ – التلقيح ضد الامراض وخاصة الأطفال .

١٥ – نسبة الاطفال الذي يعانون من نقص الوزن .

١٦ – نسبة الاطفال الذي يحصلون على تغذية مجانية .

١٧ – نسبة استخدام وسائل تنظيم النسل.

رابعا مؤشرات في السكن وكما يأتي [١]:

١ – الكثافة السكانية .

٢ – معدل مساحة المسكن .

٣ – الحاجة الى المساكن .

٤ – متوسطة اعداد الافراد في الغرفة الواحدة .

٥ – نسبة المساكن غير الصالحة او المتدهورة .

٦ – نصيب الفرد من مساحة السكن م^{٢} .

٧ – معدل ملكية السكن .

٨ – ثمن المساكن الى الدخل .

٩ – متوسط الايجار السنوي نسبة الى الدخل لذوي الدخل المتوسط .

١٠ – نسبة السكان الذين لا يملكون مسكن .

١١ – الطلب السنوي على المساكن .

١٢ – نسبة وجود الحديقة في المنزل .

١٣ – وجود خدمات الماء الصالح للشرب في المنزل .

([١])عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستديمة من منظور جغرافي, مصدر سابق, ص ١١٤ .

١٤ – وجود خدمات الصرف الصحي في المنزل .

١٥ – وجود خدمات الكهرباء في المنزل .

خامسا مؤشرات لقياس التنمية المستدامة في احوال السكان وكما يأتي[١]:

١ – معدل النمو السكاني .

٢ – التركيب العمري ونسبة كل فئة من السكان الى المجموع الكلي .

٣ – امد الحياة المتوقع .

٤ – وفيات الاطفال الرضع .

٥ – التركيب النوعي للسكان .

٦ – التركيب البيئي للسكان ونسبة التحضر .

٧ – احصاءات الهجرة والنزوح واتجاهاتها ومواسمها .

٨ – التحويلات المالية للمهاجرين.

٩ – تأثيرات حركة العمال الاقليمية على الاسرة والمجتمع والاقتصاد.

١٠ –الدينامية الديموغرافية والاستدامة وتغييراتها بمعدل النمو السكاني .

سادسا مؤشرات لقياس التنمية البيئية المستدامة : وتشمل

أ – مؤشرات لقياس الاستدامة في المناخ والتي تتضمن ما يأتي [٢]:

١ – ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم .

٢ – مستوى انبعاثات أول أوكسيد الكربون .

٣ – إنتاج غازات الكلور والكاربون والفلور (الغازات الدفيئة).

٤ – استهلاك المواد المستنفذة للأوزون .

٥ – درجة استهلاك طبقة الاوزون .

٦ – انبعاثات غازات البيوت البلاستيكية .

٧ – باستخدام المبيدات وكمياتها وانواعها .

٨ – اطلاق غازات اوكسيد الاوزون .

٩ – النفقات المخصصة لحماية الغلاف الجوي .

---

(١) المصدر نفسه , ص١١١ .

(٢)عبد الزهرة علي الجنابي , التنمية المستدامة في المنظور جغرافي , مصدر سابق , ص ١٤١ .

١٠ – الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية.

١١ – استخدام تقنيات الرصد والمراقبة والانذار المبكر .

١٢ – النفقات المخصصة لتدوير النفايات .

ب مؤشرات لقياس الاستدامة في حماية البيئة من التلوث وكما يأتي[١] :

١ – درجة تركيز الملوثات في بيئة المناطق الحضرية .

٢ – كمية النفايات الصناعية والمنزلية وتخزينها .

٣ – كمية النفايات الخطرة .

٤ – ادارة النفايات المشعة .

٥ – عدد الشكاوي المتعلقة بالتلوث .

٦ – تدوير النفايات[٢] .

٧ – نظافة البيئة من التلوث الماء والهواء والتربة .

٨ – توسيع المساحات الخضراء .

٩ – حماية الموارد البيولوجية والانظمة الداعمة للحياة .

١٠ – الضوضاء في البيئات المحلية .

١١ – حالات التلوث البصري .

١٢ – عدد حالات التسمم بالمواد الكيميائية .

١٣ – النفقات المخصصة لتقليل من التلوث .

١٤ – مدى تطبيق والوصول الى سياسة الاشغال الصفري في شركات النفط والغاز على وجه الخصوص.

سابعا / مؤشرات في استغلال الموارد الطبيعية. ويتضمن ما يأتي[٣]:

١ – كميات ومعدلات استهلاك المياه وترشيدها والحفاظ عليها ونسبة الاستهلاك من الاجمالي .

٢ – العرض المائي.

٣ – انتاج مصادر الطاقة المختلفة واستهلاكها ومعدلات الاستهلاك .

---

(١)ساجد احمد عبل الركابي , مصدر سابق , ص ٩٩ .

(٢)عدنان مثاني صالح، مصدر سابق، ص ١٥٢.

(٣)عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستديمة من منظور جغرافي , مصدر سابق , ص ١٤٣ .

٤ –أنماط استعمالات الأرض المختلفة وتفسيراتها ومساحه كل استعمال .

٥ – التحول من الطاقة الناضبة إلى المتجددة.

فضلاً عن ما يأتي[١] :–

٦ – الحفاظ على التربة كمورد اقتصادي طبيعي من أشكال التصحر .

٧ – حالة مصائد الأسماك البحرية والحفاظ على موارد المياه العذبة .

٨ – مساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات دائمة أو مؤقتة .

٩ – الاحتياطات المتجددة من المياه واستخدامها.

١٠ – أوزان الأسماك المصادة واجمالي الصيد .

ثامنا / مؤشرات في الزراعة وكما يأتي [٢]:

١ – مساحة الأراضي الزراعية الدائمة .

٢ – مساحة اراضي الغابات .

٣ – مساحة الأراضي المتصحرة وتغيرها(الانتاجية الكثبان الجرف التعرية).

٤ – مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الطبيعية (بدون كيمياويات) .

٥ – الري وصيانة الموارد المائية وترشيدها .

٦ – مساحة المحميات ونسبتها إلى الاجمالي.

٧ – محتوى التربة من المواد العضوية .

٨ – مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الكثيفة .

٩ – مساحة المسطحات المائية وصلاحيتها.

تاسعا مؤشرات في التوازن البيئي وكما يأتي[٣] **:**

١ – مساحة النظم الايكولوجية الرئيسة .

٢ – مساحة المحميات الطبيعية ونسبتها من المساحة الاجمالية .

٣ – انتشار بعض الأنواع من الحيوانات والطيور .

٤ – كثافة الأشجار في الغابات .

---

(١)ايوب انور سمحاقه , مصدر سابق , ص ١٨٤ .

(٢)عبد الزهرة علي الجنابي, التنمية المستديمة المنظور جغرافي , مصدر سابق , ص ١٤٤ .

(٣)المصدر نفسه , ص ١٤٤ .

٥ – التنوع الاحيائي النباتي والحيوان والطيور .

٦ – تركيز الأوكسجين المذاب في الكتل المائية .

٧ – مساحة الاراضي المفتوحة والمتنزهات .

٨ – الكائنات الحية والنباتية والمهددة بالانقراض والمنقرضة .

٩ – البرامج البيئية الموجهة للجمهور والبرامج التعليمية .

١٠ – النباتات البرية واستخداماتها في الادوية العلاجية .

١١ – مساحة الانظمة البيئية الحساسة .

خلاصة:

تؤكد خلاصة الفصل الأول إن التنمية المستدامة أصبحت مفهوم وأسلوب عالمي حديث ومتطور لإيجاد نظام بيئي متوازن ومستدام، يحافظ على الموارد الطبيعية البشرية والاقتصادية، وفق استراتيجية ونظرية تنموية شاملة ومستدامة، وتوفر الحياة الحرة الكريمة للسكان الحاليين وتكفل حق الأجيال القادمة. ولم تعد تقاس التنمية بالمقاييس الكمية والمؤشرات الرقمية المتعلقة بمقدار الناتج وحجم الدخل ومقدار السلع والخدمات المباشرة التي يحصل عليها السكان، بل وفق مقاييس أكثر شمولاً واستدامة من خلال تطبيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها البشرية والاقتصادية والبيئية والسياسة مؤشراتها. ولكي تتوصل السياسات التنموية إلى إنماء قابل للاستمرار يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وتراعِ قدرة جميع الفئات الاجتماعية بالاستفادة منه على قدر المساواة. فكلمة الاستدامة تعني الديمومة والاستمرارية في حفظ وتجديد الموارد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية وتوفير حياة آمنة ومستدامة للجميع.

الفصل الثاني

الإمكانات الجغرافية التنموية وأثرها في التنمية المستدامة في محافظة بابل.

تمهيد:

يركز هذا الفصل على دراسة الامكانات التنموية الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة بوصفها تشكل مرتكزات أساس من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المحافظة ، من خلال دراسة الخصائص الطبيعية المتمثلة بـ (الموقع ، السطح ، التكوين الجيولوجي ، التربة ، المناخ ، الموارد المائية) والخصائص البشرية والتي تتمثل بـ (النمو السكاني وتركيبة وتوزيعه) ودراسة واقع وامكانات قطاعي الصحة والتعليم في المحافظة ، وذلك لتحديد حجم ونوع الامكانات التنموية المتاحة وتوزيعها الجغرافي . ومعرفة مدى مساهمة تلك الامكانات في تحقيق تنمية مستدامة شاملة باستثمار موارد البيئة السطحية بشكل يخدم الجيل الحاضر ويسعى لاستدامتها والحفاظ عليها للجيل القادم بطريقة متوازنة وشاملة ومستدامة .

المبحث الأول : الامكانات الطبيعية :

أولاً : الموقع والمساحة :

يعد الموقع من المقومات الاساسية الطبيعية التي يهتم بها الجغرافي كونه يحدد الاطار الجغرافي للإقليم ، وما يشتمل علية من خصائص مثل صلاحية للاستيطان والاستثمار من خلال معرفة الظواهر الطبيعي المتمثلة بمظاهر السطح كالتضاريس ودرجة انحدار الأرض والخصائص المناخية ومصادر المياه والتربة للمنطقة المحيطة التي تسهم مساهمة فعالة في تنمية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[١] . كما وله أهمية كبيرة لاتصاله بنظم حياة الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، فضلاً عن ان الموقع يشكل حجر الزاوية في التحليل الجغرافي لأي وحدة سياسية وادارية ، وتأثيره هذا يكون فاعلاً في الأنشطة التنموية كالزراعة والصناعة كما ويعد عنصراً مهماً في إعداد الخطة التنموية[٢].

---

(١)زهراء عباس هادي العبيدي ، الموقع الجيوستراتيجي لمحافظة بابل وأثره في البناء السياسي والحضاري للعراق ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٣م ، ص٩٣ .

(٢)عبد الزهرة علي الجنابي ، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الأوسط من العراق ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦م ، ص٥٢ .

تقع محافظة بابل فلكياً بين دائرتي (٧ ، ٣٢ ْ ـ ٨ ، ٣٣ ْ) شمالاً ، وتقع بين خطي طول (٤٢ ، ٤٣ ْ ـ ٥٠ ، ٤٥ ْ) شرقاً ، أما موقعها على أساس التقسيمات والحدود الإدارية لمحافظات العراق فتقع في المنطقة الوسطى من العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي ، وتمثل الجزء الشمالي من منطقة الفرات الأوسط ، وهذا الموقع جعلها تحتل مركز الوسط بين عدة محافظات ، وتحدها ستة محافظات من الشمال العاصمة بغداد ، وتحدها من جهة الشمال الغربي محافظة الانبار، ومن الغرب كربلاء المقدسة، و من الجنوب والجنوب الغربي تحدها محافظة النجف الأشرف ، ومن جهة الجنوب الشرقي محافظة الديوانية ، ومن جهة الشرق محافظة واسط ، فضلاً عن أن موقع المحافظة على نهر الفرات الذي يدخلها من الجهة الشمالية ويحاذيها في جريانه نحو الجنوب عند حدودها القريبة من محافظة النجف سهل لها الاتصال مع المحافظات المجاورة. فضلاً عن كونه عنصر جذب للأنشطة الاقتصادية المتنوعة بالقرب منه مما يعود على المحافظة بأساس اقتصادي جيد يمكن الاعتماد علية في إعالة سكانها ، وجذب المستثمرين والقوى العاملة وتدعيم خدمات النقل والكفاءة في تنمية التبادل التجاري وتدعيم المناطق الزراعية في توفير حاجات الاقليم وتلبية احتياجات المحافظات المجاورة ، تبلغ مساحة منطقة الدراسة (٥١١٩) كم^{٢} ، وتمثل نسبة (١,٢) % من مساحة العراق البالغة (٤٣٥,٠٢٥) كم^{٢} ، كما تتألف منطقة الدراسة من اربعة أقضية موزعة على (١٦) وحدة ادارية [١]، وكما موضح في الخريطة (٢)،ونستنتج مما سبق ان طبيعة الموقع والترابط المكاني لمنطقة الدراسة سواء كان مع الوحدات الادارية التابعة للمحافظة أو ارتباطها المكاني مع المحافظات المجاورة لها ادى إلى قربها من بيئات مختلفة ذات نشاط تنموي وفعاليات اقتصادية واجتماعية متنوعة مما ساعد على تنوع الموارد والامكانات التنموية ، وبالتالي يخدم اهداف التنمية المستدامة في منطقة الدراسة .

(١)حسين احمد سعد الشديدي ، الأولويات التنموية في ضوء التفاوت المكاني (محافظة بابل نموذجاً) , مجلة الاستاذ ، العدد ٢١٥ ، مركز التخطيط الحضري للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥م ، ص١٧٧ .

الخريطة (٢) الوحدات الادارية لمحافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

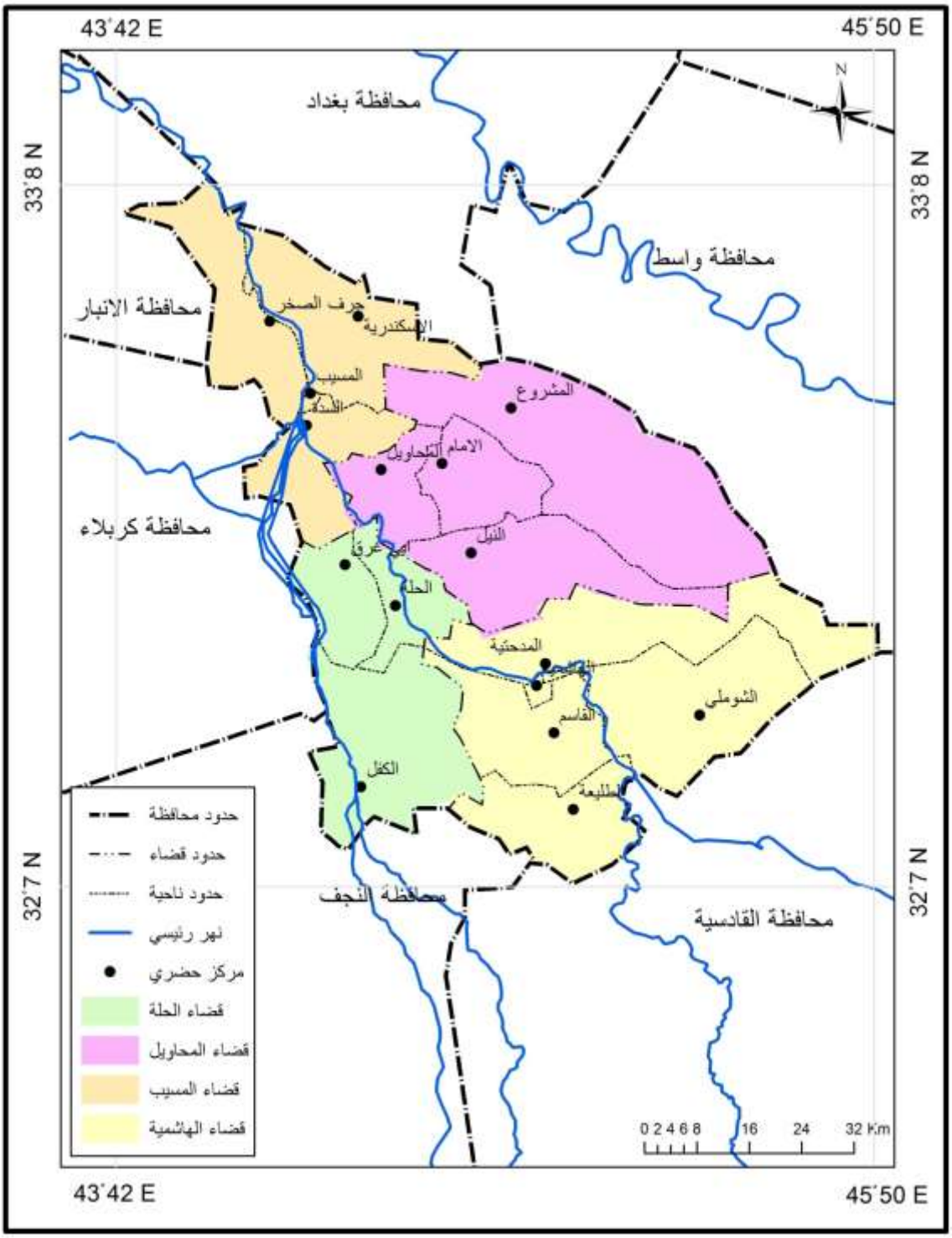

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية , هيئة المساحة , خريطة محافظة بابل الادارية , مقياس ١:٥٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠٢٠ .

ثانياً : السطح :

تقع محافظة بابل ضمن منطقة السهل الرسوبي الذي يعد من أحدث وأهم اقسام السطح في العراق تكويناً ، كما يعد السطح من العوامل المؤثرة على طبيعة الأنشطة البشرية وخاصة النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعلى الخطط التنموية ويجب أن تناسب اجراءات وجود هذه الخطط بما يتفق وحالة التضاريس. ففي المناطق المنبسطة والسهلية يزداد التركز السكاني ويزداد النشاط الاقتصادي فيها مما يؤثر في فعالية وقيام الأنشطة الزراعية والسياحية ، فضلاً عن تحديد المناطق المناسبة لإقامة المنشآت الصناعية وسهولة اقامة هذه المشاريع ،أما الاراضي المنخفضة والتي يقل مستواها كثيراً عن الأراضي المجاورة فتتحول الى مناطق تتجمع فيها مياه البزل ، والاراضي التي تتصرف اليها مياه الأنهار الفائضة تكون محدودة ومؤثرة على امكانية اقامة المشاريع التنموية[١]. فيما يتعلق بانسيابية المياه تظهر مشكلة تصريف المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي في المناطق التي يقل انحدارها عن (٠,٥) % وتعتبر هذه المناطق من المشاكل البارزة في منطقة الدراسة على الصعيدين الحضري والريفي مما يتطلب مبالغ اضافية لنشاء شبكة مبازل زراعية أو شبكة صرف صحي ترفع مياهها بواسطة مضخات الطاقة الكهربائية ، لذا فأن لكل شكل من اشكال سطح الارض ما يناسبها من الأنشطة الاقتصادية وامتداد شبكات الطرق والجسور وانماط العمران وتوزيعات السكان ، وبما ان منطقة الدراسة تعد جزء من السهل الرسوبي حيث تظهر خطوط الارتفاعات المتساوية (الخطوط الكنتورية) فان ارض المحافظة تنحدر تدريجياً بصورة عامة نحو الجنوب الشرقي[٢] ، اذ يبلغ معدل الانحدار بين أعلى نقطة من شمال محافظة بابل والمتمثلة بالحدود الشمالية الغربية لناحية جرف الصخر وأدني نقطة متمثلة في الاجزاء الجنوبية الشرقية لناحية المشروع حوالي (٢٠) م ، حيث يمر خط الكنتور (٤٤) بالأقسام الشمالية في المحافظة بينما يمر خط الكنتور (٢٠) مع حدودها الجنوبية وبذلك يبلغ انحدار السطح بين الخطين المذكورين (٢) سم لكل كيلومتر ، فضلاً عن وجود انحدارات ثانوية في الارض من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي[٣] لاحظ الخريطة (٣) .

---

(١)عهود عبد الزهرة محسن الموسوي ، الابعاد المكانية للتنمية الاقليمية وإمكانية استدامتها في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢٢ ، ص١٩ .

(٢)عامر راجح نصر الربيعي ، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ٢٠١٤ ، ص٦٠ .

(٣)رقية فاضل عبدالله الحسن ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقليمية في محافظة بابل ، للمدة (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٢، ص٤٨ .

الخريطة (٣) خطوط الارتفاعات المتساوية لسطح محافظة بابل

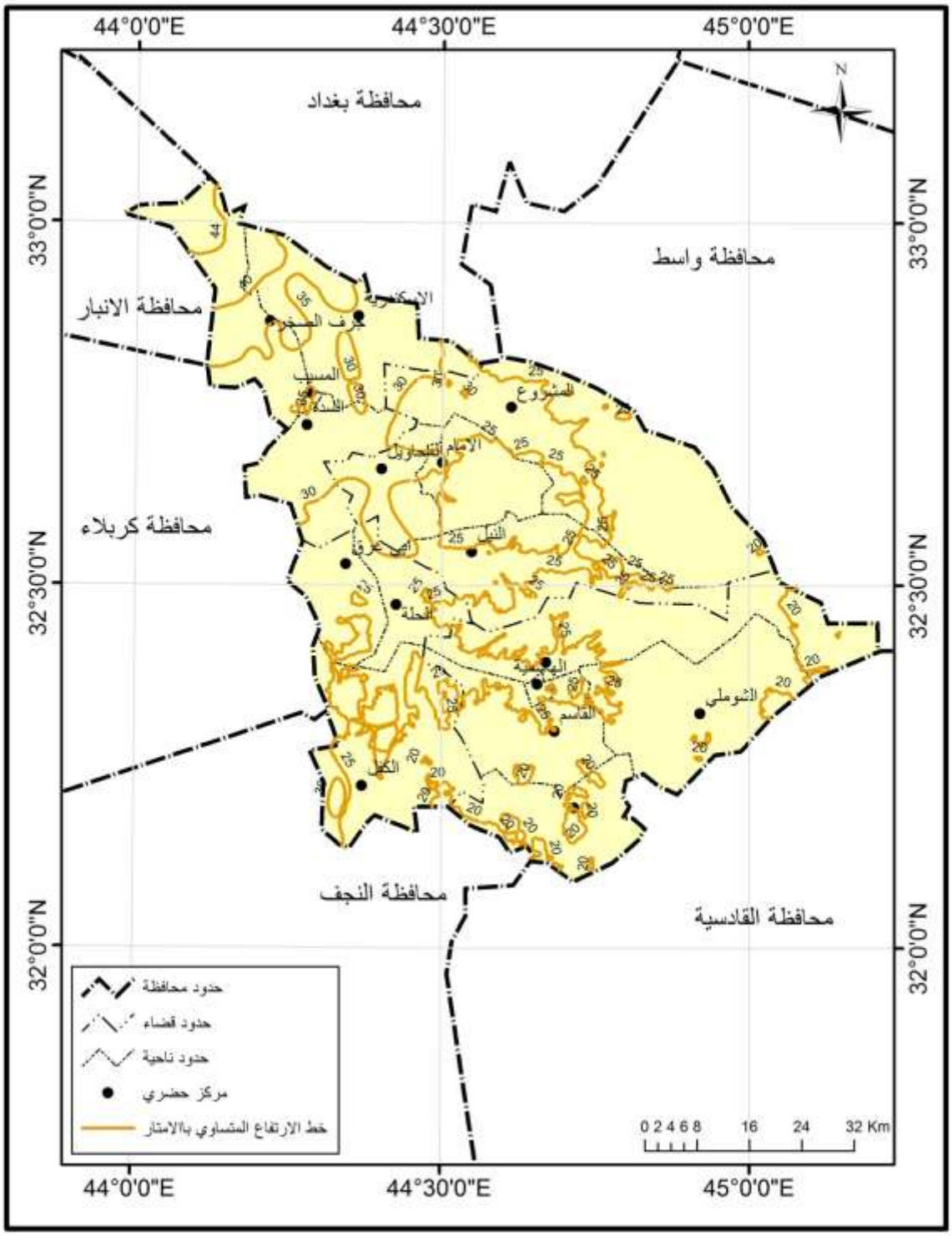

المصدر : من عمل الباحث اعتماد على , هيئة المساحة العامة , خريطة الارتفاعات المتساوية لمحافظة بابل , مقياس ١:١٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠٢٠ .

ثالثاً : البنية الجيولوجية :

تتحدد أهمية التكوين الجيولوجي في التنمية من خلال الأثر الذي يمكن أن يتركه التاريخ الجيولوجي الذي مر به الاقليم في تحديد طبيعة الصخور وبنيتها وبالتالي معرفة أنواع المعادن المتاحة للاستثمار مما له الأثر في تقرير نوع التربة ، ومن ثم قدرتها على امداد القطاعات الاقتصادية بمقومات نجاحها كذلك يكشف عن نوعية الموارد الطبيعية الموجودة أو المحتملة التي يمكن استثمارها مما تشكل مصدر لاستقطاب السكان والأنشطة الاقتصادية نحوها[١]، وتتكون ترسبات المنخفضات من الغرين الطيني والرمل مع قشرات ملحية التي تنتشر في معظم ارجاء منطقة الدراسة ، وتعد من الرواسب الصالحة لصناعة الطابوق وتغطي (٧) % من مساحة المحافظة وأهمها منطقتي المحاويل والهاشمية وتعد اطيانها من أفضل الأنواع ، ترسبات الاهوار الجافة التي تنتشر في الاجزاء الشرقية والجنوبية في ناحية الطليعة التي تتكون من ترسبات الطين والغرين والمواد العضوية ، أما الترسبات الريحية فتوجد منتشرة في الأجزاء الشمالية الغربية من محافظة بابل غرب نهر الفرات في منطقة جرف الصخر والشوملي وتوجد بأشكال مختلفة منها على شكل الواح رملية وأخرى على شكل كثبان رملية يختلف سمكها من منطقة للأخرى[٢] .

فضلاً عن النفط الخام حين اثبتت الدراسات الاستكشافية النفطية وجود النفط الخام في الموقع رقم (٣٧) الاستكشافي قرب ناحية القاسم وأخر في قضاء المسيب فضلاً عن وجود بئر واحد في منطقة الكفل يبعد حوالي (٢) كم عن قضاء الهندية ، وأكدت الدراسات عن وجود مكمن نفطي باسم حقل جفجافة وهو من المكامن المستقلة وغير المرتبطة بأي مكان أخر باطنياً ، ويبدأ جنوب المحمودية باتجاه الاسكندرية والمحاويل والمسيب ويمكن اعتبار معظم حدوده في محافظة بابل نسبياً ، وتتوقع الدراسات أن تكون انتاجية حقل منطقة المسيب تقارب (٦٠٠٠) برميل يومياً ، وكونه آمن واحتمالية امتداده إلى حقل الكفل وقد تزداد طاقته الاستيعابية من الانتاج الى أضعاف الرقم بامتداده الى محافظة النجف الذي ينعكس ايجابياً من الناحية الاقتصادية على المحافظة من خلال توفير فرص العمل وتطوير الكفاءات العلمية والفنية للمحافظة[٣] , لاحظ الخريطة (٤) .

---

(١)عبد الآلة رزوقي كربل ، التباين المكاني لكفاية أنظمة الصرف (البزل) ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص٥٦ .

(٢)عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، ط١ ، مصدر سابق ، ص٨٥ .

(٣)وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط بابل ، خطة التنمية المكانية ، محافظة بابل ، (٢٠٢١ - ٢٠٣٠م) ، ٢٠٢٠ ، ص٧.

الخريطة (٤) البنية الجيولوجية في محافظة بابل

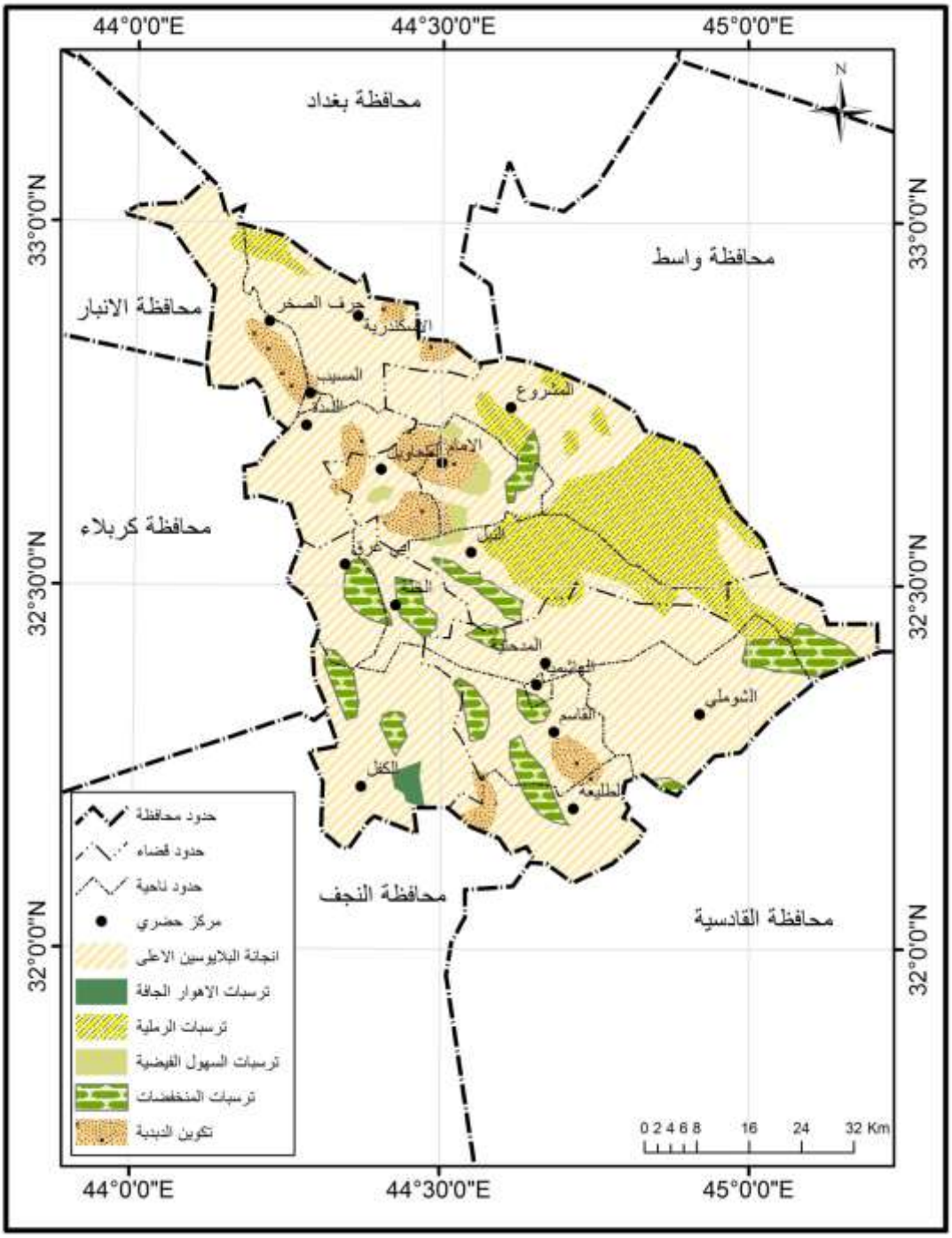

المصدر : من عمل الباحث اعتماد على , ضياء بهيج رؤوف البيرماني ، أثر المناخ على الخصائص الهيدرولوجية ومدى ملائمتها للاستخدامات المختلفة في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٩، ص٢٥.

نستنتج من الخريطة الجيولوجية الاقتصادية لمحافظة بابل ، ان تكوين المحافظة الجيولوجي يتضمن جبس ثانوي ، كثبان رملية ، ترسبات فيضية ، ترسبات نهرية وترسبات الأهوار والمستنقعات التي تحتوي جميعها على المواد الأولية ، مما يجعل منطقة الدراسة ذات اقتصادية كبيرة .

رابعاً : المناخ :

للمناخ وعناصره المختلفة أثر مباشر على صحة الإنسان وأنشطته الفيزيولوجية والاقتصادية التي يمارسها فالتخطيط للبناء ونوع مادة البناء وتوزيع المساحات الخضراء والاحتياجات المائية والانماط الزراعية تتحدد بفعل تأثير عناصر المناخ . كما ان استثمارات الأرض تتأثر ايضاً، فالمناطق الصناعية والسكنية واتجاهات الطرق، ومقدار حجم الوحدات السكنية، وتوجيه الأبنية، ونوعية التنمية الصناعية وغيرها من الأنشطة التنموية تراعى فيها الشروط المناخية، وتؤثر عناصر المناخ في التنمية المستدامة ولكل عنصر تأثير مختلف وأهمية خاصة لاحظ الجدول (٤) والشكل (٤) ، إذ يأتي الاشعاع الشمسي أولاً كونه ذو تأثير على العناصر المناخية الأخرى إذ تستلم منطقة الدراسة كميات وفيرة منه بمعدل سنوي يبلغ (٩ / ساعة / يوم) حيث لا يوجد في اشهر السنة غياب كامل للإشعاع الشمسي بل إن صفاء السماء وقلة الغيوم تساعد على استلام كميات ليست بالقليلة منه خلال اشهر الشتاء ، وتأخذ كمية الاشعاع الشمسي بالارتفاع اعتباراً من شهر شباط حتى يبلغ اطول مدة زمنية له في شهر آب لتبلغ (١٢,٥) ساعة / يوم ثم تأخذ بالتناقص وهكذا . أما فيما يخص درجة الحرارة فتعد من أكثر العناصر المناخية تأثيراً على حياة الانسان ويظهر تأثيرها على متغيرات التنمية المستدامة وخاصة الخدمات الصحية والترفيهية والانشطة الاقتصادية ، إذ ان تأثيرها في الزراعة يكون واضحاً لأن درجة الحرارة هي التي تحدد نوع الانتاج الزراعي وجودته ، كما تؤثر على الصناعة لأن التغير الفصلي الكبير في درجات الحرارة تؤثر على المصانع فتحتاج إلى التدفئة في فصل الشتاء وإلى التبريد في فصل الصيف ، فضلاً عن تناقص القدرة الانتاجية للعامل[١].

(١)عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، ط١ ، دار الجامعة للطابعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧٥ .

جدول (٤) المعدلات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ المختارة لمحافظة بابل للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٢).

أشهر السنة	ساعات السطوع الفعلية (ساعة / يوم)	درجة الحرارة (مْ)	سرعة الرياح (م/ثا)	الأمطار (ملم)
كانون الثاني	٦	١١	١،٧	١٩
شباط	٧	١٤	١،٨	١٣
آذار	٧	١٩	٢	١١
نيسان	٨	٢٤	٢	١١
مايس	٨	٣٠	٢	٤
حزيران	١٠	٣٣	٢،٥	٠
تموز	١١	٣٦	٢،٥	٠
آب	١٢،٥	٣٦	١،٨	٠
أيلول	٩	٣٢	١،٣	٠،٢
تشرين الأول	٨	٢٦	١،٣	٧،٢
تشرين الثاني	٦	١٨	١،٢	٢٤
كانون الأول	٦	١٢	١،٤	٢٠
المعدل	**٨،١**	**٢٤،٢**	**١،٨**	**١٠٩،٤**

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة النقل، الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي في العراق، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

أما بالنسبة للأمطار فأن أمطار محافظة بابل هي جزء من أمطار اقليم المناخ الصحراوي إذ تسقط خلال فصل الشتاء من السنة وينعدم سقوطها صيفاً مرتبطة بقدوم المنخفضات الجوية المتوسطية القادمة الى البلاد وبشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص ، وتكون مدة سقوط الأمطار خلال تلك الأشهر متباينة حيث تزداد في اشهر الشتاء النظري (كانون الاول ، كانون الثاني ، شباط) وينقطع تساقطها في المدة الممتدة من (شهر حُزيران الى شهر ايلول) بسبب تحول مسار المنخفضات الجوية الى قارة أوربا نتيجة لتراجع الجبهة القطبية التي كانت تؤثر على مناخ العراق شكل عام الى دوائر العرض الواقعة بين (٥٠ ـ ٦٠) شمالاً

فضلاً عن ارتفاع مستوى التكاثف في هذا الفصل من السنة[١]، فتسود ظروف فصل الصيف الحار الجاف. ومن كل مما سبق يتضح ان أمطار منطقة الدراسة تتسم بأنها قليلة وفصلية ومتذبذبة في كمياتها ومواعيد سقوطها ، ولا يمكن الاعتماد عليها كمورد مائي متاح في النشاط الزراعي ، وبسبب توفير الموارد المائية في المحافظة واعتمادها على الري في الزراعة وغيرها قلل من أهمية شحة الأمطار وتذبذبها ومن أثرها على المشاريع التنموية الأخرى في منطقة الدراسة .

وفيما يخص الرياح فإن سرعتها واتجاهها تؤثران على الأنشطة التنموية وخاصة العواصف الترابية التي تؤدي إلى تلف بعض المحاصيل الزراعية كالقمح والشعير والشلب ، وتؤثر الرياح النشاط الصناعي بأنها تساهم بنشر الملوثات والغازات السامة من المصانع الى مناطق القريبة منها، مما يساهم ذلك في تلوث البيئة وما ينتج عن ذلك من انتشار الأمراض بسبب هذه الملوثات والغازات السامة، كما إن للرياح تأثيرات سلبية على الزراعة بنقلها التربة من مكان لأخر فتؤثر بذلك على كل المناطق التي تنتقل منها أو أليها ، وفي حالات كثيرة كانت سرعة الرياح سبباً في تساقط الازهار والثمار قبل نضجها[٢] ، وفي ضوء ما تقدم نستنتج ان العناصر المناخية تؤثر بنسب معينة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وامكانية اقامة الانشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة ، وتشجع على قيام تنمية زراعية في جميع ارجاء المحافظة اذا ما توافرت المقومات الأخرى لها، وهذا ما يساعد على رفع الناتج المحلي للفرد والدخل القومي للدولة وانعكاساتها الايجابية على الاستثمار والتنمية الاقتصادية بشتى انواعها ، كما تعد موردا طبيعياً في انتاج الطاقة الكهربائية كما تؤثر على النشاط السياحي في المحافظة حيث ان الاماكن السياحية تحتاج الى درجات حرارة ملائمة وظروف مناخية خاصة لاسيما في فصل الصيف لكي يتمتع السائح ويشعر بالراحة ، اما فيما يخص الأمطار فلا يمكن الاعتماد عليها في اقامة الأنشطة التنموية لاسيما الزراعية منها بسبب تذبذبها وقلتها واعتماد المحافظة بشكل كبير على الري ، و تأثير العناصر المناخية بشكل عام محدود ولا يعيق من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الدراسة .

---

(١)زهراء عباس هادي العبيدي ، مصدر سابق ، ص٩٣ .

(٢)عبد الزهرة علي الجنابي ، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور جغرافي ، ط١ ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، ٢٠٢٠، ص١٨٨ .

الشكل (٤) المعدلات الشهرية والسنوية لعناصر المناخ المختارة لمحافظة بابل للمدة (٢٠١٢ – ٢٠٢٢).

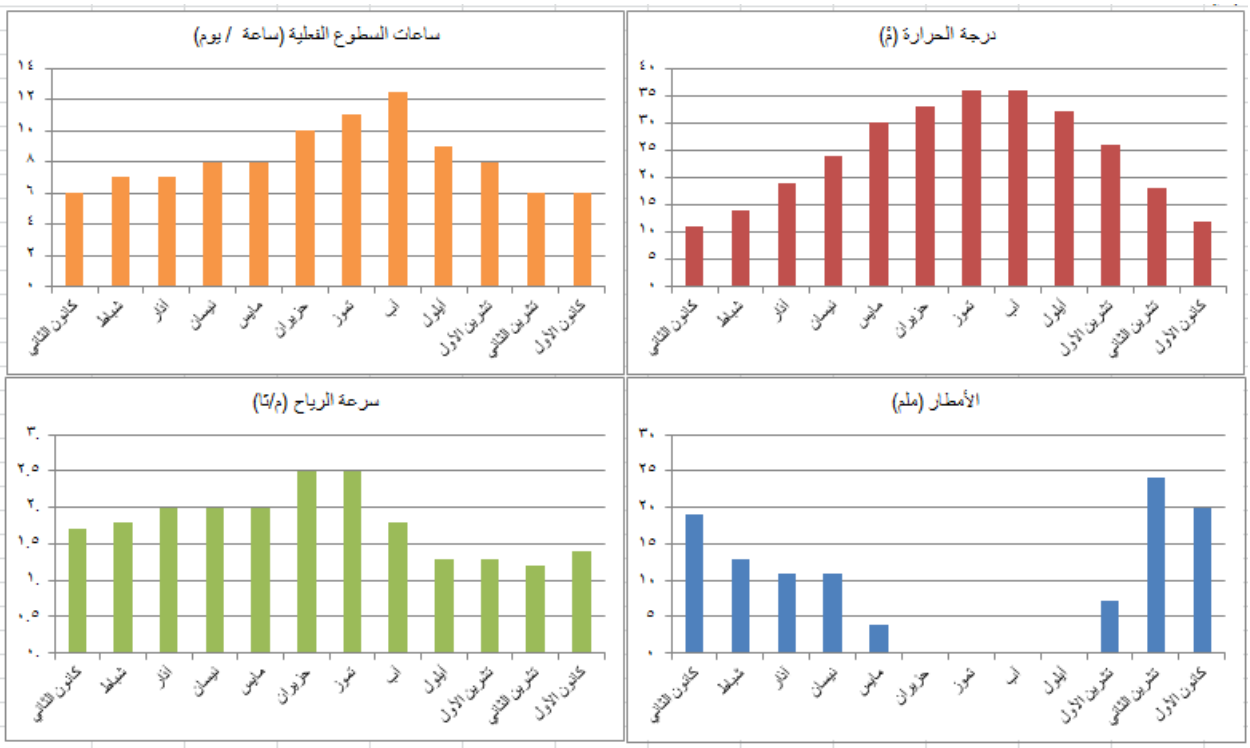

المصدر : الجدول (٤)

خامساً : التربة :

ان للتربة اهمية كبيرة في المشاريع التنموية وتبدأ اهميتها في كونها البيئة التي ينمو فيها النبات طبيعياً كان أم اقتصادياً وعلية يعتمد الإنسان والحيوان في غذائه[١]، ولوضع الخطط المناسبة لإقامة النشاطات التنموية بكافة أنواعها ، وان دراسات التربة متضمنة الكشف عن نوعية التربة ودرجة تحللها وتركيبها ونسبة الاملاح ومستوى الماء الباطني ، ومن الضروري دراسة تصنيفات التربة وخصائصها لأنها تخدم عملية التخطيط في مجال الأنشطة الزراعية والاستخدامات العمرانية وانشاء الطرق والجسور والمطارات ومختلف

(١)عبد الزهرة علي الجنابي ، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور جغرافي ، مصدر سابق ، ص٩٩ .

البنى التحتية ، كما لها دور في تحديد ارتفاعات المباني واختيار المواد المناسبة للإنشاءات المختلفة[١]، ونظراً لأن المحافظة تقع في وسط العراق وضمن منطقة السهل الرسوبي فأن تربتها تكون من الترب الرسوبية أي انها تكونت نتيجة لتجمع المواد المختلفة التي تحملها مياه الانهار سواء مواد صخرية مفتتة أو بشكل املاح ذائبة وقد اضيفت إلى تلك الترسبات النهرية والمائية ترسبات جلبتها الرياح من مناطق خارج السهل الرسوبي بشكل ترسبات هوائية ، بمعنى أخر ان تربة المحافظة تعد من الترب المنقولة وتتصف بكونها تتمتع بدرجة خصوبة طبيعية عالية قياساً لما يمكن ملاحظته من خصوبة في بقية الترب التي تتعرض لمناخ صحراوي كالذي يسود فوق هذا الاقليم . كما يكون منسوب الماء الباطني مرتفعاً بصورة عامة أو على الأقل قسم كبير من السنة ، فضلاً عن انها تتميز بتكوينها من مواد ذات نسيج متماسك ذي صفة طباقيه إذ كل نوع من التربة يتكون من طبقات ذات نسيج خاص بها ، وفي بعض الحالات يظهر اختلاف التكوين المعدني وتركيبها ودرجة تماسكها ودرجة نفاذيتها عموداً وافقياً خلالها[٢].

وتبعاً لاختلاف ظروف تكوينها وخصائصها الكيمائية والفيزيائية نجد أن التربة في محافظة بابل تنقسم إلى أنواع عديدة مختلفة ابرزها تربة كتوف الانهار والتي تتركز على كتوف الانهار بشكل نطاق يمتد مع نهر الفرات وفروعه من الشمال الى الجنوب وبمعدل عرض (١٠) كيلو متر للجانبين ناتجة عن عمليات التطهير والتنظيف للجداول وتعد من اخصب انواع الترب في منطقة الدراسة واقليمها واكثرها صلاحية للإنتاج

(١)ورود محسن عبد الكاتب ، التنمية المكانية وأفاقها المستقبلية في ناحية الحيدرية ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢١ ، ص٢٨.

(٢) حسين جعاز ، رقية فاضل ، تحليل مكاني للتنمية الزراعية في محافظة بابل ، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، العدد ٣٨ ، نيسان ٢٠١٨، ص٧٧٣.

الزراعي[١]، كما توجد تربة احواض الأنهار التي تمتد في كل ارجاء منطقة الدراسة تقريباً عدا الاجزاء الشمالية والجنوبية الشرقية ونطاق كتوف الأنهار وتتميز كونها تربة ذات نسجة ناعمة ومن الترب الملائمة للزراعة القمح والذرة ومحاصيل العلف لاحتوائها على مادة الطين ، بينما تربة الاهوار والمستنقعات التي توجد في اقصى جنوب منطقة الدراسة في ناحية الطليعة ، اما التربة الصحراوية (الرملية) تسود في شمال غرب المحافظة في شمال منطقة جرف الصخر وشمال غرب مدينة المسيب التي تفتقر الى المواد العضوية ، فضلاً عن تربة الكثبان الرملية المتنقلة التي تسود في القسم الجنوبي الشرقي من المحافظة وتربة أحواض الانهار المطمورة بالغرين وتكون صالحة لزراعة جميع أنواع المحاصيل الزراعية ، كما توجد في منطقة الدراسة تربة منخفضات الاحواض وتربة التكوينات القديمة وتكون غير صالحة للزراعة[٢]. وكما موضح في الخريطة (٥).

(١) امين عواد كاظم الخزاعي ، تمثيل العلاقات المكانية للصناعات الكبيرة في محافظة بابل دراسة كارتوكرافية باستعمال نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، ٢٠١٠ ، ص٥٠.

(٢) عامر راجح نصر الربيعي ، التوسع الحضري واتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى للمدة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١ ، ص٢٣.

الخريطة (٥) التربة في محافظة بابل.

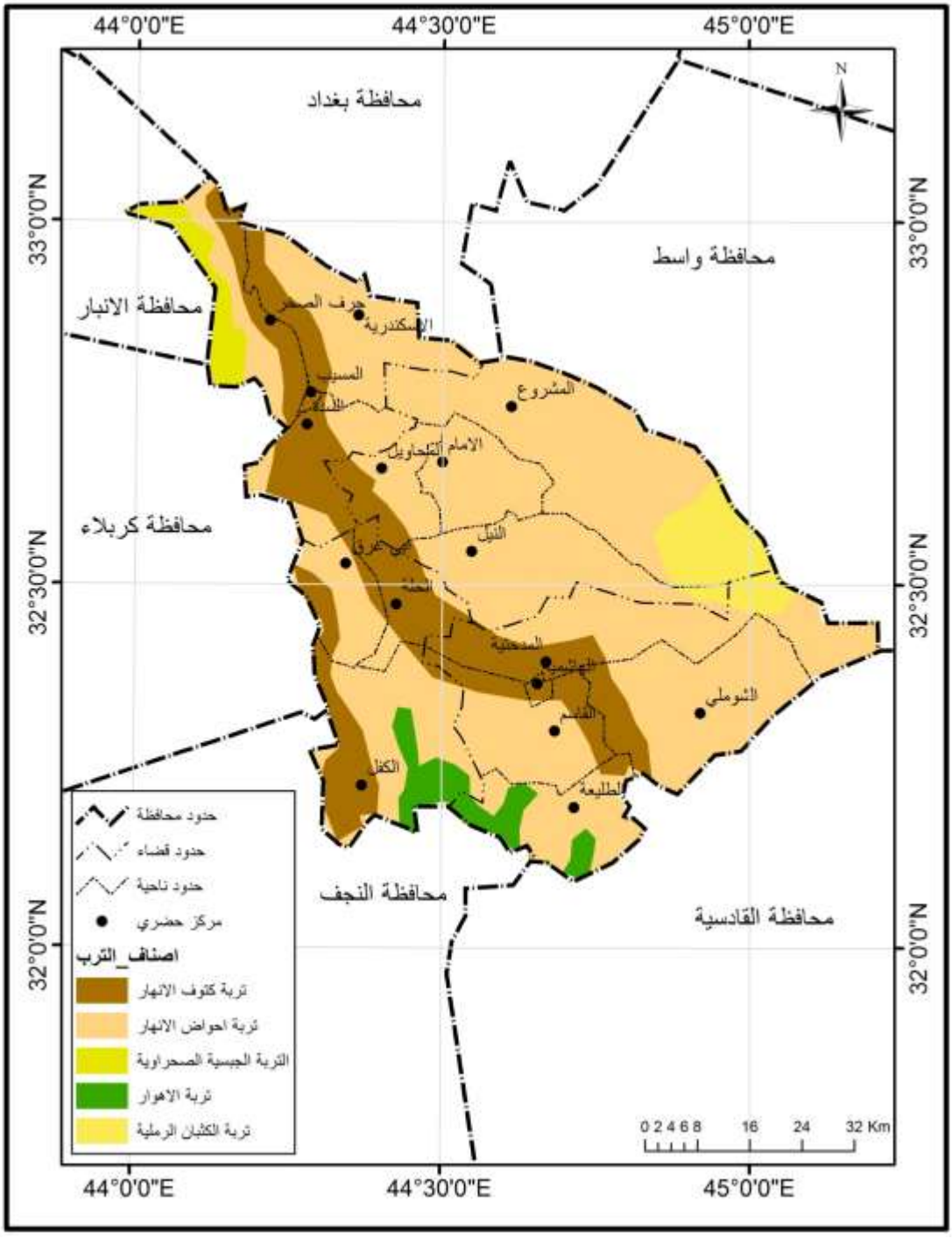

المصدر : من عمل الباحث اعتماد على , ضياء بهيج رؤوف البيرماني ، أثر المناخ على الخصائص الهيدرولوجية ومدى ملائمتها للاستخدامات المختلفة في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٩، ص٢٧.

سادساً : الموارد المائية :

تعد المياه السطحية المصدر الرئيس للمياه في منطقة الدراسة التي تتمثل بنهر الفرات والجداول المتفرعة منه ، الذي يدخلها من الجهة الشمالية الغربية في ناحية جرف الصخر ويستمر في جريانه باتجاه جنوبي شرقي حيث تقع علية مدينة المسيب وعند وصوله الى سدة الهندية يتفرع منه مجموعة من الجداول التي تروي المدن والمستقرات البشرية المنتشرة في الاقليم ، أهمها شط الحلة وأكبرها إذ يبلغ طوله (١٠٤) كم[١] ، ويعتبر المصدر الرئيسي لتموين الاستيطان في المحافظة مما جعل له أهمية تنموية كبيرة وخاصة في مجال التنمية الزراعية من خلال الأراضي الزراعية الواسعة والمدن الواقعة علية ، فضلاً عن كونه يمثل عنصراً لجذب التنمية الصناعية والسياحية في عموم أجزاءه لأنه يعتبر ظاهرة طبيعية وفر بيئة مائية ونباتية وظواهر جيومرفولوجية في حال استثمارها سوف تكون مصدراً لاستقطاب السكان والتنمية حولها ، كما ويمثل شط الحلة أهم منظومات الري في محافظة بابل بشكل خاص وقد بلغ مجموع الجداول المتفرعة منه حوالي (٣٠) جدولاً فرعياً ويبلغ مجموع تصريفها التصميمي (١٠٣,٣٩٣) م^{٣}/ ثا [٢] كما موضح في الجدول (٥) والخريطة (٦).

تأتي أهمية الموارد المائية بكون الماء هو مفتاح التنمية المستدامة والقابلة للاستمرار وهو صمام أمان السكان وبناء المجتمعات وتنميتها حيث تؤدي الموارد المائية دوراً اساسياً في حياة الإنسان البيئية والعامل الأكثر تحديد للإنتاج الزراعي وأحد الدعامات الرئيسة لتحقيق اهداف الامن الغذائي وعنصراً اساسياً في قيام الصناعة الحديثة والزراعة المتطورة وضمان توفير غذاء الإنسان النباتي والحيواني .

ان العلاقة بين التنمية المستدامة وبين المياه تتجسد في مجالات عدة منها تلبية متطلبات الاستخدامات الأساسية للسكان والتي يكون قوام اساسها الاقتصادي كالصناعة والتجارة والانشطة الزراعية الانتاجية ، فضلاً عن المجالات الجمالية وتكامل مظاهر البيئة الطبيعية والمناطق السكنية ، وبالرغم من ذلك إلا ان الموارد المائية في العراق عموماً ومنطقة الدراسة خصوصاً تعاني من عجز كبير في الموارد المائية .

---

(١)وفيق حسين الخشاب وأخرون ، الموارد المائية في العراق ، مطبعة بغداد ، ١٩٩٣ ، ص٤٤ .

(٢)فلاح جمال معروف وأخرون ، جغرافية العراق الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، ط١ ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن ، ٢٠١٦، ص١٠٥.

جدول (٥) الجداول المتفرعة من جانبي شط الحلة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

جداول الضفة اليسرى	المسافة الكيلومترية	طول الجدول (كم)	التصريف م٣ / ثا	المساحة الكلية (دونم)	جداول الضفة اليمنى	المسافة الكيلومترية	طول الجدول (كم)	التصريف م٣/ ثا	المساحة (دونم)
المحاويل	٨،٠٨٠	٢٠،٦	١٠،٧٥	٨٤٣٠١	الشوملي	٩٠،٢٠٠	٨،٥	٦،٢٠	٥٦٢٣٠
الخاتونية	٢٥،٠٩	٦	١،٤٠	١٢٤٠٧	الظليمة	٩٥،٨٤٣	١٨،٨	٧،١٠	٧٨٠٠٠
الفندية	٢٣٢٥،٤٨	٨	٠،٩٠	٧٢٥٥	التاجية	٤٥،٧٥	٨،٧٧	٠،٦٥	٤٥٨٦
النيل	٢٧،٠١٧	١٧،٨	٣،٥٠	٢٩٩٢٢	الامير	٤٦،٥٥	٣٢،١٩	٨،٢٨	٤٩٦٥٤
بابل	٣١،٣٣٥	٣٨	١٥	١٢٢٩٨٥	دورة	٥١،١٠	٢٥،٠٨	٣،٦٥	٢٥٣٤٠
الوردية	٣٦،٩٦٠	٣،٨	١،٣٠	١١٩٠٠	هيمنية	٥٤،٣٧	٨،٥٣	٠،٦٩	٥٠١٧
بيرمانة	٥٧،٤٠٠	٩	٠،٩٠	٧٧٧٦	وسمي	٥٤،٩٠	_	٠،٢٠	١٥٦٤
مشيمش	٦١،٧٠٠	١٠	٠،٧٠	٥٨٥٧	علاج	٥٦،٤٧	٣١،٥٥	٦،٧٩	٤٦٢٨٣
روبيانة	٧٠،٢٦٠	٥	٠،٧٠	٦٤٠٠	ابوقمجي	٦٠،٠٢	٧،٦٨	٠،٥٨	٤٣٣٦
الباشية	٧٤،٧١٠	٩	٠،٧٠	٩٨٦٩	العمادية	٦١،٩٧	١١،٢٤	١،١١	٨٢٩٠
الكدس	٧٦،٦٠٠	٩	٠،٧٠	٧١٣٠	الجربوعية	٦٢،١٢	٢٩،٣٥	٩،٩٣	٦٨٤٤٥
الخميسية	٧٦،٦٨٥	٢٥	٦	٦٥٠٠٠	الهاشمية	٦٥	١٣،١٣	٠،٩٧	٥١٧٠
العوادل	٧٦،٩٥٠	١٥،٤	٢،٧	٢٧٥٠٠	البازول	٨٥،٧٥	٤،٥٢	٠،٧١	٥٢٧٩
الزبار	٨١،١٢٥	٨،٣	٠،٨١	٧٦٠٦	الابيخر	٨٨،١٥	٥،٨٠	٠،٥٣	٤٠١٢
ام الورد	٨٨،٧٤٠	٣٠	٣،٥	٣٥٠٠٠	الحيدري	٩٠،٣٥	١٢،٢٣	٧،٤١	٤١٦٦٥

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الخريطة (٦) الموارد المائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

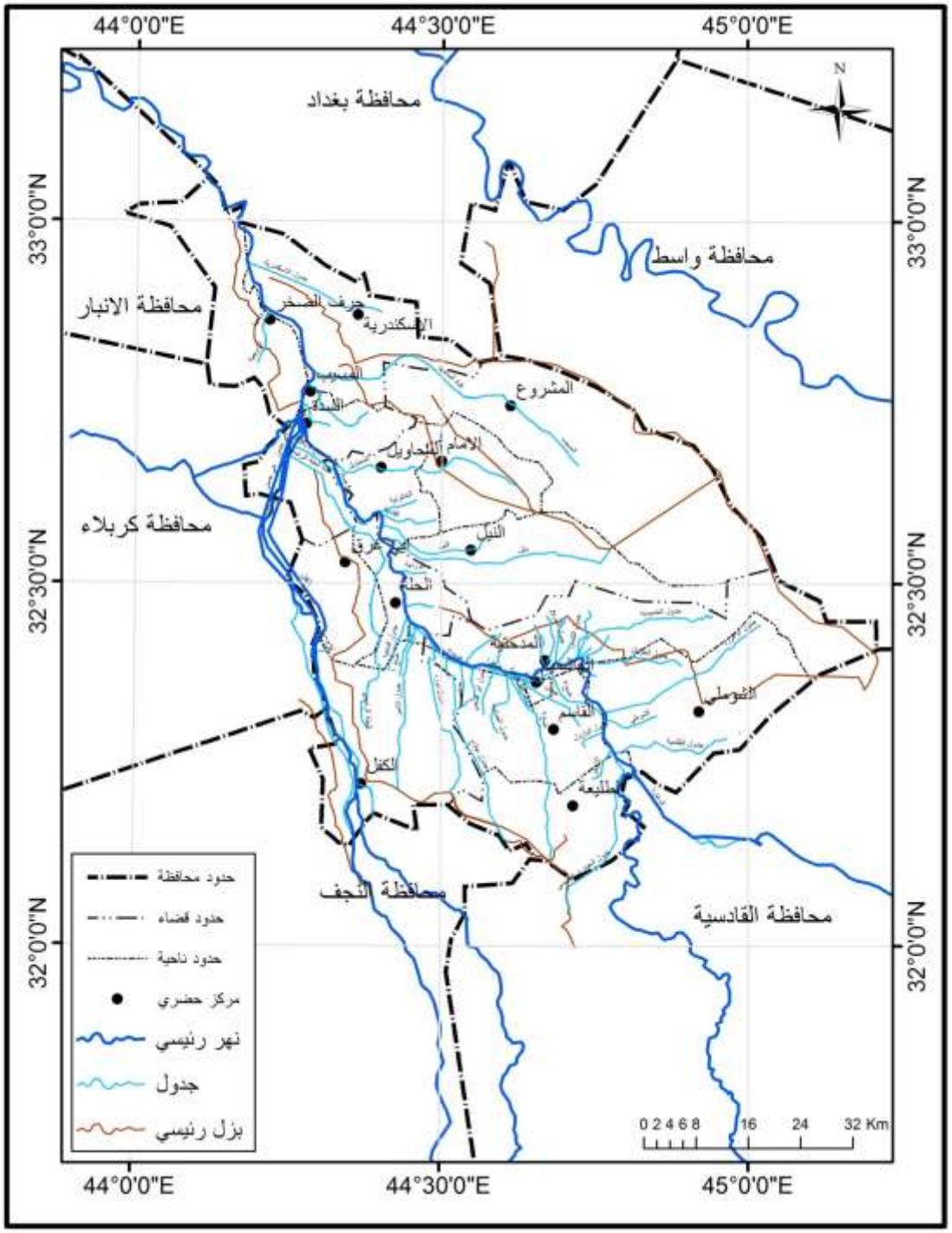

المصدر / , بالاعتماد على , جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة بابل , خريطة الموارد المائية , مقياس ١:١٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠٢٢ .

ان من أهم اسباب ذلك العجز المائي هو ضعف وسوء ادارة المياه داخلياً وقدم اغلب البنى التحتية مع استخدام الطرق القديمة في تشغيل وتنفيذ المشاريع الخاصة بالمياه ، فضلاً عن تلوث المياه لتعرض مصادرها الرئيسة لمياه الصرف الصحي ورمي النفايات ويمكن ملاحظة ذلك في نهري دجلة والفرات كذلك تناقص كميات المياه الداخلة للبلاد من المصادر الخارجية (دول المنبع) مما أدى الى تناقص خزائن المياه الجوفية داخل البلاد ايضاً بسبب الافراط بحفر الابار السطحية والارتوازية وقلة الرشح وتغذية هذه الخزانات الجوفية من جراء قلة الامطار الساقطة والجفاف الحاصل في مناخ العراق والمتأثر بمظاهر الاحتباس الحراري ، وأن اغلب المشاريع المائية الموجودة لم تراعِ فيها التكنلوجيا الحديثة وظروف البلاد المائية[1]، بالنتيجة أصبحت هذه المشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية اذا ما قورنت بأهمية المياه اليوم في البلاد بظل الظروف الحالية ، ولابد من القول ان مبدأ انجازات مشاريع العراق والتي يستخدم بها اسلوب القنوات المفتوحة وخاصة في المجال الزراعي والبلديات مع قلة الصيانة الواضحة لهذه المنظومات فهي تؤدي لخسارة كبيرة بالثروات المائية والحالية في العراق. ومن كل مما سبق نجد إن شبكة الانهار والجداول التي تنتشر في منطقة الدراسة جعلتها إقليماً زراعياً ومن الاقاليم المهمة في البلاد مما استوجب عملية تنظيم وتنمية مراكز الاستقرار الحضري والريفي وتحقيق الاستدامة في التنمية الاقتصادية المتمثلة في الزراعة وانعكاساتها على التنمية ، كما نلاحظ ان حجوم المدن ارتبط مع ديمومة وسعة المجرى المائي فنجد المدن المتوسطة والكبيرة مثل (الحلة ، المسيب ، المحاويل ، الهاشمية) تقع مباشرة أو على مقربة من المجرى الرئيسي لتلبية الحاجات المرتبطة بالمياه .

(1) لؤي ماهر عماد الدليمي ، عبد الكريم حسين سلومي الربيعي ، المياه والعراق (دراسة التحديات والتنمية المستدامة) ط١ ، دار أمجد للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان . الاردن ، ٢٠٢٣، ص٢٤٣ .

المبحث الثاني : الخصائص السكانية :

ان دراسة الخصائص السكانية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمتخصصين في موضوع التنمية المستدامة ذلك لأن الإنسان يمثل المحور الاساسي في عملية التنمية وغاياتها ووسيلتها ، وهدف التنمية المستدامة هو تهيئة البيئة التي تمكن السكان من التمتع بحياة طويلة صحية في الحاضر وللأجيال القادمة في المستقبل ، كما ان دراسة الحقائق الأساسية للسكان تعدّ ضرورية في عملية التخطيط والتنمية ذلك لأن العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة هي علاقة متبادلة التأثر والتأثير ، وفيما يأتي استعراض لهذه الخصائص وبيان أهمية كل منها على التنمية وكما يأتي :

اولاً : النمو السكاني

ان نمو السكان هو الحصيلة النهائية للموازنة السنوية بين الولادات والوفيات فضلاً عن الهجرة ، ويقصد بها التغير في حجم السكان نحو الزيادة أو النقصان[١]، من المهم في الدراسات التخطيطية والتنموية متابعة نسب نمو السكان فق سلالات زمنية وذلك من أجل متابعة أحوال السكان والتعرف على اتجاهات تزايدهم الحالية والمستقبلية . كما يمثل نمو السكان تحدياً مهماً للبشرية وخاصة للدول النامية التي ينمو سكانها بمعدلات كبيرة قد يزيد عن معدل الزيادة في التنمية المستدامة سواء كانت تنمية اقتصادية أو اجتماعية وغيرها ، وعلى امكانية توفير الغذاء لسكانها وتوفير الموارد وفرص العمل بما يناسب والنمو السكاني في المجتمع[٢].

كما يساعد النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية أبرزها التلوث والازدحام وما يترتب علية من مشكلات ثانوية اخرى مثل ارتفاع اسعار المساكن والارض والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية وبذلك تحتاج الى تخطيط تنموي شامل ومستدام ومسبق لتفادي حدوث مثل تلك المشكلات ولمواجهة متطلبات النمو السكاني والوصول إلى حالة من الاكتفاء

(١)عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج١ ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣٦.

(٢) فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان ، ط٥ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٢.

الوظيفي والمكاني لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة من خلال تحقيق أفضل الخدمات وحياة أفضل للسكان[١]. وغالباً ما تكون هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال فيها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة حيث كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة ينتج عنه زيادة في نسبة الاستهلاك للموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل البيئية ، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن ان النمو السكاني العالي والمصحوب بالهجرة من الريف إلى المدن يؤدي إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وخلق سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الدخل والبطالة، الأمر الذي يؤدي الى عجز السياسات الاقتصادية في معظم الاحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الاساسية من الخدمات كالسكن والصحة والنقل وغيرها[٢] ، وبالنسبة لسكان محافظة بابل ووفق معطيات الجدول (٦) فيتبين ان عددهم كان (١,١٨١,٧٥١) نسمة في عام ١٩٩٧ وبنسبة نمو بلغت (٢,٧) % وتعد نسبة متدنية قياساً بالسنوات السابقة بسبب الحروب التي مرت بالبلاد ثم ظروف الحصار الاقتصادي الذي بدأ عام ١٩٩١ وقد عادت نسبة النمو بالارتفاع مرة اخرى للمدة التي تلت عام ٢٠٠٣ فوصلت الى (٣,٤)% الا انها عادت الى التراجع مرة اخرى عام ٢٠٠٧ ولحد الان ، وفي عام ٢٠١٧ وصلت نسبتهم الى (٢,٧)% في حين يقدر سكان محافظة بابل عام ٢٠٢٢ (٢٢٨٨٤٥٦) نسمة ، وبنسبة نمو تبلغ (٢,٥) % ، وتبين ان منطقة الدراسة جاذبة للسكان وهذا قد اتضح بمختلف الأوقات التي مرة بها البلاد من ازمات ، فمحافظة بابل تمثل ملاذ آمن وطبيعة سكانها تجعل من السهولة اندماج القادمين الجدد اليها مع السكان ، فضلاً عن توفر فرص العيش بشكل أفضل من محافظات اخرى في البلاد لاحظ الشكل (٥) .

(١)احمد علي اسماعيل ، جغرافية المدن ، ط٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص٤٤٦.

(٢)باسم عبد العزيز العثمان وعناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، ط١ ، مكتبة دجلة ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص٤٥٧.

الجدول (٦) : معدل النمو السكاني لمحافظة بابل للأعوام (١٩٩٧ ـ ٢٠٢٢) .

السنوات	عدد السكان	نسبة النمو %
١٩٩٧	١,١٨١,٧٥١	٢,٧
٢٠٠٧	١,٦٥١,٥٦٥	٣,٤
٢٠١٧	٢,١٥٦,٩٧٢	٢,٧
٢٠٢٢	٢,٢٨٨,٤٥٦	٢,٥

المصدر : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل ،بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

الشكل (٥) معدل النمو السكاني لمحافظة بابل للمدة (١٩٩٧ ـ ٢٠٢٢) .

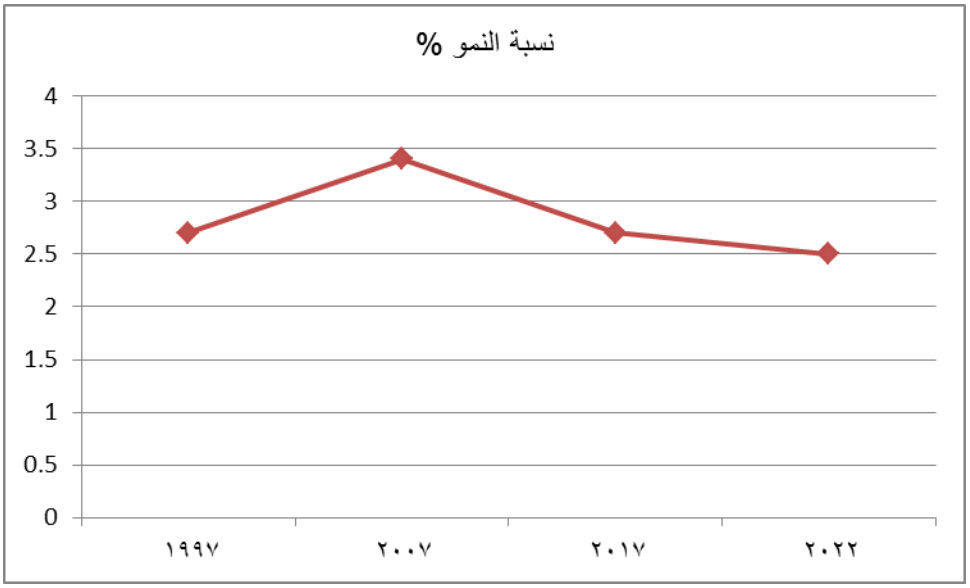

المصدر : الجدول (٧)

ثانياً : توزيع السكان :

١. التوزيع العددي والنسبي للسكان :

يقصد به توزيع اعداد السكان المطلقة في المناطق ، وتتضح أهمية دراسته في عملية توضيح وتحليل التفاعل والترابط بين عناصر البيئة الطبيعية والبشرية والعمل على تنمية الموارد من خلال خطط التنمية المستدامة .

ووفق معطيات جدول (٧) والخريطة (٧) جاء قضاء الحلة كأعلى نسبة في المحافظة بلغت (٤١) % بسبب تركز المؤسسات الحكومية ووجود جامعة بابل والكليات الاهلية وتوفر الخدمات لذلك نلاحظ وجود تركز سكاني يهدف للوصول بسرعة الى العمل والدراسة ، ثم يليها قضاء الهاشمية بنسبة (٢٣)%، ثم قضاء المسيب بنسبة (١٩) %، ثم أخيراً يأتي قضاء المحاويل بنسبة (١٧)% من المجموع الكلي للسكان في منطقة الدراسة .

الجدول (٧) : التوزيع النسبي والعددي للسكان في محافظة بابل حسب الوحدات الادارية لسنة (٢٠٢٢).

	القضاء	الوحدة الادارية	عدد السكان
		مركز قضاء الحلة	٦٤٥,٠١٦
١	الحلة	ابي غرق	١٢٥,٤٠٥
		الكفل	١٦١،٨٧٠
٢	المحاويل	مركز القضاء	١٤٣,٩٣٦
		الامام	٤٢,٥٧٣
		النيل	٦٧,٩٣١
		المشروع	١٤٦،٩٧٣
٣	الهاشمية	مركز الهاشمية	٤١,٣٠٥
		المدحتية	١٥٦,٨٢٥
		الشوملي	١٠٠,٦٩١
		القاسم	١٨٣،٨٦٦
		الطليعة	٤٤،٩٥٧
		مجموع القضاء	٥٢٧،٦٤٤
٤	المسيب	مركز القضاء	٦٣,٥٣٨
		سدة الهندية	١٣٤,١٧٢
		جرف الصخر	٥٤,٤٩٦
		الاسكندرية	١٨٣,٩٠٢
		مجموع القضاء	٤٣٦،١٠٨
مجموع المحافظة			٢,٢٨٨,٤٥٦

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

الخريطة (٧) توزيع السكان في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

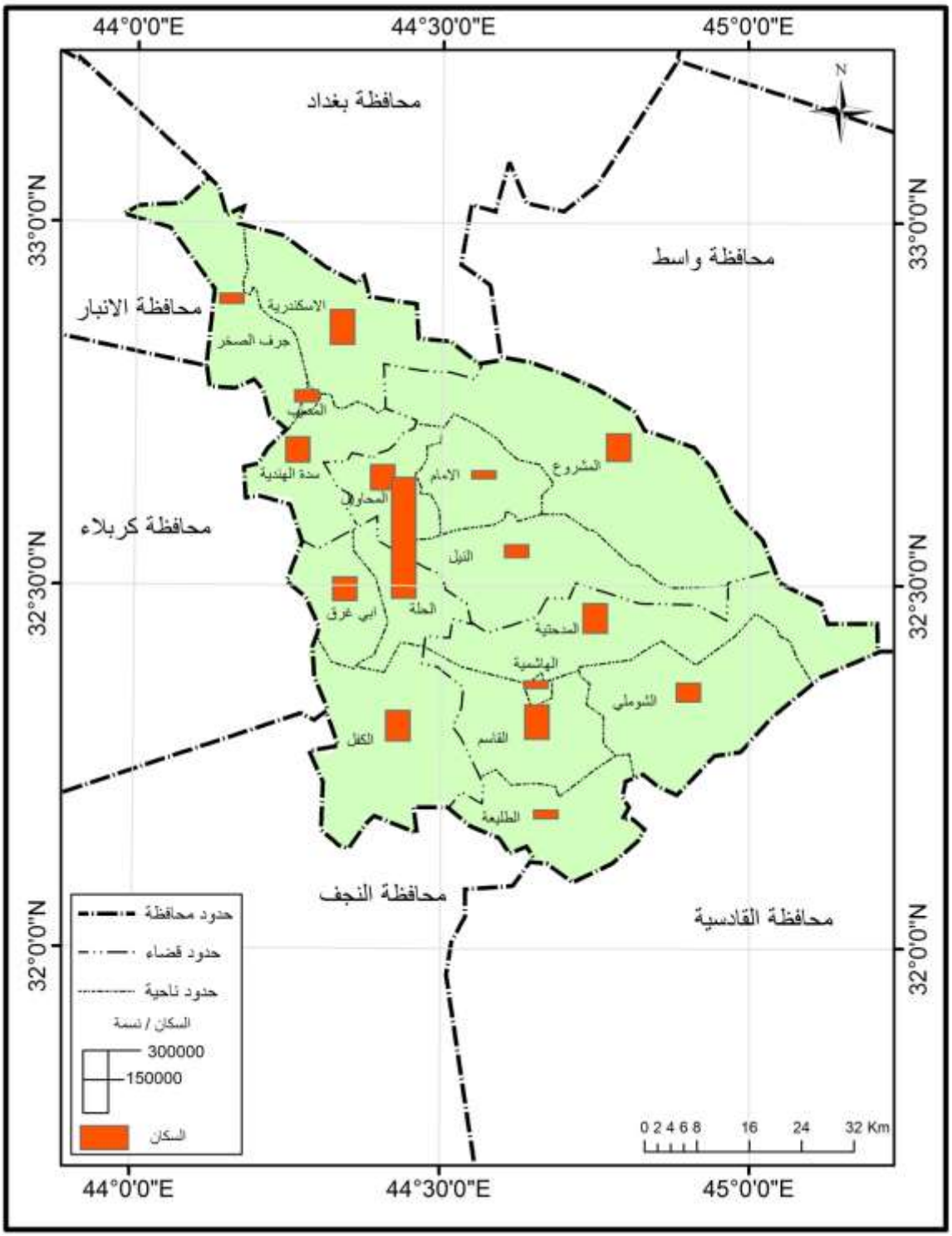

المصدر : الجدول (٧)

٢. التوزيع الكثافي للسكان :

ويقصد به نسبة عدد الأفراد إلى المساحة التي يعيشون عليها ، وما يصيب الكيلو المتر المربع الواحد من الأفراد[١] ، فضلاً عن انها تعكس صورة التفاعل بين الإنسان ومدى استجابة البيئة المحيطة بهم ، ومن خلال مقاييس كثافة السكان لأي منطقة يمكن معرفة حجم الامكانات التنموية واستثمارها على وفق خطط تتناسب مع طبيعة البيئة كما وتترجم الكثافة العلاقة بين توزيع السكان واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال توزيع فعالياتهم الاقتصادية والاجتماعية[٢].

وتتميز محافظة بابل بانها ذو كثافة سكانية متوسطة، حيث بلغ عدد سكان المحافظة وحسب تقديرات التقديرات لعام ٢٠٢٢م (٢,٢٨٨,٤٥٦) نسمة ومساحتها الكلية بلغت (٥١١٩) كم٢ والكثافة السكانية في المحافظة ككل بلغت (٤٤٧) نسمة ، وتوزعت بشكل متباين على الوحدات الادارية في المحافظة ، حين جاء في المرتبة الاولى قضاء الحلة وأخيراً قضاء المحاويل من حيث كثافة السكان في منطقة الدراسة كما موضح في الجدول (٨) .

(١)علي عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص٢٣ .

(٢)حيدر حسين عليوي الشمري ، مصدر سابق ، ص٧٠ .

جدول (٨) : الكثافة السكانية لمحافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء	الوحدات الادارية	عدد السكان	المساحة / كم^2	الكثافة السكانية نسمة / كم^2
١	الحلة	مركز القضاء	٦٤٥,٠١٦	١٦١	٤٠٠٦
		ابي غرق	١٢٥,٤٠٥	١٩١	٦٥٦
		الكفل	١٦١،٨٧٠	٥٢٦	٣٠٧
		مجموع القضاء	٩٣٢،٢٩١	٨٧٨	١٠٦٢
٣	المحاويل	مركز القضاء	١٣٤،٩٣٦	٦٠٠	٢٢٥
		الامام	٤٢,٥٧٣	٧٥	٥٦٨
		النيل	٦٧,٩٣١	١٥٨	٤٢٩
		المشروع	١٤٦،٩٧٣	٨٣٤	١٧٦
		مجموع القضاء	٣٩٢،٤١٣	١٦٦٧	٢٣٥
٤	الهاشمية	مركز القضاء	٤١,٣٠٥	١٠١	٤٠٩
		المدحتية	١٥٦,٨٢٥	٤٢٧	٣٦٧
		الشوملي	١٠٠,٦٩١	٤٩٨	٢٠٢
		القاسم	١٨٣،٨٦٦	٣٢٧	٥٦٢
		الطليعة	٤٤،٩٥٧	٢٩٣	١٥٣
		مجموع القضاء	٥٢٧٦٤٤	١٦٤٦	٣٢١
	المسيب	مركز المسيب	٦٣,٥٣٨	١١٣	٥٦٢
		سدة الهندية	١٣٤,١٧٢	٢٥٧	٥٢٢
		جرف الصخر	٥٤,٤٩٦	١٧٠	٣٢٠
		الاسكندرية	١٨٣,٩٠٢	٣٨٨	٤٧٤
		مجموع القضاء	٤٣٦,١٠٨	٩٢٨	٤٦٩
مجموع المحافظة			٢,٢٨٨,٤٥٦	٥١١٩	٤٤٧

المصدر : بالاعتماد على جدول (١) .

٣. التوزيع البيئي للسكان :

ويقصد به توزيع السكان على اساس الريف والحضر ويعدّ ذا أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية ويكشف لنا التوازن بين اعداد السكان الحضر بالمقارنة مع اعداد سكان الريف في منطقة محدودة ووقت معين[١] ، وتتضح هذه الأهمية لمعرفة ذلك التوزيع ونتائجه من أجل عمليات التخطيط التنموي في المناطق الجاذبة والطاردة للسكان ، وحسب تقديرات السكان في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢م فقد بلغت نسبة سكان الحضر (٤٨)%، والريف (٥٢)% من سكان المحافظة ، حيث جاء قضاء الحلة في المرتبة الاولى من حيث نسبة سكان الحضر والتي تبلغ (٥٠)% ثم يليها قضاء الهاشمية والمسيب بنسب وصلت الى (٢١) و(٢٠) %على التوالي ، ثم بعد ذلك جاء قضاء المحاويل بنسبة (٩) % من نسبة سكان الحضر في محافظة بابل ، أما فيما يخص سكان الريف فقد جاء في المرتبة الاولى ايضاً قضاء الحلة وبنسبة (٣٢) % وفي المرتبة الثانية جاء كل من قضاء الهاشمية والمحاويل وبنسبة (٢٥) %،وأخيراً بلغت نسبة قضاء المسيب (١٨)% من مجموع نسب سكان الريف في المحافظة . وكما موضح في الشكل (٦) الجدول (٩) والخريطة (٨) .

الشكل (٦) التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢) .

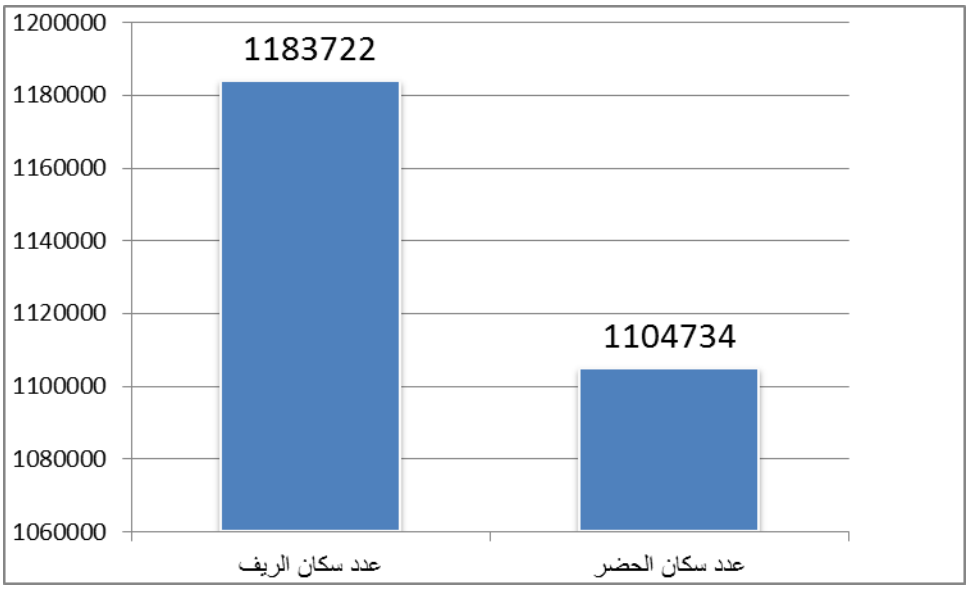

المصدر : الجدول (٩)

(١)كايد عثمان ابو صبيحة ، جغرافية المدن ، ط٣ ، دار الرسائل النشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن ، ٢٠١٦ ، ص ٣٩ .

الجدول (٩) : التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام (٢٠٢٢) .

ت	القضاء	الوحدات الادارية	عدد سكان الحضر	عدد سكان الريف	المجموع
١	الحلة	مركز القضاء	٥٠٥,٠٤٦	١٣٩,٩٧٠	٦٤٥,٠١٦
		ابي غرق	٢٨,٤٠٥	٩٧,٠٠٠	١٢٥,٤٠٥
		الكفل	٢٥،٣١٦	١٣٦،٥٥٤	١٦١،٨٧٠
		مجموع القضاء	٥٥٨،٧٦٧	٣٧٣،٥٢٤	٩٣٢،٢٩١
٢	المحاويل	مركز القضاء	٣٤,٥٢٠	١٠٠,٤١٦	١٣٤,٩٣٦
		الامام	١٤,٣٦٥	٢٨,٢٠٨	٤٢,٥٧٣
		النيل	٧,٧٢١	٦٠,٢١٠	٦٧,٩٣١
		المشروع	٤٢،٨٦٣	١٠٤،١١٠	١٤٦،٩٧٣
		مجموع القضاء	٩٩،٤٦٩	٢٩٢،٩٤٤	٣٩٢،٤١٣
٣	الهاشمية	مركز القضاء	٤١,٣٠٥	٠	٤١,٣٠٥
		المدحتية	٦٥,٨٩١	٩٠,٩٣٤	١٥٦,٨٢٥
		الشوملي	٢٠,١٢٢	٨٠,٥٦٩	١٠٠,٦٩١
		القاسم	٩٠،٣١٥	٩٣،٥٥١	١٨٣،٨٦٦
		الطليعة	٩،٥٦١	٣٥،٣٩٦	٤٤،٩٥٧
		مجموع القضاء	٢٢٧،١٩٤	٣٠٠،٤٥٠	٥٢٧،٦٤٤
٤	المسيب	مركز القضاء	٦٣,٥٣٨	٠	٦٣,٥٣٨
		سدة الهندية	٣٧,٥٥٢	٩٦,٦٢٠	١٣٤,١٧٢
		جرف الصخر	٦,٧٠٩	٤٧,٧٨٧	٥٤,٤٩٦
		الاسكندرية	١١١,٥٠٥	٧٢,٣٩٧	١٨٣,٩٠٢
		مجموع القضاء	٢١٩،٣٠٤	٢١٦،٨٠٤	٤٣٦،١٠٨
مجموع المحافظة			١,١٠٤,٧٣٤	١,١٨٣,٧٢٢	٢,٢٨٨,٤٥٦

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

الخريطة (٨) التوزيع البيئي لسكان محافظة بابل بحسب الوحدات الادارية لعام (٢٠٢٢)

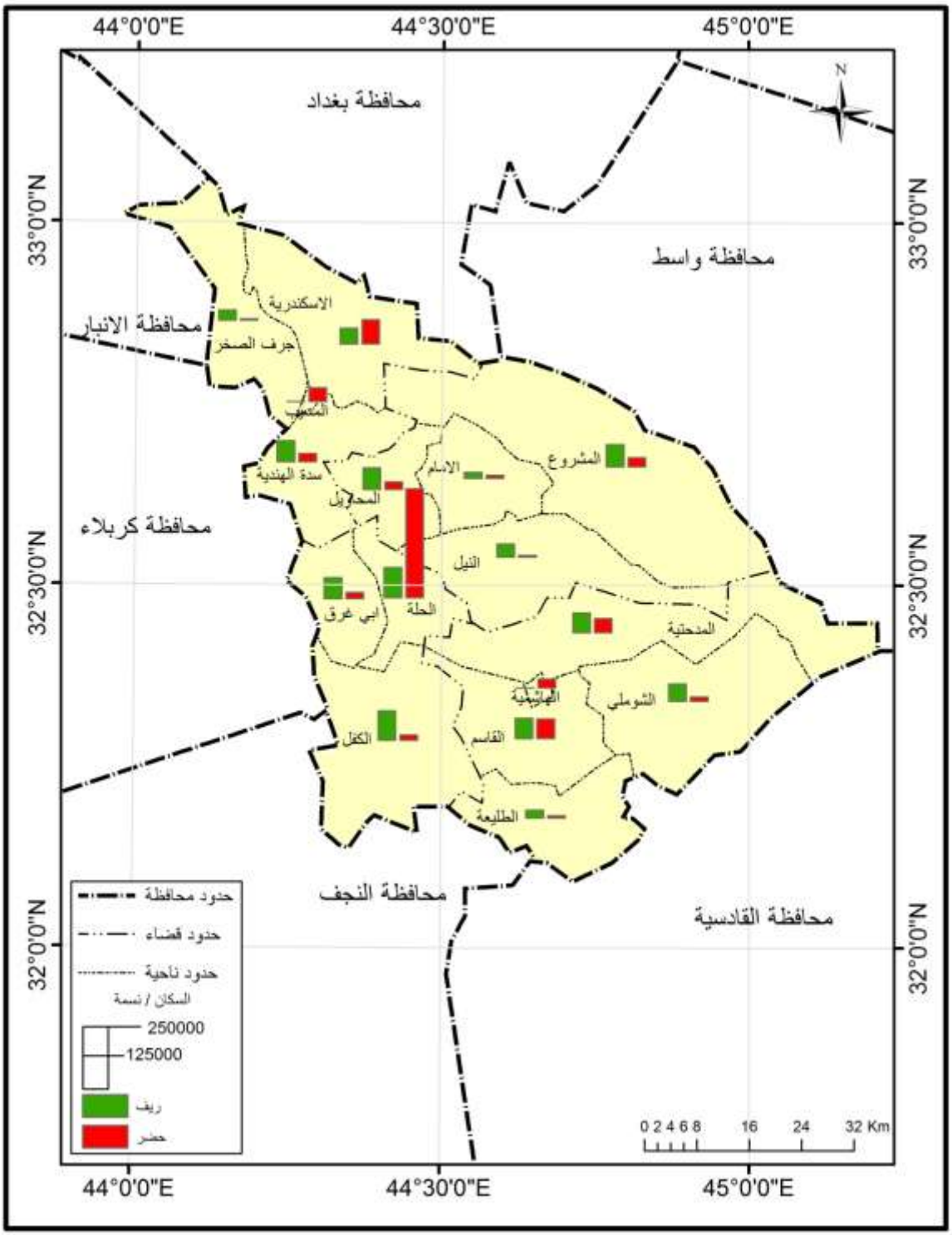

المصدر : الجدول (٩)

ثالثاً : تركيب السكان :

يعد تركيب السكان مظهراً مهماً من مظاهر الديموغرافيا في الدراسات التنموية باعتباره المرآة العاكسة للخصائص وصفات السكان ونموهم وتطورهم السكاني ومعرفة ذلك من أجل رسم السياسة التخطيطية التنموية لشتى القطاعات الاقتصادية والبشرية والسياسية والبيئية ، فضلاً عن تقدير احتياجات السكان لهذه الخدمات ، ويشمل التركيب العمري والنوعي والاقتصادي .

١. التركيب العمري :

ويقصد به دراسة السكان في كل فئة عمرية كما يقصد به دراسة عدد ونسبة كل مجموعة من سكان المنطقة وفقاً لفئات عمرية محدودة سواء كانت خمس أو عشر سنوات [١] ، كما يمثل الظاهرة الديموغرافية التي تسرع نمو السكان أو تبطئه ، ويمتلك دلالة خاصة أخرى تكشف عن أهمية الاعالة الاقتصادية في المجتمع ودلالته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وأثره في الخصائص الديموغرافية المختلفة وعلى قوة السكان الانتاجية ومقدار حيوتهم[٢] ، ويتأثر التركيب العمري بثلاث عوامل مباشرة هي الانجاب والوفيات وعامل الهجرة كمتغيرات متداخلة غير منفصلة ، وللتركيب العمري صلة وثيقة بالتخطيط والتنمية المستدامة إذ يحتاج المخططون إلى معرفة التوزيع العمري للسكان حتى يتمكن من الموازنة بين الامكانات التي لديه والاحتياجات المطلوب تغطيتها خلال مدة زمنية معينة[٣] ، فضلاً عن انه يوضح بيانات السن المتعلق استخدامها بالخدمات العسكرية والخدمات التعليمية والاجتماعية ، وكذلك لكل فئة عمرية سلوك ومتطلبات مختلفة يترتب عليها نتائج اقتصادية مختلفة ، وحاجات السكان الأطفال واليافعين تتطلب تكثيف المزيد من الاستثمار والصحة والتعليم ، أما الشباب في المراحل الاولى من العمر يبحث بدرجة اساسية عن العمل ومع تقدم السن فان المسنين يكونون بحاجة الى خدمات الرعاية الصحية[٤] .

([١])فايز محمد العبيدي ، أسس جغرافية السكان ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص٣١٩ .

([٢])علي لبيب ، جغرافية السكان ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٢٠ .

([٣])عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج٢ ، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٣٨٢ .

([٤])باسم عبد العزيز العثمان ، عناد فياض العكيلي ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

ويمكن تقسيم التركيب العمري الى فئات عمرية وكما يأتي :

أ . فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) : تعد هذه الفئة هي قاعدة الهرم السكاني لأي مجتمع حيث ترتكز عليها اعداد الفئات العمرية الاخرى[١] ، كما تعد هي الفئة الخارجة عن قوة العمل وتتصف بأنه الفئة مستهلكة وغير منتجة غالباً وتشكل عبئاً على الفئة المنتجة . اما في بعض الأحيان وبسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤدي الى دخول بعض الاشخاص من هذه الفئة في العمل في وقت مبكر وخاصة سكان الارياف وبعض سكان المدن يسهم الاطفال في العمل لمساعدة اسرهم[٢]، ولابد من تركيز الاهتمام بهذه الفئة وتنميتها كونها تمثل كونها تمثل العنصر الأساس لضمان مستقبل الأجيال ومشاركتهم في المشاريع التنموية ، ووفق بيانات عام ٢٠٢٢م ومن الجدول (١٠) بلغت نسبة هذه الفئة (٣٧) % من مجموع سكان محافظة بابل ، وان تحديد هذه الفئة سيسمح بمعرفة وحساب حجم المتطلبات الخدمية والاجتماعية وما يتطلب من توفير المزيد من المشاريع التنموية وخاصة الخدمية وأهمها الخدمات الترفيهية والصحية والتعليمية في منطقة الدراسة .

ب . فئة متوسطي السن (١٥ ـ ٦٤ سنة) : تعد هذه الفئة من الفئات المنتجة في تركيب الهيكل المهني للسكان والتي يقع على عاتقها اعباء إعالة الجزء الأكبر من فئة صغار السن وفئة كبار السن فهي تعتبر الفئة الاكثر انتاجاً ونشاطاً وتُعرف بـ (فئة النشطين اقتصادياً) وتعد ثروه حقيقية للمجتمع فهي فئة قوة العمل فضلاً عن اعتماد صغار السن وفئة كبار السن عليها[٣] ، والشباب هم العمود الفقري الذي تبنى علية المجتمعات ويمثلون الفئة المؤثر في قوة الدولة ، كما يكون تأثيرها على التنمية الاقتصادية كبيراً، تعد الفئة المعتمد عليها في تنفيذ مشاريعها المتعددة كافة وما توفره من ايدي عاملة في المعامل والورش الصناعية والمزارع والمحال التجارية والقطاعات الخدمية الأخرى ، فضلاً عما نطلبه هذه الفئات من توفير الوحدات السكنية بسبب تزايد معدلات الزواج وعدد الأسر .

---

(١)فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، ط٤ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٣، ص٢٩٢.

(٢)سعدون عبد الرزاق محسن ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة بابل للمدة (١٩٨٧ ـ٢٠٠٧) ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٣ ، جامعة بابل ، ٢٠١٠م ، ص ٢١٦ .

(٣)فتحي محمد ابو عيانة ، جغرافية السكان اسس وتطبيقات ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .

ويتبين من خلال الجدول (١٠) ان نسبة هذه الفئة من السكان بلغت (٦٠) % وهذا يعد مؤشر جيد يشير إلى ارتفاع نسبة قوة العمل والشباب في المحافظة مما يساعد هذا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

جـ . فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) : تمثل هذه الفئة رأس الهرم السكاني في منطقة الدراسة وتعتبر فئة غير منتجة وغير قادرة على العمل وتعيلها الفئات الأخرى ، وتكمن الاستفادة من دراستها لتأمين الخدمات الاجتماعية أو العامة لأفرادها حرصاً على حياتهم ، ورغم قلة افراد هذه الفئة قياساً بأعداد السكان بأكملهم إلا انها تحتاج الى العديد من الخدمات الترفيهية لقضاء اوقات فراغهم وتهيئة المؤسسات والدور اللائقة لرعاية المسنين الذي لا يحصلون على مثل هذه الرعاية في بيوتهم[١].

ووفق معطيات الجدول (١٠) فأن فئة كبار السن (٦٥ فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (٣) % وهي نسبة منخفضة جداً وتعد مؤشراً تشير الى قوة مؤشر الفئة الشابة من سكان منطقة الدراسة لاحظ الشكل (٧) .

الجدول (١٠) : الفئات العمرية لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢) .

الفئات	عدد سكان الفئة العمرية	النسبة %
أقل من ١٥ سنة	٨٣٨،٧٨٩	٣٧
الفئة من (١٥ ـ ٦٤)	١،٣٦٩،٩٨٩	٦٠
الفئة ٦٥ فأكثر	٧٩،٦٧٨	٣
المجموع	٢،٢٨٨،٤٥٦	%١٠٠

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي لإحصاء ، مديرية احصاء بابل ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

(١)علي لبيب ،جغرافية السكان ، مصدر سابق ، ص١١٢ .

الشكل (٧) الفئات العمرية لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢)

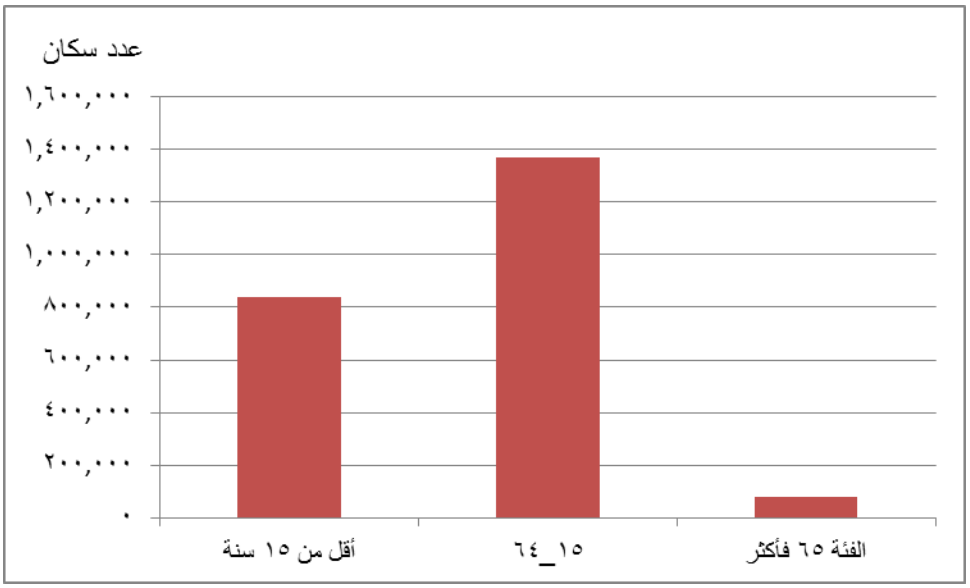

المصدر : الجدول (١٠)

٢. التركيب النوعي :

ويقصد به نسبة الذكو ر لكل مائة من الاناث أو قد يحسب على اساس النسبة المئوية لجملة عدد الذكور أو الاناث من اجمالي عدد السكان وتسمى هذه النسبة بنسبة النوع ، ولدراسة النوع أهمية كبيرة لمعرفة اعداد الذكور والاناث لأنه ذو تأثير مباشر على معدلات المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني ايضاً ،كما له تأثير على نوع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها السكان وعلى مقدار توفر القوى العاملة في أي مجتمع كان[١] ، وتعد نسبة النوع من أهم المقاييس التي تستخدم لبيان التوازن بين نوعين من سكان المجتمع وتتباين هذه النسبة بين مختلف الفئات العمرية لعدة تأثيرات ، نتيجة الهجرة والمستوى الصحي والمعيشي والظروف الاجتماعية للسكان ، ومن خلال معرفة ذلك يمكن رسم سياسة تنموية شاملة ومستدامة للسكان والمجتمع .

ووفق معطيات الجدول (١١) والشكل (٨) فأن نسبة النوع ارتفعت في محافظة بابل في عام ٢٠٢٢م عن السنوات السابقة الى (١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) انثى ، ويعزى ذلك إلى تحسين المستوى المعاشي للسكان

(١)محمد فوزي ، الجغرافية السكانية والموارد البشرية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٢.

وعودة المهاجرين من خارج العراق بعد استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ، فضلاً عن ذلك فأن هذه النسبة من الذكور هي المسؤولة عن البناء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، لأن دور المرأة في النشاطات الاقتصادية محدود ، ونلاحظ ارتفاع نسبة الذكور في منطقة الدراسة له أهمية كبيرة من الناحية التنموية لأي مجتمع لاسيما المجمعات النامية الي يتحمل فيها الرجل الجزء الأكبر في مجال العمل.

الجدول (١١) : التركيب النوعي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢) .

ت	أسم القضاء	الذكور	الاناث	نسبة النوع
١	قضاء الحلة	٤٧٠،٦٠٠	٤٦١،٦٩١	١٠١،٩
٢	قضاء المحاويل	١٩٨،٦٧٠	١٩٣،٧٤٣	١٠٢,٥
٣	قضاء الهاشمية	٢٦٦،٧٢٩	٢٦٠،٩١٥	١٠٢,٢
٤	قضاء المسيب	٢٢٠,٣٢٠	٢١٥,٧٨٨	١٠٢,١
	المجموع	١,١٥٦,٣١٩	١,١٣٢,١٣٧	١٠٢,١

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

*تم استخراج نسبة النوع من خلال المعادلة الآتية: نسبة النوع = عدد الذكور/ عدد الإناث ×١٠٠

الشكل (٨) التركيب النوعي لسكان محافظة بابل لعام (٢٠٢٢)

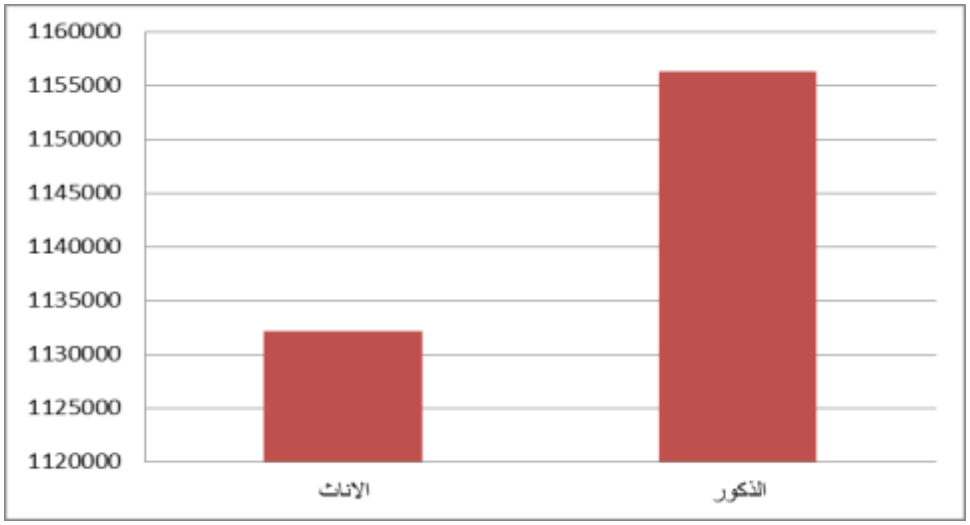

المصدر : الجدول (١١)

٣. التركيب الاقتصادي :

تعد دراسة خصائص السكان بحسب الأنشطة الاقتصادية أحد الامكانات الأساسية التي يتوجب العناية بها من أجل تنمية البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمنطقة الدراسية ويعد ركناً اساسياً مهماً لوضع خطط المستقبل سواء في تنمية المشاريع الاقتصادية أو في الخدمات العامة من خلال استثمار مبالغ مالية ضخمة ، والعمل في المصانع والمؤسسات المالية والادارية والمعلوماتية التي تضمها منطقة الدراسة ، بالإضافة لما فيها من مهارات وخبرات للسكان ويمكن اختزال هذا التأثير بالجوانب الأتية (عدد العاملين ، انشطة العاملين) وان السكان النشطون اقتصادياً هُم السكان الذين يعملون في الأنشطة وقطاعات العمل المتعددة ويشمل القادرون على العمل والباحثون عنه خلال مدة زمنية ويطلق عليهم (القوى العاملة) ، ويلحظ تأثيرهم في مدى اسهامهم في العملية التنموية في الاقليم ، كما وتمثل القوى العاملة في القطاع الرئيسي لسكان ذي التأثير الحاكم في التنمية المستدامة[١]، وتتراوح أعمار فئة السكان النشطين اقتصادياً بين (١٥ ـ ٦٤) سنة ويطلق عليهم القادرون على العمل (الفئة المنتجة) ومن المفترض أن يتحمل هؤلاء إعالة السكان (الفئة المستهلكة) وهُم فئة صغار السن الذين يقل أعمارهم عن (١٤) سنة وسكان كبار السن الذين تكون (٦٥ سنة فأكثر) ، والنسبة بين الفئة المنتجة والفئة المستهلكة يطلق عليها (نسبة الإعالة) والتي بلغت في منطقة الدراسة (٦٤%) .

يختلف عدد العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية إذ تُشير بيانات الجدول (١٢) والشكل (٩) الى مجموع عدد العاملين والذي يبلغ(٤٠٣،٢٣٩) عاملاً فنجد أن قطاع التعليم يأتي في مقدمة القطاعات مستحوذاً على أكثر من (٢٣) % من اجمالي العاملين مما يعكس ارتفاع المستوى التعليمي للسكان في منطقة الدراسة ، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الادارة العامة والدفاع إذ تشكل نسبتهم (٢٠) % ، بعد ذلك يأتي قطاع الصناعات التحويلية وبنسبة (١٨)% بينما يعمل (١٠) % من اجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي ،

(١)علي عبد الرزاق الجلبي ، علم اجتماع السكان ، ط١ ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١١، ص ٣٢٣ .

ونتيجة لتدهور القطاعات الزراعية والصناعية وارتفاع معدل البطالة في المحافظة أدى هذا الامر إلى توجه عدد كبير من الفئات العمرية الشابة للالتحاق بصفوف وزارة الدفاع والداخلية والحشد الشعبي ، فضلاً عن وجود المراقد الدينية في المحافظة شجع العديد من السكان وخاصة القريبين من المراقد الى تفعيل العمل بأنشطة اخرى مثل تجارة الجملة والمفرد وخدمات مختلفة لزوار تلك المراقد المقدسة .

الجدول (١٢) : توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	نوع النشاط	عدد العاملين	النسبة %
١	الزراعة وصيد الاسماك	٢٤,٢١١	١٠
٢	الصناعات التحويلية	٤٣,٢٣٢	١٨
٣	الأنشطة المالية والتأمين	٤,٥٤٦	٢
٤	التشييد والبناء	٦,٥٦١	٣
٥	كهرباء وماء وغاز	٤,٥٦٥	٢
٦	الأنشطة العقارية	٢,٣٥٢	١
٧	تجارة الجملة والمفرد	١٢,٤٥١	٥
٨	الفنادق والمطاعم	٥,٧٨٤	٢
٩	النقل والتخزين	٣,٥٦٢	١
١٠	الأنشطة القانونية والمحاسبة	٤,٢٢٢	٢
١١	الادارة العامة والدفاع	٤٧,٤٢٣	٢٠
١٢	التعليم	٥٤,٣٨١	٢٣
١٣	الصحة	٩,٧٧٦	٤
١٤	الانشطة الترفيهية	٨,٥٦٢	٣
١٥	خدمات عامة	١,٠٨٩	١
١٦	غير مبين	٦,٦٨٦	٣
المجموع		٢٣٩،٤٠٣	%١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لمحافظة بابل ، نتائج التعداد العام لسكان محافظة بابل ، جدول (٣٣) ، ص١٤٦ .

الشكل (٩)

توزيع السكان حسب القطاعات الاقتصادية والخدمية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

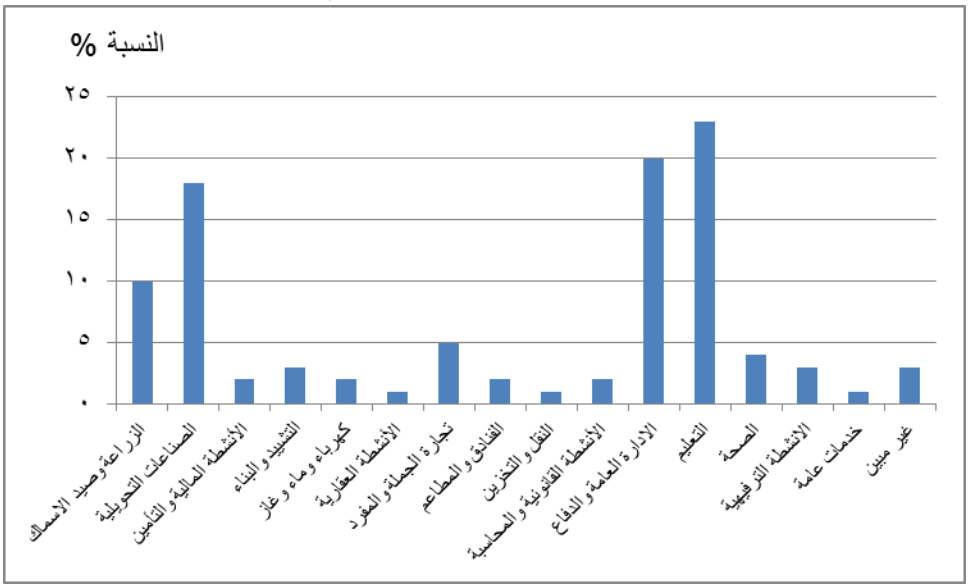

المصدر : الجدول (١٢)

رابعاً / إمكانات الخدمات التعليمية :

يعد التعليم من العوامل الفاعلة في احداث التنمية المستدامة لاسيما هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية والمعلوماتية ، المؤدية إلى إن يتحول العالم الى اقتصاد معرفي كثيف الاستخدام للمعرفة والثقافة[١]، كما يعتبر احد أهم الدعائم الاساسية للتنمية البشرية المستدامة والتقدم المجتمعي ، فهو يمثل اساساً لمفهوم القدرة الإنسانية ومتغيراً مهماً لتكوين وانماء رأس المال البشري ، فضلاً عن انه يمثل مقياساً لمستوى المعيشة والتطور الثقافي للفرد والمجتمع[٢].

فالتعليم أصبح مؤشراً مهماً للنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في تحفيض أعداد عن طريق تنمية القدرات البشرية ورفع الانتاجية وتحسين مستويات الدخل ورفع مستوى الصحة والتغذية ، وهو ما يؤدي إلى

(١)مناف محمد السوداني ، ، سلام فاضل علي ، التحليل المكاني للتنمية البشرية في العراق ، ط٢، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠١٣، ص ٢٢ .

(٢)باشوه حسن ، المشاكل التنموية وأثرها على التعليم ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي: www:airss forum.com.

اسهامات متعددة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[١]، وإن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة علاقة متبادلة فكل واحد يؤثر ويتأثر بالأخر فغياب التعليم يعني وجود نسبة عالية من الأُميين والجهلة مما يؤثر سلباً على عملية التنمية البشرية ، فاستثمار التعليم في رأس المال البشري يعادل بل يفوق الاستثمار في رأس المال المادي والذي له مردود على عملية مستقبل التنمية المستدامة . ولتسليط الضوء على واقع التعليم في محافظة بابل وبتباين مؤشراته مكانياً يدعونا ذلك الى تتبع المؤسسات التعليمية ابتداء من رياض الاطفال وصولاً الى التعليم الجامعي قمة الهرم التعليمي حتى نتمكن من التعرف على المؤشرات وواقعها التنموي على مستوى أقضية المحافظة . حيث بلغ عدد رياض الأطفال (٤٢) روضة، وعدد المدارس الابتدائية (٩٣٨) مدرسة، والمدارس الثانوية بلغ عددها (١٥٨) مدرسة، وعدد المدارس المهنية بلغت (١٦) مدرسة في المحافظة، وكما موضح في الخريطة (٩).

(١)حسن عبود دبعون الجبوري ، تحليل مكاني لمؤشرات التنمية البشرية في محافظة القادسية ، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤ ، ص٨٣ .

الخريطة (٩) الخدمات التعليمية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

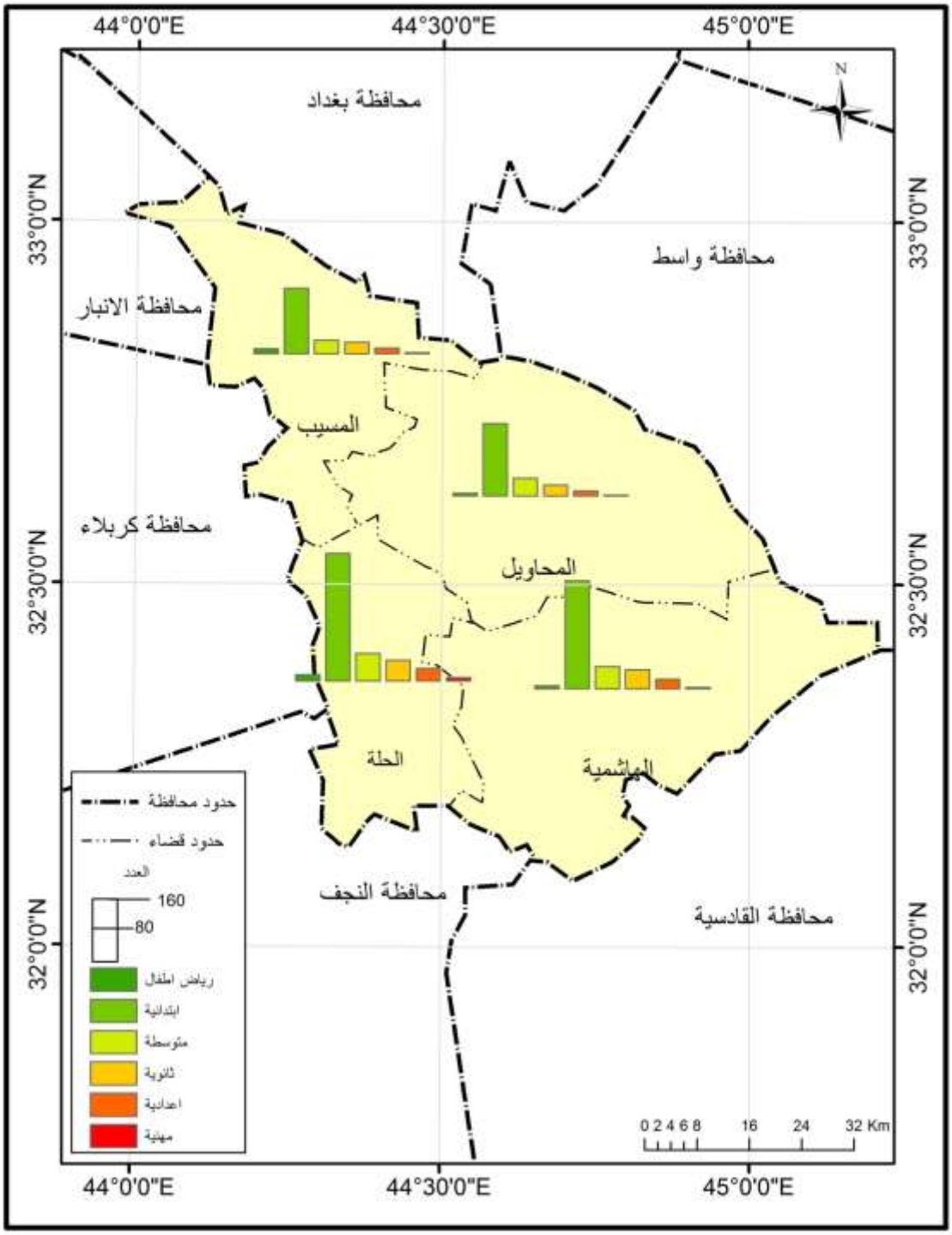

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التربية ،مديرية التربية في بابل ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

١. خدمات رياض الأطفال :

تمثل مرحلة رياض الأطفال مرحلة تربوية مهمة لا تقل أهميتها عن المراحل التربوية الأخرى فهي مرحلة الأساس لجميع المراحل التعليمية القادمة وذلك لصلتها بمرحلة الطفولة المبكرة الأولى ، وتضم الاطفال في سن (٤ – ٥) سنوات ، لأن هذه المرحلة تحدد جوانب النمو الاساسية من جسمية وحركية وعقلية وروحية ، كما أشار المربي الأمريكي جون ديوي (اذا أردنا تهذيب مجتمع ما فلنهذب أطفاله وإذا أردنا أن يعرف المجتمع أداء الواجب فليعود أطفاله على ذلك من الصغر فطفل اليوم رجل الغد)[١] ، وقد بلغ رياض الأطفال في المحافظة (٤٢) روضة للعام الدراسي ٢٠٢٢م ، وضمت (٦,٧٠٩) طفلاً وعدد المعلمات بلغ (٢٣٢) معلمة ، وعدد الشعب (١٣٤) شعبة ، وقد توزعت بنسب متباينة على الوحدات الادارية، والنسبة الأكبر كانت من نصيب قضاء الحلة وبعده قضاء المسيب بسبب التركز السكاني الكبير فيها، حيث بلغت نسبة عدد رياض الأطفال وعدد الأطفال فيها (٣٨)%وعدد المعلمات (٤١)%، ونسبة عدد الشعب بلغت (٣٧)%، ثم تباعاً يأتي كل من قضاء المسيب والهاشمية والمحاويل، كما موضح في جدول (١٣) .

(١)بلال بردان علي حسين الحياني ، تحليل جغرافي للخدمات التعليمية في ريف الأنبار ، اطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١٢ ، ص٧.

جدول (١٣)عدد رياض الاطفال والشعب والمعلمات بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء	الوحدة الادارية	عدد الروضات	عدد أطفال التمهيدي	عدد أطفال الروضة	عدد المعلمات	عدد الشعب
١	الحلة	مركز الحلة	١٤	١,٤٥٩	١,٠٨٦	٨٩	٤٥
		الكفل	١	٢٠	١٣	٤	٢
		ابي غرق	١	٦٠	٤٠	٣	٢
		مجموع القضاء	١٦	١,٥٣٩	١,١٣٩	٩٦	٤٩
٢	المحاويل	مركز القضاء	٢	١٩٠	١٦٠	١١	٦
		الامام	٢	١٦٣	٦٧	١٢	٦
		النيل	١	٦٠	٤٠	٢	٢
		المشروع	٢	١٢٩	١٠٠	٤	٦
		مجموع القضاء	٧	٥٤٢	٣٧٦	٢٩	٢٠
٣	الهاشمية	مركز الهاشمية	١	١٤٢	٩٦	٥	٣
		المدحتية	١	١٠٤	٧٨	٣	٤
		الشوملي	٢	٢٠٥	٢١٠	٩	٦
		القاسم	٢	١٢٠	١٦٠	١٠	٦
		الطليعة	١	١٠٨	٨٥	٧	٤
		مجموع القضاء	٧	٦٧٩	٦٢٩	٣٤	٢٣
٤	المسيب	مركز القضاء	٤	٢٧٣	٢٤٩	٢٤	١٣
		سدة الهندية	٢	٢٢٦	١٩٨	١٣	١٠
		الاسكندرية	٥	٣٥٠	٢٩٤	٢٧	١٥
		جرف الصخر	١	١٢٩	٩٥	٩	٤
		مجموع القضاء	١٢	٩٧٨	٨٣٦	٧٣	٤٢
مجموع المحافظة			٤٢	٣,٧٣٨	٢,٩٧١	٢٣٢	١٣٤

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التربية ،مديرية التربية في بابل ، قسم التخطيط والمتابعة ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

٢. خدمات التعليم الابتدائي :

تهدف مرحلة الدراسة الابتدائية الى تغطية الاحتياجات التعلمية للأطفال ، وقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في منطقة الدراسة (٩٣٨) مدرسة ضمت (٣٨٧،٨٥٤) طالباً ، وعدد الملاك التدريسي فيها (١٧,٣٤٠) مدرس ، أما عدد الشعب فقد بلغ (١٠,٧٨٧) شعبة في المحافظة ، وقد توزعت بنسب متباينة على الوحدات الادارية في المحافظة وفد انفرد قضاء الحلة بالمرتبة الأولى بسبب التركز السكاني الكبير وأهمية القضاء كونه يمثل مركز المحافظة، حيث بلغت نسبة عدد المدارس (٣٥)%، ونسبة (٤٠)% لكل من عدد الطلبة وعدد الشعب ،وكانت نسبة عدد المدرسين (٤٢)%، و كما مُبين في الجدول (١٤) والشكل (١٠) .

٣. خدمات العليم الثانوي :

بلغ عدد المدارس الثانوية في منطقة الدراسة (١٥٨) مدرسة ضمت (١٠٥,٦٨٥) طالباً وبكادر تدريسي بلغ (٤,٦٥١) مدرس بينما يصل عدد الشعب الى (٢,٤٨١) شعبة ، وتوزعت بنسب متباينة على الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، وقد انفرد قضاء الحلة في المرتبة الأولى في كل من نسبة عدد المدرسين والطلبة وبلغت لكلاهما (٣٤)% ونسبة عدد المدرسين بلغت (٤٣)% و نسبة عدد الشعب بلغت (٣٩)%، كونه يمثل الثقل السكاني لمنطقة الدراسة ومركزها الاداري، يأتي تباعاً كل من قضاء الهاشمية والمسيب والمحاويل ، وكما موضح في جدول (١٥) والشكل (١١).

الجدول (١٤) : أعداد المدارس الابتدائية والشعب والطلبة والمعلمين بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

ت	القضاء	الوحدة الادارية	عدد المدارس الابتدائية	عدد الطلبة	عدد الملاك التدريسي	عدد الشعب
١	الحلة	مركز القضاء	١٨٦	٩٢,٣٠٧	٤,٥٤٥	٢,٦١٩
		أبي غرق	٨٤	٣٦,١٨٥	١,٥٥٩	٩٦١
		الكفل	٥٨	٢٦,١١٣	١,٢١٠	٧٢٦
		مجموع القضاء	٣٢٨	١٥٤,٦٠٥	٧,٣١٤	٤,٣٠٦
٢	المحاويل	مركز القضاء	٦٠	٢٤,١١٣	١,٠٩٠	٦٢٦
		الامام	٢٢	٨,٠٨٣	٣٥٩	٢٢٠
		النيل	٣٢	١٣,١٤٩	٤٩٠	٣٢٧
		المشروع	٧٢	٢٨،٨٣٣	١،٠١٠	٧٧٩
		مجموع القضاء	١٨٦	٧٤،١٧٨	٢،٩٤٩	١،٩٥٢
٣	الهاشمية	مركز القضاء	٢٦	٩,٧١٤	٤٨٣	٢٩١
		المدحتية	٧٩	٢٩,٤٨١	١,٣٣٩	٨١٤
		الشوملي	٦٩	١٩,٥٠٩	٩١٢	٥٩٥
		القاسم	٥٦	٢٥،٣٩٤	١،٠٦١	٦٧٨
		الطليعة	٢٦	٨،١٧٥	٣٧٦	٤٢٣
		مجموع القضاء	٢٥٦	٩٢،٢٧٣	٤،١٧١	٢،٨٠١
٤	المسيب	مركز المسيب	١٩	٨,٨٤٧	٣٩٦	٢٢١
		سدة الهندية	٢٩	٦,٧٢٧	٤٦٣	١٦١
		الاسكندرية	٥٨	٢٢,٨٢٢	٩٨٩	٥٩٧
		جرف الصخر	٦٢	٢٨,٤٠٢	١,٠٥٨	٧٤٩
		مجموع القضاء	١٦٨	٦٦,٧٩٨	٢,٩٠٦	١,٧٢٨
مجموع المحافظة			٩٣٨	٣٨٧،٨٥٤	١٧،٣٤٠	١٠،٧٨٧

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التربية ، مديرية التربية في بابل ، قسم التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

الجدول (١٥): عدد المدارس الثانوية والشعب والطلبة والكادر التدريسي حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

ت	القضاء	الوحدة الادارية	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلبة	عدد الملاك التدريسي	عدد الشعب
١	الحلة	مركز القضاء	٣٤	٢٨,٢٧٨	١,٣٧٣	٦٤٥
		ابي غرق	٨	٥,٧٦٤	٢٧٦	١٣٢
		الكفل	١١	٧,٥١١	٤١٣	١٨٦
		مجموع القضاء	٥٣	٤١,٥٥٣	٢,٠١٢	٩٦٣
٢	المحاويل	مركز القضاء	١٣	٨,٩٦٣	٣٦٠	٢٢٤
		الامام	٣	١,٢٠٣	٥٨	٢٩
		النيل	٣	٣,٠٧٥	٩٠	٥٨
		المشروع	٩	٦،٦١١	٢١٤	١٦٠
		مجموع القضاء	٢٨	١٩،٨٥٢	٧٢٢	٤٧١
٣	الهاشمية	مركز القضاء	٥	٢,٨٥٩	١٤٧	٧٠
		المدحتية	١٢	٦,٣٦٩	٢٨٣	١٥٩
		الشوملي	١٨	٨,٣٤٢	٣٧٠	٢٠٠
		القاسم	٩	٥،٣٤٨	٢٥٠	١٢٥
		الطليعة	٤	١،٧٤٠	١٠١	٤٢
		مجموع القضاء	٤٨	٢٤،٦٥٨	١،١٥١	٥٩٦
٤	المسيب	مركز القضاء	٣	٢,٥٤٩	٩٦	٥٥
		السدة	٧	٦,٠٧٩	٢١٤	١٣٠
		الاسكندرية	١٢	٧,٦٦١	٢٧٧	١٤٢
		جرف الصخر	٧	٣,٣٣٣	١٧٦	٧٤
		مجموع القضاء	٢٩	١٩,٦٢٢	٧٦٦	٤٥١
مجموع المحافظة			١٥٨	١٠٥,٦٨٥	٤,٦٥١	٢,٤٨١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية ، مديرية التربية في بابل ، قسم التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

الشكل (١٠)

عدد المدارس الابتدائية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

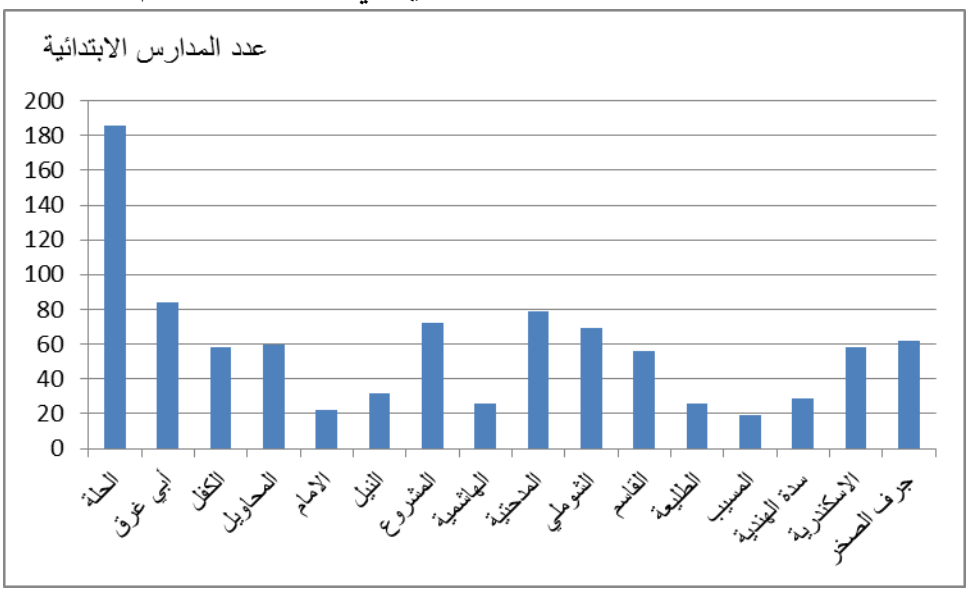

المصدر : الجدول (١٤)

الشكل (١١)

عدد المدارس الثانوية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

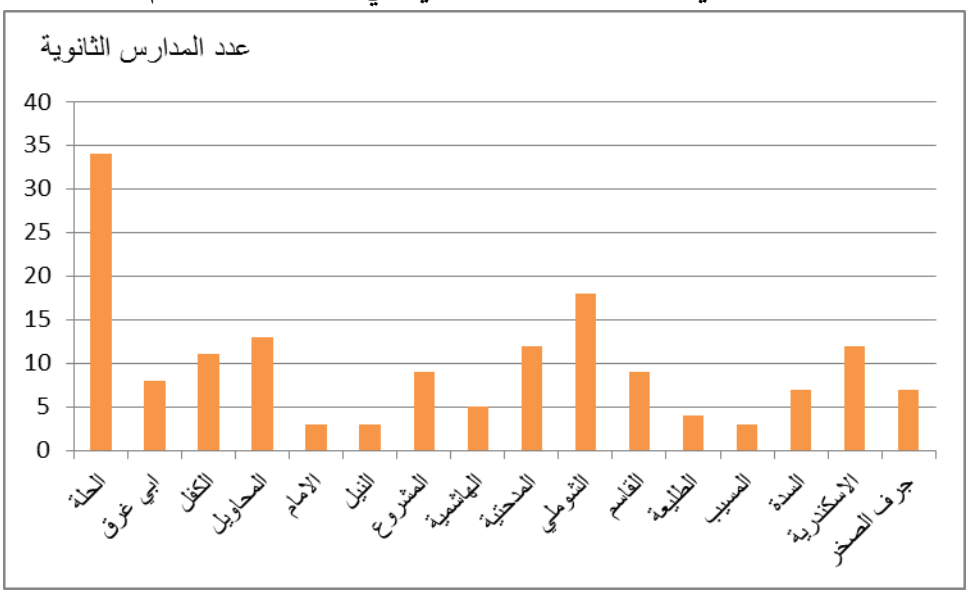

المصدر : الجدول (١٥)

٤ . خدمات التعليم المهني :

بلغ عدد المدارس المهنية في منطقة الدراسة (١٦) مدرسة ضمت (٤,٧٣٠) طالباً وبعدد مدرسين وصل الى (٦٣٢) مدرساً فيما بلغ عدد الشعب الى (٢٣٢) شعبة ، وتوزعت بنسب متباينة على أقضية ونواحي المحافظة ، ونلاحظ من خلال جدول (١٦) والشكل (١٢) استحواذ قضاء الحلة على المرتبة الأولى في نسبة عدد المدارس وعدد الطلبة وبلغت (٥٦)% لكلاهما، كما وبلغت النسبة الأعلى لعدد المدرسين (٥٩)%،ولعدد الشعب نسبة (٦٢)%،بسبب التركز السكاني الكبير ولكونه يمثل المركز الإداري للمحافظة، ثم يأتي كل من قضاء الهاشمية والمسيب والمحاويل تباعاً.

٥. خدمات التعليم العالي والتقني :

يعد التعليم العالي هو قمة الهرم التعليمي وركناً اساسًا من أركان تكوين إقليم متطور ومنفتح على التقدم العلمي المعاصر ، إذ يكون وسيلة قوية للمساعدة في خلق مستقبل أكثر استدامة لأنه يكون بمثابة الموجه السليم في عملية التنمية والمركز الاساسي لإنتاج البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية[١]، لذا يعد التعليم أحدى المبادرات التعليمية الاساسية للمساعدة في معالجة العديد من المشكلات المرتبطة بالتنمية البشرية في الواقع وخلق مستقبل مستدام ، وبما إن الإنسان هو المحور الاساسي في التنمية ووسيلتها وغايتها ، مما يحتم الاهتمام به وتنمية قدراته في مختلف المجالات ، فهو يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنلوجية والمعلوماتية كونه مرتبطاً كلياً بعدد كبير من اهداف التنمية المستدامة من خلال تدريب الطاقات البشرية في مختلف التخصصات ، وللتعليم العالي أهمية اساسية وكبيرة في احداث عملية التنمية ، وعادة ما تناط بالجامعات عملية التخطيط وتوجيه المشاريع التنموية بالشكل الذي يلبي متطلبات السكان من خلال التخطيط والعمل الميداني في إنشاء وتقديم الخدمات المجتمعية والاقتصادية والعمرانية المختلفة مثل خدمات الماء والتشييد والبناء والطرق والنقل والاتصالات وخدمات الطاقة المتجددة وغيرها ، فضلاً عن أنه يساهم في إعداد وبناء رأس المال الفكري وفق احتياجات السوق المعاصر وخطط التنمية المستدامة ، وتقديم خدمات نموذجية في مجالات طبية وهندسية وزراعية وتعليمية وغيرها .

---

(١)محمد زكي عويس ، طريق الجودة في التعليم العالي ، سلسلة كراسات مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص١١ .

الجدول (١٦) : اعداد المدارس المهنية والتقنية والطلبة والكادر التدريسي حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء	الوحدة الادارية	عدد المدارس المهنية	عدد الطلبة	عدد الملاك التدريسي	عدد الشعب
١١	الحلة	مركز القضاء	٧	٢,١٩٦	٢٩٠	١٢١
		ابي غرق	٢	٤٥٧	٨١	٢٢
		الكفل	٠	٠	٠	٠
		مجموع القضاء	٩	٢,٦٥٣	٣٧١	١٤٣
٢	المحاويل	مركز القضاء	٢	٢٨٧	٥٤	١٣
		الامام	٠	٠	٠	٠
		النيل	٠	٠	٠	٠
		المشروع	٠	٠	٠	٠
		مجموع القضاء	٢	٢٨٧	٥٤	١٣
٣	الهاشمية	مركز الهاشمية	٠	٠	٠	٠
		المدحتية	٣	١,٠٥١	١٢٩	٤٥
		الشوملي	٠	٠	٠	٠
		القاسم	٠	٠	٠	٠
		الطليعة	٠	٠	٠	٠
		مجموع القضاء	٣	١,٠٥١	١٢٩	٤٥
٤	المسيب	مركز القضاء	١	١٥١	١٤	٨
		جرف الصخر	٠	٠	٠	٠
		السدة	٠	٠	٠	٠
		الاسكندرية	١	٥٨٨	٦٤	٢٣
		مجموع القضاء	٢	٧٣٩	٧٨	٣١
مجموع المحافظة			١٦	٤,٧٣٠	٦٣٢	٢٣٢

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التربية ، مديرية التربية في بابل ، قسم التخطيط التربوي ، شعبة الإحصاء ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

الشكل (١٢) اعداد المدارس المهنية حسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

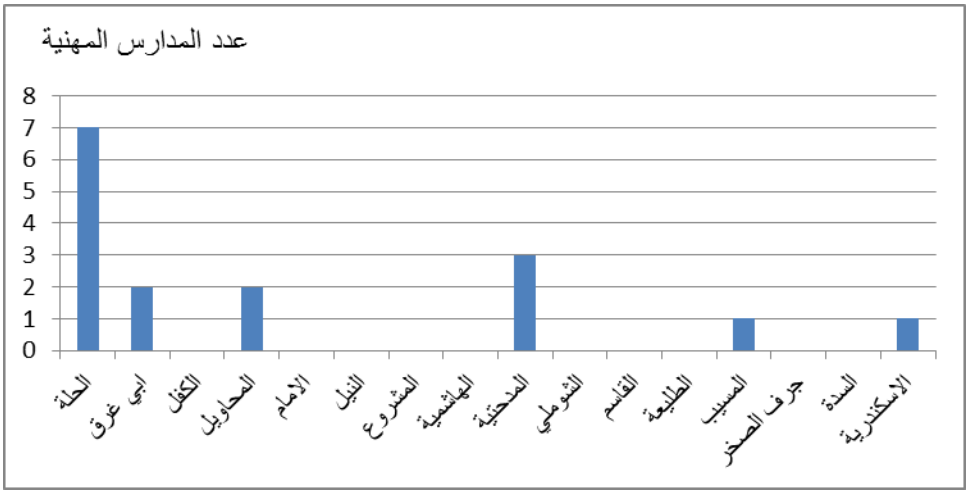

المصدر : الجدول (١٦)

تسعى مؤسسات التعليم العالي في محافظة بابل والمتمثل بالجامعات والمعاهد والمراكز البحثية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تهيئة مناخ تعليمي يتصف بالتطور والديناميكية والاستدامة ، توجد في منطقة الدراسة عدة اكاديميات أهمها جامعة بابل ، فضلاً عن جامعة القاسم الخضراء وعدد من الكليات الأهلية الجامعة أبرزها كلية المستقبل الجامعة وكلية الحلة الجامعة والجامعة الاسلامية وكلية الامام الكاظم (علية السلام) ولكل ذلك أثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق المعرفة والأبحاث العلمية ذات المردود المجتمعي ، كما تسهم في تخريج كفاءات علمية وقيادية رائدة وتطوير الرصيد المعرفي في مجال البحث العلمي لخدمة المجتمع الحالي من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات والقدرات البشرية والمادية وتوفير البيئة الجامعية الملائمة بما يحقق ميزة تنافسية دائمة الابداع وبجودة أعلى. أما مؤسسات هيئة التعليم التقني فتوجد كليتان ومعهدان في المحافظة ، وقد بلغ عدد الجامعات والمعاهد في محافظة بابل (٣٦) كلية ومعهد (٥٥,٩١٧) طالباً وبلغ عدد التدريسين (١,٧٨٠) وبألقاب علمية مختلفة ، كما يعمل فيها حوالي (٦,٨٦٩) موظف كما هو مُبين في جدول (١٧) والخريطة (١٠) , ووفق معطيات الجدول فأن التوزيع المكاني للجامعات والمعاهد تركز في المراكز الرئيسية للمدن (مركز الحلة ، ابي غرق ، القاسم ، مركز المسيب) ، وانفرد قضاء الحلة من بين الوحدات الادارية بعدد الكليات نتيجة التركز السكاني الكثيف فيه ، فضلاً عن وجود اعتبارات تخطيطية ثم الاخذ بها عن توضيح هذه المنشأة التعليمية التي يكون لها نطاق خدمة واسع ليشمل ابناء مختلف المناطق في المحافظة ، إذ بلغت نسبتها (٦٩,٤) % من مجموع عدد الكليات والمعاهد وبلغت نسبة الطلبة (٩٢,١) % ثم تليها ناحية القاسم بنسبة (٢٢,٢) % من نسب عدد

المعاهد والجامعات ، ونسبة عدد الطلبة بلغت (٤,٦) % ثم يأتي مركز قضاء المسيب بنسبة (٨,٣) % من عدد المعاهد ونسبة الطلبة بلغت (٢,٤)% من مجموع عدد الكليات والمعاهد في منطقة الدراسة .

الجدول (١٧): الجامعات الحكومية والأهلية والمعاهد وأعداد الطلبة بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

ت	الوحدة الادارية	عدد الكليات الحكومية	طالب / كلية	عدد الكليات الأهلية	طالب / كلية	عدد المعاهد	طالب معهد
١	مركز الحلة	٢١	٣٠,٤٨٧	٣	١٨,٧٦٥	-	-
٢	ناحية الكفل	-	-	-	-	-	-
٣	ناحية ابي غرق	-	-	-	-	١	٢,٢٩٩
٤	مركز المحاويل	-	-	-	-	-	-
٥	ناحية الامام	-	-	-	-	-	-
٦	ناحية النيل	-	-	-	-	-	-
٧	ناحية المشروع	-	-	-	-	-	-
٨	مركز المسيب	٢	٦٩٢	-	-	١	١,٠٩٢
٩	ناحية الاسكندرية	-	-	-	-	-	-
١٠	ناحية السدة	-	-	-	-		-
١١	ناحية جرف الصخر	-	-	-	-	-	-
١٢	مركز الهاشمية	-	-	-	-	-	-
١٣	ناحية المدحتية	-	-	-	.	-	-
١٤	ناحية الشوملي	-	-	-	-	-	-
١٥	ناحية القاسم	٨	٢,٥٧٩	-	-	-	-
١٦	ناحية الطليعة	-	-	-	-	-	-
مجموع المحافظة		٣١	٣٣,٧٥٨	٣	١٨,٧٦٨	٢	٣,٣٩١

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاء بابل ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٢م .

الخريطة (١٠) الخدمات التعليمية الجامعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

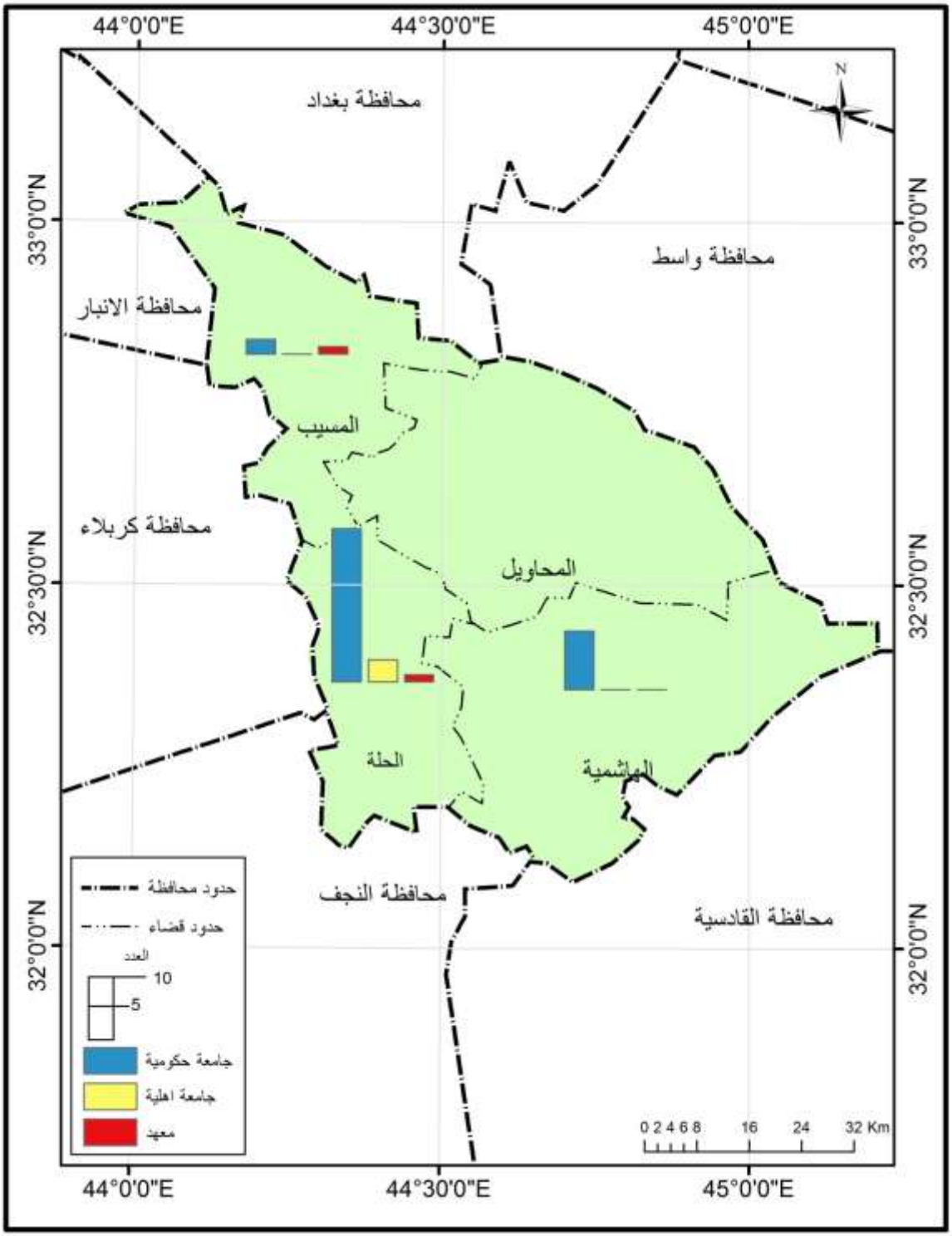

المصدر: الجدول (١٧) .

خامساً / إمكانات الخدمات الصحية :

تعد الخدمات الصحية من أهم الخدمات المجتمعية الأكثر أهمية في المجال التنموي ومن أبرز مؤشرات التنمية المستدامة وخاصة في البعد المجتمعي ، أن حفظ المجتمع للصحة وتعزيزها هو أمر اساسي في تحقيق التنمية المستدامة لارتباطهما بالإنسان عنصر العمل[١]، ان يتمتع الإنسان بصحة جيدة من الحقوق الاساسية التي نصت عليها منظمة الصحة العالمية وأشارت الى أن الصحة هي السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعي وليست الخلو من الأمراض أو العجز[٢]، ومن العوامل التي تعتبر مكملة وتساعد على استدامة الصحة منها (الغذاء ، السكن ، التعليم) وتتمثل الخدمات الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية والتي تهدف الى تأمين الوقاية الصحية وتقديم الخدمات العلاجية وينبغي أن تضمن خدمة السكان ناحيتين أولهما: سهولة الوصول بأن تكون مناسبة للسكان من أجل الحصول على الخدمات الصحية ، وثانيها: تقليل الزخم على المستشفيات التخصصية والعامة من خلال تقديم الخدمات في المراكز الرئيسية والفرعية وإن هذه المؤسسات يتم فيها تقديم خدمات رعاية الوليد والطفل والأُم وخدمات التحصين وخدمات الصحة المدرسية ، فضلاً عن مهام تتعلق بالخدمات العلاجية والاسعاف الفوري والتسجيل الإحصائي الصحي[٣]، فكلما كانت الخدمات الصحية جيدة يكون تأثيرها أكبر على معدل الرفاهية الاجتماعية والمجتمعية وبذلك تعد مجتمعاً متطوراً ومتقدماً .

ومن أجل معرفة مؤشرات التنمية المستدامة الصحية في منطقة الدراسة يستلزم الأمر معرفة العدد الفعلي من المؤسسات الصحية المتمثلة في المستشفيات وأعداد الكوادر الطبية فيها ذلك لمعرفة الإمكانات البشرية التي يمكن استثمارها في تنمية الخدمات الصحية واستدامتها ، ومن خلال ذلك تأتي أهمية دراسة الخدمات الصحية كونها تعكس البرامج التنموية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لخدمة السكان ولابد توزيع

---

(١)راجح ابراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها) ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١١ .

(٢)عبد المجيد الشاعر وزملائه ، الصحة والسلامة العامة ، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن ، ٢٠٠٥ ، ص١٣ .

(٣)علي لفتة سعيد ، ايمان عبد الحسين شعلان ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد ١٩ ، ص٣١٩ .

هذه الخدمة توزيعاً جيداً يتناسب وأعداد السكان فيها، ومن خلال الجدول (١٨) تتم معرفة عدد المستشفيات في منطقة الدراسة والبالغ (١٩) مستشفى حكومي و(٥) مستشفى أهلي ، و(٢٢) مركزاً صحياً لاحظ الخريطة (١١) ، وهي كالآتي :

١. المستشفيات :

تعد المستشفيات أحد مؤشرات قياس التنمية الصحية ،من خلال الجدول (١٨) والخريطة (١١)، فقد بلغ عددها في منطقة الدراسة (١٩) مستشفى حكومي و(٥) مستشفى أهلي ، وانفرد قضاء الحلة في المرتبة الأولى بعدد المستشفيات وبواقع (٨) مستشفيات حكومية و(٥) أهلية وبنسبة عدد الأطباء بلغت (٦٩) % من مجموع الاطباء الكلي في محافظة بابل ، كما بلغت نسبة عدد أطباء الأسنان (٥٢) % ونسبة الصيادلة (٦٤) % ونسبة طبيب صحي (٥٤) % وطبيب تمريض (٥٩) % ونسبة تقني طبي (٥٥) % ، ثم يأتي بعده قضاء الهاشمية والمسيب والمحاويل تباعاً .

الجدول (١٨) : عدد المستشفيات والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢) .

ت	القضاء	عدد المستشفيات	عدد الأطباء	عدد اطباء الأسنان	عدد الصيادلة	ذوي المهن الصحية	ذوي المهن التمريضية	عدد الاسّرة
١	الحلة	٩	١،٣٣٩	٩٨	١،٠٠٨	٤،٧٤٩	٤،٠٠٩	١،٩٦٤
٢	المحاويل	٢	١٣٧	١٤	١٢٠	٧٤٧	٣٠٨	٢٧٥
٣	الهاشمية	٤	٢٣١	٣٩	٢٤٠	١،٩٧٠	١،٦٣٣	٥٠٣
٤	المسيب	٤	٢٢١	٣٧	٢٠٠	١,٣٩٥	٨٢١	٣٦٤
مجموع المحافظة		١٩	١،٩٢٨	١٨٨	١,٥٦٨	٨،٨٦١	٦،٧٧١	٣,١٠٦

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة صحة بابل ، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

الخريطة (١١) الخدمات الصحية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

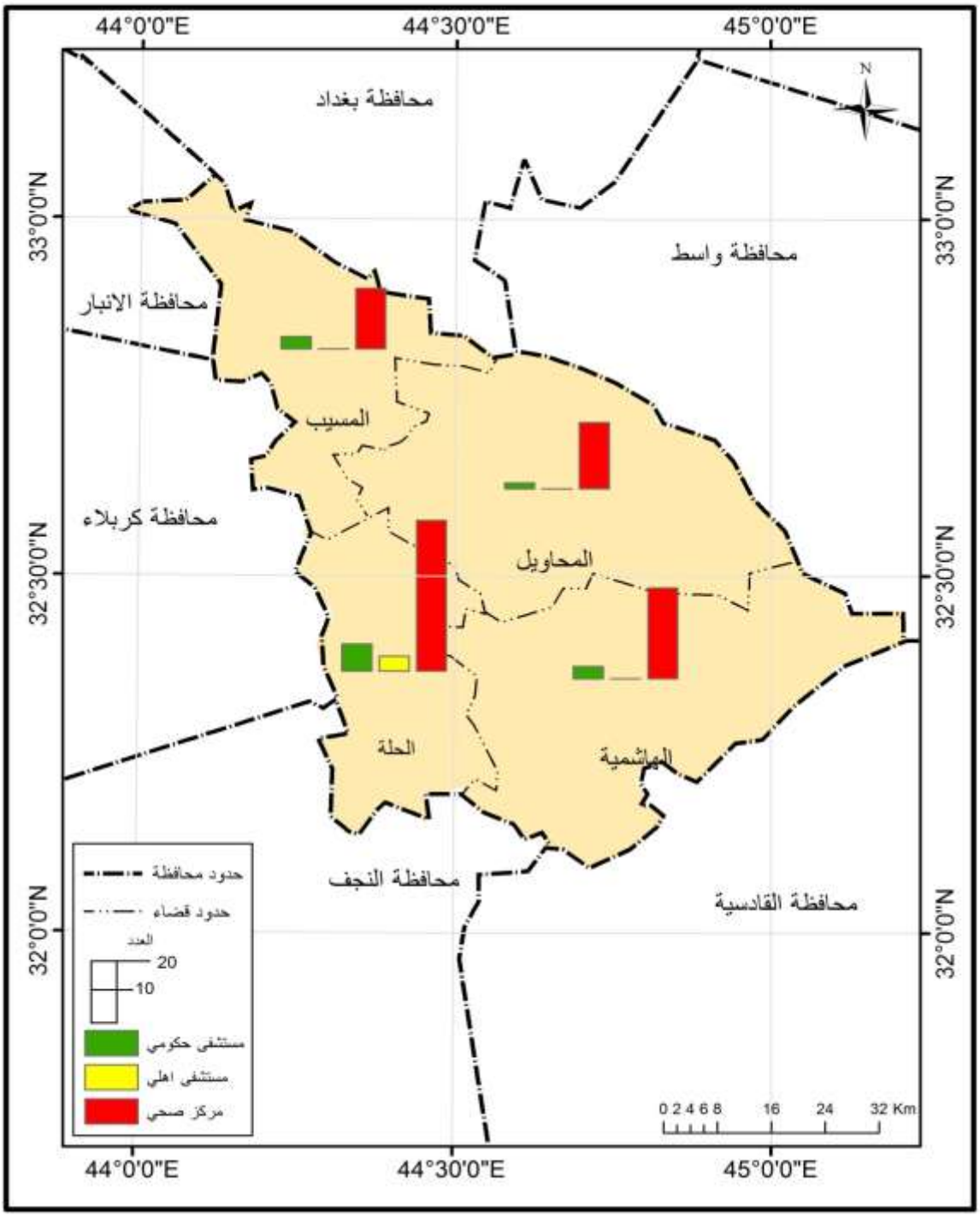

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة صحة بابل ، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢ .

٢. المراكز الصحية :

تعرف الأمم المتحدة المراكز الصحية الأولية بأنه الرعاية الصحية الاساسية المتوفرة والمتاحة لجميع أفراد المجتمع[١]، فهي جزء لا يتجزأ من النظام الصحي والتنمية الصحية الشاملة للمجتمع ، وأنها تقدم خدمات رعاية الطفل والأمومة وخدمات الصحة المدرسية ، فضلاً عن قيامها بمهام أخرى تتعلق بتقديم الخدمات العلاجية والاسعافات الفورية[٢]، وتساعد هذه المراكز في تقليل الضغط على المستشفيات وتلبية حاجات السكان المتزايدة على الخدمات الصحية .

ووفق بيانات الجدول (١٩) والشكل (١٣) فقد بلغ عدد المراكز الصحية في منطقة الدراسة (١٢٢) مركز صحي ، منها (٤٩) مركز رئيسي و(٧٣) مركز فرعي ، و (٧) مراكز تخصصية توزعت بنسب متباينة على الوحدات الادارية لمحافظة بابل حيث تصدر في المرتبة الاولى قضاء الحلة بنسبة (٤١) % بسبب كثافة السكان فيه وكونه يمثل مركز المحافظة ، ثم يليه قضاء الهاشمية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٠) % ، ثم جاء قضاء المحاويل بنسبة (١٨)% ، ثم اخيراً جاء قضاء المسيب بنسبة (١٦) % من المجموع الكلي للمحافظة .

أما في ما يخص الكادر الصحي فقد بلغت نسبة الأطباء في قضاء الحلة (٦٢) % ، ونسبة عدد أطباء الأسنان بلغت(٦٣) % ، ونسبة اطباء التمريض (٤٦) % ، ونسبة الصحيين (٤١) % ، ونسبة الصيادلة (٣٧) % ثم يأتي بعد ذلك بقية الأقضية .

---

(١)صباح محمود علي الراوي ، عبد الرزاق محمد المحمدي ، ، تحليل جغرافي للمراكز الصحية في قضاء الفلوجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ٢، العدد ٤، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٣، ص ١٥٤.

(٢)حسون عبود دبعون ، كفاءة التوزيع الجغرافي لمراكز الرعاية الصحية الأهلية في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية كلية الآداب والعلوم التربوية ، المجلد ٨ ، العدد ٢، ٢٠٠٩م ، ص١٤٢.

الجدول (١٩) عدد المراكز الصحية والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢).

ت	القضاء	عدد المراكز الصحية	عدد الأطباء	عدد أطباء الأسنان	عدد الصيادلة	ذوي المهن الصحية	ذوي المهن التمريضية
١	الحلة	٥٠	٢٠٥	٨١٨	٢٣٢	١،٠٧٩	٥٣٨
٢	المحاويل	٢٢	٣٥	١٤٧	١٦٣	٣١١	١٦٤
٣	الهاشمية	٣٠	٧٣	١٩٠	١٣١	٧٥٢	٣٢٦
٤	المسيب	٢٠	١٥	١٤٦	٩٩	٤٨٥	١٣٦
مجموع المحافظة		١٢٢	٣٢٨	١,٣٠١	٦٢٥	٢,٦٢٧	١,١٦٤

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة صحة بابل ، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٢.

شكل (١٣) عدد المراكز الصحية والكادر الصحي في محافظة بابل لعام (٢٠٢٢).

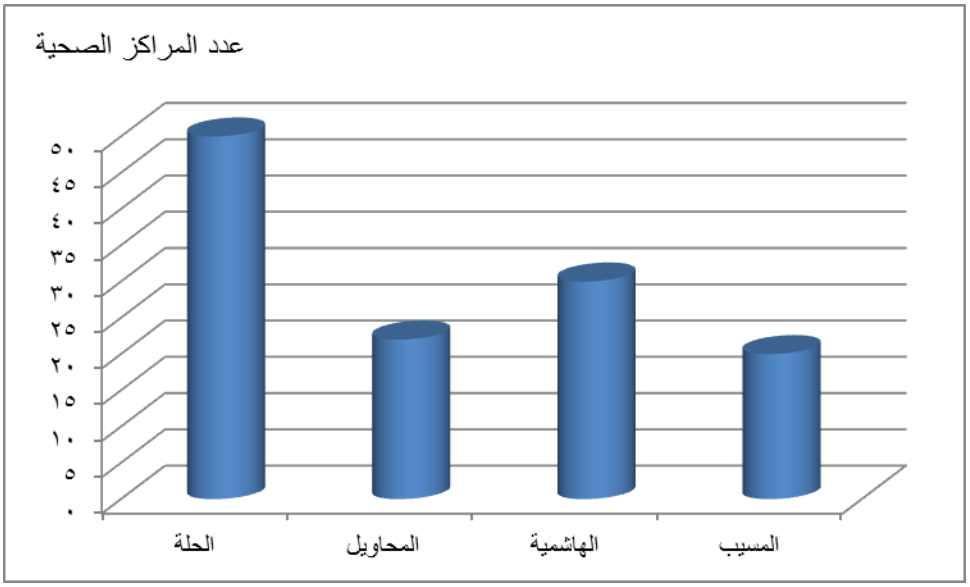

المصدر : الجدول (١٩)

المبحث الثالث :- الإمكانات الاقتصادية في محافظة بابل.

تعد الأنشطة الاقتصادية ذات أهمية كبيرة ودور بارز في الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، ويعد توفر الإمكانات الاقتصادية في الإقليم بشكل قادر على توفير المتطلبات الأساسية للبناء والتقدم ورفع مستوى المعيشة للسكان، وأحداث تغيرات جوهرية بعد استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتاحة للنشاط الاقتصادي في الإقليم عندها تنعكس نتائجها وآثارها الإيجابية في تنمية الإقليم اجتماعياُ وخدمياً واقتصادياً.

أولاً / النشاط الزراعي.

يعد النشاط الزراعي من أهم المرتكزات الرئيسة في التنمية الاقتصادية المستدامة، كونه المسؤول عن توفير حاجة السكان من المواد الغذائية، ويعتبر من أهم الأنشطة السائدة في محافظة بابل، وذلك لملائمة الخصائص الطبيعية من حيث التربة والمناخ (حرارة ورطوبة وأمطار)، فضلاً عن توفير الموارد المائية والمتمثلة بنهر الفرات وتفرعاته، كما ويعد من القطاعات الإنتاجية المهمة المحركة لنشاط الصناعة التحويلية كونه ينتج سلع الغذاء والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية والنسيجية .

يعاني القطاع الزراعي في محافظة بابل من التدهور وبشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، لأسباب عديدة منها تخريب ودمار منشآت الري وأزمة الطاقة والوقود وشحة المياه وارتفاع نسبة الملوحة في التربة مع قلة ورداءة مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم الحكومي وقصور التشريعات لتوفير الحماية للمنتج المحلي، فضلاً عن قلة التخصيصات الاستثمارية وارتفاع تكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة من الناتج الزراعي، مما أدى كل ذلك إلى عزوف العديد من المنتجين والفلاحين عن الزراعة التي أصبحت من الحرف والمهن الخاسرة مقارنة بالقطاعات الأخرى، الأمر الذي يتطلب توحيد الجهود وشحذ الطاقات من أجل إرساء قواعد أساسية من خطط وسياسات زراعية تعيد للقطاع الزراعي مكانته الصحيحة وهيبته المفقودة باعتباره رافداً لمقومات الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ودعم الناتج المحلي الإجمالي.

وحسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل فقد بلغت المساحة المزروعة في محافظة بابل لعام ٢٠٠٧ حوالي (٧٦٣٧٥٤) دونم وبنسبة (٣٧) % من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة والبالغة (٢٠٤٧٦٠٠) دونم، في حين في عام ٢٠٢٢ بلغت المساحة المزروعة (٤٦٩٩٩٦) دونم وبنسبة (٣٦)% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة (١٢٧٤٠٥٠) دونم، وكما موضح في الجدول (٢٠) والشكل (١٤) والخريطة (١٢).

جدول (٢٠) الأراضي الزراعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الأراضي الصالحة للزراعة/ دونم	الأراضي غير الصالحة للزراعة/ دونم	المجموع الكلي	المساحة المزروعة فعلاً / دونم	نسبة الأرض المزروعة من الصالحة للزراعة%
١٢٧٤٠٥٠	٣٤٧٩٣٠	١٦٢٢١٨٠	٤٦٩٩٩٦	٣٦

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل ،قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

الشكل (١٤) الأراضي الزراعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

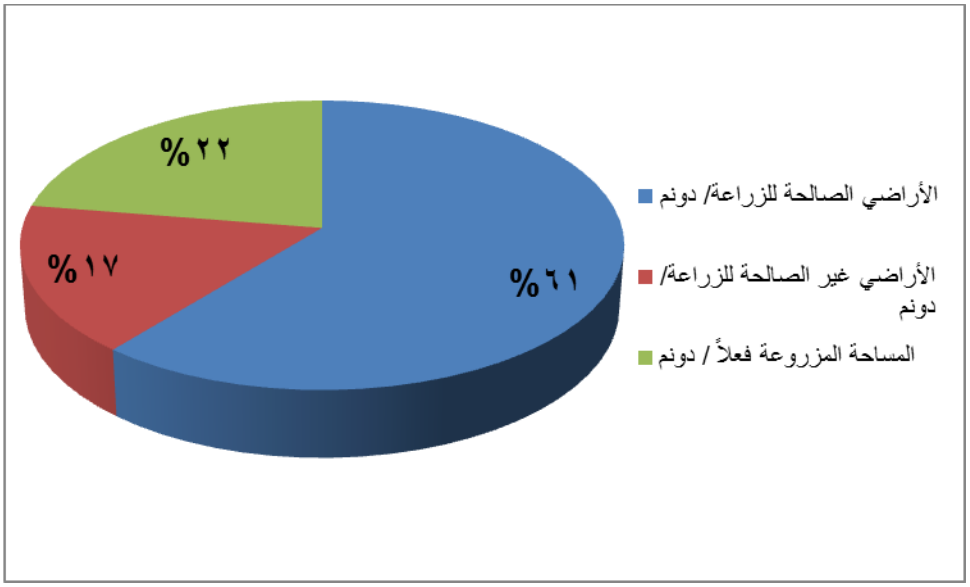

المصدر : الجدول (٢٠)

الخريطة (١٢) الاراضي الزراعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

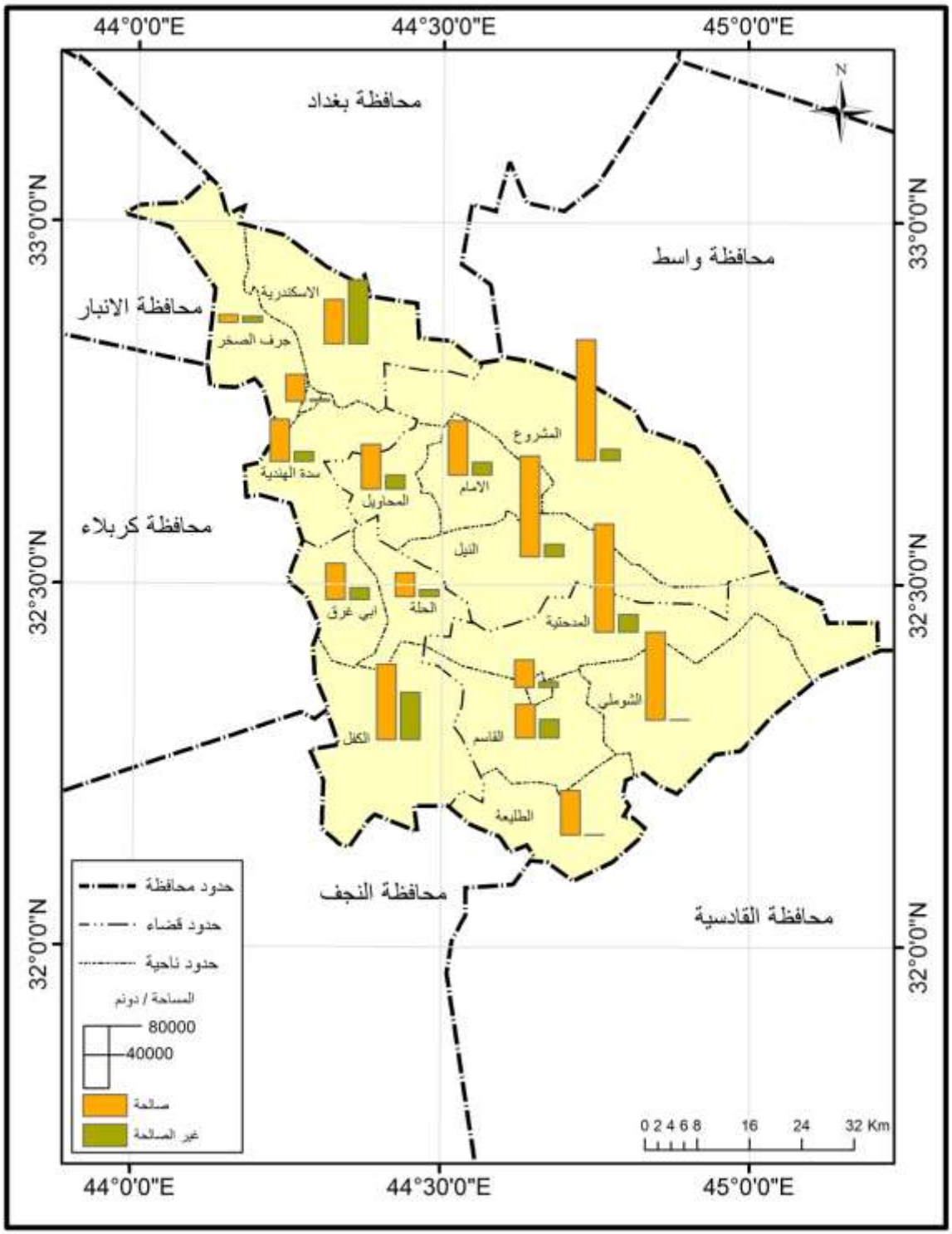

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل ،قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٢.

الجدول (٢١) الإمكانات العامة للنشاط الزراعي في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الإمكانات الزراعية	القيمة
المساحات المخصصة للزراعة	(١،٦٢٢،١٨٠) دونم
المساحات الصالحة للزراعة	(١،٢٧٤،٠٥٠) دونم
المساحات غير الصالحة للزراعة	(٣٤٧،٩٣٠) دونم
المساحات المزروعة فعلاً	(٤٦٩،٩٩٦) دونم
المساحة المروية	(٣٨٥،٦٨١) دونم
مساحة الأراضي التي تسقى بالأبار بواسطة المضخات	(١١،٥٠٨) دونم
مساحة الأراضي التي تسقى من مياه المبازل	(٣٦،٤١٣) دونم
مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة طرق الري الحديثة	(١٥،٠٢٠) دونم
مساحة الأراضي الصحراوية	(٥٢٣،١١٠) دونم
مساحة الكثبان الرملية	(٣٠٠) دونم
عدد الفلاحين	(٤٠،٢٧٦)
المحاصيل المحققة اكتفاء ذاتي (عنب، تين، خس، باميا، تمر)	(٤،٨٣٣) طن
عدد المشاريع الزراعية	(٤٢)
عدد الشركات الزراعية	(٣٥)
معامل تثقيب البذور الخاصة	(١)
معامل تجفيف الذرة الصفراء	(٢)
معامل الأعلاف	(٦)
عدد الساحبات الزراعية	(٦٢٦٣)
عدد الحاصدات الزراعية	(٢٧٧)
عدد المضخات الزراعية	(١٦٨٤٤)
عدد الباذرات المسمدة	(٢٥)
عدد الأجهزة الضوئية الليزرية	(١)
الكميات المنتجة للمحاصيل الصيفية والشتوية	(١٨٤،١٧٨) طن

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

تصنف الأنشطة الزراعية في منطقة الدراسة إلى صنفين رئيسين هما:-

أولا/ النشاط الزراعي للإنتاج النباتي:- ويصنف بحسب أهمية كل محصول إلى ما يأتي:-

١ - **محاصيل الحبوب** : وتعتبر من المحاصيل الاستراتيجية المهمة لقيمتها الغذائية، كما وتعد من المحاصيل الأساسية في الأمن الغذائي، وأهم المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة من حيث الأهمية والمساحة، وتتمثل زراعة محاصيل الحبوب بمحاصيل القمح والشعير، وكما موضح في الجدول (٢٢)، والشكل (١٥) فضلاً عن محاصيل أخرى تتميز بها منطقة الدراسة. وسنبين أهم محاصيل الحبوب بما يأتي:

الجدول (٢٢) محاصيل الحبوب وكميات الإنتاج في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المحاصيل الزراعية	المساحات المزروعة/ دونم	الإنتاج / طن	نسبة الإنتاج من العراق %
القمح	١٦٩١١٦	١٧٤،١٨٩	٥
الشعير	٨٠١٣	٣،٤٩٣	١
المجموع	١٧٧١٢٩	١٧٧،٦٨٢	٦

المصدر / جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي ،بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الشكل (١٥) محاصيل الحبوب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

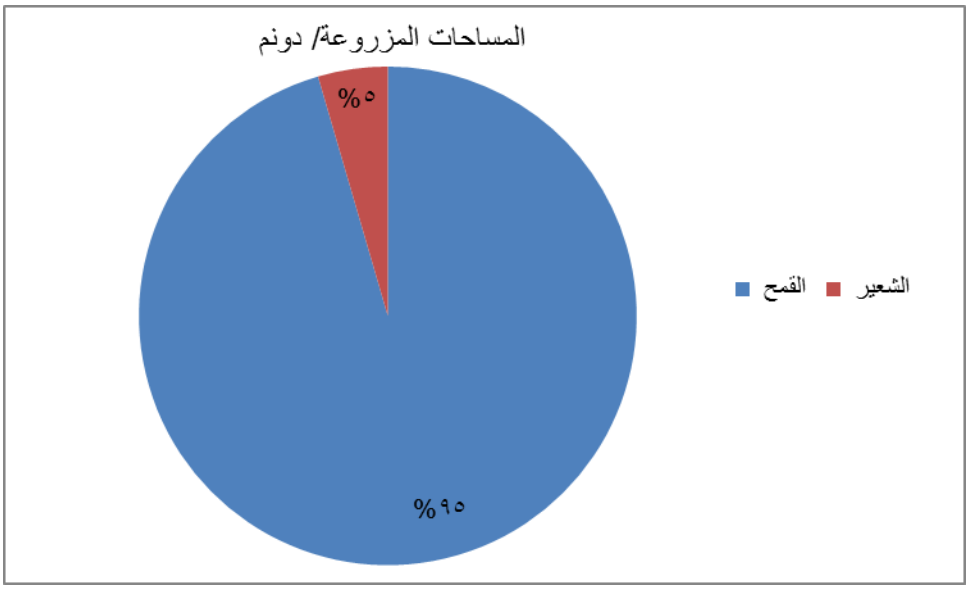

المصدر : الجدول (٢٢)

القمح :

يمثل القمح محصولاً استراتيجياً يدخل في غذاء الإنسان بشكل مباشر وغير مباشر ويأتي في صدارة المحاصيل الغذائية لأنه ذو قيمة وأهمية غذائية كبيرة، تجود زراعة القمح في مناطق التربة الغرينية المزيجية الطينية الخصبة القليلة الأملاح وذات التصريف الجيد، فضلاً عن ذلك فإن القمح يعد من المدخلات الأساسية للصناعات الزراعية وصناعة العلف الحيواني (التبن)كأعلاف لتغذية الحيوانات الحقلية، ومادة الطحين تدخل في صناعات عديدة منها صناعة المعجنات والحلويات[١] كل ذلك يسهم في تنمية الصناعات الزراعية لكون محصول القمح يعد البوابة لعديد من الصناعات الزراعية المختلفة ،وبذلك يمكن أن يحقق تنمية مستدامة في إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة مدخلاته في الصناعات الزراعية في المحافظة. وحسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل فقد بلغت المساحة المزروعة بالقمح (٢٥٦٦٤٧) دونم لعام ٢٠٠٧ وبنسبة (٤)% من إجمالي المساحة المزروعة في العراق ،وكمية الإنتاج بلغت (١٤٣٢٦٢)طن وبنسبة (٣)% من إجمالي إنتاج العراق من القمح، أما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغت المساحة المزروعة (١٦٩١١٦) دونم وبنسبة (٤)% من إجمالي المساحة المزروعة بالقمح في العراق، وبلغ الإنتاج (١٧٤١٨٩) طن وبنسبة (٥)%من إجمالي إنتاج العراق من القمح، أما نسبة مساحته المزروعة من الأراضي المزروعة في محافظة بابل فبلغت (٣٥)%،وكما موضوح في الجدول (٢٢) والخريطة (١٣)،حيث جاء المرتبة الأولى في إنتاج القمح قضاء المحاويل ثم الهاشمية نتيجة لأتساع المساحات الزراعية وخصوبة التربة، وفي المراتب الأخيرة جاء قضاء الحلة والمسيب بسبب انخفاض المساحات المزروعة وملوحة التربة وطبيعتها ونمو الأدغال فيها، وهذا المعدل من إنتاج القمح مشجع لإقامة الصناعات الزراعية خاصة الصناعات التي تعتمد على مدخلات القمح.

(١)عبد الزهرة علي الجنابي، تقويم التوزيع المكاني لمخازن الحبوب في محافظة النجف، مجلة الجمعية العراقية، العدد ٤٠، ١٩٩٩، ص ٤٣.

الخريطة (١٣) مساحة وانتاج القمح في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

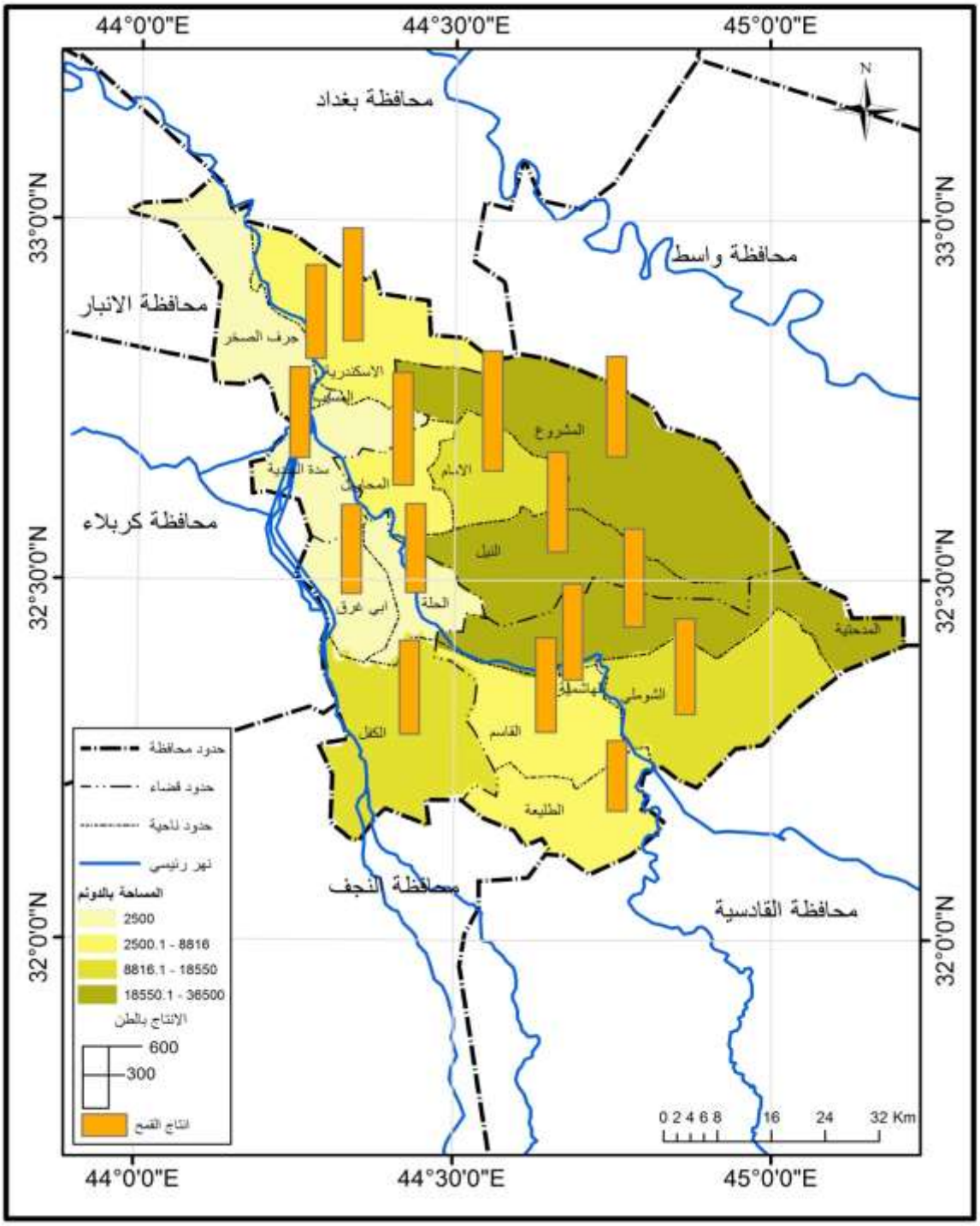

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الشعير.

يعد محصول الشعير من أقدم المحاصيل التي زرعها الإنسان ويأتي في المرتبة الثانية بعد القمح، ورغم أن محصول الشعير مقاوم أكثر من الحنطة للجفاف والحرارة إلا إن الزيادة في الحرارة والجفاف تعوقان النضج الطبيعي، ويستخدم في صناعة الخبز بعد طحنها وخلطها مع طحين الذرة الصفراء، كما ويستعمل كأعلاف مركزة للحيوانات لما يحتويه من مادة بروتينية ونشوية وسكرية[١] .

وحسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل فقد بلغت المساحة المزروعة بالشعير في عام ٢٠٠٧ (٨٥٩١١) دونم وبنسبة (٢)% من إجمالي المساحة المزروعة بالشعير في العراق، و بإنتاج بلغ (٢٩٣١٦) طن وبنسبة (١) % من إنتاج العراق، في حين في عام ٢٠٢٢ بلغت المساحة المزروعة بالشعير (٨٠١٣) دونم وبإنتاج بلغ (٨٠١٣) طن وبنسبة (١)% لكل من المساحة المزروعة وانتاج القمح في العراق، أما نسبة مساحته المزروعة من الأراضي المزروعة فعلاً في المحافظة فبلغت (٧،١)%،وكما موضوح في الجدول (٢٢) والخريطة (١٤)، وجاء في المرتبة الأولى قضاء الهاشمية وأخيرا جاء قضاء المحاويل من حيث كمية الإنتاج في المحافظة.

(١)انتظار إبراهيم حسين الموسوي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨،ص ١٠٧.

الخريطة (١٤) مساحة وانتاج الشعير في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

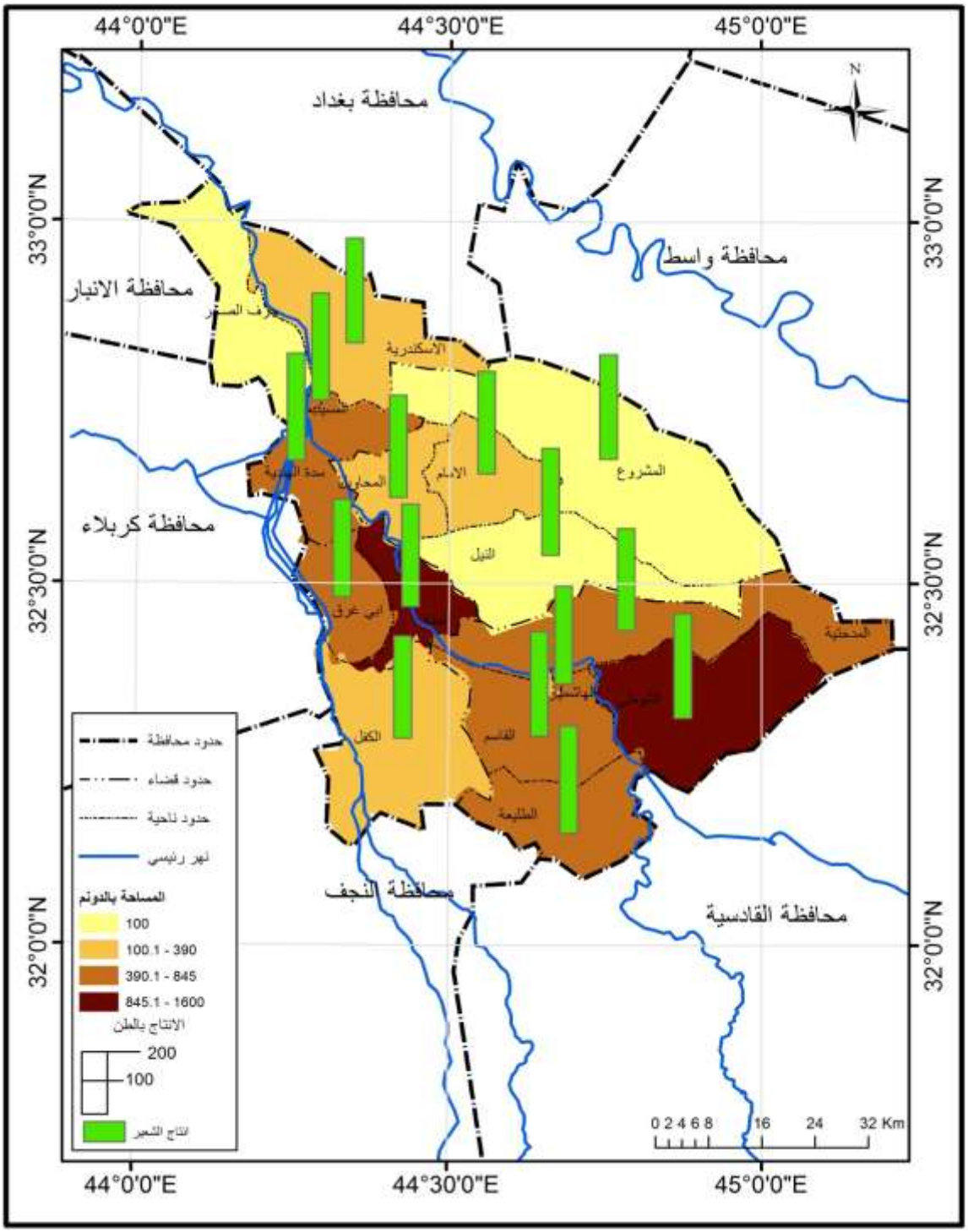

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٢ – المحاصيل الصناعية.

تسود في محافظة بابل زراعة عدة أنواع من المحاصيل الصناعية، والتي تشمل كل من محصول الذرة الصفراء وزهرة الشمس والسمسم والقطن وجميعها من المحاصيل الصيفية، حيث بلغت المساحة المزروعة في الذرة الصفراء (٦٣٥٢٠) دونم وبإنتاج (٦٨٧٩٢) طن وبنسبة (١٣،٥)% من المساحة الكلية المزروعة في المحافظة ، في حين بلغ إنتاج الأراضي المزروعة من زهرة الشمس (٢١٠) طن وبلغت نسبة الأرض المزروعة (٠،٢)% من أراضي المحافظة، أما بالنسبة لمحصول السمسم فقد بلغ إنتاجه (٥٠٠)طن ،وبلغت نسبة الأراضي المزروعة فيه (٠،١)%،ومحصول القطن بلغ إنتاجه (١٤٠) طن وبنسبة (٠،٠١)% من الأراضي المزروعة في المحافظة، وكما موضح في الجدول (٢٣) والشكل (١٦) .

لقد شجع إنتاج المحافظة الوفير من محصول الذرة الصفراء وتوسطه لإقليم الذرة الصفراء في وسط العراق، توطن صناعة النشأ في صناعات غذائية عديدة، كصناعة الحلويات والمعجنات وأجباس الأطفال، وصناعة الأدوية والنسيج والورق، وأما الدكسترين الذي ينتج من النشأ نفسه فأنه يدخل كمواد مكثفة للقوام في صناعة العصائر، أما مخلفاتها فتستخدم أعلافاً للحيوانات لاحظ الخريطة (١٥) .

وفيما يتعلق بمحصول زهرة الشمس فإن إنتاج المحافظة منه يمكن أن يرفد صناعة الزيوت النباتية في العراق، والتي بإمكانها استيعاب أي كمية من بذوره و زيته الخام المنتج محلياً.

وبالنسبة لمحصول السمسم فإنه يسد حاجة بعض الصناعات الغذائية في المحافظة والتي يدخل فيها كمادة رئيسية أو ثانوية، كما ويستخدم في صناعة الراشي التي كانت إحدى الصناعات الغذائية ألتي تشتهر بها مدينة الحلة قديماً، وكذلك في صناعة الحلويات والمعجنات ، فأمكانية المحافظة من المحاصيل الصناعية جيدة إذا ما استثمرت بشكل أفضل[١].

(١)عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن في إقليم الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦،ص ٧٥.

الجدول (٢٣) زراعة وإنتاج المحاصيل الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المحاصيل الصناعية	المساحة المزروعة / دونم	الإنتاج / طن
الذرة الصفراء	٦٣٥٢٠	٦٨٧٩٢
زهرة الشمس	٧٥٥	٢١٠
السمسم	٢٨٣	٥٠٠
القطن	٦٠	١٤٠
المجموع	٦٤٦١٨	٦٩٦٤٢

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الشكل (١٦) زراعة المحاصيل الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

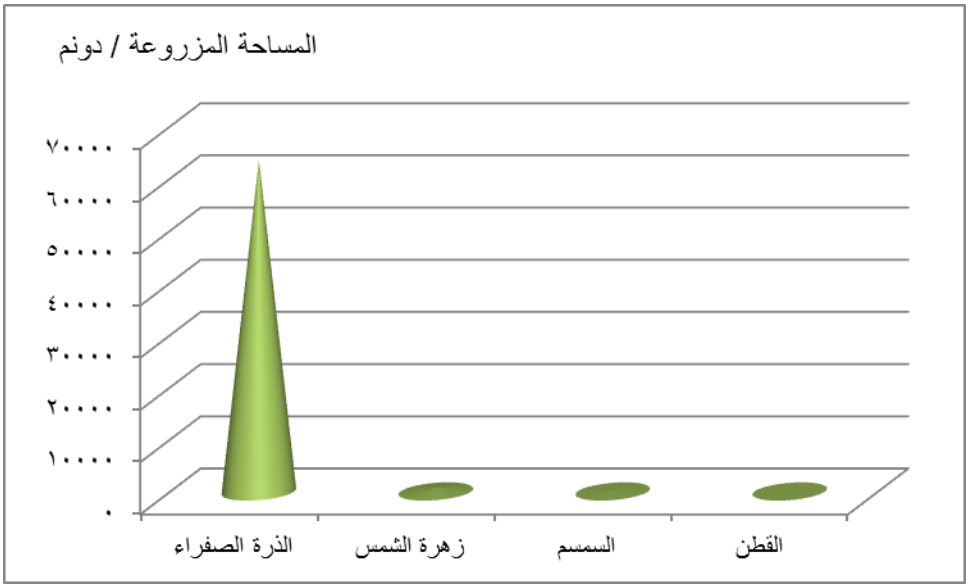

المصدر : الجدول (٢٣)

٣ – الخضروات.

تمثل زراعة الخضروات مكانة مهمة وجزءاً أساسياً من الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة ،لقيمتها الغذائية الكبيرة كعنصر أساسي في غذاء السكان اليومي، إذ تعد محاصيل الخضر من أهم المصادر الغذائية الغنية بالفيتامينات والأملاح المعدنية التي يحتاجها الجسم، كما أنها تحتوي على كميات مناسبة من المواد

النشوية والسكرية والدهنية والبروتينات والفيتامينات[1] لذا فهي تكون جزء أساسي من وجبة الطعام اليومية، وأن استعمالها يكون عاماً بين جميع السكان، وتعتبر كذلك من المواد الغذائية الأساسية التي تدخل في صناعة التعليب وحفظ الاغذية، وصناعة المخللات وغيرها الكثير ،لذلك يتطلب الاهتمام بها من البذار وحتى النضج ثم الحصاد، لأنها تستهلك بشكل يومي واستمرارية الطلب عليها، وبتنميتها سوف يقابلها تنمية الصناعات الزراعية التي تدخل فيها، وتشمل زراعة الخضروات الصيفية مثل (لوبيا، باميا، فلفل ،خيار، بطيخ..)، والخضروات الشتوية مثل (قرنابيط، لهانة، شلغم، شونذر..)، تنتشر زراعة الخضروات في كافة أقضية محافظة بابل وتكاد لا تخلو أية منطقة من وجودها، إلا انه يوجد تباين ما بين تلك الوحدات من حيث نسبة المساحات المزروعة، حيث بلغت المساحة المزروعة بالخضروات في المحافظة في عام ٢٠٠٧ (٣٠١٢٦) دونم وبنسبة (٩)%، وبأنتاج (٤٥٦٠) طن، وبنسبة (٥)% ،في حين بلغت المساحة المزروعة لعام ٢٠٢٢ (٢٧٦٨١) دونم وبإنتاج بلغ (١٤٢٥٥) طن وبنسبة (٧)% من إنتاج العراق.

(1)عبد الزهرة علي الجنابي ودعاء صبار خضير اليوسفي ، الإنتاج الزراعي النباتي ودوره في تنمية الصناعات الزراعية في محافظة بابل، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠١٧، ص١١.

الخريطة (١٥) مساحة وانتاج الذرة الصفراء في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

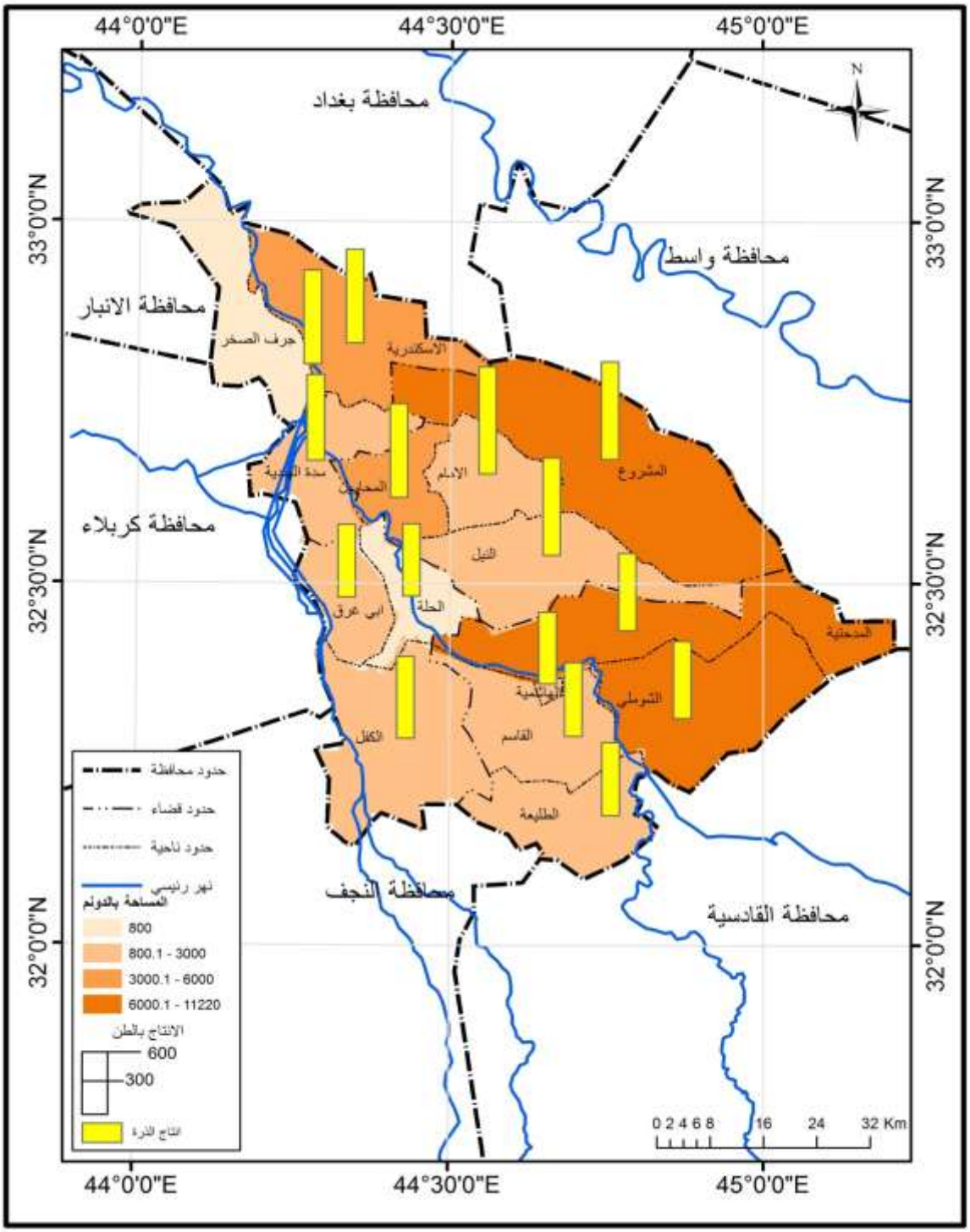

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤ – أشجار الفاكهة.

تتأثر زراعة الفاكهة بعدد من العوامل الطبيعية والبشرية ومن أهم العوامل الطبيعية توفر التربة الجيدة الصرف والعميقة والخصبة، يكثر هذا النوع من الترب بالقرب من مجاري الأنهار حيث يتم زراعتها بكثافة، فضلاً عن توفر مصدر المياه الضروري بشكل دائم، وهذه الظروف متوفرة نسبياً في منطقة الدراسة، وأشجار الفاكهة من الأشجار المحبة للظل لذلك غالباً ما ترتبط زراعتها بأشجار النخيل لحمايتها من ارتفاع درجات الحرارة صيفاً و انخفاضها شتاءً. إن للفواكه أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية حيث تشكل عائداً كبيراً بالنسبة للمزارعين، وتعد بعض أنواع الفواكه ومنتجاتها مادة أولية للعديد من الصناعات مثل صناعة الخل والمربى والعصائر والحلويات وغيرها. وتتنوع أشجار الفواكه بأنواعها وأصنافها وطريقة استهلاكها، فبعضها يتناوله المستهلك بشكل مباشر والبعض الآخر تدخل بعمليات صناعية مختلفة الأساليب والتقنيات ويحول إلى خلاصات غذائية مختلفة، كما أن أنواعاً منها يتم حفضها أو تجفيفها لتستخدم في مواسم أخرى غير مواسم إنتاجها. تشتهر محافظة بابل بزراعة وإنتاج أنواع عديدة من الفاكهة أهمها العنب والحمضيات بأنواعها (البرتقال والنارنج والمشمش والرمان والتفاح وغيرها)، وحسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل فقد بلغت أعداد أشجار الفاكهة في المحافظة لعام ٢٠٠٧ (٣٠٩١٣٨) شجرة وبنسبة (٢) % من اعداد أشجار الفاكهة في العراق ،وبلغت كمية الإنتاج (٧٤٣٧٧) طن وبنسبة (٨)%من إجمالي انتاج العراق ، في حين بلغت أعداد أشجار الفواكه في عام ٢٠٢٢ (٧٥٢٣١٦) شجرة وبإنتاج بلغ (٤٨،٢٩٧) طن ،ونسبة إنتاجها من العراق بلغت (٦)%، ويمكن العمل على تنمية هذه الإمكانات لتساهم أكثر في استدامة التنمية الزراعية في المحافظة وكما موضح في الجدول (٢٤)والشكل (١٧) .

٥ – أشجار النخيل.

تعد محافظة بابل من المحافظات التي تميزت بالأعداد الكبيرة لأشجار النخيل الموجودة فيها، وكذلك بمعدلات الإنتاج المرتفعة لأصناف عديدة من التمور على مستوى البلاد، وذلك نتيجة لتوفر الظروف الملائمة لزراعة النخيل المتمثلة بدرجات الحرارة المرتفعة ومياه الري الوفيرة والتربة الخصبة وتوفر الخبرة الطويلة لدى المزارعين، وتحملها لعناصر المناخ المتقلبة مقارنة بالمحاصيل الأخرى، ورغم الظروف الملائمة لزراعة النخيل إلا إن كميات الإنتاج للتمور تتذبذب من سنة لأخرى، بسبب الإهمال من قبل المزارعين وعدم وجود المكافحة المستمرة من الأمراض التي تصيب أشجار النخيل مثل (الحميرة، الدوباس ،وخياس طلع

النخيل)، فضلاً عن ارتفاع تكاليف العمليات التي تتطلبها مثل (تكريب، تسميد، تلقيح)، فضلاً عن القطع العشوائي لمساحات كبيرة من بساتين النخيل بسبب زحف المدن والتوسع الحضري وتحويلها إلى أراضي سكنية. وحسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل فقد بلغت أعداد أشجار النخيل في عام ٢٠٠٧ (١٣٧٦٦٤٣) نخلة، وبنسبة (١٤)% من أعداد أشجار النخيل في العراق، وبكمية إنتاج وصلت إلى (٦٥٨٧٩) طن، وبنسبة إنتاج (١٥)% من إنتاج التمور في العراق، أما في عام ٢٠٢٢ فقد بلغت أعداد النخيل في محافظة بابل (٤٤٠٢٦٣٩) نخلة، وبنسبة (٢٥)% من عدد أشجار النخيل في العراق، وكمية الإنتاج وصلت إلى (٢٩٠٠٦٠) طن وبنسبة إنتاج بلغت (٣٩)% من كميات إنتاج التمور في العراق أما إنتاجية النخلة الواحدة في المحافظة بلغت (٦٩) كغم، وتعتبر إنتاجية جيدة إذا ما قورنت بإنتاجية النخلة المثمرة الواحدة على مستوى العراق والبالغة (٦٧،٦) كغم، وكما موضح في الجدول (٢٤)، وبالنسبة لأنواع النخيل تشتهر محافظة بابل بأنواع عديدة من التمور أشهرها (الزهدي، الخضراوي، السلطاني، الخستاوي).

ومما سبق نجد إن ظروف المحافظة مشجعة جداً على إقامة وتوطن وتنمية الصناعات المعتمدة على إنتاج التمور فيها، نظراً لما يتوفر من أصناف جيدة منها، وهذا بحد ذاته يعتبر مؤشر جيد لتنمية وتوطن الصناعات الزراعية في المحافظة، وذلك يعزز من مكانة المحافظة في توفير المواد الأولية للصناعات الغذائية، كصناعة كبس التمور وصناعة الدبس والخل والسكر السائل، وكذلك تدخل التمور في صناعة التعليب وصناعة الصاص، أما مخلفاتها فيستفاد منها في صناعة الأعلاف للحيوانات، وينتج من سعف النخيل الأخشاب المضغوطة والتي يستفاد منها في صناعة الأثاث المنزلي، لهذا تتوفر في محافظة بابل عناصر النجاح اللازمة لقيام وتنمية هذه الصناعات بشكل دائم ومستدام سواء كان في الاستهلاك المحلي للمحافظة والعراق وتصدير الفائض منها للخارج.

الجدول (٢٤) عدد أشجار البستنه والكميات المنتجة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المحاصيل	عدد الأشجار	الإنتاج / طن	نسبة الإنتاج من العراق %
الفواكه	٧٥٢٣١٦	٤٨٢٩٧	٦
النخيل	٤٤٠٢٦٣٩	٢٩٠٠٦٠	٣٩

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الشكل (١٧) عدد أشجار البستنه في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المصدر : الجدول (٢٤)

ثانياً / الإنتاج الحيواني.

يعد الإنتاج الحيواني ركناً مهماً من أركان الاقتصاد الزراعي، لأنه يعتبر الجزء الأساس والمكمل لسلة الغذاء، وخاصة في تأمين البروتين كما أنه مصدر مهم للمواد الأولية الداخلة في العديد من الصناعات، وتعدّ الثروة الحيوانية رافداً آخر لنشاط الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي[١] ، تتميز محافظة بابل بتوفر أعداد كبيرة من الحيوانات ،وتوفر أحد المتطلبات الأساسية لقيام صناعة الألبان فيها، حيث كميات الحليب تسوق إلى مصانع الألبان في منطقة الدراسة أو المحافظات المجاورة لها، أما لحومها الضرورية لغذاء الإنسان وما ينتج عن ذبحها من مخلفات فقد شجعت على عدد من المجازر ومعامل العلف، كما وتدخل في صناعة تعليب وحفظ اللحوم، وجلودها يستفاد منها كمادة أولية للصناعات الجلدية المتنوعة، أما صوفها وشعرها ووبرها يدخل في صناعات نسيجية مختلقة، كما إن وجود هذه الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية في المحافظة شجع على قيام معامل تصنيع العلف وتوفيره محلياً لهذه الحيوانات.

(١)أمال حمزة مزعل الشمري، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص ٦٣.

وكل ذلك يساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الزراعي في منطقة الدراسة بشكل دائم ومستدام ومن خلال تنشيط القطاع الصناعي والزراعي وتشغيل الأيدي العاملة في منطقة الدراسة.

ويمكن تصنيفها إلى ما يأتي:

١ – **حيوانات الماشية** / توجد في المحافظة العديد من أصناف الحيوانات أكثرها أهمية (الأغنام، الأبقار، الماعز، الجاموس، الإبل) ، لما توفره من احتياجات غذائية للسكان كالحوم والحليب، فضلاً عن الجلد والصوف التي تدخل كمادة أولية في الصناعة ،وبلغت أعداد حيوانات الماشية في محافظة بابل ما يقارب (٤٥٢٧٤٤) رأس وحسب المشاريع الخاصة فيها في المحافظة ،وكما موضح في الجدول (٢٥).

الجدول (٢٥) مشاريع الثروة الحيوانية (المواشي) في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المشاريع	العدد	الطاقة
المشاريع الخاصة بتسمين العجول	الكلي (٤٤)، العاملة (١٦)	(٣٣٤٣) رأس
المشاريع الخاصة بتربية الأبقار	الكلي (٤) العاملة (٢)	(٢٢٦) رأس
المشاريع الخاصة بتربية الأغنام	الكلي (٤) العاملة (١)	(٢٥٤٠) رأس
مشاريع تسمين الحملات	(١)	(١٠٠٠) رأس
محطة إيواء للحيوانات المستدرة	(٢)وهو غير عامل	(٤١٢) رأس

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، شعبة الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٢ – الدواجن.

تعتبر الدواجن ذات أهمية كبيرة من الناحية الغذائية والاقتصادية، كما لها أهمية بكونها تشكل دخلاً يومياً متجدداً ، وتتماز بأنها ذات دورة إنتاجية سريعة، فضلاً عن كونها تحقق فائدة كبيرة بمساحات صغيرة مقارنة مع الاستعمالات الزراعية الأخرى، إذ لا تظهر فيها صفة الموسمية كما في الاستعمالات النباتية ولا تخضع للظروف المناخية وتتميز بكونها تساهم في توفير فرص عمل جيدة لسكان منطقة الدراسة.

للدواجن أهمية كبيرة في الصناعة، إذ تدخل منتجات الدواجن في عدد كبير من الصناعات الغذائية، وتدخل بعضها في المجازر لكي يتم ذبحها وتقطيعها، كما تدخل في صناعة التعليب إذ يتم تعليب أجزاء الدجاج ومن ثم تسويقها إلى الأسواق، فضلاً عن فضلاتها تستخدم كسماد للمحاصيل الزراعية لكونها مواد عضوية التي تزيد من خصوبة التربة، كما ويستفاد من ريشها في صناعة الوسائد والفرش وغيرها من الصناعات.

تتباين أعداد حقول الدواجن في منطقة الدراسة حسب الأقضية والنواحي، حيث يصل عددها في عام ٢٠٢٢ إلى (٦٩٤) حقل، بعد أن كانت (٢٣٧) حقل في عام ٢٠٠٧ حسب بيانات مديرية الزراعة في محافظة بابل ، حيث نلاحظ زيادة كبيرة في عدد الحقول ينعكس إيجابياً على كمية الإنتاج البالغة (٨٦١٠) طن من خلال عدد الحقول العاملة في المحافظة والبالغة (١٨٢) حقل فقط، وكما موضح في الجدول (٢٦).

الجدول (٢٦) أعداد حقول الدواجن وطاقتهما الكلية في محافظة بابل ٢٠٢٢.

المشاريع	عدد الحقول	الطاقة الكلية
عدد الحقول	المجازة(٦٩٤)،العاملة (١٨٢)	٨٦١٠ طن
عدد مشاريع أمهات بيض التفقيص	الكلي (١١)، العاملة (٣)	–
عدد مشاريع فروج اللحم والبيض	الكلي (٦) العامل (٣)	–
عدد مشاريع بيض المائدة	الكلي (١٦)، العاملة(١٠)	–
عدد معالف العلف	الكلي(٣٣)، العاملة (١٨)	٣١٦٩ طن/ ساعة
عدد مجازر الدواجن	الكلي (٣) العاملة (٢)	٨١٥٠ طن/ ساعة
عدد حقول الديك الرومي	(٤)	١١١٠٠ ديك رومي
عدد المفاقس	الكلي (٢٤)، العاملة (١٦)	١٢٧،١٩٠،٢٠٠ بيضة سنوياً

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، شعبة الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٣ – النحل.

يهتم عدد من سكان الريف بتربية النحل لأنه يعد نشاطاً اقتصادياً زراعياً ،يمكن الاستفادة من إنتاجها من العسل من جهة، ومن نشاطها في تلقيح النباتات الزراعية من جهة أخرى، ويمكن أن تدخل كميات إنتاج من العسل في صناعات زراعية عديدة سواء في تعليبها وتسويقها للأسواق، وتدخل في الصناعات الغذائية في الحلويات والمعجنات وكذلك صناعة مواد التجميل وغيرها، جزء من الإنتاج يدخل في الاستهلاك المباشر للغذاء اليومي للسكان.

بلغ عدد خلايا النحل في منطقة الدراسة (٨٣٥٣) خلية وبكمية إنتاج العسل بلغت (٥٠،١١٨) كغم وبعدد مربي النحل وصل إلى (٢٤٧) مربي، وكما موضح في الجدول (٢٧)، وتأتي ناحية المشروع بالمرتبة الأولى بإنتاج العسل، ويرجع سبب تركز خلايا النحل بهذه الأعداد الكبيرة في منطقة الدراسة إلى كثافة الإنتاج الزراعي وعامل السوق، وهذا مما يساعد في تنمية واستدامة القطاع الزراعي.

الجدول (٢٧) أعداد خلايا النحل ومربيها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

عدد مربي النحل	عدد الخلايا	العسل/ كغم
الكلي (٦١٤٤)، المجازين (٢٤٧)	الكلية (١٣٩٦٣٣)، المنتجة (٨٣٥٣) خلية	٥٠،١١٨

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية زراعة بابل، شعبة الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤ – الأسماك.

تعد الثروة السمكية أحد ركائز الإنتاج الحيواني حيث يمكن أن تكون بديلاً للحوم من حيث تكاليف الإنتاج، وتبرز الأهمية الاقتصادية والغذائية للثروة السمكية في كونها من المواد الغذائية المهمة لكثير من الشعوب العالم وخاصة المناطق الزراعية لكونها مصدر جيد للبروتينات العالية.

ومن خلال الجدول (٢٨)، فقد بلغ العدد الكلي من بحيرات الأسماك المجازة في محافظة بابل إلى (١١١) بحيرة، ومنها (٦١) بحيرة عاملة، فيما بلغ عدد مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة (١٠٣)، وتوزعت بشكل متباين على الوحدات الإدارية، حيث جاء في المرتبة الأولى قضاء المحاويل وبنسبة (٦١)% ،وفي المرتبة الأخيرة جاء في قضاء الهاشمية بنسبة (٣)% من مجموع البحيرات العاملة، وكانت أكثر أنواع الأسماك و الكميات المسوقة لها هي الكارب بإنتاجية بلغت (٣١٣٩)طن، والشانك (٣٥) طن، والسلفر (١٠٤) طن، وكراص (٨٨) طن في المحافظة.

الجدول (٢٨) عدد بحيرات الأسماك ومساحتها المائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الوحدات الإدارية	البحيرات المجازة	البحيرات العاملة	المساحة المائية / دونم
قضاء الحلة	١٠	٤	١٥٤٩
قضاء المحاويل	٦٠	٣٦	١٠٩٠
قضاء الهاشمية	٢	١	٤٨٦٨
قضاء المسيب	٣٦	١٨	٢٥٠
المجموع	١١١	٦١	٧٩٠٠

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، شعبة الثروة الحيوانية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثانياً / النشاط الصناعي.

يساهم تحقيق التنمية في الأنشطة الصناعية أهمية كبيرة لكونها تمثل القاعدة الأساسية التي تسهم في تطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للمؤهلات التنموية المتاحة، فضلاً عن توفير فرص عمل وتشغيل القوى العاملة، مما يسهم ذلك في خلق واقع تنموي مستدام وهذا يعتمد على وضع خطط تنموية وبناء منهجيات وسياسات حديثة لها أثر فاعل في تنمية منطقة الدراسة واستدامتها مستقبلاً.

تتميز محافظة بابل بعديد من الصناعات، منها صناعة السيارات والصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج بنوعيه اليدوي والميكانيكي، وصناعة المواد الغذائية والمواد الإنشائية والكيماوية ، فضلاً عن محطات توليد الطاقة الكهربائية. إذ بلغ مجموع عدد العاملين في الصناعة (١٦٣٣٢) عاملاً، وبلغ مجموع الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لعام ٢٠٢٢ (٣٥٤٢) وكما موضح في الملحق (٢) و (٣)، وفي الخريطة (١٦) و(١٧)، وتنوعت هذه الصناعات بين الصناعات المعدنية التي بلغ عددها في المحافظة (٢٠٨)، وعدد الصناعات الإنشائية بلغ (١٨١) منشأة، والغذائية (١٨٨)، والنسيجية (١٧٣)، والكيماوية بلغت (٧٩) منشأة صناعية في المحافظة ولكن أغلب هذه المصانع متوقفة عن العمل حالياً [١]

تعد عملية تحديد إمكانات النشاط الصناعي في المحافظة الخطوة الأولى في عملية التخطيط للتنمية الصناعية المستدامة ومعرفة مؤشراتها ،من خلال معرفة مقومات الصناعة من المواد الأولية والسوق والأيدي العاملة والطاقة و وفورات التكتل الاقتصادي ، لهذا تتوفر في المحافظة كثير من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات التحويلية ،وخاصة المواد الأولية المعدنية التي يمكن أن تقوم عليها عدة صناعات استخراجية وتحويلية في المحافظة وتستوطن فيها مثل مادة الطين التي تدخل في صناعة الطابوق والاسمنت ومعدات الجبس الذي يدخل في صناعة الجص. وأما المواد الأولية الزراعية الذي تمثل مرتكزاً رئيساً من مرتكزات التنمية الصناعية المستدامة، والتي تدخل في الصناعات الغذائية والنسيجية، وكذلك المواد الأولية الحيوانية

(١)جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، قسم التخطيط المحلي، تقرير فجوات التنمية المكانية في العراق، ٢٠٢٣، ص ٧٧.

المتمثلة في (اللحوم والأصواف ،الحليب، الشعر، الجلود) مما لها أهمية في الصناعات التي تعتمد عليها في المحافظة.

أما رأس المال له اهميته الخاصة في التنمية الصناعية كونها بحاجة إلى رأس مال ثابت ورأس مال متغير، ويعتبر رأس المال في المحافظة قليل نسبياً قياساً برأس المال المحلي بعدد من المحافظات المجاورة، وأن ما يلاحظ على القروض التي يمنحها المصرف الصناعي بشكل عام وعلى مستوى المحافظة، وانخفاض عددها وقيمتها ولم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يمكن من إقامة عدد من المنشآت الصناعية في المحافظة، وتعود أسباب عزوف القطاع الخاص من الحصول على هذه القروض إلى انخفاض قيمة القروض وارتفاع نسبة الأرباح والفوائد التي يستحصلها المصرف من هذه القروض، فضلاً عن قصر مدة التسديد، حيث بلغ عدد المقترضين في المحافظة لعام ٢٠٢٢ (٦٣) مقترضاً، وبلغت قيمة القروض (٥٣٤٠) مليون دينار[١] .

(١)وزارة المالية ،المصرف الصناعي فرع بابل، قسم الحسابات، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الخريطة (١٦) توزيع الصناعات الكبيرة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

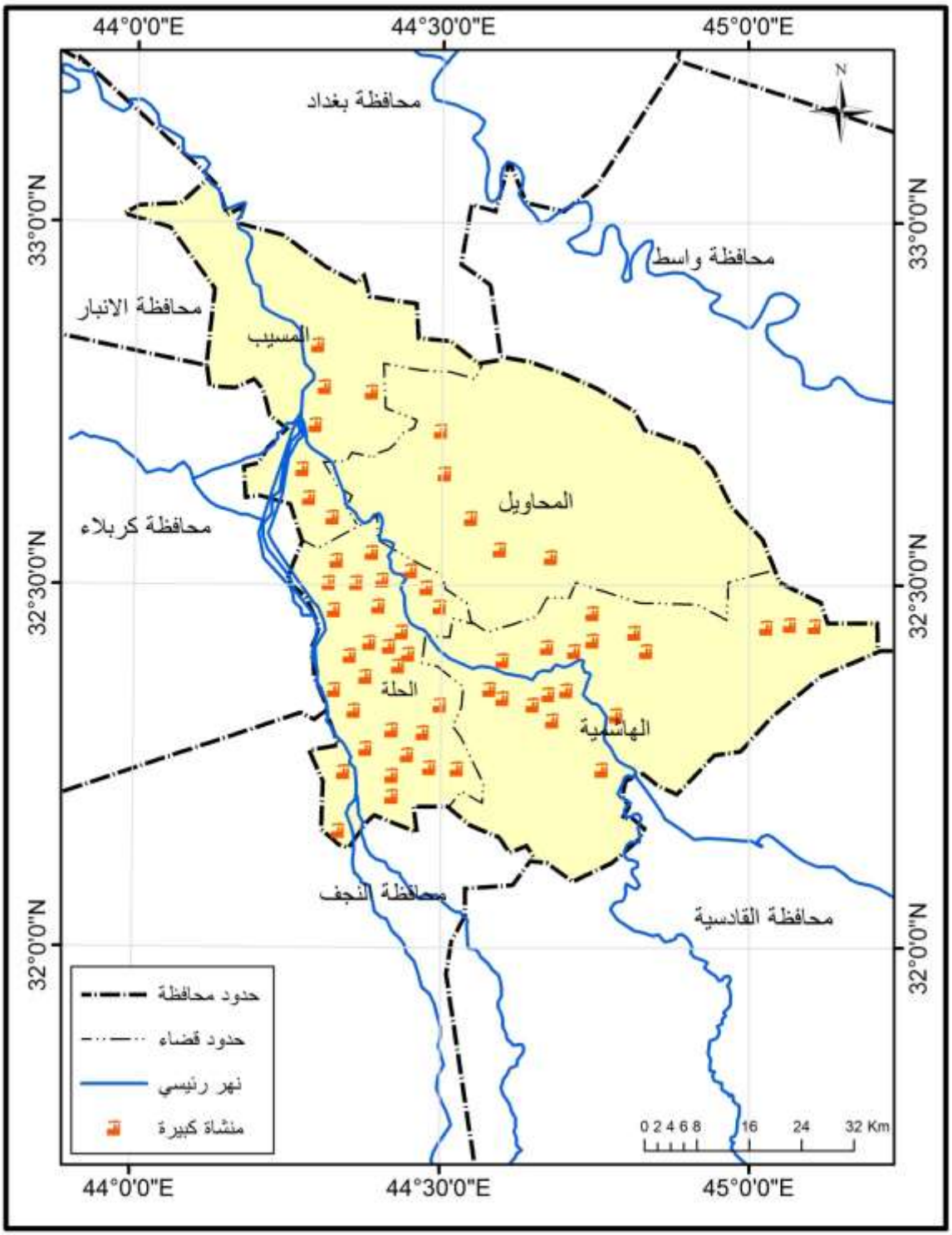

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل ،بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الخريطة (١٧) توزيع الصناعات المتوسطة في محافظة بابل ٢٠٢٢.

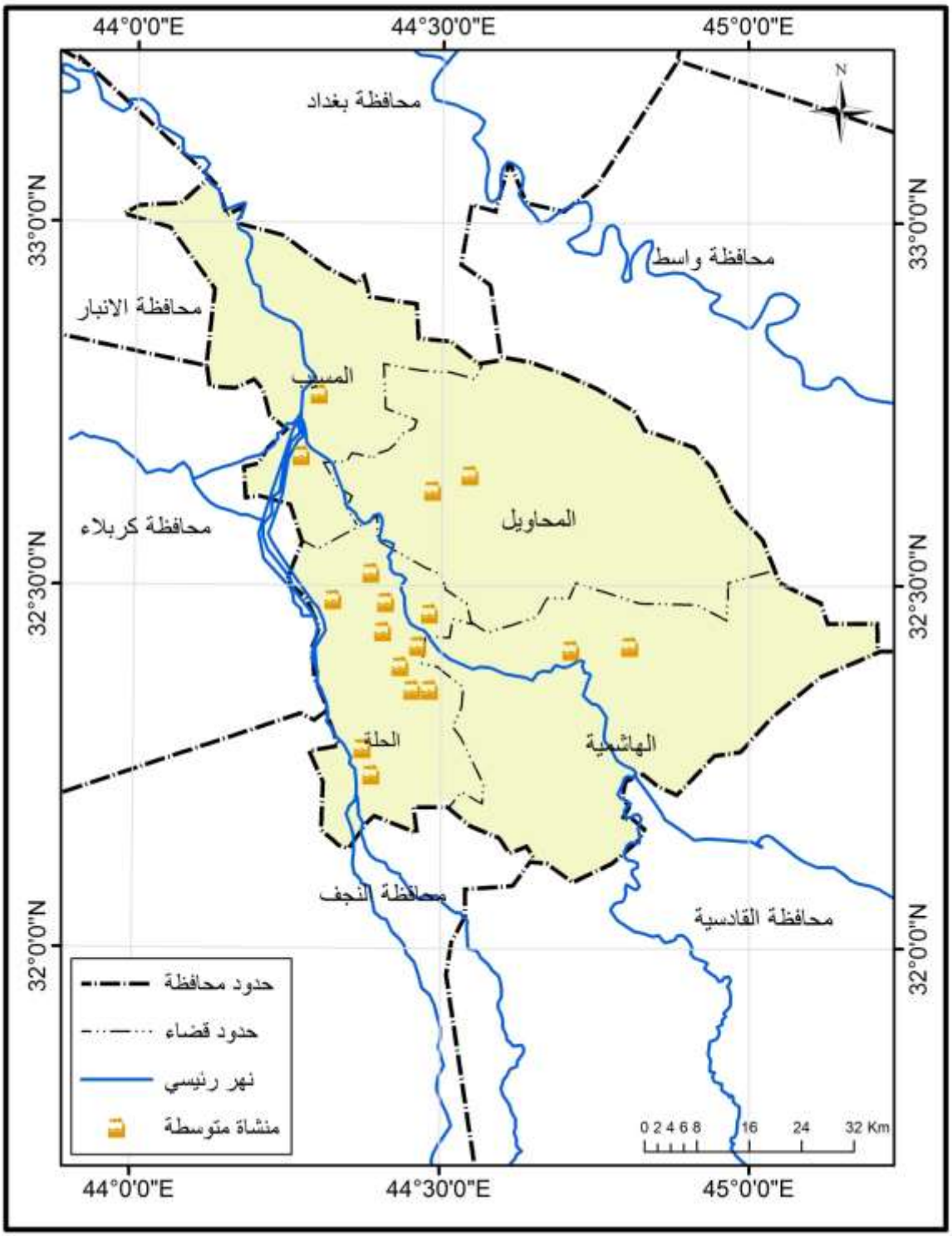

المصدر / جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل ،بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بالسوق فتعد المحافظة سوقاً واسعة أمام العديد من المنتجات الصناعية، كما وتتمتع المحافظة بإمكانيات تسويقية كبيرة بسبب موقعها والذي يشكل عقدة مواصلات مهمة بينها وبين مناطق الفرات الأوسط، وبعض منتجات الصناعات المحلية تستهلك وتسوق في السوق المحلي ،وتصدير الفائض منها للمحافظات المجاورة. بينما وتمثل الأيدي العاملة جزء من السكان الذين تقع أعمارهم بين الحدين الأعلى والأدنى لسن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والنشطين اقتصاديا، حيث بلغ عدد الأيدي العاملة الصناعية لعام ٢٠٢٢ (١٦٣٣٢) عاملاً في المحافظة، وأعلى نسبة كانت في قضاء المسيب بنسبة (٦٦،٦)% لتواجد بعض المنشآت الصناعية فيه، وأخيراً جاء قضاء الهاشمية بنسبة (١،٤)% من مجموع العاملين في المحافظة. كما وتظهر أهمية وفورات التكتل الاقتصادي عن طريق تعزيز ودعم عمليات تطور النشاط الصناعي، وذلك للمزايا الاقتصادية وغير الاقتصادية التي توفرها لعمليات التنمية الصناعية، ويعدّ مركز المحافظة وأقضية المحاويل والمسيب والهاشمية أماكن جيدة لإقامة الصناعات فيها، لأنها تحصل على منافعٍ عديدة، مثل توفر خدمات البنى الارتكازية وخدمات العمل وغيرها، مما تساعد هذه الخدمات في خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق الأرباح في النشاطات الصناعية مما يؤدي إلى تنميتها اقتصادياً في المحافظة.

وبالنسبة لمصادر الطاقة فتكتسب أهمية كبيرة في تحقيق مطالب التنمية الصناعية ولا سيما في الصناعات ذات التكنولوجيا ،وهي إحدى المقومات الأساسية لقيام الصناعة الحديثة واستمرارها بنجاح، وتستخدم الطاقة الكهربائية في المشاريع الصناعية القائمة بشكل مباشر، في عمليات ومراحل الإنتاج كتحريك الآلات والمكائن والتبريد والتدفئة، فضلاً عن الاستخدامات الإدارية، وفي الواقع هناك عجز في التيار الكهربائي ،ولعل مادة زيت الغاز (الكاز) هي المادة الأساسية المحركة لهذه المولدات لإدامة العمل بسبب الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وعدم استقرارها في المحافظة حيث بلغ معدل الطاقة الكهربائية المستخدمة في الصناعة (٢٥) ميغاواط/ الساعة[١] ، وبنسبة (١٥)% من نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية في المحافظة.

(١)جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثالثاً / النقل.

يعد النقل من البنى الارتكازية التي يعتمد عليها نجاح أي نشاط لأنه ذو دور حركي وفعال وحلقة وصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت زراعية أو صناعية أو ثقافية[1] ، وإن هذه القطاعات تتوقف على مدى كفاءة طرق النقل في الإقليم، وتؤثر شبكة الطرق البرية في تنشيط المستقرات البشرية وتفعيلها واستثمار مواردها المتوافرة وتوظيفها بالشكل الذي يعمل على نمو الإقليم وتطويره لأنها تعتبر الدالة التي يمكن من خلالها معرفة المستوى التنموي الذي وصلت إليه أي منطقة، إذ تمثل العصب الحساس للأنشطة الاقتصادية كافة، والقاعدة الأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية.

تتصف المحافظة بصغر مساحتها، فيما تتميز باستواء أرضها وخلوها من التباينات في السطح مما يجعل إمكانية مد الطرق وشبكات النقل يسيرة ولا تحتاج إلى كلف كبيرة، كما وتساعد الظروف المناخية على أعمال الإنشاء معظم أيام السنة، مع كل هذا فإن شبكة النقل القائمة حالياً لا توفر المتطلبات اللازمة للأنشطة البشرية المختلفة، ولا تتماشى مع الحد الأدنى من المعايير التخطيطية مما يؤشر خللاً واضحاً في منظومة الطرق في منطقة الدراسة.

تصنف الطرق البرية إلى الطرق السريعة والرئيسية والطرق الثانوية والطرق الريفية، فطريق المرور السريع يجنب المحافظة من الاختناقات المرورية الموجودة داخل المدن ويعطي انسيابية الحركة خارج الحدود الإدارية للمدن، كما ويعد محور تجاري مهم بعد ما انشأت على جانبية العديد من الأنشطة التجارية والسكنية، وبلغ طول الطريق السريع في منطقة الدراسة (١٠٠) كم داخل الحدود الإدارية لها وبنسبة (٨،٣) % من طول الطريق الكلي في العراق. أما الطرق الرئيسية فعددها (٥) طرق ومجموع اطوالها بلغ (١٧٢) كم، وكما موضح في الجدول(٢٩) والخريطة (١٨). تقوم بربط جميع المدن المهمة مع بعضها البعض وبمراكز المحافظات، وتظهر أهمية هذه الطرق في امتدادها بأتجاه المناطق التنموية الهامة فيه، كما وأصبحت هذه الطرق ذات نشاط تجاري وحيوي أنشأت فيها العديد من المستقرات البشرية.

أما الطرق الثانوية فتعتبر طرق شريانية تتفرع من الطرق الرئيسية، وبإمكان هذه الطرق أن تصل إلى مواقع الأنشطة التنموية في الجهات المختلفة من منطقة الدراسة، فضلاً عن نقل هذه المنتجات الصناعية والتجارية إلى الأسواق ،وبلغ عدد الطرق الثانوية (٥) ومجموع أطوالها وصل إلى (١٧٤) كم أما الطرق الريفية فبواسطتها ينقل السكان المحليون محاصيلهم الزراعية وسلعهم والمواد الأولية الزراعية التي تدخل في

([1])زينب عباس موسى السرحان، شبكة النقل وأثرها في التنمية الزراعية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٠٩،ص٣٣.

النشاط الصناعي وغيرها في الأنشطة التنموية في المحافظة ، بلغ عدد الطرق الريفية (٣٦) طريق ومجموع أطوالها وصل إلى (٤٢٢،٦٥) كم .

الجدول (٢٩) أعداد الطرق ومجموع أطوالها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الطرق	عددها	طول الطريق
الطريق السريع	١	١٠٠
الطرق الرئيسية	٥	١٧٢
الطرق الثانوية	٥	١٧٤
الطرق الريفية	٣٦	٤٢٢،٦٥
سكك الحديد	–	١٦٦
الجسور	٤٥	–

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الإسكان والإعمار، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة بابل، القسم الفني ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

أما سكك الحديد فهي إحدى وسائل النقل المهمة لكونها تقوم بنقل الأشخاص والبضائع بأعداد كبيرة وبحمولات ثقيلة ولمسافات بعيدة وبسرعات عالية وبكلف منخفضة، فضلاً عن تنمية المنطقة التي تمر بها السكك الحديدة وإيجاد التجمعات الحضرية الكبيرة وبالتالي إمكانية التأثير المباشر في توزيع السكان، وزيادة فرص نقل المواد الأولية والسلع الوسيطة وعنصر العمل، وكذلك نقل الإنتاج إلى مناطق التخزين ، ويصل مجموع أطوال خطوط سكك الحديد إلى (١٦٦) كم تدخل المحافظة من حدودها في الشمال إلى حدودها في الجنوب، فضلاً عن وجود خطوط فرعية وهي:

– خط الطاقة، والذي يبلغ طوله (١٠) كم يمتد من محطة الإسكندرية – طاقة المسيب.

– خط المعسكر، والذي يبلغ طوله (١٥) كم ويمتد من محطة المحاويل– معسكر المحاويل.

– خط السايلو، والذي يبلغ طوله (٣) كم ويمتد من محطة الحلة – سايلو الحلة الجديد[١].

بينما عدد الجسور في المحافظة فقد بلغ (٥٤) جسر حديدي و كونكريتي تكمن أهميتها في ربط المناطق وأسهامها في تقليل المسافة واختصارها الوقت والجهد والمسافة والنفقات.

(١)قصي فاضل عبد الحسيني، التحليل المكاني لمرائب النقل الرئيسية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٦، ص ٢٣.

الخريطة (١٨) طرق النقل في محافظة بابل

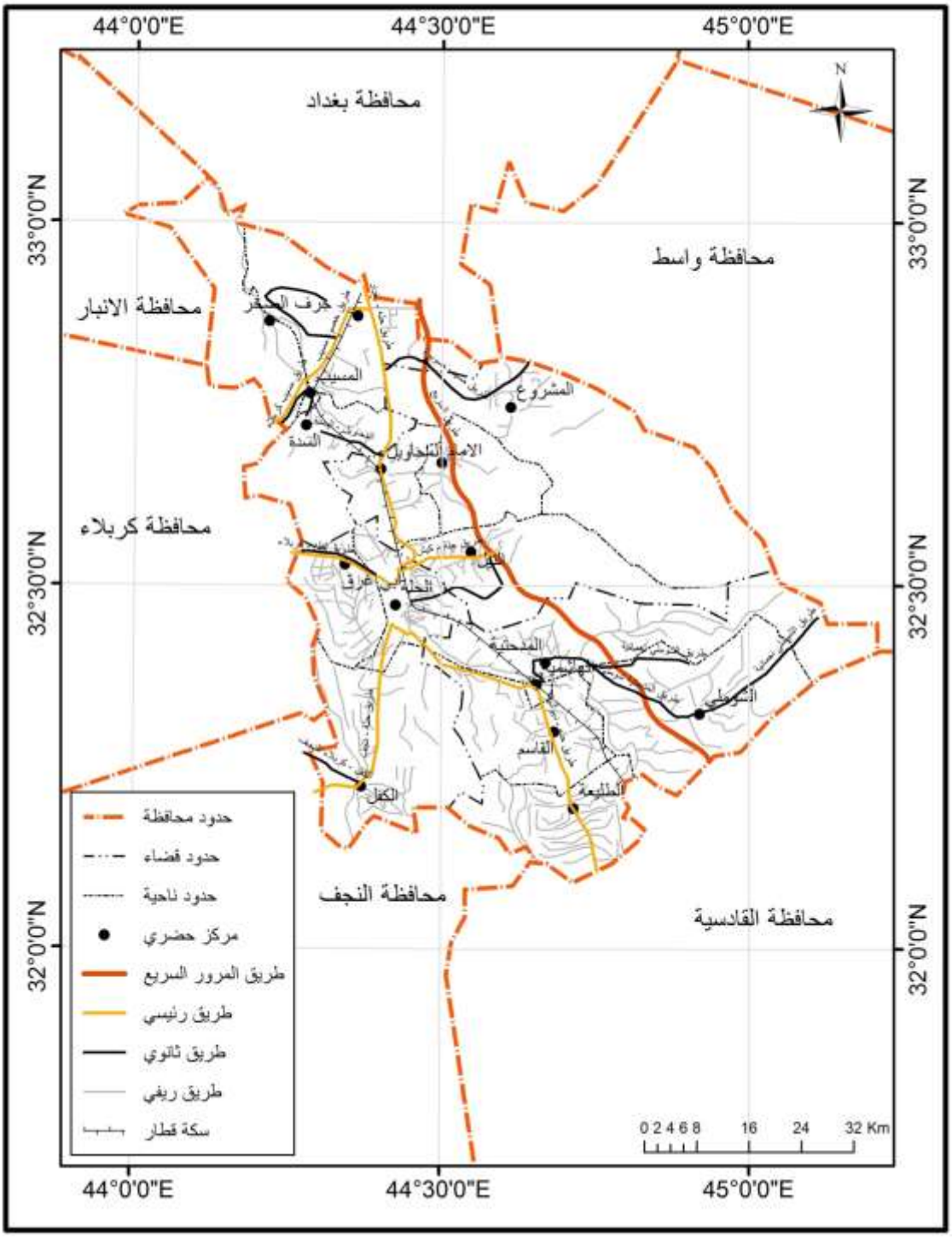

المصدر : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية , هيئة المساحة , قسم انتاج الخرائط , خريطة طرق محافظة بابل , مقياس ١:١٠٠٠٠٠ , سنة ٢٠٢١ .

رابعاً / النشاط التجاري.

للنشاط التجاري أهمية ودورٌ كبيرٌ في التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة ،إذ يعكس تطور المكان أو تدهوره، لأنه يعتمد عليه في تطوير مشاريعه الاقتصادية والخدمية وتنمية قطاعاتها المختلفة، وتزداد أهميته مع تنوع وازدياد السلع والبضائع والخدمات وارتفاع مستوى المعيشة، إلى جانب أهميته في اتساع السوق وانتقال رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى قيام مشاريع تنموية لاسيما الإنتاجية منها، وهذا يحقق وفورات اقتصادية داخلية وخارجية، فضلاً عن ذلك اسهامه في إعادة توزيع العمل وقيمة الأجور ما بين المناطق المختلفة من الإقليم[1] ، كما ويحتل النشاط التجاري مكانة مهمة في عملية التنمية، إذ يسيطر على أفضل المواقع في المحافظة، فضلاً عن استقطابه أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وتوفير الخدمات التجارية للسكان في عموم المحافظة.

تتمتع محافظة بابل بموقع وأهمية تجارية ممتازة، فتقع في إقليم كثيف السكان، وتميزها بوفرة إنتاجها الزراعي، فضلاً عن الثروة الحيوانية فيها ومنتجاتها وتوافر مقومات السياحة الترفيهية والدينية، وتوسطها لعدة محافظات جعلها مركزاً أو سوقاً لتجميع وتسويق إنتاجها إلى أقضية ونواحي المحافظة نفسها، وإلى المحافظات المجاورة والقريبة منها، كما ونشات فيها العديد من الصناعات المهمة منها صناعة النسيج وطحن الحبوب ومكابس التمور وغيرها الكثير، كما لتوفير الطرق وليسرة المواصلات من وإلى المحافظة دوراً في تحفيز التجارة فيها ومنها وإليها، وعليه أصبح النشاط التجاري شرياناً للاقتصاد يدر عليها وسكانها بالخير الوفير.

بلغ عدد المؤسسات التجارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ (٣٠٨٤١) مؤسسة تجارية، وجاءت تجارة المواد الغذائية بالمرتبة الأولى وبأعلى نسبة (٣٢)% من مجموع المؤسسات التجارية، وبعدها تجارة المواد الإنشائية والخدمية بنسبة (١٨)%، ثم تجارة الأقمشة والملابس بالمرتبة الثالثة بنسبة (١٤،١)% ،ثم تأتي بعد ذلك كل من تجارة الألبان والسيارات وتجارة المفروشات والأثاث وتجارة المواد الكهربائية والالكترونية وبنسب (١٣،٧ و ١١،٦ و ١٠،٤) % على التوالي، وكما موضح في الجدول (٣٠) والشكل (١٨) .

([1])ورود محسن عبد الكاتب، مصدر سابق، ص ٢١٩.

الجدول (٣٠)

التوزيع العددي والنسبي للمؤسسات التجارية والعاملين فيها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

المؤسسات التجارية	عددها	عدد العاملين
المواد الغذائية	٩٨٢٥	٧٦٦
المواد الإنشائية والخدمية	٥٦٤٥	٥١٢
الأقمشة والملابس	٤٣٥٢	٤٧٥
الآليات والسيارات	٤٢١١	٤٥٠
المفروشات والأثاث	٣٥٨٦	٣٠٠
المواد الكهربائية	٣٢٢٢	٢٥٠
المجموع	٣٠٨٤١	٢٧٥٣

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التجارة، مديرية التجارة في محافظة بابل، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢ .

الشكل (١٨)

التوزيع العددي للمؤسسات التجارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

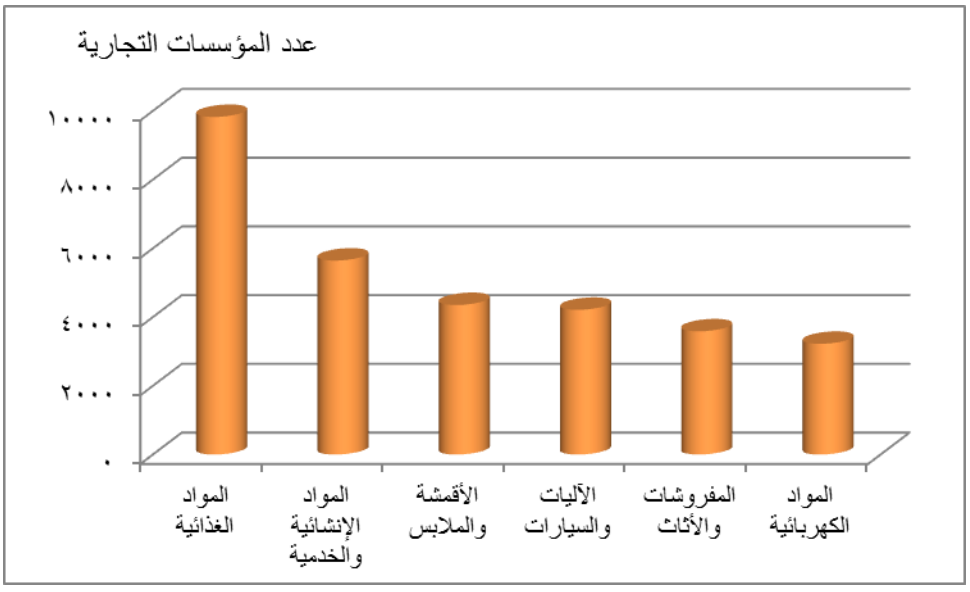

المصدر : الجدول (٣٠)

أما فيما يخص عدد العاملين في المؤسسات التجارية فقد بلغ (٢٧٥٣) عاملاً، والنسبة الأكبر من عدد العاملين كانت لتجارة المواد الغذائية، أما باقي المؤسسات التجارية يتراوح عدد العاملين فيها (٩ –١٩)% من مجموع العاملين في القطاع التجاري في المحافظة، كما ويتباين توزيع الأنشطة التجارية والعاملين فيها على الوحدات الإدارية في المحافظة، حيث جاء قضاء الحلة اولاً وأخيراً جاء قضاء المحاويل، وذلك بسبب حجم السكان في كل منهما، وإلى عوامل مختلفة أخرى أبرزها وجود الأنشطة والأعمال الاقتصادية المختلفة والتي تكون ذات عوائد مالية جيدة، أو بسبب اختلاف مستوى الدخل بين أفراد السكان في المحافظة.

خامساً / النشاط السياحي.

يعد النشاط السياحي نشاطاً إنسانياً من جهة ورافداً اقتصادياً من جهة أخرى، كما إن التخطيط السياحي باعتباره من أنواع التخطيط التنموي يهدف إلى تحقيق أقصى درجة ممكنة من النمو السياحي، من خلال وضع استراتيجيات وبرامج شاملة لمختلف مقومات التنمية السياحية مع الحفاظ على البيئة.

تعد محافظة بابل معلماً سياحياً واثرياُ ودينياً مهماً، وجاذبة للسياحة في كل تفاصيلها، لأنها من المحافظات الغنية بمواردها الطبيعية والثقافية من خلال طبيعتها الزراعية ووجود نهر الفرات والذي يتفرع منه شط الحلة الذي يمثل خطاً مماساُ لمحافظة بابل التاريخية، وكذلك وجود أماكن عدة متميزة في موقعها الجغرافي تصلح أن تكون منتجعات سياحية وترفيهية، فضلاً عن احتضانها مدينة بابل الأثرية التي تعد من أكثر مناطق الجذب السياحي في العراق، حيث بلغ عدد المواقع الأثرية في منطقة الدراسة (٣٨٧) موقعاً اثرياً محدد ومسجل، وكما موضح في الجدول (٣١) ، من بينها آثار كيش وآثار بورسيبا (برس) والكفل وغيرها الكثير، فضلاً عن تميزها بالسياحة الدينية ايضاً[١] ،حيث تختلف السياحة الدينية عن غيرها من أنواع السياحة، وذلك لأن الطلب عليها يسود فيه الوازع الديني والروحي مما يدفع الناس إلى زيارة تلك المناطق .

(١) نور جواد عبدالله الحلفي، تقويم جغرافي لعوامل الجذب السياحي في محافظتي النجف الاشرف وبابل دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١، ص ٧١.

وتعد السياحة الدينية سياحة مستدامة بسبب تكرار عدد من الزيارات من قبل الزائرين وعلى طول أيام السنة، وباستطاعتها جذب عدداً كبيراً من السياح إذ تجمع عدة عوامل منها اجتماعية واقتصادية وثقافية وديموغرافية لتحقيق الاتصال الروحي بين الخالق سبحانه وتعالى والإنسان، ولوجود العديد من المراقد والمقامات الدينية المقدسة، وتمثل الخدمات السياحية والترفيهية ذات المغزى الديني المتمثل بالعتبات المقدسة والأماكن الروحية عاملاً جوهرياً لجذب العديد من السائحين داخل وخارج المحافظة، وذلك لأثارها الروحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت نفسه.

وأبرز المراقد الدينية في منطقة الدراسة هي (الإمامين الحمزة والقاسم، العلوية شريفة، بكر بن علي، عمران بن علي، ذي الكفل، مرد الشمس، النبي أيوب، أولاد مسلم، ومقامات الخضر، عليهم السلام)، وهذه جميعها مسجلة كمزارات فضلاً عن وجود مواقع كثيرة غير مسجلة، وفيما يخص عدد العاملين في النشاط السياحي فقد بلغ (٣٤) نسمة، وبنسبة (٠،٠٤)% من مجموع العاملين في النشاط السياحي على مستوى العراق، وهي بذلك تعد نسبة ضئيلة جداً لما تتوفر وتتميز به منطقة الدراسة من مقومات سياحية ودينية وترفيهية وأثرية ودينية .

أما بالنسبة للخدمات السياحية في المحافظة وخاصة خدمات الإيواء والفندقة فقد بلغ عدد الفنادق (٩) فنادق وتعتبر عدد قليل بسبب قلة الاستثمار في القطاع السياحي لاسيما في القطاع الخاص، وتزايد عدد السياح وزيادة عدد النزلاء يؤدي إلى وصولها هذه الفنادق لأعلى طاقتها الاستيعابية مما يؤشر على مستوى الخدمات المقدمة للنزلاء، وهذا يؤشر سلباً عن مدى رضا السائح على تللك الفنادق، أما فيما يخص عدد شركات السفر والسياحة فقد بلغت (٣٣) شركة سياحية في عموم المحافظة ، وإذا ما استثمرت هذه الإمكانات بصورة جيدة تساهم في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في محافظة بابل[١] .

(١)وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقليمية والمحلية، خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل، مصدر سابق، ص ٦٧.

الجدول (٣١) المواقع الأثرية بحسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الوحدات الإدارية	المواقع الأثرية
الحلة	١٨
أبي غرق	٤٢
الكفل	٢٠
المحاويل	١٦
الإمام	١٤
المشروع	٤٢
النيل	٣٢
الهاشمية	٥
المدحتية	٤١
الشوملي	٣٧
القاسم	١٩
الطليعة	١٦
المسيب	١٣
الإسكندرية	٢٤
السدة	١٧
جرف الصخر	٢٨
المجموع	٣٨٧

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة الثقافة، هيئة الآثار والتراث، دائرة التحريات والتنقيبات، دائرة الآثار والتراث في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خلاصة

بينا في الفصل الثاني الإمكانات الجغرافية التنموية في محافظة بابل، بما في ذلك الإمكانات الطبيعية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء ما سبق نتوصل إلى إن المحافظة تتوفر فيها كثير من الإمكانات التنموية وفي مختلف القطاعات، إلا إنها غير مستثمرة بالشكل الأمثل، ويمكن وضع خطة تنموية لاستثمارها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في تلك القطاعات في المحافظة، وسنلخصها بما يأتي:

١-تتوفر في المحافظة إمكانات طبيعية يمكن استثمارها في تحقيق تنمية مستدامة، وإن معظمها تشجع على قيام الأنشطة التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والبشرية والعمرانية، وتمتلك إمكانات كبيرة من الخامات والمعادن والصخور والمواد الأولية والتي يمكن استثمارها في تنمية الصناعات في بابل، وكذلك عدد ساعات السطوع الشمسي واتجاه الرياح التي يمكن استثمارها في الأنشطة التنموية لإنتاج الطاقة الكهربائية والطاقة النظيفة والمتجددة فيها، فضلاً عن موقعها الجغرافي المميز الذي يربط محافظات العراق مع بعضها البعض.

٢- تتميز المحافظة بإمكانات وخصائص بشرية سكانية واجتماعية ،إذ بلغ عدد سكان المحافظة لعام ٢٠٢٢ (٢٢٨٨٤٥٦) نسمة، ونسبة النمو السكاني بلغت (٢،٥)، ونسبة سكان الحضر والريف كانت (٥٠)% لكل منهما، ونسبة السكان النشطين اقتصاديا الذي يعتمد على الفئة العمرية الثانية نسبة جيدة بلغت (٦٠)%، ونسبة الاعالة وصلت إلى (٦٨)%، وكل هذه الإمكانات المتوفرة يمكن استثمارها في تعزيز التنمية واستدامتها وتشجع على إقامة المشاريع التنموية في المحافظة. كما وأتضح إن هناك تباين في واقع الخدمات الصحية والتعليمية في المحافظة، وتوزعت بشكل غير متوازن على الوحدات الإدارية، حيث إن أغلبها يقع في مركز قضاء الحلة، مع قلة كفاءة الخدمات المقدمة في هذه المؤسسات.

٣- تمتاز محافظة بابل بإمكانات اقتصادية كبيرة تشمل إمكانات زراعية فالمحافظة تتوفر فيها مساحات كبيرة صالحة للزراعة يمكن استثمارها في تحقيق تنمية زراعية مستدامة، وخاصة بعض المحاصيل الزراعية التي تشتهر فيها المحافظة مثل القمح والشعير والذرة الصفراء وغيرها من محاصيل الخضر والفواكه، فضلاً عن إنتاجها من التمور، مما يسهم ذلك في إحداث تنمية مستدامة اقتصادية إذا ما استثمرت بصورة جيدة. أما إمكانات النشاط الصناعي فتتوفر في المحافظة قاعدة صناعية ومصانع ومشارع صناعية صغيرة ومتوسطة

وكبيرة، حيث بلغ عدد الصناعات فيها (٣٥٣٧) منشأة صناعية، إلا إن اغلبها متوقفة وغير منتجة. كما ويقتصر النشاط التجاري على تجارة المواد الغذائية والإنشائية والكهربائية وتجارة الأقمشة والملابس، ويمكن تنميتها وفق خطط تنموية مدروسة. أما القطاع السياحي فتتوفر فيها إمكانات سياحية ممتازة حيث تضم مناطق أثرية تراثية ودينية ومناطق طبيعية، وتضم مراقد لكثير من الأولياء والصالحين، ويمكن استثمار هذه الإمكانات في رواج حركة السياحة الدينية والترفيهية بشكل شامل ومستدام في المحافظة.

جاءت خلاصة هذا الفصل تتفق مع الفرضية الأولى، التي أشارت بأن محافظة بابل تمتلك خصائص وإمكانات كثيرة لم تستثمر بالشكل الأمثل، ويمكن استثمارها وفق خطة تنموية شاملة لتحقيق تنمية مستدامة فيها، والتي ستتابع الدراسة في الفصول اللاحقة مدى استثمار هذه الإمكانات وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل.

الفصل الثالث

مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل

تمهيد :-

رغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة الا إن المعضلة الرئيسة فيه تبقى في تحديد مؤشرات لها، يمكن القياس من خلالها مدى التقدم نحو التنمية المستدامة، وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى التقدم والتطور الحاصل في الدول والمؤسسات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. إن المؤشرات المطروحة على الساحة الدولية والتي تعتبر الأكثر دقة وشمولية وقدرة على رسم حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة في الأمم المتحدة والتي تسمى بمؤشرات الضغط و الحالة والاستجابة. وتنقسم هذه المؤشرات الى أربع فئات رئيسة بناءً على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث ينقسم الى مؤشرات اقتصادية وبشرية وبيئة وسياسية، وفي هذا الفصل سندرس واقع هذه المؤشرات في منطقة الدراسة.

المبحث الأول: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة:

أولاً: مؤشرات السكان في التنمية المستدامة:

تعد علاقة السكان بالموارد والتنمية علاقة معقدة ومتشابكة، وتوصف بأنها علاقة التأثر والتأثير، وأن اختلال التوازن بين السكان والموارد والتنمية يولد مشكلات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية، وقد اهتمت كثير من الدراسات والأبحاث مناقشة الخصائص الديموغرافية للسكان، وقد تناولتها الدراسة وكالآتي:

١ – مؤشر النمو السكاني:

إن العلاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة هي علاقة عكسية واضحة ، حيث كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة ينتج عنه زيادة في نسبة الاستهلاك للموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي غير المستدام الأمر الذي يؤدي إلى خلق الكثير من المشاكل البيئية خاصة إذا كان مصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة، مما يؤدي بالنتيجة ذلك إلى ضغوطات اقتصادية واجتماعية كبيرة على الموارد وخلق سوء توزيع الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة، وبالتالي يؤدي إلى عجز السياسات الاقتصادية عن الوفاء باحتياجات السكان الاساسية من الخدمات في معظم الأحيان .

يبين الجدول (٣٢) إن نسبة النمو السكاني في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ قد بلغت (٢،٥)%، بعد ما كانت عام ٢٠٠٧ (٣،٤)، وفي عام ٢٠١٧ بلغت (٢،٧)، نلاحظ انخفاض تدريجي في نسبة النمو السكاني في الآونة الأخيرة يمكن أن نعزوه للظروف الصعبة التي يعيشها البلد، إذ تلجأ أغلب الأسر إلى تنظيم الأسرة وتصغير حجمها بما يتلائم والظروف الحالية الاقتصادية والاجتماعية . مما يتوجب على

الحكومة القيام بدورها ووضع الخطط التنموية بما يتناسب والزيادة السكانية ، فإذا ما استمرت هذه النسبة بالانخفاض أو الارتفاع دون تخطيط وعجز الحكومة عن القيام بدورها، وتخلف القطاع الإنتاجي سيخلق أزمات ويعيق خطط التنمية المستدامة الهادفة أساساً إلى توجيه الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان حاضراً ومستقبلاً وتحسين مستوى معيشتهم. وللنمو السكاني تأثير آخر، إذ يؤثر في مورفولوجية المدن واتساع نموها الحضري، لأنها تضع مزيداً من الضغوط على البنية التحتية وأنظمة الرعاية الصحية والتعليم، والتي تعجز بالفعل عن تلبية احتياجات السكان، فضلاً عن التأثير المتزايد على البيئة وغيرها، مما يسبب ضغطاً على الموارد المتاحة واستنزافها وتأثيرها على حصة الأجيال القادمة، لذا فالحاجة تبدو ملحة لإتخاذ التدابير اللازمة لتنمية قدرات السكان ورفع كفاءتهم للسيطرة على استمرار النمو السكاني بما يكفل مساهمتهم في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- مؤشر التركيب العمري :

إن للتركيب العمري صلة وثيقة بالتخطيط والتنمية المستدامة، إذ يحتاج المخططون إلى معرفة التركيب العمري للسكان حتى يتمكن من الموازنة بين الإمكانات المتوفرة والاحتياجات المطلوب توظيفها خلال مدة زمنية معينة، ومن خلال الجدول (٣٢) حيث بلغت نسبة فئة صغار السن أقل من ١٥ سنة (٣٧)% من مجموع سكان المحافظة ، أما فئة متوسطي السن فقد بلغت نسبتهم (٦٠)%، أما الفئة الثالثة وهي كبار السن (٦٥) سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم (٣)% من مجموع سكان المحافظة، فيما بلغت نسبة الاعالة (٦٤)%، ويتضح مما سبق إن مؤشرات التركيب العمري للسكان في منطقة الدراسة مؤشراً جيداً، فانخفاض نسبة الفئة الثالثة وارتفاع نسبة الفئة الثانية يشير إلى ارتفاع مؤشر الفئة الثانية حيت تعتبر فئة قوة العمل، وهذا يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واقامة الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المحافظة.

٣- مؤشر التركيب النوعي :

تؤدي أهمية ودراسة التركيب النوعي للسكان في أي مجتمع إلى توضيح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً أو اناثاً، فطبيعة المرأة غير طبيعة الرجل، وما يحتاجه الذكور يختلف عن متطلبات الإناث، ونوع والأعمال التي يؤديها الرجال لا تتناسب مع ما يستطيع النساء القيام به، لذلك فتحديد نسبة النوع في المجتمع مهمة عند رسم الخطط وبناء السياسات، وتحديد ما يتطلبه عنصر السكان الذكور والإناث من خدمات وفرص عمل. ومن خلال الجدول (٣٢) فقد بلغت نسبة النوع في محافظة بابل

(١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيد للمجتمع من الناحية التنموية لأن الرجل يتحمل الجزء الأكبر من مجال العمل.

٤- مؤشرات التركيب البيئي :

تتضح أهمية التركيب البيئي ونتائجه من أجل عمليات التخطيط التنموي في المناطق الجاذبة والطاردة للسكان، ومن خلال الجدول (٣٢) فقد بلغ مؤشر ونسبة سكان الحضر (٤٨)% ونسبة سكان الريف (٥٢)% وتوزعت هذه النسب بشكل متباين على الوحدات الإدارية في محافظة بابل، ويعتبر مؤشر متوازن في الاستدامة، كما وتؤكد التنمية المستدامة على التقليل من خطورة تطور المدن، عن طريق الحد من توسيع المناطق الحضرية على حساب ظهير المدينة، لذا فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين توزيع السكان ما بين الحضر والريف، من خلال النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيات تطور المدينة وتؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

٥- مؤشر آمد الحياة المتوقع:

ويقصد به معدل الأعوام المتوقع أن يعيشها الفرد إذا ما استمرت اتجاهات الوفاة القائمة على حالها، ويعتبر مؤشر مهم لأن من خلاله يتم حساب الإنجاز الصحي لأي بلد ما من خلال العمر المتوقع عند الولادة واحصاء عدد الوفيات والأطفال دون الخامسة أو الذين ما زالوا في طور الرضاعة، كما ان اتخاذ العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لقياس طول العمر قد لاقى رواجاً كبيراً عند استعماله لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩٠)،[١] فهو يمثل مجمل تأثيرات العوامل الصحية للمجتمع عبر تحقيق التقدم الصحي في خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات .ويشير الجدول (٣٢) إن مؤشر آمد الحياه المتوقع بلغ في محافظة بابل، و توقع الحياة عند الولادة، للذكور (٦٩،١) والإثاث (٧٣،٤) والآمد الكلي (٧١،٣).

(١) صلاح عثمان عبد صالح العاني، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٦، ص٩٥.

الجدول (٣٢) المؤشرات السكانية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	مؤشر النمو السكاني	%(٢،٥)
٢	مؤشر التركيب العمري ونسبة كل فئة من السكان إلى المجموع الكلي: نسبة صغار السن فئة أقل من ١٥ سنة نسبة فئة متوسطي السن نسبة فئة كبار السن (٦٥) سنة فأكثر	 %(٣٧) %(٦٠) %(٣)
٣	مؤشر نسبة الاعالة	%(٦٤)
٤	مؤشر التركيب النوعي للسكان (نسبة النوع)	(١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) انثى
٥	مؤشر التركيب البيئي للسكان ونسبة التحضر نسبة سكان الحضر نسبة سكان الريف	 %(٤٨) %(٥٢)
٦	مؤشر أمد الحياة المتوقع، توقع آمد الحياة عند الولادة توقع آمد الحياة عند عمر سنة)	الكلي(٧١،٣)، الذكور (٦٩،١)، الاناث (٧٣،٤) الكلي (١٩،٢)، الذكور (١٨،٤)، الاناث (٢٠،٠)
٧	مؤشر الخصوبة، مجموع الولادات الكلية النسبة المئوية للنساء في سن الانجاب (١٥ – ٤٩) سنة معدل الخصوبة المراهقات للفئة (١٥–١٩) سنة (ولادة لكل ١٠٠٠ مراهقة في بابل).	(٦٢٤٢٧) ولادة. (٣،٨) (٦٦،٧)
٨	مؤشر الوفيات، مجموع الوفيات الكلية مجموع وفيات الذكور ومعدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من الذكور مجموع وفيات الاناث ومعدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من الاناث معدل الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان	(١٠٠٠٤) وفاة. المجموع (٥٤٤٧)، المعدل (٤،٩). المجموع (٤٥٥٧)، المعدل (٤،٢) (٤،٥)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة بابل، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٦_ مؤشر الخصوبة:

تعد الخصوبة أو الولادات الوسيلة الأكثر أثراً لتكاثر السكان وتزايدهم، وتختلف الخصوبة من بلد لأخر وذلك بتأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتؤثر الولادات والهجرة بشكل كبير في التركيب

العمري للسكان فارتفاعها يتناسب عكسياً مع زيادة نسبة كبار السن[1]. وقد اهتمت كثير من الدول اهتماماً كبيراً بدراسة الخصوبة لأهميتها في وضع الخطط التنموية والمستقبلية، كما يتأثر معدل الخصوبة عوامل عدة أهمها (سن الدخول إلى الحياة الزوجية، مدة الحياة الزوجية، مدة الطلاق أو الترمل، العزوف تماماً عن الزواج، وجود عقم طبيعي، استخدام موانع الحمل، تحديد النسل) هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤثر المستوى التعليمي لربة العائلة وطبيعة عملها في كونها موظفة أو ربت بيت في ارتفاع معدل الخصوبة، وعلية فإن زيادة معدلات الخصوبة تعني إن هنالك إضافات جديدة للمجتمع تتمثل بالمواليد الذين هم بحاجة إلى رعاية صحية وتعليمية. والنظر إليهم بأنهم ثروة بشرية قادمة، لذا يتطلب الأمر تطوير قدراتهم وزجهم في سوق العمل، واستثمارهم و توظيفهم كموارد بشرية منتجة تسهم في عملية التنمية الشاملة وتبني سياسة سكانية تتناسب وقدرات البلد الاقتصادية، لا أن تجعل الأمية وانتشار الأمراض يعصفون بهم ويضافون إلى صفوف البطالة، وهذا ما تهدف إلية عملية التنمية البشرية المستدامة، يشير الجدول (٣٢) إن النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب العمر (١٥-٤٩) سنة اللاتي حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة، ومعدل الولادات لدى المراهقات العمر(١٠ – ١٤) و (١٥ – ١٩) سنة لكل ١٠٠٠ امرأة في هذا العمر، وتتضمن معدل الخصوبة الكلي لكل امرأة في المحافظة هو (٨،٣)، معدل خصوبة المراهقات للفئة (١٥ – ١٩) سنة (ولادة لكل ١٠٠٠ مراهقة في محافظة بابل هو (٦٦،٧)، كما بلغ المجموع الكلي للولادات في المحافظة (٦٢٤٢٧) ولادة، ونسبة الولادات بإشراف ذوي الاختصاص (٩٣،٩)%، ونسبة الولادات بإشراف غير ذوي الاختصاص (٦،١)%.

٧- الوفيات:

تعد الوفيات عنصراً مهماً من عناصر التغيير السكاني وهي إحدى المتغيرات التي تؤثر في تغير حجم السكان في تركيبهم خاصة التركيب العمري، كما ترتبط بمعدل أمد الحياة، وأن أغلب أسباب الموت في الوقت الحاضر تتعلق بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السائد في المجتمع، ويعدّ معدل الوفيات الخام المقياس الشائع في احتساب الوفيات، وهو يمثل ناتج قسمة مجموع الوفيات العام على عدد السكان في منتصف العام مضروباً في ألف.[1] حيث بلغ مجموع الوفيات الكلية في محافظة بابل (١٠٠٠٤)، منها مجموع الوفيات الذكور بلغ (٥٤٤٧)، ومجموع وفيات الإناث (٤٥٥٧)، أما معدل

(١) فتحي محمد أبو عيانه، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩، ص١٣٩.

الوفاة الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان من الذكور بلغ (٤،٩)، وللإناث(٤،٢)، والمعدل الخام لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان بلغ (٤،٥)، وكما موضح في الجدول (٣٢) .

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في محافظة بابل:

يقصد بالتنمية الاجتماعية المستدامة الإدارة الجيدة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلكؤ في استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، مع الصيانة والاستدامة المستمرة، واعادة تأهيل عملية الاستثمار لتلك الموارد، من أجل توفير المتطلبات الأساسية والحالية والمستقبلية للسكان من خلال شبكة المؤسسات المسؤولة ووفق الإمكانيات والتقنيات الاقتصادية المتاحة.

ويشمل هذا المحور محور المؤشرات الاجتماعية (أو محور بناء الإنسان) ضمن التنمية المستدامة الاهداف الآتية:

١- القضاء على الفقر:

يعد هذا الهدف أول أهداف التنمية المستدامة ويرتبط بعدة أهداف أخرى، وبما إن ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو الفقر المادي، كما يعبر عن الوضع الاجتماعي هو التهميش والحرمان والعوز لفئة معينة من المجتمع .[١] وفي العراق فقد شكل مفهوم الفقر أحد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية خلال العقود الثلاثة الماضية، وباتت تؤثر في عمق البنى المؤسسية وهددت النسيج الاجتماعي وآليات تماسكه، إذ إن الاهتمام بموضوع الفقر في العراق يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي.[٢] ويمكن معرفة مؤشرات الفقر من خلال نسبة الفقر وهو مؤشر يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ويعكس نسبة الفقراء إلى مجموع السكان، بغض النظر عن مستوى دخول الفقراء، حيث بلغت نسبة الفقر في العراق (٢٢)%، أما في محافظة بابل فقد بلغت نسبة الفقر (١١،١)%، وكما موضح في الجدول (٣٣)، ومن المؤكد أن نسبة الفقر قد ازدادت بعد رفع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي، وأثر سلباً على مستوى التنمية المستدامة بشكل عام، مما يقتضي البحث عن حلول لكبح جماح الفقر بإجراءات حكومية وعلى مستوى عموم البلاد، كما ان الإعانات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل لم تعد ذات جدوى كبيرة أمام تزايد نسبة البطالة والفقر، مما يستلزم تفعيل

(١) أحمد صباح مرضي عقيل، مصدر سابق، ص٩١ .

(٢) صلاح عثمان عبد صالح العاتي، مصدر سابق، ص ١٠٢.

الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي توفر فرص عمل ودخل وتسهم مباشرة في خوض نسبة الفقر وإنصاف الشرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع.

الجدول (٣٣) مؤشرات الهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر

الغاية	الهدف	المؤشر	قيمة المؤشر الحالي	سنة المؤشر
الغاية ١	تخفيض نسبة الرجال والنساء من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع ابعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠	– نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، حسب الجنس والعمر.	(١١،١)%	٢٠٢٢
الغاية ٢	تنفيذ تنظيم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام ٢٠٣٠.	– نسبة السكان الذين تشملهم أرضيات نظم الحماية الاجتماعية حسب الجنس والاطفال المميزين والعاطلين عن العمل.	العاطلين عن العمل نسبة الذكور (١٠،٩)، والاناث (٣٢،٤)، السنة الكلية للبطالة في بابل (١٣،٨).	٢٠٢٢
الغاية ٣	وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة احتياجات التغذية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام ٢٠٢٥.	– انتشار سوء التغذية (الوزن قياساً الى الطول > ٢+ أو < ٢– حسب الانحرافات المعيارية (SD) لمتوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الطفل، بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر وبالنوع الهزال وزيادة الوزن.	هزال (٦،٩). زيادة الوزن (٤،٩)،	٢٠١٨

المصدر(١): جمهورية العراق، وزارة الصحة، مديرية صحة بابل شعبة الاحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

المصدر(٢): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٢- البطالة وتأثيرها في التنمية البشرية المستدامة:

وفق منظمة العمل الدولية(I L O) يعرف العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند متوسط أجر سائد لكنه لا يجده، ويعكس هذا المؤشر عدد الأفراد العاطلين لكل ١٠٠ من أفراد القوى العاملة ونسبتهم من القوى العاملة الكلية في المجتمع [١]. كما تعد مشكلة البطالة من المشاكل التي تؤثر بشكل كبير على التنمية البشرية ومن ثم تأثيرها على التنمية الاقتصادية، فهي تعد هدراً للطاقات البشرية وعدم الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري من خلال تأثيرها في كل مؤشرات التنمية المستدامة كالصحة والتعليم، كما وتسبب بفقدان فرص أساسية في الحصول على الدخل عند العاطلين عن العمل وعدم قدرتها للاتفاق الخاص على جوانب التنمية الأخرى[٢] . وحيث بلغت نسبة البطالة في العراق (١٣ – ١٥)%، وأما في محافظة بابل فقد بلغت (١٣،٨)%، إذ بلغ معدل بطالة الذكور منهم (١٠،٩)، وبطالة الاناث (٣٢،٤) حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات الجدول (٣٣)، وان هذا المعدل يدل على تفاوت كبير في حجم العمالة ما بين الرجال والنساء لصالح الرجال ولكل الفئات العمرية من (١٥) سنة ما فوق، ومن المعالجات لذلك تشجيع على المرأة وممارسة العمل المنتج المنزلي (التشاركي المستدام)، مع التأكيد على بعض الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد الأيدي العاملة النسوية بالدرجة الأولى مثل الملابس والاكسسوارات والتطريز، وتعليب الفواكه والخضر والتمور والأغذية الجاهزة . وبناءً على ما تم عرضه يعد ارتفاع معدل البطالة تحدياً رئيساً للتنمية البشرية فهو من جهة يعتبر هدراً للطاقة البشرية المتاحة، وزيادة نسبة الفقر لعدم توافر مصدر الدخل الذي يوفر الحد الأدنى من المعيشة من جهة أخرى، وهذا يستدعي وضع سياسات تخطيطية في هذا الجانب وتشغيل المصانع وتفعيل دور القطاع الخاص، والعمل على وجود استراتيجية وآلية تخص تعيين الخريجين حتى لا تضاف اعدادهم الى نسبة البطالة وبالتالي زيادتها، كما ينبغي تشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الصغيرة للشباب يمنح القروض ومتابعة ما بعد الفرص وبدون فوائد كبيرة، والعمل على إقامة دورات تأهيلية مجانية لتأهيل العاطلين وتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل.

---

(١) احمد صباح مرضي عقيل، مصدر سابق، ص٩٠.

(٢) صلاح عثمان عبد صالح العاني ، مصدر سابق، ص٩٥

٣- مؤشرات تمكين المرأة:

إن القضاء على كافة أشكال التميز ضد النساء والفتيات لا يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل عامل حاسم في التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، وقد تبين إن تمكين النساء والفتيات له أثر مضاعف، ويساعد على دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات، كما وان تمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل من الأهداف المهمة التي تسعى اليها التنمية المستدامة، كما إن للمرأة من دور حيوي وفعال في المجتمع، وتساهم بتحقيق التنمية المستدامة في مجال عملها، لذا يجب تمكينها واعطاءها الحرية في إبداء الرأي والعمل وفي التعليم والعيش بحياة حرة كريمة تحفظ لها كرامتها وحقوقها وتفسح لها المجال في المشاركة بالعمل دون تمييز بينها وبين الجنس الآخر، ومنحها الحق في المشاركة السياسية والقرار السياسي، وكما يشير الجدول (٣٤) إن نسبة النساء اللاتي لديهن الحرية في اتخاذ القرارات (٤٥)% هذا يؤشر إلى إن النسبة الأكبر لا يمتلكن الحرية في اتخاذ القرار، أما نسبة النساء الاتي اكملن الدراسة الابتدائية بلغت (٨٢)% وتعتبر مؤشر جيد في تعليم الإناث، ونسبة النساء اللاتي يستخدمن الانترنيت بلغت (٩٩)%، ومن خلال المؤشرات العامة لتمكين المرأة نلاحظ تمكينها في جزء منها وانخفاضها في جزء آخر، فبعض المؤشرات تعتبر جيدة في التعليم وتمكين المرأة واستخدام التكنولوجيا (الأنترنيت) ،وبعضها مؤشرات غير جيدة ومنخفضة كم في مؤشر إجازة السوق والبطالة والحساب المصرفي، وبشكل عام تعتبر المؤشرات الخاصة بتمكين المرأة متوسطة في التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٣٤) مؤشرات تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (٥) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات			
	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.	المؤشر (١) نسبة النساء والفتيات في سن (١٥) فما فوق اللواتي تعرضن للعنف الجنسي من قبل أشخاص غير الشريك الحميم.	عنف الشارع (١٨) %. أماكن التسوق (١٧) %. وسائل المواصلات (٨)%.
٢	ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والانجابية وعلى الحقوق الانجابية على النحو المتفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل مبحثين والوثائق الختامية للمؤتمرات.	المؤشر (١) نسبة النساء المتراوحة اعمارهن بين (١٥ ،٤٥) سنة اللواتي يتخذن قراراتهن بأنفسهن فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الانجابية. المؤشر (٢) نسبة النساء المتزوجات بعمر دون(١٥) عام.	%(٤٥) %(١٤)
٣	القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية وكذلك امكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية، والميراث، والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية.	المؤشر (١) نسبة النساء العاملات في الزراعة. المؤشر (٢) نسبة النساء من لديهن عمل. والعاطلات عن العمل.	(٥)%. لديهن (١١)%، بطالة (٨٩)%
٤	تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية وبخاصة تعزيز المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تمكين المرأة. واتمامهم للتعليم.	المؤشر (١) نسبة الاناث الذين يستخدمن الانترنيت المؤشر (٢) نسبة الاناث الذين لديهم اجازة سوق المؤشر (٣) نسبة الاناث الذين لديهن حساب مصرفي. المؤشر (٤) نسبة تمكين المرأة المؤشر (٥) نسبة المساواة في التعليم بين الذكور والاناث. المؤشر (٦) نسبة النساء الذين اكملت الدراسة الابتدائية المؤشر (٧) نسبة النساء الذين تركت الدراسة الابتدائية المؤشر (٨) نسبة النساء الذين اتمت الدراسة الثانوية.	%(٩٩) %(١٠) %(١١). %(٧٩). %(١٩) %(٨٢) %(١٨) %(٦٢)

المصدر: ١ – نتائج الاستبانة

المصدر ٢ – جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط التنمية الاقليمية في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثالثاً: **مؤشرات الخدمات التعليمية**:

إن للتعليم أهمية كبيرة لما يقدمه من وظائف ومهام تكشف درجة تطور المجتمع وتحضره، وبالتالي يسهم في وضع الخطط المناسبة التي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وفقاً للاحتياجات ومتطلبات المجتمع، والتي تدخل كعامل مهم في العمليات الإنتاجية لكونها احدى المدخلات المهمة لرفع القدرة الإنتاجية وتساهم في زيادة حجم الانتاج ورفع دخل الفرد من الخبرات والقابليات العلمية والمهنية. وفيما يأتي توضيح لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في التعليم المتوفرة في المحافظة :

١- **معايير خدمات رياض الأطفال** : إن تقويم خدمات تعليم رياض الأطفال بحسب المعايير الخاصة بها في الوحدات الإدارية يوضح لنا أهم مؤشرات التعليم المتوفرة في منطقة الدراسة. إن مرحلة رياض الأطفال تعد من المراحل التعليمية المهمة في أي نظام تعليمي فاعل، فهي مرحلة الأساس في بناء شخصية الطفل، كما أن لها الدور الحاسم في تنمية مواهبه وتوسيع مداركه وإتاحة الفرصة للأطفال خلال هذه المرحلة من حياتهم لاكتساب بعض المراحل.[١]

ويتضح من الجدول (٣٥) إن مؤشر معيار (طفل / روضة) بلغ على مستوى المحافظة (١٥٩) طفل / روضة، فهو أقل من المعيار العراقي المحدد (١٨٠) طفل / الروضة، حيث يعتبر مؤشر جيد وضمن المعيار المحدد ولا تعاني من نقص أو عجز، وهذا سينطبق على جميع أقضية المحافظة باستثناء قضاء الهاشمية الذي بلغ المؤشر فيها إلى (١٨٦) طفل / الروضة وهو أعلى من المعيار العراقي المحدد بهذا ويكون بحاجة إلى مزيد من رياض الأطفال في القضاء.

أما مؤشر معيار (طفل / معلم) فقد بلغ في مجموع المحافظة(٢٨) طفل / معلم فهو يزيد عن المعيار العراقي المحدد (١٨) طفل / معلم، وهذا مما يؤثر سلباً على قدرة المعلم في توصيل المعلومة على هذا العدد من الأطفال، وصعوبة ضبط الصف وكثرة الفوضى، كما وينطبق هذا المعيار على جميع أقضية المحافظة.

بينما معيار (طفل / شعبة) فقد بلغ في محافظة بابل (٥٠) طفل / شعبة فهو يزيد بكثير عن المعيار العراقي المحدد (٣٠) طفل / شعبة، ويشمل هذا المؤشر جميع أقضية المحافظة، لهذا ينعكس سلباً على الطالب في كيفية حصوله على التربية والتعليم نتيجة الضغط الكبير في الشعبة الواحدة.

---

(١) خلف حسين الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير – تقنيات)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، عمان، الاردن، ص٢٠٩.

الجدول (٣٥) مؤشرات رياض الأطفال بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (طفل / معلم)	معيار (طفل / شعبة)	معيار (طفل / روضة)
١	الحلة	٢٧	٥٤	١٦٧
٢	المحاويل	٨٤	٨٦	٢٥٠
٣	الهاشمية	٧٦	١٠١	٣٦٥
٤	المسيب	٢٤	٤٣	١٥١
معيار المحافظة		٢٨	٥٠	١٥٩

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٣).

٢- معايير خدمات التعليم الابتدائية:

يعد التعليم الابتدائي القاعدة الأساسية العريضة التي يعتمد عليها بناء الأجيال في المراحل التعليمية الأخرى، فهو يهدف إلى اكتشاف مواهب الطلاب واستعداداتهم وتوجيههم إلى ما يناسب وهذه الاستعدادات والمواهب وبما يكفل تنميتها والانتفاع منها مستقبلاً في حياتهم الاجتماعية والثقافية والمهنية.[١]

ومن خلال بيانات الجدول (٣٦) يتضح لنا أهم المؤشرات التربوية للتعليم الابتدائي، ففيما يخص مؤشر (تلميذ / معلم) فقد بلغ في عموم المحافظة (٢٢) تلميذ / معلم، وهو أقل من المعيار العراقي المحدد بـ (٢٥) تلميذ / معلم فهو ضمن المعيار التخطيطي و يعد مؤشراً جيداً ويشير إلى عدم وجود عجز في عدد المعلمين في المحافظة، وينطبق هذا المؤشر على الوحدات الادارية حيث يتراوح المؤشر بين (٢١ – ٢٢) تلميذ / معلم.

أما مؤشر (تلميذ / شعبة) فقد حدده المعيار العراقي بـ (٣٠) تلميذ / شعبة وبلغ مؤشر عدد التلاميذ إلى عدد الشعب في المدارس الابتدائية في المحافظة نحو (٣٥) تلميذ / شعبة للعام الدراسي ٢٠٢٢، فيما يلحظ بان مؤشر المحافظة أعلى من المعيار ويشير إلى وجود حالة من الاكتظاظ للتلاميذ في الشعب في عموم المحافظة، وعند البحث عن المؤشر على مستوى الوحدات الادارية يلحظ وجود اعداد التلاميذ يفوق المعيار المحدد ويتراوح بين (٣٣ – ٣٨) تلميذ / شعبة. أما فيما يخص مؤشر (تلميذ / مدرسة) فقد بلغ في عموم المحافظة (٤١١) تلميذ في كل مدرسة ابتدائية، وهذا أعلى من المعيار المحدد (٣٦٠) تلميذ / مدرسة، مما يدل ذلك على وجود نقص في عدد المدارس وزخم التلاميذ في المدارس، فضلاً عن وجود بعض البنايات المدرسية تشغلها ثلاث أوقات دوام، مما لذلك آثار سلبية

(١) خلف حسين الدليمي، مصدر سابق، ص٢٠٩.

عن طبيعة المادة العلمية التي يحصل عليها التلاميذ ولا سيما وإن هذه المرحلة تعدّ الأساس للمراحل القادمة. ومن خلال الجدول (٣٧) نجد إن العدد الأكبر من المدارس هي بحاجة إلى ترميم وبما يقارب (٣٠٣) مدرسة، وفقط (٢٨٦) هي مدارس صالحة من أصل (٩٥٩) مدرسة ابتدائية في المحافظة، وما يقارب (٧٧) مدرسة هي غير صالحة للدراسة فيها، وهذا يؤشر على ضعف الخدمات التعليمية المقدمة في المحافظة، أي لا تحقق أدنى نسبة من التنمية المستدامة، مما يجب ترميم التي بحاجة وتهيئة الجو الدراسي الملائم لها، وتأهيل المدارس غير الصالحة لأنها تشكل خطورة على حياة التلاميذ فيها.

جدول (٣٦) مؤشرات التعليم الابتدائي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل للعام الدراسي (٢٠٢٢ – ٢٠٢٣)

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (تلميذ / معلم)	معيار (تلميذ / شعبة)	معيار (تلميذ / مدرسة)
١	الحلة	٢١	٣٥	٤٧١
٢	المحاويل	٢٥	٣٨	٣٩٩
٣	الهاشمية	٢٢	٣٣	٣٥٨
٤	المسيب	٢٢	٣٨	٣٩٧
معيار المحافظة		٢٢	٣٥	٤١١

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٤).

الجدول (٣٧) الحالة العمرانية للمدارس الابتدائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء	عدد المدارس الكلي	عدد المدارس الصالحة	عدد المدارس غير الصالحة	عدد المدارس بحاجة الى ترميم
١	الحلة	٣٢٨	٨٩	٢٨	٨٤
٢	المحاويل	١٨٦	٥٣	١٤	٦٠
٣	الهاشمية	٢٧٧	٩٦	١٩	٥٩
٤	المسيب	١٦٨	٣٥	١٦	٦٦
مجموع المحافظة		٩٥٩	٢٨٦	٧٧	٣٠٣

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية محافظة بابل، قسم التخطيط التربوي، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٣- معايير خدمات التعليم الثانوي:

من خلال المؤشرات التربوية للتعليم الثانوي الموضحة في الجدول (٣٨). فقد بلغ مؤشر (طالب / معلم) في عموم محافظة بابل (٢٢) طالب لكل معلم وهو أعلى من المعيار العراقي المحدد (٢٠) طالب لكل معلم ،ويتباين توزيعها على أقضية المحافظة ويتراوح المؤشر بين (٢٠ – ٢٧) طالب لكل معلم مما يتوجب تعيين الخريجين وسد النقص الحاصل في المدارس، ويعتبر مؤشر قضاء الحلة والهاشمية والقاسم جيد ضمن المعيار المحدد أو قريب منه.

أما فيما يخص مؤشر (طالب / شعبة) فقد بلغ في عموم المحافظة (٤٢) طالب في كل شعبة وهو بذلك أكبر من المعيار العراقي المحدد (٣٠) طالب / شعبة، ويتراوح المؤشر في أقضية المحافظة بين (٤١ – ٤٣) طالب / شعبة.

أما مؤشر (طالب / مدرسة) فقد حدده المعيار العراقي نحو (٥٤٠) طالب / مدرسة وبلغ هذا المؤشر في عموم منطقة الدراسة (٦٦٨) طالب في كل مدرسة ثانوية، وهو بذلك أعلى من المعيار المحدد، وينطبق هذا على جميع أقضية المحافظة حيث يتراوح المؤشر فيها بين (٦٧٦– ٧٨٤) طالب / مدرسة. مما يؤشر نقص في عدد المدارس في المحافظة

كما ويوضح الجدول (٣٩) الحالة العمرانية للمدارس في المحافظة والذي يبين إن عدد المدارس الصالحة (٣٩) وغير الصالحة (٣) والتي بحاجة إلى ترميم (٢٢) مما يجب ترميمها وتهيئة الجو الدراسي المناسب للطلبة .

الجدول (٣٨) مؤشرات التعليم الثانوي بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام الدراسي ٢٠٢٢.

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (طالب / معلم)	معيار (طالب / شعبة)	معيار (طالب / مدرسة)
١	الحلة	٢٠	٤٣	٧٨٤
٢	المحاويل	٢٧	٤٢	٧٠٩
٣	الهاشمية	٢١	٤١	٥١٣
٤	المسيب	٢٥	٤٣	٦٧٦
مجموع المحافظة		٢٢	٤٢	٦٦٨

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٥).

جدول (٣٩) الحالة العمرانية للمدارس الثانوية في بابل ٢٠٢٢.

ت	القضاء	عدد المدارس الكلي	عدد المدارس الصالحة	عدد المدارس غير الصالحة	عدد المدارس بحاجة الى ترميم
١	الحلة	٥٣	٢٣	٠	٩
٢	المحاويل	٢٨	٣	١	٤
٣	الهاشمية	٤٨	٨	٠	٥
٤	المسيب	٢٩	٥	٢	٤
مجموع المحافظة		١٥٨	٣٩	٣	٢٢

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية التربية في محافظة بابل، قسم التخطيط التربوي، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤- معايير خدمات التعليم المهني:

يوضح الجدول (٤٠) المؤشرات التربوية للتعليم المهني، فقد بلغ مؤشر (طالب / معلم) في عموم محافظة بابل (٧) طالب لكل معلم وهو أقل بكثير من المعيار العراقي المحدد (٢٠)، وهكذا في أقضية المحافظة حيث يتراوح المؤشر بين (٥ – ٩) طالب / معلم.

أمام مؤشر (طالب / شعبة) فقد بلغ في عموم المحافظة (٢٠) طالب لكل شعبة وهو أقل من المعيار العراقي المحدد (٣٠) طالب لكل شعبة، وهو يعتبر مؤشر مثالي وجيد، وينطبق هذا المؤشر على جميع أقضية المحافظة حيث تتراوح بين (١٨ – ٢٣) طالب / شعبة، بينما مؤشر (طالب / مدرسة) بلغ في عموم المحافظة (٢٩٥) طالب / مدرسة، وهو أقل بكثير من العيار العراقي المحدد (٥٤٠) طالب / مدرسة. ويتراوح هذا المؤشر في أقضية المحافظة بين (١٤٣ – ٣٦٩) طالب / مدرسة، وفيما يخص الحالة العمرانية للمدارس فأن الجدول (٤١) يوضح إن عدد المدارس التي بحاجة إلى تأهيل وترميم بلغت (٧) مدارس وهي بذلك أكثر من عدد المدارس الصالحة والتي بلغ عددها (٥) ،مما يؤشر ذلك ضعف في هذه الخدمات، وبالتالي تعيق من تحقيق التنمية المستدامة.

يتضح من خلال هذه المؤشرات عدم رغبة الطلبة بالتحاقهم في التعليم المهني، ومن أهم اسبابه الإهمال الذي يعاني منه التعليم المهني، ولا سيما في المجال التطبيقي ورغبة الطلبة وتفضيلهم الالتحاق بالتعليم الثانوي ثم الجامعي الذي تتيح فرص عمل أكثر من التعليم المهني بعد إكمالهم التعليم الجامعي، على

العكس من ذلك نلاحظ إن أغلب الدول ولا سيما المتقدمة تسعى الى التوسع في التعليم المهني لأهميته في تأهيل المستويات التي تتلائم مع هيكل العمالة المتطورة التي يمكن استثمارها في مجالات تنموية مختلفة.[١]

جدول (٤٠) مؤشرات التعليم المهني بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل للعام الدراسي ٢٠٢٢.

ت	القضاء / المؤشرات	معيار (طالب / معلم)	معيار (طالب / شعبة)	معيار (طالب / مدرسة)
١	الحلة	٧	١٨	٢٩٤
٢	المحاويل	٥	٢٢	١٤٣
٣	الهاشمية	٨	٢٣	٣٥٠
٤	المسيب	٩	٢٣	٣٦٩
معيار المحافظة		٧	٢٠	٢٩٥

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٧).

جدول (٤١) الحالة العمرانية للمدارس المهنية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	القضاء	عدد المدارس الاهلي	عدد المدارس الصالحة	عدد المدارس غير الصالحة	عدد المدارس بحاجة الى ترميم
١	الحلة	٩	٣	٠	٤
٢	المحاويل	٢	١	٠	٠
٣	الهاشمية	٣	١	٠	٢
٤	المسيب	٢	٠	٠	١
مجموع المحافظة		١٦	٥	٠	٧

المصدر: وزارة التربية، مديرية التربية في محافظة بابل، قسم التخطيط التربوي، شعبة الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

(١) خلف حسين الدليمي، مصدر سابق، ص٢١٠.

٥- مؤشرات خدمات التعليم العالي والتقني:

يعدّ التعليم العالي و التقني أحد أهم مصادر تحقيق الرقي الاجتماعي والمعرفي والرفاه والتطور الاقتصادي، وهو من العوامل المهمة في التقليل من الفقر لأنه أحد أهم مظاهر تكوين رأس المال البشري الذي يعدّ من ركائز الاستدامة في مجال التنمية البشرية من خلال اكتساب المهارات التقنية وتنمية الفكر الابداعي.[١] ولكن مشكلة التعليم العالي لا تكمن في وجود مثل هذه المؤسسات ولكن بنوعيتها كمؤسسات متدنية الكفاءة قليلة الإنتاجية للمعرفة وضعيفة العائد الاجتماعي في بعض الكليات، فعندما لا تتوافق الحالة التعليمية للفرد مع متطلبات سوق العمل سيؤدي إلى تراكم عددي للخريجين في كافة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل أو التي حصل فيها تتبع ولم تعد بحاجة لمثل هذه الأعداد من الخريجين وهو ما يخلق في النتيجة بطالة المتعلمين.

تسعى جامعات المحافظة وضمن أولوياتها الى الاستمرار بزيادة عدد كلياتها، وتوسعة الأقسام العلمية والتخصصات النادرة التي يحتاجها المجتمع والتي ترفد سوق العمل.

يوضح الجدول (٤٢) معدل التغيير بمؤشرات قطاع التعليم الجامعي في محافظة بابل، حيث يلاحظ زيادة ملحوظة بعدد الكليات الحكومية والأهلية واستحداث كثير من التخصصات الجديدة والمهمة، وبمعدل تغير (١٤) كلية و (٣٨٨٨٩) طالب، وهذا مؤشر يدل على تطور التعليم العالي من حيث استحداث بعض الأقسام العلمية الجديدة، كما ويجب تطوير التخصصات التي تخدم سوق العمل، وإيجاد فرص التعيين والعمل للخريجين، للاستفادة من هذه الكفاءات والطاقات الشابة للنهوض بالواقع التنموي للمحافظة.

جدول (٤٢) معدل التغيير بمؤشرات قطاع التعليم في محافظة بابل من ٢٠١٠، ٢٠٢٢.

المؤشر	المؤشر لسنة ٢٠١٠	المؤشر لسنة ٢٠٢٢	معدل التغيير
عدد الكليات	٢٠	٣٤	١٤
عدد طلاب الكليات	١٧٠٢٨	٥٥٩١٧	٣٨٨٨٩
عدد المعاهد	٢	٢	–

المصدر/ وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمية والمحلية، خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، بابل، ٢٠٢١، ص١٣٦.

(١) محمد زكي عويس، الطريق الى الجودة في التعليم العالي، سلسلة كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١.

رابعاً: مؤشرات الخدمات الصحية:

تعد الصحة من أهم الخدمات المجتمعية والأكثر أهمية في المجال التنموي. ومن أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، وتعدّ أمراً أساسياً في تحقيق أهدافها لارتباطها بالإنسان، وتمتع الإنسان بصحة جيدة من الحقوق الأساسية التي نصت عليها قوانين منظمة الصحة العالمية، وأشارت الى إن الصحة هي السلامة والكفاية البدنية والعقلية والاجتماعية، وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز.[١]

بلغ عدد المستشفيات في المحافظة (١٩) مستشفى حكومية، و (٥) أهلية و (١٢٢) مركزاً صحياً، وفيما يأتي عرض لمعايير الخدمات الصحية وبعض المؤشرات الأخرى ذات العلاقة، وكما موضح في الجدول (٤٣) ، حيث يدل على وجود عجز كبير وفي جميع المعايير قياساً بالمعيار العراقي المحدد من قبل وزارة الصحة.

معايير الخدمات الصحية[٢] : توضح هذه المعايير وحسب بيانات الجدول (٤٣) و(٤٤) و(٤٥) مدى الحاجة ووجودها الفعلي ومدى الاحتياج لها بحسب اعداد السكان والمعيار المحدد، وكالآتي:

١- **معيار (نسمة / مستشفى)** يوضح هذا المعيار النسبة بين عدد السكان لكل مستشفى بحسب المعيار العراقي المحدد (٥٠٠٠٠) نسمة / مستشفى. بلغ مؤشر هذا المعيار في عموم المحافظة (٩٥٣٥٢) نسمة لكل مستشفى، وهذا يفوق المعيار المعتمد، وبهذا تكون المحافظة بحاجة إلى (٢١) مستشفى اضافية، ويتراوح مؤشر هذا المعيار بشكل متباين بين الوحدات الادارية ما بين (١٠٣٥٨٧ – ١٩٦٢٠٦) نسمة / مستشفى .

٢- **معيار (نسمة / مركز الصحي)** يوضح هذا المعيار نسبة عدد الأشخاص لكل مركز واحد، وبحسب معيار وزارة الصحة العراقية فقد حدد(١/ ١٠٠٠٠) نسمة / مركز صحي، وقد بلغ هذا المؤشر في عموم المحافظة (١٨٧٥٧) نسمة لكل مركز صحي مهما تكون المحافظة بحاجة الى (١٠٦) مركز صحي، وقد تراوحت قيمة هذا المؤشر في الوحدات الادارية ما بين (١٧٥٨٨ – ٢٩٠٧٣) نسمة / مركز الصحي.

---

(١) قاسم نظامي سامي الربيعي، اتجاهات التنمية المكانية للخدمات الصحية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٢١، ص١١.

(٢) خلف حسين الدليمي، مصدر سابق، ص٩٨.

٣- **معيار (نسمة / سرير)** حدد المعيار العراقي(١/٥٠٠) نسمة / سرير، وبلغ مؤشر هذا المعيار في عموم المحافظة (٧٣٦)، وتقدر حاجة المحافظة بحوالي (١٤٧٠) سرير، وتتراوح قيمة هذا المؤشر في الوحدات الادارية ما بين (٤٧٤ – ١٤٢٦) نسمة / سرير.

٤- **معيار (نسمة / طبيب)** حدده معيار وزارة الصحة العراقية (١/ ١٠٠٠) نسمة / طبيب، وبلغ مؤشر هذا المعيار في عموم المحافظة (١١٨٦) نسمة / طبيب، ومقدار حاجة المحافظة بلغ (٣٦٠) طبيب، وتراوحت قيمة هذا المؤشر بين الوحدات الادارية بحدود (٦٩٦ – ٢٨٦٤) نسمة / سرير.

٥- **معيار (نسمة / طبيب الأسنان)** حدده المعيار العراقي (١ / ١٠٠٠٠) نسمة / طبيب أسنان، وبلغ مؤشر هذا المعيار في المحافظة (١٢١٧٢) نسمة / طبيب أسنان، ومقدار الحاجة بلغ (١٠٠) طبيب أسنان، وتراوحت قيمة هذا المؤشر في الوحدات الادارية بين(٩٥١٣ – ٢٨٠٢٩) نسمة / طبيب أسنان.

٦- **معيار (نسمة / صيدلاني)** حدده المعيار العراقي (١ / ٢٠٠٠٠) نسمة / صيدلاني، وبلغ هذا المؤشر في عموم المحافظة (١٤٥٩) نسمة / صيدلاني، يدل هذا المؤشر عل وجود فائض بمقدار (١٤٥٤) صيدلاني، وتراوحت قيمة هذا المؤشر بين (٩٢٤ – ٣٢٧٠)نسمة / صيدلاني.

٨- **معيار (نسمة / ممرض)** حدده المعيار العراقي (١/ ٢٥٠) نسمة / ممرض، وبلغ مؤشر هذا المعيار في المحافظة (٣٣٧) نسمة / ممرض، أي يعجز وحاجة بمقدار (٢٣٨٢) ممرض. وتتراوح بين (٢٣٢- ١٢٧٤) نسمة / ممرض في الوحدات الادارية في المحافظة.

٨- **معيار (نسمة/ صحي)** حدده معيار وزارة الصحة العراقية (١/٥٠٠) نسمة / صحي، وبلغ هذا المؤشر في عموم المحافظة (٢٥٨) نسمة لكل صحي، ويدل هذا المؤشر على وجود فائض بمقدار (٤٢٨٥) صحي ولا تعاني المحافظة من عجز في عدد ذوي المهن الصحية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (١٩٦ – ٥٢٥) نسمة / صحي في الوحدات الادارية من المحافظة.

الجدول (٤٣) معايير الخدمات الصحية وواقعها في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	المعايير	المعيار العراقي	الواقع
١	نسمة / مستشفى	١ / ٥٠٠٠٠	٩٥٣٥٢
٢	نسمة / مركز الصحي	١ / ١٠٠٠٠	١٨٧٥٧
٣	نسمة / السرير	١ / ٥٠٠	٧٣٦
٤	نسمة / الطبيب	١ / ١٠٠٠	١١٨٦
٥	نسمة / طبيب الأسنان	١ / ١٠٠٠٠	١٢٧١٧٢
٦	نسمة / صيدلاني	١ / ٢٠٠٠٠	١٤٥٩
٧	نسمة / ممرض	١ / ٢٥٠	٣٣٧
٨	نسمة / ذوي المهن الصحية	١ / ٥٠٠	٢٥٨

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٨)

* تم استخراج المعيار المحلي الواقعي من خلال تقسيم عدد السكان على عدد المستشفيات، المراكز الصحية، طبيب، طبيب أسنان، صيدلاني، ممرض، مهن صحية.

الجدول (٤٤) معايير الخدمات الصحية بحسب الوحدات الادارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الوحدات الادارية	عدد السكان	معيار (نسمة / مشفى)	معيار (نسمة / طبيب)	معيار (نسمة / طبيب أسنان)	معيار (نسمة / صيدلي)	معيار (نسمة/ ذوي المهن الصحية	معيار (نسمة / ذوي المهن التمريضية)	معيار (نسمة / سرير)	معيار (نسمة / مركز الصحي)
قضاء الحلة	٩٣٢٢٩١	١٠٣،٥٨٧	٦٩٦	٩٥١٣	٩٢٤	١٩٦	٢٣٢	٤٧٤	١٨،٦٤٥
قضاء المحاويل	٣٩٢٤١٣	١٩٦،٢٠٦	٢٨٦٤	٢٨،٠٢٩	٣،٢٧٠	٥٢٥	١٢٧٤	١٤٢٦	١٧،٨٣٦
قضاء الهاشمية	٥٢٧٦٤٤	١٣١،٩١١	٢٢٨٤	١٣،٥٢٩	٢،١٩٨	٢٦٧	٣٢٣	١٠٤٨	١٧،٥٨٨
قضاء المسيب	٤٣٦١٠٨	١٠٩،٠٢٧	١٩٧٣	١١،٧٨٦	٢،١٨٠	٣١٢	٥٣١	١١٩٨	٢٩،٠٧٣
المجموع	٢٢٨٨٤٥٦	٩٥،٣٥٢	١١٨٦	١٢،١٧٢	١،٤٥٩	٢٥٨	٣٣٧	٧٣٦	١٨،٧٥٧

المصدر: بالاعتماد على جدول (١٨).

تم استخراج المعايير من خلال تقسيم عدد السكان على عدد المستشفيات والمراكز الصحية، طبيب، طبيب أسنان، صيدلاني، صحي، تمريض، سرير.

الجدول (٤٥) مقدار الحاجة أو العجز والفائض لخدمات القطاع الصحي في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	المعايير	مقدار الحاجة	الواقع	العجز أو الفائض
١	نسمة / مستشفى	٤٥	٢٤	٢١
٢	نسمة / مركز الصحي	٢٨٨	١٢٢	١٠٦
٣	نسمة / سرير	٤٥٧٦	٣١٠٦	١٤٧٠
٤	نسمة / الطبيب	٢٢٨٨	١٩٢٨	٣٦٠
٥	نسمة / طبيب الأسنان	٢٨٨	١٨٨	١٠٠
٦	نسمة / صيدلاني	١١٤	١٥٦٨	-١٤٥٤
٧	نسمة / المهن الصحية	٤٥٧٦	٨٨٦١	-٤٢٨٥
٨	نسمة / المهن التمريضية	٩١٥٣	٦٧٧١	٢٣٨٢

المصدر: بالاعتماد على جدول (٤٣).

* تم استخراج الحاجة من خلال تقسيم عدد السكان على المعيار المحدد.

* تم استخراج العجز أو الفائض من خلال طرح المراكز الموجودة من الحاجة الفعلية.

ومن خلال الجدول (٤٦) فقد بلغت نسبة الولادات بحضور مهنين صحيين مهرة (٩٣،٩)% وهي نسبة مرتفعة ومؤشر جيد جدا في الصحة، أما نسبة عدد الإصابات بداء فقدان المناعة لكل (١٠٠) من السكان فقد بلغت (٠،٦)% ونسبة الإصابات بداء الملاريا لكل (١٠٠) من السكان فقد بلغت (صفر)%، ونسبة الإصابة بالكبد الوبائي بلغت (٤،٣٠)%، وبلغ معدل الإصابة بالعوز المناعي نسبة (٠،٧٢)%، وهذه نسب منخفضة وتعتبر جيدة كمؤشرات للاستدامة الصحية في المحافظة.

الجدول (٤٦) مؤشرات الخدمات الصحية في محافظة بابل

الهدف (٥) ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.			
الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر	سنة المؤشر
الغاية (١) خفض النسبة العالية للوفيات النفاسية الى أقل من(٧٠) حالة وفاة لكل (١٠٠٠٠٠)مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠	المؤشر (١) معدل الوفيات النفاسية.	(٣٣،٩) لكل (١٠٠٠٠٠) ولادة حية.	٢٠٢٢
	المؤشر (٢) نسبة الولادات بحضور مهنيين صحيين مهرة	(٩٣،٩)%	٢٠٢٢
الغاية (٢) وضع نهاية لوفيات	المؤشر (١) نسبة وفيات الأطفال دون سن	(٢٤،١)	٢٠٢٢

المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام ٢٠٣٠. تسعى جميع البلدان الى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل الى (١٢) حالة وفاة في كل (١٠٠٠) مولود حي وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل الى (٢٥) حالة وفاة في كل (١٠٠٠) مولود حي.	الخامسة لكل (١٠٠٠) ولادة حية المؤشر (٢) نسبة وفيات حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ ولادة حية.	 (١٥،١)	
الغاية (٣) وضع نهاية لأوبئة الايدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي والوبائي والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) عدد الاصابات بداء فقدان المناعة لكل (١٠٠٠) من السكان غير المصابين حسب الجنس والسن. المؤشر (٢) معدل الاصابة بالعوز المناعي لكل (١٠٠٠٠٠) من السكان في بابل. المؤشر (٣) نسبة الاصابات بداء السل لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان. المؤشر (٤) الاصابات بالتهاب الكبد الوبائي لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة من السكان المؤشر (٥) الاصابات بداء الملاريا لكل (١٠٠٠) نسمة من السكان.	(٠،٦)% اناث وذكور (٨)% اناث و (٩٢)% ذكور حسب العمر من (١٥ – ٤٩) سنة بنسبة (٨٠)% ومن (٥٠) سنة فأكثر بنسبة (٢٠)% (٠،٧٢)% (١٤)% (٤،٣٠)% صفر%	٢٠١٩ ٢٠٢٢ ٢٠٢٢ ٢٠٢٢ ٢٠٢٢
الغاية (٤٠) تخفيض الوفيات المبكرة والناجمة عن الأمراض المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) معدل وفيات يعزى الى أمراض القلب والشرايين والسرطان والسكري والأمراض التنفسية المزمنة المؤشر (٢) نسبة الوفيات بسبب الانتحار لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة من السكان.	(٢،٦) (١،٣)%. نسبة الذكور منها(٢١)% ونسبة الاناث	٢٠٢٢ ٢٠٢٢

		%(٧)	
الغاية (٥) تعزيز الوقاية من اساءة استعمال المواد بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يفي بالصحة، وعلاج ذلك.	المؤشر (١) استخدام الكحول على نحو ضار، محدد وفقاً للسياق الوطني كنصيب الفرد من استهلاك المشروبات الكحولية البالغة أعمارهم (١٥ سنة فما فوق) في ظروف سنة تقويمية.	معدل المرضى المراجعين بالإدمان الكحولي (٣٧٨) وعدد المرضى الراقدين بالإدمان الكحولي (١١٦).	٢٠٢٢
الغاية (٦) خفض عدد الوفيات والاصابات الناجمة عن حوادث المرور الى النصف. بحلول عام ٢٠٣٠	المؤشر (١) معدل الوفيات بسبب حوادث السير لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة من السكان. – عدد المتوفين بحوادث السير.	(١٠،٢) ٢٢٨	٢٠٢٢ ٢٠٢٢
الغاية (٧) ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والانجابية، مما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به وادماج الصحة الانجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) – نسبة النساء في سن الانجاب المتراوحة أعمارهن بين(١٥– ٤٩) سنة الذين تتوفر لديهم الحاجة لتنظيم الاسرة بأساليب حديثة. المؤشر (٢) معدل ولادة المراهقات المتراوحة أعمارهن بين (١٠ – ١٤) سنة والمتراوحة أعمارهن بين (١٥ –١٩) سنة لكل (١٠٠٠) امرأة في تلك الفئة العمرية.	(٦٦،٧) (٣،٨)	٢٠٢٢ ٢٠٢٢
الغاية (٨) الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيمياوية الخطرة وتلويث الهواء والماء والتربة بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) معدل الوفيات يعزى تلويث الهواء المحيط وبين المياه ومرافق الصرف الصحي غير المأمونة وقلة النظافة. المؤشر(٢)معدل وفيات يعزى الى التسمم غير المتعمد.	لا توجد احصائيات عن الوفيات تقوم البيئة بإعطاء ندوات ودورات توعية وعمل معلومات وقواعد عن المواد الكيمياوية. (٠،٠٩)	٢٠٢٢ ٢٠٢٢

الغاية (٩) دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لهما البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة.	المؤشر (١) السكان ذوي الولوج للأدوية واللقاحات الميسورة على أساس مستدام المؤشر (٢) نساء في سن الانجاب	٣٠٨٢٤٤ ٥٠٩٦٣٨	٢٠١٨ ٢٠١٨
الغاية (١٠) تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الانذار المبكر والحد من المخاطر وادارة المخاطر الصحية الوطنية.	المؤشر (١) عدد الاصابات بسبب الحوادث في ردهات الطوارئ حسب نوع الحادث لكل (١٠٠٠٠٠) نسمة من السكان. – حوادث المرور في بابل. – سقوط من مكان عالي. – طلق ناري. – الاعتداءات بآلة حادة. – الاعتداء الجنسي. – أخرى.	العدد (٨٤٠٣) المعدل (٣٧،٧) العدد (٣٦٢١) المعدل (١٦،٢) العدد (٨٠٥) المعدل (٣،٦) العدد (٨٣٦) المعدل (٣،٧) العدد (صفر)، المعدل (٠،٠) العدد(٤٢) المعدل (٠،٢) العدد(١٣٧٠٧)المعدل (٦١،٤)	٢٠٢٢

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة بابل، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

إن السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول وتطبقها من خلال ما تسعى إلى تحقيقه التنمية المستدامة من نمو اقتصادي وإحداث تنمية زراعية وصناعية وسياحية مستدامة وشاملة، وتشجع على الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والبيئية وتوفير الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها، من أجل بناء اقتصاد مزدهر يولد الثروة والاستثمار الطويل الأجل دون تدمير رأس المال الطبيعي والاجتماعي، كما ويقلل من الهدر في استخدام الموارد الطبيعية والبيئية. تتوفر في المحافظة كثير من الإمكانات الاقتصادية، الزراعية والصناعية والسياحية يمكن استثمارها بشكل أفضل ووفق خطة تنموية شاملة لتحقيق الأهداف الاقتصادية بتنمية مستدامة.

أولاً: المؤشرات الزراعية:

تعد تنمية القطاع الزراعي المقدمة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. فهي أحد المصادر الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي استخدمته الكثير من الدول المتقدمة أبان نهضتها لتمويل تنميتها الشاملة.[١] إن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلاً من استيراده من الدول الأخرى، فضلاً عن تأمين متطلبات الصناعة التحويلية التي تقوم على الخامات الزراعية كالصناعات النسيجية والغذائية والدوائية والجلدية وغيرها من الصناعات، وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية، وإن التنمية الزراعية لها وظيفة الحفاظ على البيئة التي تعكس إيجاباً على تحسين نوعية الحياة. وتساهم الزراعة في توليد الناتج القومي، وتفسير القطاع الأكثر استيعاباً لليد العاملة، وبناء على هذه المقدمات جاءت مقولة ميردال (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد) لتؤكد (إن الفوز أو الاخفاق في معركة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل يكون ميدانها القطاع الزراعي).[٢]

تتميز محافظة بابل بالنشاط الزراعي باعتبارها ضمن منطقة السهل الرسوبي، وتشكل الأراضي الصالحة للزراعة ما نسبته (٤٦)% من مساحة أراضي المحافظة، أما طول الأنهار الذي تمر بالمحافظة فبلغ مجموعها بحوالي (١٨٥) كم، تحمل ما نسبته (١٥)%، بما يقارب (٧،٣) مليار م^{٣} من المياه المارة في العراق. بلغت نسبة الاراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وتعتبر

---

(١) فهمي بشاي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الاغذية الزراعية روما، ٢٠٠٣، ص٥٧.

(٢) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٢٥.

نسبة قليلة قياساً بمساحة الأراضي الصالحة في الزراعة في المحافظة، وهذا يؤشر سلباً على تحقيق تنمية النشاط الزراعي ،هذا وإن المحافظة محققة نسبة من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية مثل (العنب، التين، التمر، الباميا، الخس). وبالنسبة لمساحة الغابات فالمعايير الدولية تحدد نسبة (٢٠)% كمؤشر مقبول لمساحة الغابات من المساحة الإجمالية، فيما بلغت نسبة الغابات في المحافظة (١١،٩)% وهي نسبة متوسطة تقريباً. وبلغت نسبة الأراضي المخصصة للرعي (٨،٥)%، كما وبلغت نسبة الأراضي الزراعية التي تستخدم أنظمة الري (١)%، والتي تسقى بالأبار نسبة (١)%، والتي تسقى من مياه المبازل نسبة (٢)% ، هذا يوضح قلة المساحات المروية بالطرق الحديثة والاعتماد بصورة أكبر على الطرق القديمة وهذا ما يعارض أهداف التنمية الزراعية المستدامة التي تسعى الى استخدام طرق الري الحديثة والمكتسبة المتطورة في الزراعة. أما فيما يخص الأيدي العاملة في الزراعة فقد بلغت نسبة الفلاحين (١٤)% من مجموع الايدي العاملة في النشاط الاقتصادي، وهي تعتبر نسبة متدنية تؤشر على ضعف استغلال الأراضي الزراعية وعدم تنميتها والاستفادة منها على الأقل في سد حاجة المحافظة. وفيما يخص إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية في المحافظة، فقد بلغت نسبة إنتاج القمح والشعير تباعاً (٥)% و (١)% من إجمالي إنتاجها في العراق، وبلغت نسبة إنتاج الخضروات (٧)%، ونسبة إنتاج الفواكه (٦)%، وتعد هذه النسب منخفضة جداً وتدل على ضعف استثمار النشاط الزراعي في المحافظة وتعد مؤشرات لا تفضي إلى تنمية أساساً. أما نسبة إنتاج التمور فبلغت (٣٩)% من إجمالي إنتاجها في العراق، فيما بلغت إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة (٦٩) كغم، وتعتبر إنتاجية جيدة إذا ما قورنت بإنتاجية النخلة المثمرة الواحدة على مستوى العراق والبالغة (٦٧،٦) كغم. أما بالنسبة للقسم الزراعي الثاني الخاص بالإنتاج الحيواني فيساهم بنسبة كبيرة بتنمية القطاع الزراعي. والثروة الحيوانية، فتملك محافظة بابل أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية المتمثلة بالحيوانات الماشية والأسماك والدواجن والنحل. بلغت نسبة إسهام الثروة الحيوانية والسمكية في الاقتصاد المحلي ما يقارب (٢٥)% من الناتج الإجمالي لمحافظة بابل، وكما موضح في الجدول (٤٧).

الجدول (٤٧) مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة العامة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	المؤشرات الزراعية	قيمة المؤشر
١	نسبة المساحة المخصصة للزراعة	%(٤٦)
٢	نسبة المساحة الصالحة للزراعة	%(٧٨)
٣	نسبة المساحة غير الصالحة للزراعة	%(٢٢)
٤	نسبة المساحة المزروعة فعلاً	%(٣٦)
٥	نسبة المساحة المروية	%(٤٢)
٦	مساحة الأراضي المستصلحة وغير المستصلحة	المستصلحة(١٢٣٥٦٠٥)، غير المستصلحة(١٥٠٩٩٥)، وبنسبة(٢،٢)%
٧	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى بالآبار بواسطة المضخات	%(١)
٨	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى من مياه المبازل	%(٢)
٩	نسبة مساحة الأراضي التي تسقى بواسطة طرق الري الحديثة	%(١)
١٠	نسبة الأراضي الصحراوية	%(٢٢)
١١	نسبة الأراضي المهددة بزحف الكثبان الرملية	%(٦)
١٢	نسبة مساحة الغابات	%(١١،٩)
١٣	نسبة الأراضي المخصصة للرعي	%(٨،٥)
١٤	نسبة عدد الفلاحين من إجمالي العاملين في النشاط الاقتصادي	%(١٤)
١٥	نسبة إنتاجية القمح والشعير من إجمالي انتاجيتهما في العراق	القمح (٥)%، الشعير (١)%
١٦	نسبة إنتاجية الخضروات من إجمالي إنتاجها في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي منها	%(٧) %(٣٠،٨)
١٧	نسبة إنتاجية الفواكه من إجمالي إنتاجها في العراق ونسبة الاكتفاء الذاتي منها	%(٦) %(٦،٨)
١٨	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من البقوليات والرز والطماطم والبطاطا	البقوليات(١٠٢،٢)%، الرز(١٤)%، الطماطم (٦،١)%، البطاطا(٤٧،١)%
١٩	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من اللحوم الحمراء والأسماك	اللحوم الحمراء (٥،٦)%، الأسماك (١٠٣،٢)%
٢٠	نسبة الاكتفاء الذاتي لكل من الدواجن وبيض المائدة	الدواجن(٧٦،٢)%، بيض المائدة (٢٤،٥)%

٢١	نسبة إنتاج التمور من إجمالي إنتاجها في العراق	%(٣٩)
٢٢	متوسط إنتاجية النخلة المثمرة الواحدة	(٦٩) كغم
٢٣	نسبة إسهام الثروة الحيوانية في الاقتصاد المحلي الإجمالي	%(٢٥)
٢٤	نسبة الضائعات المائية	%(٤،٧)
٢٥	نسبة كمية مياه الري الواصلة إلى الكمية المطلوبة	%(١٧،٥)
٢٦	نسبة المشاريع الاروائية التي تحتاج إلى صيانة	%(٥٥)
٢٧	نسبة القنوات المبطنة إلى القنوات الكلية	%(٢٣،٩٤)
٢٨	نسبة السيطرة على البوابات والنواظم	%(٨٥)
٢٩	نسبة الأراضي المجهزة بنظام البزل	%(٦٥)
٣٠	نسبة استغلال الأمطار في الري	%(١٠)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الاحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثانياً: **مؤشرات التنمية الصناعية المستدامة**::

يقصد بالتنمية الصناعية هي السياسة المخططة التنموية لبناء وتطوير البنية الصناعية للاقتصاد الوطني، من خلال الارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة، واقامة مشاريع صناعية جديدة، كما وتساهم في تطوير عمليات إنتاج الخدمات المعدنية والموارد الأولية وبناء قاعدة كفؤة لإنتاج الطاقة وزيادة القيمة المضافة.[١] وما ينتج عن ذلك من توفير فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة، ورفع الإنتاجية وتعظيم الارباح وزيادة قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في الأسواق، من خلال خفض خلق إنتاجها وتحسين نوعها وتحديث المصانع وبناء قاعدة لإنتاج الطاقة والخدمات الصناعية، وذلك بتحقق من خلال الاستثمار الأمثل للمقومات الصناعية وامكاناتها المتاحة الطبيعية والبشرية، وبهذا فإن مساعي تحقيق تنمية صناعية مستدامة يتطلب اتخاذ إجراءات وإصدار قوانين، فضلاً عن العامل الأكثر أهمية وهو التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي.[٢]

تتوفر في منطقة الدراسة العديد من الإمكانات والمقومات الصناعية، وتوجد فيها العديد من الصناعات، منها الصناعات الغذائية والنسيجية والصناعات الإنشائية وصناعة الأثاث الخشبية والمعدات

(١) عبد الزهرة على الجنابي، الجغرافيا الصناعية، مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) كاظم كامل بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص٧٣.

الهندسية البسيطة، وإن منشأتها قد امتدت مكانياً على مساحات واسعة ووفرت فرص عمل مهمة لشرائح الإنسان والسكان الأقل تعليماً، اعتمدت أغلب المصانع العاملة فيهما على المدخلات الزراعية المحلية، المواد الأولية المعدنية المحلية، مثل مادة الطين الذي يدخل في صناعة الطابوق والاسمنت، ومعدن الجبس الذي يدخل في صناعة الجص، فضلاً عن المواد الأولية الزراعية التي تستخدمها بعض المصانع العاملة في المحافظة في الصناعات الغذائية والنسيجية، وبإمكانيات إنتاج بسيطة، وخاصة وإن معمل النسيج متوقف عن الإنتاج حالياً، وبعض إنتاج هذه الصناعات نحو السوق الداخلي لسد الحاجة المحلية، فضلاً عن قدرة بعض منتجاتها لدخول الأسواق الخارجية، وهذه تعتبر مؤشرات ضعيفة ولا تحقق أدنى مستوى من التنمية الصناعية المستدامة في المحافظة. إلا إن النشاط الصناعي قد تراجع في عموم البلاد ومنها محافظة بابل ولأغلب الصناعات تقريباً، فأتباع سياسة الباب المفتوح وأغراق الأسواق المحلية بمنتجات رديئة الصنع ورخيصة الثمن، أدى إلى غلق أغلب المصانع أبوابها، وعمل الباقي بأقل من نصف طاقاته الإنتاجية، فيما يبدو ذلك واضحاً من خلال معيار عدد المنشآت وعدد العاملين فيها، مع ما يلاحظ محاولة الصناعات الصغيرة على البقاء حتى مع طاقات إنتاجية متواضعة، وكل ذلك يؤشر ضعف فعالية النشاط الصناعي في مساهمته بتحقيق تنمية صناعية مستدامة في المحافظة .

ومن خلال الإمكانات التنموية المتوفرة للقطاع الصناعي في المحافظة إن تحليل المستوى التكنولوجي للصناعة العراقية حسب تصنيف (اليونيدو) فتبين إن المستوى التكنولوجي الصناعي المنخفض هو السائد في هيكل الصناعة العراقية بصورة عامة وفي محافظة بابل بصورة خاصة، فضلاً عن ضعف البنية الصناعية المحلية، وضعف السوق العراقي الداخلي وعدم تشجيع نشاط الصناعة والمنافسة الشديدة من البضائع المستوردة رخيصة الثمن ورديئة النوعية، كما وإن مساهمة النشاط الصناعي حالياً ضعيف جداً في تكوين الناتج المحلي والتشغيل لأسباب إدارية وقانونية. كما و تتمثل مؤشرات القطاع الصناعي بعدد من المؤشرات منها، عدد المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) في المحافظة وعدد المشتغلين في كل منها وغيرها من المؤشرات الصناعية الأخرى. ومن خلال الجدول (٤٨) فقد أسهم النشاط الصناعي بنسبة (٤)% فقط من القيمة المضافة، مما يعتبر مؤشر ضعيف لا يساعد على تنمية واستدامة القطاع الصناعي في المحافظة ، وبلغت نسبة عدد العاملين (١٨)% فقط من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي ، ومثلت نسبة (١)% مقارنة مع مجموع العاملين في الصناعة في العراق، كما ويساهم بحوالي ما دون (٢)% من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، وكانت نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الميزانية الحالية (٢)% نسبة

منخفضة جداً ومؤشر لا يمد للتنمية بشيء. أما فيما يخص مؤشرات قروض المصرف الصناعي في المحافظة لعام ٢٠٢٢، فقد بلغ عدد المقترضين (٦٣) مقترض، ومجموع قيمة هذه القروض بلغت (٥٣٤٠) مليون دينار، نلاحظ ضعف في مؤشر عدد القروض المقدمة من المصرف الصناعي في المحافظة، وإنها ليست بالمستوى المطلوب الذي يمكن معه النهوض بالواقع الصناعي وتطويره وتنميته بصورة مستدامة وشاملة. كما و كانت أكثر أنواع الصناعات في المحافظة هي الصناعات الإنشائية وبلغت (٥٢) منشأة، وبعدها جاءت صناعات النجارة وبلغت (٣٦) منشأة، وكما موضح في الجدول (٤٩). وفي ضوء ذلك نستنتج إن القطاع الصناعي بغية العام والخاص له القدرة على تفعيل النشاط الاقتصادي في محافظة بابل، وبالرغم من وجود المصانع الكبيرة التابعة إلى القطاع العام، فإن القطاع الخاص كان له الشأن الكبير ولاسيما في المدة الزمنية القريبة الماضية في زيادة الإنتاج والإنتاجية، مع الحفاظ على الجودة وإحلال محل البضائع المستوردة، فضلاً عن قدرة هذا القطاع على طرح المنتجات الخاصة به بأسعار مناسبة وتوفير فرص عمل للقادرين عليه، ويعتبر القطاع الصناعي الخاص في المحافظة قطاع حيوي في حال توفر الظروف المناسبة التي تساعد النشاط الصناعي من تحقيق تطور شامل وتنمية اقتصادية مستدامة في المحافظة.

الجدول (٤٨) المؤشرات الصناعية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	نسبة القيمة المضافة للنشاط الصناعي	(٤)%
٢	نسبة إسهام الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي	(٢)%
٣	نسبة التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي في الميزانية الحالية	(٢)%
٤	نسبة العاملين في القطاع الصناعي	(١٨)%
٥	نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي العاملين في الصناعة في العراق	(١)%
٦	عدد المقترضين من المصرف الصناعي	٦٣
٧	قيمة قروض المصرف الصناعي (مليون)	٥،٣٤٠
٨	القيمة المضافة للصناعات الكبيرة (مليون)	١١٤١٢٦ ونسبتها (٨٣)%

٩	القيمة المضافة للصناعات المتوسطة (مليون)	٦٢٩٩ بنسبة (١)%
١٠	القيمة المضافة للصناعات الصغيرة (مليون)	بنسبة(١٦)%
١١	اجور العاملين في الصناعات الكبيرة (مليون)	١١٤٩٠١
١٢	اجور العاملين في الصناعات المتوسطة (مليون)	٢٥٣٥
١٣	قيمة الانتاج في الصناعات الكبيرة (مليون)	٢٨٢٢٢٣
١٤	قيمة الانتاج في الصناعات المتوسطة (مليون)	١١٦٧٧
١٥	قيمة مستلزمات الانتاج في الصناعات الكبيرة (مليون)	١٦٨٠٩٧
١٦	قيمة مستلزمات الانتاج في الصناعات المتوسطة (مليون)	٥٣٧٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية احصاء بابل، شعبة الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الجدول (٤٩) التوزيع الجغرافي للصناعات وانواعها في محافظة بابل.

ت	القضاء	الصناعات النسيجية	الانشائية	الخدمات الصناعية	الصناعات الغذائية	صناعات النجارة	الصناعات المعدنية	الصناعات الكيماوية	صناعات ورقية
١	الحلة	٢٣	١٣	٧	١٨	١٩	١٤	٨	–
٢	الهاشمية	–	٩	١	١	١٣	٢٠	١	–
٣	المحاويل	–	٢٨	–	–	٢	–	–	١
٤	المسيب	٢	٢	–	٤	٢	١	٤	
المجموع		٢٥	٥٢	٨	٢٣	٣٦	٣٥	١٣	١

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية احصاء بابل، شعبة الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثالثاً: مؤشرات النقل المستدام :

يقصد بمصطلح النقل المستدام كمفهوم نابع من التنمية المستدامة، استخدام أفضل وسائل لوصف وسائل النقل المستدام ونظم التخطيط والنقل، والتي تتفق مع اهتمامات أوسع للاستدامة، وتهدف سياسة النقل المستدام الى تحسين أنظمة النقل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية.[١]، ويشير النقل المستدام الى النقل ضمن أنماط وآليات ذات تأثير منخفض على البيئة، ويشمل انماط النقل غير الميكانيكي مثل ركوب الدراجات والمشي، والنقل الميكانيكي الجماعي والصديق للبيئة، وتقوم خدمات النقل المستدام التي تعكس مجمل التكاليف الاجتماعية والبيئية للفرد، والتي تحترم الطاقة الاستيعابية للبيئة الطبيعية، وتوازن الحاجة لتنقل الأشخاص ونقل السلع والبضائع، بحيث يكون ذلك آمن وغير مكلف ومحدود في إصدار الملونات، وذلك من خلال استخدام المصادر المتجددة بحيث يلبي احتياجات الحاضر دون التأثير أو إتلاف التناغم البيئي، مع ضرورة تحقيق اقتصاد ملائم للمجتمع وعلى المدى الطويل.[٢] يوضع الجدول (٥٠) أهم مؤشرات النقل في المحافظة حيث بلغت نسبة السكان المخدومين بخدمة شبكة الطرق البرية في المحافظة نحو (٨٧٣٥) نسمة / كم. وبلغت الكثافة العامة للطرق (٠،٦) كم / كم^{٢}، وهو أقل من المؤشر العالمي بكثير البالغ (١٠) كم / كم^{٢}، أما كثافة الطرق / السكان (كم / ١٠٠٠ نسمة) فقد (٠،٠١٣)%، وبلغت نسبة العجز في المحافظة فقد وصلت إلى (٨٩)% وهي نسبة كبيرة مما يؤشر ضعف في شبكة الطرق في المحافظة ويؤشر خللاً واضحاً في النقل، وتختلف هذه النسبة بين الوحدات الادارية، حيث يصل أعلى عجز في ناحية المشروع وناحية الاسكندرية وأقل نسبة عجز سجلت في ناحية القاسم. وبلغت نسبة الطرق المبلطة (٤٣)% ونسبة الطرق غير المبلطة (٥٧)% من مجموع أطوال الطرق البرية في المحافظة لعام ٢٠٢٢، وبلغت حصة الفرد من الطرق المبلطة (٠،١) متر/ نسمة، بينما المعيار التخطيطي (١٢)متر للفرد. كما وبلغت نسبة العجز في حصة الفرد للمساحات المبلطة (٧٤)% .

ومن الجدير بالذكر أن عوادم محركات السيارات الصغيرة والدراجات والعربات تطلق نحو (٦٠) متر٣ من الغازات السامة في الساعة. لذا يجب تقسيط السيارات ذات الموديلات القديمة (موديل ٢٠١٠ فما دون)، ومنع استيراد الدراجات النارية والمركبات الصغيرة غير الخاضعة للمواصفة العراقية، وإن دخان الدراجات النارية يتضاعف لأكثر من (١٠-١٥) مرة مما ينبعث من السيارات، مما يؤدي ذلك إلى تلوث الهواء والبيئة.

---

(١) مفيد لطيفه، النقل المستدام أحد مؤشرات استدامة المدن (دراسة حالة النقل المستدام، في أبو ظبي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (١٧)، العدد (٢٦)، ٢٠٢١، ص٤٣٧.

(٢) هاشم جعفر عبد المحسن، دور النقل المستدام في الحد من تلوث البيئة في العراق، بغداد الجديدة نموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العراق، العدد٤٥، ٢٠١٤، ص٢٣٦.

الجدول (٥٠) مؤشرات النقل في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (١١) جعل المدن والمستوطنات شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.		
الغاية (٢) توفير امكانية وصول الجميع الى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة وبسهل الوصول اليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع ايلاء اهتمام خاص للاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن بحلول عام ٢٠٣٠.		
ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	عدد الطرق البرية، ومجموع أطوالها	العدد (٢٩٦) طريق، ومجموع أطوالها (٣١٤٥،٦٢٥) كم
٢	عدد الطرق البرية المعبدة، ومجموع أطوالها	العدد (٨٢) معبد ومجموع أطوالها (١٣٤٣٧٧٦) كم
٣	عدد الطرق البرية غير المعبدة، ومجموع أطوالها	العدد (٢١٤)، ومجموع أطوالها (١٠٨٢،٨٤٩) كم
٤	نسبة عدد الطرق الحضرية المعبدة، وغير المعبدة	المعبدة (٤٥)%، غير المعبدة (٥٥)%
٥	نسبة عدد الطرق الريفية المعبدة، وغير المعبدة	المعبدة (٤٣)%، غير المعبدة (٥٧)%
٦	عدد السكان المخدومين بشبكة طرق النقل (نسمة / كم)	٨٧٣،٥ نسمة / كم
٧	مقدار العجز في شبكة طرق النقل (كم) ونسبته	(٨،٣٢٠،٨٤٥)كم، وبنسبة (٨٩)%
٨	الكثافة العامة للطرق في المحافظة (كم)	(٠،٦) كم / كم^{٢}
٩	مقدار كثافة الطرق / السكان (كم / ١٠٠٠ نسمة)	(٠،٠١٣)%
١٠	عدد مواقف المراكب الصغيرة	(١٩)
١١	عدد السيارات وعدد الدراجات النارية	السيارات (٢٩٦٢٣٢)، الدراجات (١٢٧١٠)
١٢	حصة الفرد من الطرق المبلطة (متر/نسمة)	(٠،١)
١٣	معدل الوفيات بسبب حوادث المرور لكل ١٠٠ ألف نسمة	(١٤،٢)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاسكان والاعمار، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة بابل، القسم الفني، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

رابعاً / مؤشرات القطاع التجاري:

تؤثر خدمات القطاع التجاري في احداث تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة لجميع القطاعات التي يمكن أن تدخل فيها التجارة، بما فيها تجارة الجملة والمفرد. تتوفر في المحافظة كثير من الامكانات التي تحفز وتدعم النشاط التجاري وتنميته، مثل توفير المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية، والتبادل التجاري فيها في الأسواق المحلية وبعضها يسوق لغرض التجارة لخارج المحافظة و بينها وبين المحافظات المجاورة. ورغم ذلك فإن القطاع التجاري في المحافظة يواجه العديد من التحديات والمشاكل، وأبرزها ضعف خدمات البنى التحتية للقطاع متمثلة بالمؤسسات المتخصصة في دعم التجارة في محافظة

بابل، وبالرغم من وجود غرفة تجارة بابل لكنه لا يزال عملها لا يرتقي بالمستوى المطلوب ولا تتوفر فيها البيانات أو المؤشرات المتعلقة بالنشاط التجاري، يحتاج القطاع التجاري إلى وضع خطط تنموية تمكن تحسين ادارة الأعمال التجارية، والاستيراد العشوائي غير المنظم للسلع والبضائع من مناشئ مختلفة أكثرها غير جيدة دون مراقبة الجهات المسؤولة من ذلك، مما يساهم كل ذلك في ضعف تنمية القطاع التجاري في المحافظة . وفق معطيات الجدول (٥١) فأن المؤشرات التجارية المتوفرة في المحافظة تتمثل بعدد المؤسسات التجارية (٣٠٨٤١) مؤسسة. وبلغ عدد العمال (٢٧٥٣) عامل، وقد مثلت نسبة تجارة المواد الغذائية أعلى نسبة (٣٢)%، ومن ثم تجارة الأقمشة والملابس بنسبة (١٤)%، وأخيراً جاءت نسبة تجارة المواد الكهربائية والالكترونية (١٠)% من مجموع المؤسسات التجارية.

الجدول (٥١) مؤشرات النشاط التجاري في محافظة بابل لعام٢٠٢٢.

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	عدد المؤسسات التجارية	٣٠٨٤١
٢	عدد العاملين في القطاع التجاري	٢٧٥٣
٣	نسبة عدد العاملين في القطاع التجاري من اجمالي عدد العاملين في النشاط الاقتصادي	(٥)%
٤	نسبة تجارة المواد الغذائية، ونسبة عدد العاملين فيها	(٣٢)%(٢٨)%
٥	نسبة تجارة المواد الانشائية والخدمية ونسبة عدد العاملين فيها	(١٨)%، (١٩)%
٦	نسبة تجارة الأقمشة والملابس، ونسبة عدد العاملين فيها	(١٤)%، (١٧)%
٧	نسبة تجارة المفروشات والاثاث ونسبة عدد العاملين فيها	(١١)%، (١٠)%
٨	نسبة تجارة المواد الكهربائية ونسبة عدد العاملين فيها	(١٠)%، (٩)%
٩	نسبة تجارة الآليات والسيارات ونسبة عدد العاملين فيها	(١٣)%، (١٦)%

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣٠).

خامساً: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية السياحية من المفاهيم الحديثة والمعاصرة، وزاد الاهتمام بها حتى أصبحت من أهم الصناعات في العالم، كما تعتبر غذاء الروح وصناعة العصر والمستقبل.[١] تكمن أهمية التنمية

(١) عذراء عبد الهادي زويد خلف الرويشيدي، الامكانات الجغرافية المتاحة لتنمية السياحة في قضاء الحلة، رسالة ماجستير، غ. م كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٩، ص٩٩.

السياحية في كونها عمليات موجهة لاستحداث تحولات هيكلية في بناء وتركيب خدمات القطاع السياحي في أي منطقة جغرافية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لهذه المنطقة، وضمن المواقع السياحية المحددة دون تعريض موارد البيئة للاستنزاف والدمار.[١] أي أنها عملية تفاعل وتناغم بين الإنسان وبيئته لخدمة المجتمع، عن طريق خلق نوع من التوافق والتجانس بين عناصر البيئة الطبيعية ومكونات البيئة البشرية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوفاء باحتياجات المجتمع الأساسية والترفيهية من المنظور الآني والمستقبلي، وتتصف التنمية السياحية في كونها نشاط حيوي حركي ديناميكي، له أثره البالغ في التنمية الاقتصادية، وتؤثر في سلوك الفرد وتصرفاته وتأثير ذلك على المجتمع، نتيجة تماسه بثقافات مختلفة.[٢] تهدف التنمية السياحية الى الزيادة المتوازنة والمستمرة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاج في النشاط السياحي، وبذلك هي عملية مركبة ومتشعبة ومتداخلة، تضم عدة عناصر متصلة مع بعضها البعض، أي ربط عناصر البيئة مع التنمية البشرية والاقتصادية لقيام البرامج التنموية في العمل على ذلك.

تتمتع المحافظة بإمكانيات سياحية وطبيعية وبشرية، ويبرز للسياحة دوراً بارزاً ومهماً في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع الحركة التجارية وجذب السياح، ومن أجل تنمية واستثمار الامكان السياحية المتوفرة في المحافظة، ينبغي وضع إطار عام أو هيكل تنظيمي تبنى عليه مجموعة من الحلول وفق خطط تنموية مدروسة وتبلور في هيأة نموذج يمكن من خلاله تحديد المشكلات ووضع حلول بديلة لها وتطبيق ذلك على أرض الواقع، مما سيحقق ذلك نجاحاً وتطوراً تنموياً واقتصادياً واجتماعياً كبيراً في المحافظة.[٣]

تتمتع المحافظة بوجود العديد من المناطق السياحية والمواقع الأثرية والمراقد الدينية، فضلاً عن تميزها بإمكانات طبيعية يمكن استثمارها في الجانب السياحي مثل الغابات واستغلال المساحات الخضراء، ضفاف شط الحلة، وسدة الهندية، والمتاحف والأماكن التاريخية فيها، كلها تسهم في رفد القطاع أو النشاط السياحي في المحافظة. وتضفي صبغة سياحية وأهمية اقتصادية للمحافظة. حيث

---

(١) صلاح زين الدين، دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الثالث القانون والسياحة، ٢٠١٦، ص١٢.

(٢) رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ط١، مطبعة هادي برس للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٧.

(٣) عذراء عبد الهادي زويد خلف الرويشدي، مصدر سابق، ص٣٠.

يوجد فيها (٣٨٧) موقعاً أثرياً مسجلاً، وأكثر من (٢٥٥) مرقد ديني، في حين بلغت نسبة العاملين في القطاع السياحي (٤)% من مجموع العاملين في القطاع الاقتصادي في المحافظة. وبنسبة (٠،٤)% من إجمالي نسبة العاملين في السياحة في العراق، وهذا المؤشر يدل على ضعف مؤشر عدد العاملين فيها قياساً بما تمتلكه المحافظة من امكانيات سياحية طبيعية وترفيهية ودينية. وبلغ عدد الفنادق في المحافظة (٩) فنادق فقط وبلغ عدد شركات السفر والسياحة (٣٣) شركة. وعدد المتاحف (٢). أما نسبة السياح في السياحة الطبيعة بلغت (٤٠)% وهي الأعلى في المحافظة عن أنواع السياحة الأخرى، ونسبة السياح في السياحة الأثرية (٣٢)% ونسبة السياح في السياحة الدينية (٢٨)%

وفيما يخص إيرادات القطاع السياحي في المحافظة فقد بلغ (٠،٢) من اجمالي الايرادات السياحية في العراق، وبنسبة أرباح بلغت (٠،٣)% من أرباح القطاع السياحي في العراق وكما موضح في الجدول (٥٢). وكل هذه المؤشرات تعد مؤشرات ضعيفة لا تحقق المستوى المطلوب من التنمية السياحية التي لا تتوافق وحجم الامكانات السياحية الموجودة في المحافظة، مما يؤشر ذلك على ضعف التخطيط وضعف الاستثمار لهذه الامكانات بالشكل الذي يجعل المحافظة ذات سياحية مستدامة وشاملة في العراق والعالم لما لها من بعد تاريخي عريق وأماكن تراثية مسجلة عالمياً[١] . وكل ذلك يعود إلى اهتمام القطاع السياحي في المحافظة بمعيار الربح على حساب معيار الجودة المقدمة، وأما للغرض النفعي أو لغياب المساحة المطلوبة من المنافسة الحقيقية التي من شأنها أن تزيح المستثمر السياحي غير الكفوء، فضلاً عن عدم استيفاء رسوم من السياحة الدينية الوافدة للمحافظة، وقلة تخصيصات القطاع السياحي من قبل وزارة السياحة والآثار والحكومة المحلية للسنوات السابقة والحالية. وضرورة تفعيل الصناعات التقليدية والفلكلورية والتي تعكس ثقافة بابل التاريخية مثل صناعة السجاد اليدوي والتحفيات والتي تسهم في الترويج للنشاط السياحي في المحافظة.

الجدول (٥٢) مؤشرات السياحة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (١٢) وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية وتوفير العمل اللائق للجميع.
الغاية (٢) وضع وتنفيذ سياسات وأدوات الى تعزيز السياحة المستدامة وتوفير فرص العمل وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام ٢٠٣٠.

(١) وزارة التخطيط، خطه التنمية المكانية، مصدر سابق، ص٦٩.

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	عدد المواقع الاثرية	٣٨٧
٢	عدد المراقد الدينية	٢٥٥
٣	عدد المتاحف	٢
٤	عدد الفنادق	٩
٥	عدد شركات السفر والسياحة	٣٣
٦	نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي في المحافظة من اجمالي العاملين في القطاع الاقتصادي	%(٣)
٧	نسبة عدد العاملين في القطاع السياحي في المحافظة من اجمالي عدد العاملين في السياحة في العراق	%(٠،٤)
٨	نسبة ايرادات القطاع السياحي في المحافظة من اجمالي ايرادات العراق السياحية	%(٠،٢)
٩	نسبة ارباح القطاع السياحي في المحافظة من اجمالي ارباح العراق السياحية	%(٠،٣)
١٠	نسبة السياح في السياحة الطبيعية	(٤٠)
١١	نسبة السياح في السياحة الأثرية	%(٣٢)
١٢	نسبة السياح في السياحة الدينية	%(٢٨)

المصدر: ١ – وزارة التخيط، خطة التنمية المكانية في محافظة بابل، مصدر سابق، ص٦٩.

٢ – جمهورية العراق، وزارة الثقافة، هيئة الآثار والتراث، دائرة التحريات والتعيينات، دائرة الآثار والتراث في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

سادساً: مؤشرات المشاريع الاستثمارية:

يعد الاستثمار المستدام الذي يراعي المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير القيم الأخلاقية لتوليد عائدات مالية طويلة المدى، جوهر العملية الاقتصادية والأداة الأكثر فعالية وتأثير إيجابي لتحقيق التنمية في المجتمع والبيئة والاقتصاد ككل .[١]

وبالرغم من الإمكانات التنموية التي تمتلكها المحافظة، فضلاً عن موقعها المركزي بين محافظات البلاد والاستقرار النسبي إلا إن الاستثمارات التي تتلقاها سواء أكانت من الحكومة المركزية أو من القطاع

(١) خطة التنمية المكانية، مصدر سابق، ص٧٢.

الخاص الأجنبي أو المحلي لا تتناسب وهذه الإمكانات، فهي ضئيلة وعددها قليل وبرؤوس أموال قليلة فيما عدا بعض المشاريع، ولا تساعد في تشغيل الأيدي العاملة بسبب قلتها وقلة الكلف المالية المخصصة لها، وحسب الرؤية التخطيطية اللازمة يتطلب أن تعطي الأولوية للإنفاق للقطاعات الاقتصادية والمتمثلة بالاستثمارات الزراعية والصناعية، إلا إن الواقع التنفيذي يشير إلى طغيان القطاعات الأخرى على هذه القطاعات. ومن خلال الجدول (٥٣) بلغ عدد المكونات الكلية من المشاريع (١٦٩٢) وبكلفة (١٠٠١٨٢٧) مليون، بلغت نسبة المشاريع المنجزة منها (٤٤)% وبنسبة (٢٢)% من إجمالي الكلفة المخصصة للمشاريع، ونسبة المشاريع المتلكئة (٥٦)% وبنسبة (٧٨)% من إجمالي الكلفة المخصصة للمشاريع، وجاء في المرتبة الأولى مشاريع قطاع المباني والخدمات وبنسبة (٤٢)% من مجموع المشاريع وبنسبة (٣٥)% من الكلفة المالية المخصصة للمشاريع ، بسبب العجز التي تعاني منه أغلب مناطق المحافظة، وبعده جاء قطاع التربية والتعليم وبنسبة (٢٤)% ، ثم قطاع النقل والاتصالات بنسبة (١٦)%، ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة (١١)% ونلاحظ قطاع الصناعة جاء بأعلى نسبة من حيث الكلفة والمبالغ المخصصة حيث بلغت نسبة (٤٤)%، ثم يأتي أخيراً قطاع الزراعة بنسبة (٧)% من مجموع المشاريع الاستثمارية وهذا يؤشر ضعف وتراجع النشاط الزراعي في المحافظة .

في ضوء ما سبق نستنتج تدني استثمار الموارد الطبيعية بسبب ندرة الخبرات المهنية، وتدني الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي أنعكس على انتشار البطالة لدى الفئات العاملة وقلة العاملين في الأنشطة الإنتاجية وكثرتهم في الأنشطة الخدمية ، ونلاحظ إن معظم القطاعات المستثمر فيها هي قطاعات استهلاكية تمثلت بالاستثمار (السكني، السياحي، التجاري، الخدمي، التعليمي)، وبناءً على ذلك تحتاج المحافظة إلى مزيد من الاستثمارات ولا سيما في القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية مثل (الصناعات الثقيلة والخفيفة، وإنتاج الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة، والكشف عن المعادن واستثمارها)، وبصورة عامة إن جميع المؤشرات تؤشر ضعف قطاع الاستثمارات في المحافظة .

الجدول (٥٣) مؤشرات المشاريع الاستثمارية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	المشاريع	عدد المشاريع	النسبة %	الكلفة / مليون	النسبة %
١	المشاريع المنجزة	٧٤٧	٤٤	٧٤٣،٩٨٤	٢٢
٢	المشاريع المتلكئة	٩٤٥	٥٦	٢٥٧،٨٤٣	٧٨
٣	المشاريع الكلية	١٦٩٢	١٠٠	١،٠٠١،٨٢٧	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية المكانية، محافظة بابل، (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، ٢٠٢١ ،ص ٧٤.

وحسب خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل فإن الفرص الاستثمارية التي تم منحها إجازات استثمارية في المحافظة هي :

١-المدينة الصناعية للصناعات الإنشائية بمساحة (٣٢٠) دونم في مقاطعة أبو عجارب، ناحية الإمام، قضاء المحاويل.

٢- المدينة الصناعية للصناعات الغذائية بمساحة (٤١٦) دونم في مقاطعة الشيتية، ناحية الإمام، قضاء المحاويل.

٣- المدينة الصناعية للصناعات التحويلية والثقيلة بمساحة (٣٥٨١) دونم في مقاطعة أبو سميج، النخيلة (الكفل).

٤- محطة إنتاج الطاقة الشمسية بسعة (٢٢٥) ميغاواط، وبمساحة (١٢٠) دونم في ناحية الاسكندرية، قضاء المسيب.

أما الفرص التي تعمل هيئة استثمار بابل على استكمال إجراءات عرضها كفرص استثمارية في المحافظة فهي :

١-موقع حطين الصناعي للصناعات الميكانيكية والسيارات بمساحة (٦٠٠٠) دونم في الاسكندرية.

٢- جزيرة المهناوية السياحية بمساحة (٤٨١) دونم.

٣- مصفى الكفل بمساحة (٥٠٠) دونم في النخيلة.

٤- مجمع البتروكيماويات في جرف النصر، ناحية الاسكندرية.

٥- مدينة الحلة الجديدة السكنية بمساحة (١٦٣٠٠) دونم، ومدينة الجنائن السكنية بمساحة (٨٠٠٠) دونم.

المبحث الثالث / المؤشرات البيئية والخدمات الأساسية.

أولاً: المؤشرات البيئية:

إن العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة، لابد أن تكون على قدر من الاتساق بغية الحفاظ على البيئة وضمان استمرار التنمية المستدامة، لاسيما إن الكثير من الموارد الطبيعية تتعرض للاستنزاف، وأصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية استراتيجية، من أجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة هو تحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة. ولكن في الواقع مادام هناك نمو سكاني واقتصادي، فإن السكان يستهلكون أكثر وبالتالي يهدرون ويلوثون مصادر الموارد الطبيعية بشكل أكبر. ، والتي تهدف إلى إيجاد نوع ما التوازن بين عمليات التنمية الاقتصادية والنظام البيئي القائم من خلال حماية النظم البيئية [١]، ونظراً لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف، أصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية استراتيجية من أجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة وتحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة، وإيجاد نوع من التوازن بين عمليات التنمية الاقتصادية والنظام البيئي من خلال تطبيق نظم حماية البيئة [٢] .

ومن خلال الجدول (٥٤) فقد بلغت نسبة المساحات الخضراء في المحافظة (٦٦)% ، ونسبة الأراضي المتدهورة بلغت (١٤)% من مجموع مساحة اليابسة ويمكن استصلاح هذه الأراضي في مجالات أكثر فائدة، بينما بلغت نسبة الكميات المرفوعة من النفايات (٧٠)% من كمية النفايات المطروحة، هذا يعني إن نسبة (٣٠)% من النفايات لم تعالج ولازالت تلوث البيئة، كما وإن نسبة التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات فقد بلغ (١)% وهو مؤشر ضعيف ويكاد ينعدم في المحافظة، فيما بلغت نسبة العجز في حصة الفرد للمساحات المشجرة نسبة كبيرة وصلت إلى (٧٧)% ويعتبر مؤشر يدل على ضعف المساحات المشجرة. وفي ضوء ما سبق نلاحظ ضعف وعدم كفاءة المؤشرات البيئية، مما تشكل عائقاً أمام تحقيق استدامة البيئة في المحافظة.

---

(١) علي مهدي داود سلمان، مصدر سابق ، ص٥٤.

(٢) أحمد عادل عبد العظيم، البيئة والتنمية المستدامة، ط١، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٢.

الجدول (٥٤) المؤشرات البيئية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (٦) المياه النظيفة والبيئة الصحية. والهدف (١١) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. والهدف (١٣) العامل المناخي.			
ت	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن عن طريق إيلاء اهتمام خاص لتوعية الهواء وادارة النقابات والبلديات وغيرها بحلول عام ٢٠٣٠	المؤشر (١) نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها بانتظام ويتخلص نهائي منها من مجموع النفايات الصلبة. المؤشر(٢) نسبة المخدومين بجمع النفايات	كمية النفايات المطروحة (٩٥٣٨٥٧٠٠٠) كغم / كمية النفايات المرفوعة (٨٤٩٣٠٥٠٠٠) كغم / وكمية (٧٠)% من النفايات المطروحة. (٤٣،٨)%
٢	تعزيز تنفيذ الادارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووفق إزالة الغابات وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات واعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي بحلول ٢٠٣٠.	المؤشر (١) التقدم نحو الادارة المستدامة للغابات.	(١)%
٣	مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي الى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة الأراضي المتدهورة من مجموع مساحة اليابسة. المؤشر(٢) الأراضي الصحراوية (دونم) المؤشر (٣) الكثبان الرملية (دونم) المؤشر(٤) مجموعة الأراضي المروية (دونم) المؤشر (٥) مجموعة الأراضي المروية بواسطة	(١٤)% (١١٠٥٢٣) دونم. (٣٠٠) دونم. (٦٨١٣٨٥) دونم. (١١٥٠٨) دونم.

		الآبار. المؤشر (٦) نسبة المساحات الخضراء الكلية مجموع المساحات المشجرة، ونسبتها المؤشر(٧)العجز في حصة الفرد للمساحات المشجرة م^{٢} / سنة	(٦٦)% (١٥١١٤٩٦) (٤٠)% (٧٧)%
		المؤشر (٨) نسبة عدد محطات قياس تلوث الهواء. المؤشر (٩) المعدل السنوي للغبار المتساقط (غم/م٢/سنة) للمدة من (٢٠١٥-٢٠٢١) المؤشر(١٠) مواقع الطمر الصحي التي يتم تحديدها بالطرق السليمة فنياً واستخدام نظام (٣R الذي هو إعادة استعمال للمخلفات الصلبة واعادة التدوير والتقليل من الاستعمال. المؤشر (١١) نسبة المخلفات البيئية لمجازر اللحوم في المحافظة.	(٢) محطة ثابتة، (١) محطة محركة. (١٤،٣) (١٠) مواقع مجازة بيئياً. (٨) مواقع غير مجازة بيئياً. (٩) مجازر غير مجازة. (١) مجزرة حديثة لم يتم افتتاحها.

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط بابل، دائرة التخطيط والتنمية الاقليمية والمحلية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ثانياً: مؤشرات خدمات البنى التحتية:

تشمل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق أي تطور أو رفاهية حضارية في المجتمع لأن البنية التحتية غير الملائمة هي العامل الأكبر الذي يفيد التنمية الاقتصادية، كما وعرف مفهوم البنية التحتية بأنها الهياكل الفنية التي تدعم المجتمع، مثل موارد المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات ومهما توفرت هذه الخدمات تمثل ضرورة من ضروريات تحقيق التنمية المستدامة، لأنها تكون عامل محفزاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي لأنها تضمن استقلال أمثل للموارد المتاحة، وتقسم عناصر ومكونات البنى التحتية على النحو الآتي:

(مياه الشرب والصرف الصحي، الكهرباء، الاتصالات، الاسكان).

١- مؤشرات خدمات الاسكان:

يقصد بالتنمية المستدامة للإسكان هي عملية تحاول المساعدة في إنشاء مستقبل دائم، وهي ضمان توفير السكن اللائق ووجود سقف يؤي الفئات المحرومة والفقيرة للعيش بأمان واستقرار. ويجب أن تكون خدمات السكن كفؤة بيئياً، نأخذ العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار، وضمان التوقيع الملائم للوحدات السكنية. مع استجابته للزيادة المستمرة للسكان والمحفز الرئيسي لكل الخدمات[١]، تخطط الاستدامة قضايا التنمية الإسكانية وفق مجموعة من المقومات التصميمية والتخطيطية في تصميم الأحياء السكنية المستدامة، من أهمها احترام الموقع والمحيط فضلاً عن احترام السياق والشخصية، مع التأكيد على المجال العام وتضمين الارتباطات التي تحقق سهولة الوصول فضلاً عن استخدام الأرض بشكل كفوء وتنوع مساحة قطع الأراضي، والتأكيد على ضرورة ديمومة المبنى من أجل الحصول على قيمة أعلى، واحترام الرصيد البيئي لتحقيق التوازن بين استهلاك الطاقة والحد من انتشار الملوثات والحفاظ على الموارد الطبيعية. إن تنمية خدمات الإسكان وتحسين الحالة النوعية للوحدات السكنية بشكل عام. وتطوير الحالة المعيشية للسكان والنهوض بواقعهم الاجتماعي وفق خطط تنموية مستدامة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة. ومن خلال واقع المؤشرات الاسكانية في المحافظة، وتشير بيانات الجدول (٥٦) إن عدد الوحدات السكنية بلغ (٣٠٧٠٨٢) وحدة سكنية، بلغ العجز الكلي (٤١٨٣٧) وحدة سكنية. وبنسبة (١١)% وبلغ متوسط حجم الأسرة (٧) أفراد. إذ بلغت الحاجة المستقبلية

---

(١) ظبية فاروق ابراهيم، التنمية المستدامة للإسكان في ضوء سياسة الأسكان الوطنية في العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠١٣، ص١٣.

لعدد السكان لعام ٢٠٣٠ (١٥٩٦٧١) مسكن، وحسب معيار معدل الاندثار السنوي (٣)%، فإن الحاجة المستقبلية تزداد بمقدار (٢٥٣٨٨) مسكن ليصبح المجموع (١١٠٠١٦) مسكن. أما مؤشرات السكن الحضري فقد بلغت نسبة الفجوة أو العجز فيه(١٤)% للمساكن الحضرية، وإن أكبر فجوة كانت في ناحيتي الكفل والمشروع وبلغت(١٧)%، وكانت أقل نسبة عجز في ناحية الشوملي وبلغت (٦)%، قدرت الحاجة المستقيلة لعدد المساكن الحضر لعام ٢٠٣٠ بلغت(٨٤٦٢٨) مسكن وحسب المعيار معدل الاندثار السنوي(٣)% فإن الحاجة المستقيلة تزداد بمقدار (٢٥٣٨٨) مسكن ليصيح المجموع (١١٠٠١٦) مسكن. وبلغت أكبر حاجة في مدينة الحلة ومركز المحافظة بسبب العدد السكاني الكبير فيها. بينما مؤشرات السكن الريفي للمحافظة فبلغت نسبة العجز (٨)% للمساكن الريفية في المحافظة وإن أكبر فجوة كانت في قضاء الحلة وناحية الاسكندرية وبنسبة (١٤)%، وكانت أقل نسبة عجز في ناحية المشروع وبنسبة (١)%،وحسب بيانات الجدول (٥٥) فإن الحاجة المستقيلة لعدد مساكن الريف لعام ٢٠٣٠ (٧٥٠٤٣) مسكن وحسب المعيار معدل الاندثار السنوي (٣)% فإن الحاجة المستقيلة تزداد بمقدار (٢٢٥١٣) مسكن ليصبح المجموع (٩٧٥٥٦) مسكن وبلغت أعلى حاجة في ناحية الكفل . وبالنسبة لعدد التجمعات العشوائية فقد بلغت (٢٢٥) تجمع في المحافظة، وبلغ العدد الكلي للوحدات العشوائية في عموم المحافظة (٢٥١٥٦) وحدة . وقد تباين توزيع عدد المساكن على الوحدات الادارية في المحافظة، فقد واستحوذ مركز قضاء الحلة على النسبة الأكبر (٣١)% من مجموع عدد الوحدات السكنية في المحافظة وبلغ متوسط حجم الأسرة فيها (٧) أفراد، في حيث بلغت نسبة العجز السكاني (٤٦)% من مجموع العجز السكاني في المحافظة، وأخيراً جاءت ناحية الامام بنسبة (٢)% من مجموع عدد المساكن، وبنسبة عجز (٢)%، وكما موضح في الجدول (٥٦).

وفي ضوء ما سبق نلاحظ إن نسبة العجز في المساكن الحضرية أكبر من العجز في المساكن الريفية، بسبب الضغط السكاني المتزايد في المناطق الحضرية لتوفر بعض الخدمات فيها، فالوحدات السكنية قد توزعت على الوحدات الادارية بحسب أحجامها وأعدادها السكانية، وكذلك تباين التوزيع نتيجة عوامل أخرى أبرزها العامل الاقتصادي وإمكانية السكن في سكن لائق ومستقل، والمستوي المعيشي لكل أسرة، وبالتالي يزداد الطلب على الوحدات السكنية مع زيادة أعداد السكان والنمو السكاني في المحافظة.

جدول (٥٥) مؤشرات قطاع الاسكان في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف(١١) جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة			
	الغاية	**المؤشرات**	**قيمة المؤشر**
١	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في الاحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية أو السكن غير اللائق.	٢,٨
٢	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، القدرة على تخطيط وادارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة استهلاك الأراضي الى معدل النمو السكاني المؤشر (٢) العجز الكلي للمساكن. المؤشر (٣) نسبة مقدار الفجوة الكلية. المؤشر (٤) الحاجة المستقبلية لعدد المساكن لعام ٢٠٣٠. المؤشر (٥) نسبة العجز للمساكن الحضرية. المؤشر (٦) نسبة العجز للمساكن الريفية. المؤشر (٧) الحاجة المستقبلية	عدد المساكن (٣٢٦٦٣٧) عدد السكان (٢٢٨٨٤٥٦) النسبة (١٥)% (٣٨٥٠٤) مسكن. (١١) (٥٩٦٧١) مسكن. (١٤)% (٨)% (٨٤٦٢٨) مسكن.

		لمساكن الحضر ٢٠٣٠.	
		المؤشر (٨) الحاجة المستقبلية لمساكن الريف ٢٠٣٠.	(٧٥٠٤٣) مسكن.
		المؤشر (٩) متوسط حجم الأسرة.	(٧) أفراد.
		المؤشر (١٠) عدد التجمعات العشوائية.	(٢٢٥) تجمع
		المؤشر (١١) عدد الوحدات العشوائية.	(٢٥١٥٦) وحدة
		المؤشر (١٢) عدد الأسر.	(٣٠٥٤٥٧)
		المؤشر (١٣) عدد المساكن.	(٣٤٣٩٦١)
		المؤشر (١٤) الفجوة في السكن.	(٣٨٥٠٤)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط بابل، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الجدول (٥٦) عدد الأسر والوحدات السكنية ومقدار العجز في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢ .

ت	الوحدات الادارية	عدد الأسر	متوسط حجم الأسرة	عدد الوحدات السكنية	العجز في المساكن
١	قضاء الحلة	١٥٥٩٤٩	٧	١٣٢٤٣٢	٢٣٥١٧
٢	قضاء المحاويل	٥٥٠٨٩	٨	٤٧٧٣٨	٧٣٥١
٣	قضاء الهاشمية	٧١٣٠٤	٨	٦٧٠٣٧	٤٢٦٨
٤	قضاء المسيب	٦٦٥٧٧	٧	٥٩٨٧٦	٦٧٠١
	مجموع المحافظة	٣٤٨٩١٩	٧	٣٠٧٠٨٢	٤١٨٣٧

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات والأشغال العامة، مديرية أسكان بابل، شعبة التخطيط، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٢- خدمات مياه الشرب:

تعد المياه من المقدمات الأساسية للعيش واستمرار الحياة، وتعتبر خدمة الماء الصافي من خدمات البنى التحتية لسكان أي منطقة، وهي مؤشر من مؤشرات التحضر في المحافظة، لأنها تدخل بشكل

أساسي في حياة الإنسان ونشاطاته التي يمارسها ويزداد الطلب عليها بزيادة عدد السكان وزيادة تنوع الأنشطة التي يمارسها. تتصف خدمات مياه الشرب في المحافظة وسواها من محافظات العراق بتدينها على الرغم من وجود نهران رئيسان وعشرات الجداول المتفرعة من كل منهما، وتكون هذه الجداول في المحافظة أو تمر بجوارها إلا إن كثير من السكان لا يزالون يعانون من شحة المياه الصالحة للشرب، حيث تمثلت مشاريع خدمة المياه وحسب بيانات الجدول (٥٧) بمشاريع مركزية عاملة والبالغة في المحافظة (١٨) مشروع، وبلغ عدد مجمعات الماء (٣٧٤) مجمع، وبلغ طاقتها التصميمية (٦٥٠٣٤٠) م^{٣} / ساعة، وتوزعت على الوحدات الادارية في المحافظة، حيث كان من نصيب ناحية الشوملي وبنسبة(١٤)%، ونسية ناحية المدحتية (١٢)% في حين تساوت النسبة بين ناحية الأمام وسدة الهندية وبنسبة (٣)% من مجموع عدد المجمعات في المحافظة . وحسب بيانات الجدول (٥٨)، فقد بلغ عدد السكان المخدومين بالماء الصالح للشرب (١٤٤٧٢١٣) نسمة، وشكلوا نسبة (٧٢)%، وبلغ عدد غير المخدومين (٥٦٩٦٩٩) نسمة وبنسبة (٢٨)% من مجموع عدد السكان وبلغت نسبة العجز لتغطية الشبكة (٢٨)% وأعلى نسبة عجز كان في ناحية الكفل حيث بلغ (٤٢)%، وأقل عجز في مركز قضاء الهاشمية (٢)%، وبلغ نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهزة للمخدومين في الحضر(٣٩٢) لتر / فرد / يوم، وفي الريف (٢٤٤)لتر/يوم، ومتوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب لعدد السكان الكلي في المحافظة نحو (٤٠٠)م٣/ يوم في حين قدر المعدل العالمي بحوالي (٧٧٠٠) م٣ للفرد الواحد، وبالمقارنة مع نسبة نمو السكان البالغة (٢،٥)%، وإن هذا يؤشر على وجود ضغط كبير ومتوقع ونقص واضح في موارد المياه في المحافظة . كما توجد في المحافظة أيضاً خمسة مجمعات استراتيجية قيد التنفيذ من المؤمل أن نعطي مناطق شحة المياه، وتوفير المياه للمناطق الريفية في الوحدات الادارية في المحافظة، ويؤثر العجز على كفاءة عمال القطاعات الحيوية وتؤثر على كل مفاصل الحياة وتعطل من تنفيذ الخطط التنموية في المحافظة.

الجدول (٥٧) واقع خدمات الماء الصالح للشرب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

ت	الوحدات الادارية	عدد مشاريع المياه	عدد مجمعات الماء	الطاقة التصميمية للمشاريع (م^{٣}/ يوم)	الطاقة الفعلية	عدد السكان المخدومين	حصة الفرد (لتر/يوم)
١	الحلة	٥	٨٠	٣٠٢،١٠٥	٣٥٥،٤١٧	٦٢٢،٥٠٩	٩٤٦،٥
٢	المحاويل	٣	٨٣	٨٢،٨٠٠	٩٧،٤١٢	٢٥١،٨٩٩	٥٠٩،٦
٣	الهاشمية	٥	١٧٢	١٤٧،١١٣	١٧٣،٠٧٥	٣٥٣،٩٣٢	٧٦١
٤	المسيب	٥	٣٩	١١٨،٣٢٢	١٣٩،٢٠٢	٢١٨،٨٧٣	٤٧٧،٦
المجموع		١٨	٣٧٤	٦٥٠،٣٤٠	٧٦٥،١٠٦	١٤٤٧،٢١٣	٦٧٤

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الأعمار والأسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية الماء في محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

جدول (٥٨) مؤشرات خدمات الماء الصالح للشرب في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (٦) ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.				
ت	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر	سنة المؤشر
١	تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الميسرة بشكل آمن. نسبة السكان المحافظة التي لا تصلهم مياه صالحة للشرب. نسبة السكان المخدومين بالمياه الصالحة للشرب. نسبة السكان المخدومين بمياه الأمطار.	١٠% العجز (٩٠)% (٢٨)% (٧٢)% (١٧)%	٢٠٢٢

٢	تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووفق إلقاء النقابات والمواد الكيمياوية الخطرة وتقليل تسربها الى أدنى حد، فخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة اعادة التدوير واعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة مياه المجاري المعالجة بشكل سليم. المؤشر (٢) نسبة المخدومين بخدمة المجاري.	%(١٢) %(٤٠٨)	٢٠١٨ ٢٠٢٢
٣	زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وامداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) التغير في كفاءة استخدام المياه مع مرور الوقت.	%(٧٥)	٢٠٢٢
٤	تنفيذ الادارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) درجة تنفيذ ادارة الموارد المائية المتكاملة (٠ – ١٠)	%(٥٠)	٢٠١٩
٥	تعزيز نطاق التعاون الدولي وبناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها ومعالجة المياه	المؤشر (١) حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي، التصحاح التي هي جزء من خطة اتفاق بالتنسيق مع الحكومة.	%(٥)	٢٠١٨

	القادمة وتكنولوجيات اعادة التدوير، واعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.			
٦	دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين ادارة المياه والصرف الصحي.	المؤشر (١) نسبة الوحدات الادارية المحلية ذات سياسات واجراءات تنفيذية معمول بها لمشاركة المجتمعات المحلية في ادارة المياه والصرف الصحي.	(٨٥)%	٢٠١٨

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية المكانية، محافظة بابل، (٢٠٢٠ –٢٠٣٠)، ٢٠٢١، ص٨٩.

٣- خدمات الكهرباء:

تمثل الطاقة الكهربائية احدى الركائز البنيوية في عملية التنمية المستدامة؛ لأنها تعتبر الأساس والمهم لإدارة عجلة التنمية الاقتصادية في الاقليم لأنها المصدر الرئيسي للطاقة في استمرارية عمل المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية وجميع القطاعات الحيوية والمهمة. كما يعدّ قطاع الكهرباء من القطاعات الخدمية المهمة التي تعني بحياة الناس حيث تحتل موقعاً رئيساً من البنية الارتكازية للقطاع الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي ومعياراً مهماً لرفاهية المجتمع ولغرض تحسين وزيادة الطاقة المجهزة للمواطنين وفق تصاميم مناسبة للمدن وتنفيذ المشاريع بالأساليب الحديثة والعمل على زياده الوعي للمواطنين وتفعيل القوانين وترشيد الاستهلاك الطاقة الكهربائية . تغطي الشبكة الوطنية جميع أنحاء الوحدات الادارية في المحافظة تقريباً، إلا إن ساعات التجهيز غير مستقرة و لاسيما في أوقات الذروة في فصل الصيف، مما أدى ذلك اعتماد المواطنين على مصادر ثانوية لحصول للطاقة الكهربائية، متمثلة بالمولدات المنزلية ومولدات الشارع التي تخدم الأحياء السكنية، وتكمن فائدة هذه المولدات في سد العجز الحاصل في توفير الطاقة الكهربائية للسكان، إلا أنها تؤثر سلباً على البيئة من حيث كمية الملوثات والغازات السامة التي تطرحها هذه الملوثات، فضلاً عن مستوى الضجيج الناتج عنها وازعاج صوتها العالي . تتوفر في المحافظة عدد من محطات المتنوعة توليد الطاقة الكهربائية منها محطات بخارية وغازية وكهربائية، وإن اجمالي طاقتها الإنتاجية يزيد عن ضعف إجمالي حاجة المحافظة، إلا انه الجزء الأكبر من الإنتاج ينقل إلى الشبكة الوطنية، ومن ثم توزع إلى المحافظات وخاصة محافظة بغداد، ومن جهة أخرى فإن هناك فارقاً كبيراً بين الطاقات التصميمية للمحطات وهي (٢١٥٠) ميغاواط / ساعة.

وبين الإنتاج الفعلي الذي لا يزيد عن (٥٧)% في أفضل المحطات، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم انسيابية وصول الوقود اللازم للمحطات بحسب حاجتها وقلة المال اللازم لصيانة المحطات، فضلاً عن الظروف الجوية السيئة وخاصة كون أغلب المحطات في بابل غازية تتأثر بشدة العواصف الترابية والغبار العالق في الجو. يعتمد استهلاك الكهرباء في المحافظة أسوة ببقية محافظات العراق على ما يتم تخصيصه من طاقة في الجهات المركزية ولا علاقة للاستهلاك بواقع انتاج المحافظة منها، كما وتباين ساعات التجهيز الفعلية ما بين (٢٠ –٢٤)ساعة في فصلي الربيع والخريف أي (٢٠٠) ميغاواط/ساعة ، وما بين (٨ –١٢) ساعة يومياً في فصل الصيف وبما يزيد بأكثر من (١٢٥) ميغاواط/ساعة على وجه الخصوص وهذا يشير إلى نقص حاد في إمدادات الكهرباء للمحافظة.

وبلغ معدل الطاقة المجهزة في المحافظة (١٦٥) ميغاواط / ساعة لعام ٢٠٢٢، ثقل الاستهلاك المنزلي نسبة (٦٠)% منه، والاستهلاك الصناعي (١٥)%، والزراعي (٥)%، والتجاري (٧)%، وأخيراً يبلغ الاستهلاك الحكومي (١٢)%، وإن معدل العجز كبير جداً وصل إلى (١٢٠٠) ميغاواط/ ساعة، ونسبة التجهيز وصلت إلى (١٢)ساعة أي بنسبة (٥٠)%وهي نسبة متوسطة وتؤشر ضعف استدامة خدمات الكهرباء الوطنية في المحافظة، فضلاً عن وجود نسبة عالية من الطاقة الضائعة بسبب التجاوز على الشبكة أو عدم نصب عدادات لقراءة الاستهلاك، أو بسبب عدم ربط الأجهزة ذات الاستهلاك العالي خارج العداد ،ويقدر إن كمية الطاقة الضائعة في المحافظة بلغت ما نسبته (٣٥)% من إجمالي الطاقة المستهلكة، مما يقتضي اتخاذ إجراءات إدارية وقانونية وفنية لضمان وقف الهدر الكبير في استهلاك الطاقة الكهربائية. وكما موضح في الجدول(٥٩)و(٦٠) و(٦١) إن تغيير الكهرباء بكلفة واطئة يعد من أهم المقومات الأساسية لقيام المشاريع التنموية وتطويرها في المحافظة، وفي ضوء كل ما ذكر، نجد إن نصيب المحافظة من الطاقة الكهربائية قليل ومحدود، مما أنعكس ذلك على جميع مرافق الحياة المختلفة.

جدول (٥٩) محطات انتاج الطاقة الكهربائية وكميات الطاقة المنتجة والمباعة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الوحدات الادارية	اسم المحطة	نوعها	عدد الوحدات التوليدية	الطاقة التصميمية (م. و. س)	الطاقة الانتاجية الفعلية (م. و. س)	النسبة %
الاسكندرية	محطة المسيب الحرارية	بخارية	٤	١٢٠٠	٥٥١،٤	٦٤،٣
المسيب	محطة المسيب	غازية	١٠	٥٠٠	١٢٠	١٤
مركز الحلة	محطة الحلة / ١	غازية	٨	١٨٥	٧١،٢	٨،٧
ابي غرق	محطة الحلة / ٢	غازية	٢	٢٥٠	١٠٦،٩	١٢،٥
سدة الهندية	محطة الهندية	كهرومائية	٤	١٥	٤،٧	٠،٥
المجموع			٢٨	٢١٥٠	٨٥٤،٢	١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الجدول (٦٠) المؤشرات قطاع الطاقة الكهربائية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢

ت	المؤشرات	قيمة المؤشر
١	متوسط انتاج الطاقة / ميغاواط / ساعة يومياً.	٨٠٠ ميغاواط / ساعة
٢	معدل تجهيز المحافظة / ساعة يومياً ونسبة الحاجة الفعلية منها.	(١٢) ساعة يومياً، (٥٠)%.
٣	حمل الذروة للإنتاج الطاقة الكهربائية / ميغاواط / ساعة.	٢٠٠٠
٤	حجم الفجوة أو العجز في الطاقة الكهربائية / ميغاواط / ساعة	١٢٠٠
٥	الطاقة التصميمية لمحطات الطاقة الكهربائية / ميغاواط / ساعة	٢١٥٠
٦	معدل استهلاك الطاقة في الصيف / ميغاواط / ساعة	١٢٥
٧	معدل استهلاك الطاقة في الشتاء / ميغاواط / ساعة	٢٠٠
٨	نسبة الطاقة الضائعة	%٣٥
٩	عدد المحطات المنتجة للطاقة / ميغاواط	٢٨
١٠	الطاقة الكهربائية المنتجة	٧٩٥
١١	عدد محطات الطاقة الكهربائية	٤
١٢	معدل الطاقة المجهزة / ميغاواط / ساعة	١٦٣
١٣	نسبة الاستهلاك المنزلي من الطاقة	%٦٠
١٤	نسبة الاستهلاك الصناعي من الطاقة	%١٥
١٥	نسبة الاستهلاك الزراعي من الطاقة	%٥
١٦	نسبة الاستهلاك التجاري من الطاقة	%٧
١٧	نسبة الاستهلاك الحكومي من الطاقة	%١٢
١٨	نصيب الفرد من الكهرباء المباعة (ميكاواط. ساعة)	(١،٠٣٧)

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

الجدول (٦١) مؤشرات الطاقة في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (٧) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.				
ت	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر	سنة المؤشر
١	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة بتكلفة ميسورة بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) نسبة السكان ذوي الوصول الى الكهرباء	٢٥٥١٦٠	٢٠١٨
٢	مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) كثافة الطاقة حسب الطاقة الأولية والناتج المحلي الاجمالي.	h/kcqi/kw ٢٧٤٠	٢٠١٧
٣	تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسر الوصول الى بحوث وتكنولوجيا الطاقة التطبيقية بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الاحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) المبلغ الذي تم حشده سنوياً بالدولار الأمريكي ابتداء من عام ٢٠٢٠ في اتجاه التزام ١٠٠ مليار دولار.	$١١،٧٧٧٤ $١٢،٤٠٠	٢٠٢٠ ٢٠٣٠
٤	توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدى، بحلول عام ٢٠٣٠.	المؤشر (١) الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في التحولات الحالية للبنية التحتية والتكنولوجيا كخدمات التنمية الصحية.	انتاج طاقة بمقدار ١٥٢٥	٢٠٢٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية تخطيط بابل، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤- مؤشرات خدمات قطاع الاتصالات:

يعدّ قطاع الاتصالات في الوقت الحاضر القطاع الأكثر انتشاراً في معظم دول العالم، وتمثل بالوسائط الالكترونية التي تعمل على إيصال المعلومات عبر مسافات بين أجهزة في مواقع مختلفة، كما وتعد من الهياكل الارتكازية الهامة في عملية التخطيط والتنمية، لأنها أحد الدعائم الأساسية التي تسهم في توفير قاعدة معلومات ضرورية لتنفيذ الخطط التنموية وعمليات تنفيذها وتبادل المعلومات وسرعة نقلها ودقة مضامينها، وتشمل أبرز الاختراعات التي تظهر مقدار التوزيع الدائم والمستثمر للشبكات الالكترونية.[١] تعمل مؤشرات شبكة الاتصالات في خدمة النشاط التنموي في المحافظة من خلال مؤشر الكثافة الهاتفية إلى مجموع السعات الهاتفية لبدالات المحافظة. ومن خلال الجدول (٦٢) بلغت نسبة خدمة الاتصالات السلكية والشبكات الأرضية (٨٤)%، وبنسبة العجز (١٦)%، بينما نسبة الاتصالات اللاسلكية بلغت (٧٤)%، وبنسبة عجز (٢٦)%، وبلغ عدد المشتركين للبدالات الأرضية (٤٧٦١٤) مشترك، وعدد البدالات العاملة بلغ (٦١) بدالة. وبلغت النسبة المشغولة في البدالة أعلى نسبة كانت في مركز قضاء القاسم (٩٦)%، وأقل نسبة كانت في قضاء جرف الصخر (صفر)% وذلك بسبب الوضع الأمني المتردي في تلك المنطقة، وكذلك انعدمت الخدمة في نواحي (زيد بن علي، سوراء، نبي الله إبراهيم، الباقر) كونها نواحي مستحدثة. وبلغ عدد المؤسسات البريدية (٢١) مؤسسة، وبلغ عدد العاملين فيها (٦٧٢) عامل.

الجدول (٦٢) مؤشرات خدمات قطاع الاتصالات في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (١٧) تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.				
ت	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر	سنة المؤشر
١	تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول اليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تسهل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على	المؤشر (١) اتفاقيات وبرامج التعاون العلمي، أو التعاون في مجال التكنولوجيا بين الدول، حسب نوع التعاون.	عدد الاتفاقيات المفعلة (١٠) عدد، عدد الاتفاقيات الكلية (٣١) .	٢٠١٨

(١) بشير ابراهيم الطيف وآخرون، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠٠٩، ص ١٥٣.

	مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتسير التكنولوجيا.			
٢	التفعيل الكامل لنيل التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	المؤشر (١) عدد ونسبة الأفراد المستعملين للأنترنيت المؤشر (٢) عدد البدالات العاملة المؤشر(٣)عدد المشتركين للبدالات الأرضية المؤشر (٤) نسبة الاتصالات السلكية ونسبة العجز فيها. المؤشر (٥) نسبة الاتصالات اللاسلكية ونسبة العجز فيها. المؤشر (٦) سعة البدالة المؤشر (٧) نسبة الخدمة من حصة البدالة. المؤشر (٨) نسبة الفجوة من سعة البدالة. المؤشر (٩) عدد أبراج الاتصالات ونسبتها المؤشر (١٠) نسبة مستخدمي الهاتف المحمول المؤشر (١١) عدد ونسبة خطوط الهاتف النقال واللاسلكي المؤشر (١٢) الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص المؤشر(١٣) مجموع الأرقام المشغولة ونسبتها المؤشر (١٤) مجموع الأرقام الشاغرة ونسبتها	(٨٧٢٢٤٧) وبنسبة (٧،١)% (٦١) (٤٧٦١٤) (٨٤)%، (١٦)% (٧٤)%، (٢٦)% (٣٠٠٠٠ – ٦٧٢٠) (٥٦)% (٤٤)% (١١٨٤)، وبنسبة(٥،٢)% (٦٧،٥)% (٢٤٠٣١٨٨) وبنسبة (٧،١)% (٦،٦)% (١٠١٥٢٨) وبنسبة (١٠،٧)% (٥٤٣٣٦) وبنسبة (٥،٩)%	٢٠٢٢

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل (٢٠٢٠ – ٢٠٣٠) بابل، ٢٠٢٠، ص١٠٨.

المبحث الرابع : مؤشرات التنمية السياسية والحكم الرشيد:

تعتبر التنمية المستدامة جزئية كبيرة تضمن استقرار الوضع السياسي، وتستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع ، وبالتالي استقرار السلطة السياسية، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، مع تدعيم فكرة الحكومة المركزية .[1] أما الحكم الراشد فيقصد بتلك الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة لكل الكوادر من الموارد البشرية، والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية والمنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سليمة وسياسية ومؤسساته ويحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وإن قوة للمسائلة وعدالتها ومصداقيتها تعد مرتكزاً أساسياً للحكم الرشيد وحافز مهماً للتنمية، لكونه يبدد مخاوف رأس المال من المخاطرة، ويدعم الثقة بالاقتصاد المحلي فيشجع الاستثمار الخارجي والتعاملات المالية والمصرفية الأجنبية بمثيلاتها المحلية، ويردع ذات الوقت عمليات استغلال المنصب أو مؤسسات الدولة لأغراض خاصة، وتعتبر محاربة الفساد أحد أهم أوجه الثقة بنظام الحكم والنظام الاقتصادي القائم. واخيراً فإن بناء رأي عام وتحويله إلى قوة للمسائلة والمحاسبة تضاف كوجه آخر من أوجه الشفافية وردع الفساد، ومدعاة للثقة وإشاعة روح المواطنة، مما ينعكس إيجاباً على مجهودات الاستدامة، وهذا كله غائب وغير معمول به بالنظام السياسي الحالي وبالتالي عدم تحقيق أي تنمية مستدامة في هذا الجانب للمحافظة .[2] أما بالنسبة للمجتمع الآمن فقد أنتجت الأزمات المتلاحقة اختلالات بنيوية أبرزها سلسلة من الظواهر الجديدة مثل ظاهرة التهجير القسري واليتيم والترمل والتشرد والتفكك الأسري وظاهرة الفساد المالي والاداري، والفقر والحرمان وارتفاع معدلات البطالة، ومشكلات الإعاقة مظاهر العشوائيات من جهة. ومن جهة أخرى هناك مشكلات مجتمعية جديدة أخرى مثل الارهاب والشراكات المسلحة وعدم احترام القانون والنظام وظاهرة الجريمة المنظمة والاستغلال الجنسي وظاهرة تعاطى المخدرات، فضلاً عن ظواهر التجاوز على الأملاك العامة وإشاعة المخالفة بمعيار المسؤولية الاجتماعية، ومن الأهداف التي يتضمنها هذا المحور (السلام والعدل المؤسساتي) والذي يؤكد على إن العيش يصبح مستحيلاً بدون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم

([1]) فرزدق علي التميمي، التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد ٢، ط١،مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠٢١، ص ٣٠.

([2]) عبد الزهرة علي الجنابي، التنمية المستديمة من منظور جغرافي، مصدر سابق، ص ١٧١.

(٢) علي رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة الجذول ، السنة الثالثة، العدد ٢٥، ٢٠٠٥، ص ٥٩.

الفعال والقائم على سيادة القانون[٢]، والجدول (٦٣) يوضح أهم هذه المؤشرات في المحافظة، ونظراً لتدني كفاءة المؤسسات الحكومية وتراجع دور القطاع الخاص أدى إلى حرمان المواطن من الحصول على حقوقه الدستورية في التعليم والصحة والسكن والأمن والاستقرار والعدل والتكافؤ والفرص والمساواة، والذي أنعكس في النهاية في انخفاض مؤشرات التنمية المرتبطة بالأمية والفقر والتدهور الصحي، ولذلك تسعى استراتيجية التنمية المحلية في محافظة بابل الى إدارة رشيدة ذات رؤية واحدة ورسالة مشتركة ذات موارد بشرية محفزة وماهرة وهياكل تنظميه مرنة وصلاحيات قرب التنفيذ معتمدة اللامركزية في نظامها والحكومة الالكترونية في عملياتها ومنهج الادارة بالنتائج بالابتعاد عن البيروقراطية والروتين، محورها التمييز في الأداء وتحقيق التنمية المستدامة بمشاركة القطاع الخاص من أجل خدمة ورضا المواطن.

جدول (٦٣) مؤشرات التنمية السياسية والمؤسساتية والحكم الرشيد في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

الهدف (١٦) التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة اشكالية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.			
ت	الغاية	المؤشرات	قيمة المؤشر	سنة المؤشر
١	الحد بدرجة كبيرة من جميع اشكال العنف وما يتصل من معدلات الوفيات في كل مكان.	المؤشر (١) عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠،٠٠٠ من السكان حسب الجنس والسن. المؤشر (٢) نسبة السكان الذين كانوا عرضة للعنف الجسدي أو النفسي والجنسي.	ذكور (٥،٣٧)%، اناث (٢،١٥)% أقل من (٥) سنوات(٢،٩٢)%. من (٥ –١٥) سنة (١،١٣)%. من (١٥) سنة فأكثر (٥،٤٦)%. النساء / مسجل (٨٥٠) المنجز (٧٠٠) الرجال / مسجل (٣٢٠) المنجز (١٧٥) الأطفال (٢٥) مسجل والمنجز (٢٥).	٢٠١٨ ٢٠١٨
٢	الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز	المؤشر (١) نسبة من الأسلحة الصغيرة المصادرة والأسلحة الخفيفة التي يتم	٥٧ قطعة سلاح	٢٠١٨

	استيراد الأموال المسروقة واعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام ٢٠٣٠.	تسجيلها وتعقبها وفقاً للمعايير الدولية والصكوك القانونية.		
٣	كفالة وصول الجمهور الى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.	المؤشر (١) عدد حالات القتل والخطف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وتعذيب الصحفيين والعاملين في وسائل الاعلام المرتبطة والنقابيين والمدافعين عن حقوق الانسان التي تم التحقق فيها.	حادث ارهابي (٦٦). اغتيال (٣). خطف (١٩). شهداء (٥). جرحى (٣٢). (أجهزة امنية وشرطة).	٢٠١٨
٤	تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.	المؤشر (١) وجود مؤسسات وطنية مستقلة كحقوق الانسان وفقاً لمبادئ باريس.	تم تأسيس المفوضية العليا كحقوق الانسان وفقاً لمبادئ باريس وما نصت عليه المادة (١٠٢) من الدستور العراقي.	٢٠١٨

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة بابل، شعبة الاحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

خلاصة الفصل الثالث.

١-توضح المؤشرات السكانية إن نسبة النمو في المحافظة بلغت (٢،٥)، وأن نسبة الحضر والريف كانت (٥٠)% لكل منهما وهي نسبة متوازنة، وكانت نسبة النوع جيدة حيث بلغت (١٠٢) ذكر لكل (١٠٠) أنثى، ووصلت نسبة الاعالة إلى (٦٤)% ،وكانت نسبة النشطين اقتصاديا وهم الفئة الثانية النسبة الأكبر وبلغت (٦٠)% ،وكل هذه المؤشرات تشير إلى إن المجتمع فتي وشاب وقادر على النهوض بالواقع التنموي للمحافظة وتحقيق تنمية بشرية مستدامة.

٢- تبين المؤشرات الاقتصادية في المحافظة إلى ضعف استثمار النشاط الزراعي وعدم تحقيق تنمية فيه، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% وبكميات إنتاج محدودة ومتدنية لا تسد حاجة المحافظة ولا تفضي إلى تنمية مستدامة. أما النشاط الصناعي فيعاني التراجع والإهمال وغلق أغلب المصانع وعدم إنتاجها، واغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، ويساهم بما دون (٤)% من القيمة المضافة، ونسبة (٢) % من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤشر ضعف هذه المؤشرات وعدم تحقيق أدنى مستوى من التنمية المستدامة فيه. وكذلك النشاط التجاري ضعيف و مقتصر على تجارة بعض المواد الغذائية وبعض المواد الأخرى، وغير مستثمر بشكل جيد في المحافظة ولا يحقق أي تنمية. أما فيما يخص القطاع السياحي فإسهامه ضعيف في التنمية، حيث بلغت ايراداته نسبة (٠،٢)%، ونسبة الأرباح (٠،٣)%، ونسبة العاملين (٤)%، وهذه المؤشرات لا تتناسب مع ما تملكه المحافظة من تاريخ وحضارة وعدد المواقع الأثرية والدينية، وبالتالي لا تحقق تنمية مستدامة فيه.

٣- توضح مؤشرات قطاع الاستثمار في المحافظة إن أغلب المشاريع المستثمر فيها هي مشاريع استهلاكية، كالاستثمار في السكن والتعليم والتجارة والخدمات، وقله المشاريع الإنتاجية الاستثمارية، كمشاريع الصناعات والكشف عن المعادن واستثمارها وإنتاج الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة في المحافظة.

٤- توضح مؤشرات البيئة ضعف في تحقيق مستويات وأهداف التنمية المستدامة فيها، حيث بلغت نسبة التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات (١)% وهي مؤشر ضعيف ويكاد ينعدم في المحافظة، كما وصلت نسبة العجز في حصة الفرد للمساحات المشجرة نسبة كبيرة وصلت إلى (٧٧)%، ونسبة الأراضي المتدهورة بلغت (١٤)%، مما يؤشر ضعف هذه المؤشرات وعدم الاستدامة في بيئة المحافظة.

٥- تبين مؤشرات خدمات البنى التحتية، إن نسبة العجز في المساكن بلغت (١١)%، ونسبة العجز في الحصول على خدمات الماء الصالح للشرب بلغت (٢٨)%، أما في قطاع الكهرباء فقد بلغت نسبة

العجز (٥٠)%، وكل هذه المؤشرات تدل على وجود خلل وضعف في كفاءة هذه الخدمات، ولا تحقق أدنى مستوى من التنمية المستدامة في المحافظة، مما يستلزم وضع الخطط التنموية اللازمة لتعويض النقص الحاصل فيها وتنميتها.

جاءت خلاصة الفصل الثالث تتفق مع الفرضية الثانية التي أشارت بوجود ضعف في مؤشرات الاستدامة بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية وعدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل.

الفصل الرابع

((مؤشرات التنمية المستدامة وعلاقتها المكانية في محافظة بابل حسب استمارة الاستبانة))

تمهيد :-

تعد المشاركة الاجتماعية وسيلة لتحقيق التطور والتنمية المستدامة، فمن خلالها تعبر المجتمعات المحلية عن آرائها وتوجهاتها وتحدد احتياجاتها، وتعد هدفاً للحياة الديمقراطية التي ترتكز على إشراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، كما وتعتبر الاستبانة من الأمور المهمة لأجل التوصل إلى نتائج تمثل الواقع الحقيقي لمعرفة مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة وهذا من خلال إشراك مجتمع الدراسة واستطلاع آراء سكان المحافظة وتقييم مستوى الخدمات المقدمة لهم ودرجة كفاءتها، لأن أخذ آراء المجتمع وتلبية متطلباتهم تساهم في نسبة كبيرة في اتخاذ القرارات في عملية التخطيط ووضع الخطط التنموية من أجل تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والوصول إلى المستوى المطلوب من تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في المحافظة. ولتحقيق أهداف الدراسة من خلال تطبيقها في المحافظة، اعتمدت الدراسة أداة استبيان إحصائية لتقييم واقع التحليل الجغرافي لمؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل، وتكونت الاستبانة من سبعة محاور، وبتوزيع (١٥٣٠) استمارة على جميع أقضية المحافظة وحسب عدد سكان كل قضاء* ، وكان نوع العينة عشوائية منتظمة، وتم تحليل البيانات الإحصائية آلياً باستخدام البرنامج الإحصائي (spss٢٥) . وكما موضح في الجدول (٦٤).

جدول (٦٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل.

القضاء	التكرار	النسبة%
الحلة	٦١٩	٤١
المحاويل	٢٦٤	١٧
الهاشمية	٣٥٥	٢٣
المسيب	٢٩٢	١٩
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ نتائج الاستبانة باستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز للعلوم الاجتماعية spss٢٥.

اعتمدت المعادلة الآتية في توزيع عينة الدراسة واستخراج عدد الاستمارات لكل قضاء في المحافظة:

$n = t^2 / r^2 + 1/N \times t^{t2}$

n = حجم العينة. ، t^2 = قيمة (z) ال (٩٥)% درجة الثقة = (١،٩٦).

r^2 = نسبة الخطأ المسموح به = (٠،٠٥) ، N = حجم المجتمع المحلي.

*(٣،٨٤١٦)/ (٠،٠٠٢٥) +١/ (٣٢٧٠٠٠) × (٣،٨٤١٦)

= (٣،٨٤١٦) /(٠،٠٠٢٥١١٧٤٨) = (١٥٢٩،٤٥) .

المصدر/ للمزيد ينظر، سامي عزيز وأياد عاشور الطائي، الإحصاء والنمذجة في الجغرافيا، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٣٨.

أولاً / محور الأسرة . ويتضمن ما يأتي:

١- مهنة رب الأسرة: يبين الجدول (٦٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مهنة رب الأسرة حيث بلغت نسبة المستجوبين الموظفين (٤٤،٦٤)% ،والذين مهنتهم كاسب كانوا بنسبة (٣١،٩٠)%، والمتقاعدين بنسبة (٢٣،٤٦)% من عدد أفراد عينة الدراسة في المحافظة، نلاحظ ارتفاع نسبة السكان المعتمدين في مصدر دخلهم على الأجور والرواتب، مما يؤثر ذلك على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتمثلة بالزراعة والصناعة وعدد العاملين فيها، مما ينعكس سلباً على تلك القطاعات التي يمكن عن طريق تنميتها توفير فرص العمل والحد من البطالة وبالتالي زيادة مستوى معيشة الفرد الذي يعد من الأساسيات التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة. كما إن نسبة الكسبة ليست بقليلة وتدل على إن هذه النسبة من السكان لا تملك دخل ثابت لمعيشتها وليس لديها عمل فيؤدي هذا إلى تدني مستوى المعيشة لديهم وبالتالي ارتفاع نسبة الفقر في المحافظة. وكذلك المتقاعدين يكون دخلهم محدود وراتبهم الشهري قليل ولا يكفي لسد متطلباتهم الأساسية للعيش بحياة حرة كريمة خاصة مع ارتفاع سعر الدولار وارتفاع الأسعار وغلاء السلع، كل ذلك تعتبر مؤشرات تدل على عدم تحقيق أدنى مستوى من التنمية المستدامة في المحافظة.

جدول (٦٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مهنة رب الأسرة.

المهنة	التكرار	النسبة %
موظف	٦٨٣	٤٤،٦٤
كاسب	٤٨٨	٣١،٩٠
متقاعد	٣٥٩	٢٣،٤٦
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- سكن رب الأسرة : تبين معطيات الجدول (٦٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب منطقة سكن رب الأسرة والعائلة، حيث بلغ عدد المستجوبين الذين يسكنون في منطقة الحضر (٥٣،٨٦)% ،والذين يسكنون في الريف (٤٦،١٤)% من عدد أفراد عينة الدراسة، هذا يعني إن عينة الدراسة توزعت بنسبة أكبر على سكان الحضر أكثر من الريف في المحافظة.

الجدول (٦٦) عدد ونسبة السكان حسب منطقة السكن في محافظة بابل.

الفئة	التكرار	النسبة%
حضر	٨٢٤	٥٣،٨٦
ريف	٧٠٦	٤٦،١٤
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- عدد أفراد الأسرة من الذكور والإناث في الأسرة :

يبين الجدول (٦٧) إن أعلى نسبة كانت للعوائل التي يكون فيها عدد الذكور (٢) ،وعدد الإناث (٣) ،مما يدل ذلك على صغر حجم الأسرة في المحافظة، وإن زيادة عدد أفراد الأسرة داخل البيت الواحد يولد ضغطاً على الخدمات المختلفة المتوافرة في الوحدة السكنية، مما ينعكس سلباً على راحة ورفاهية الفرد وقدرته على العطاء وامكانياته التي يمكن أن يطلقها فيما لو توافرت الأجواء الهادئة والمستقرة، كما وحصوله على كفايته من الخدمات المقدمة من خدمات الوحدة السكنية التي تعد أساساً لتهيئة الفرد ليساهم بشكل فعال في تنمية مجتمعه، مما يعد ذلك من الأهداف المهمة التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة.

الجدول (٦٧) عدد ونسبة أفراد الأسرة من الذكور والإناث في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٢	٠،١٣
	١	٢٠٤	١٣،٣٣
	٢	٤٣٦	٢٨،٥
	٣	٤١٧	٢٧،٢٥
	٤	٢٧٧	١٨،١
	٥	١٢٩	٨،٤٣
	٦	٤٥	٢،٩٤
	٧	١٢	٠،٧٨
	٨	٧	٠،٤٦
	١٠	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١	٠،٠٧
	١	٢٠٨	١٣،٥٩
	٢	٣٩٢	٢٥،٦٢
	٣	٤٢٥	٢٧،٧٨
	٤	٢٨٥	١٨،٦٣
	٥	١٢٠	٧،٨٤
	٦	٧٤	٤،٨٤
	٧	١٥	٠،٩٨
	٨	١٠	٠،٦٥
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

ثانياً / محور الدخل : ويتضمن المؤشرات الآتية :

١-مؤشر الدخل الشهري للأسرة : وضعت الأمم المتحدة مؤشراً لقياس الفقر، اسمه خط الفقر وهو أدنى مستوى من الدخل يحتاجه المرء في بلد ما، وقد حدد (بدولارين يومياً)[١].

وقد بينت نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٦٨) إن نسبة المبحوثين الذين دخلهم أقل من (٥٠٠)ألف دينار (٣٤،٣١)%، وهذه نسبة مرتفعة، يعني إن هذه النسبة من السكان هم دون خط الفقر، أما نسبة من يتراوح دخلهم بين (٥٠٠ – مليون) دينار بلغت (٤٢،٤٢)%، وأيضاً تعتبر نسبة كبيرة لأن دخلهم هذا لا يسد حاجاتهم الأساسية قياساً مع ارتفاع الأسعار وارتفاع الدولار، وبذلك هم يعانون نوعاً من الفقر لعدم استطاعتهم توفير أغلب متطلبات العيش الكريم، والذين دخلهم أكثر من مليون دينار شهرياً بلغت أقل نسبة (٢٣،٢٧)% من أفراد عينة الدراسة، فنلاحظ إن ارتفاع نسبة الفئة الأولى والثانية في المحافظة يعتبر مؤشراً على ضعف الحالة الاجتماعية لسكان المحافظة، وبالنتيجة فهذه المؤشرات لا تفضي إلى تنمية مستدامة. ومن الجدير بالذكر فإن الفقر يعدّ السبب الأول لسوء التغذية بسبب تردي الأحوال المعيشية، وله الأثر السلبي على التعليم، لأن الفقراء يضطرون إلى إخراج أبنائهم من المدارس واشراكهم بسوق العمل لكي يوفروا زيادة في الدخل الشهري لهم، وبالتالي زيادة الجهل والأمية والتسرب والابتعاد عن مصادر التنمية، أي إن معدلات التسرب من المدارس ترتبط بعلاقة متبادلة مع مستويات الدخل المنخفضة، حتى مع مجانية التعليم، مما يزيد ذلك من نسب البطالة ومن تفشي بعض الظواهر السلبية في المجتمع أبرزها الجريمة. فالمجتمع الذي يعاني من الفقر لا يستطيع من توسيع الخيارات أمام الناس والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية، وهو بذلك يعدّ من الأسباب الرئيسة في تراجع التنمية الاقتصادية المستدامة وتراجع المدخرات وجميع هذه المؤشرات تمثل أهم معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(١) الأمم المتحدة عبر الموقع الإلكتروني الآتي :https://www.un.org

الجدول (٦٨) عدد ونسبة الدخل الشهري لسكان محافظة بابل.

الفئة	التكرار	النسبة%
أقل من ٥٠٠ دينار	٥٢٥	٣٤،٣١
من ٥٠٠ – مليون دينار	٦٤٩	٤٢،٤٢
أكثر من مليون دينار	٣٥٦	٢٣،٢٧
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر طبقة الأسرة** . تُبين نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٦٩) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبقة الأسرة، حيث بلغت نسبة عدد المبحوثين الذين صنفوا اسرهم من الفقراء (٥،٦٩)%، وهذا يعني إن هذه النسبة من السكان ليس لديها دخل كافي لسد حاجتها الأساسية من الغذاء المتوازن والمأوى والملبس والرعاية الصحية والتعليم الأساسي لذلك هم يفتقرون لكل هذه الأساسيات، فيما بلغت أعلى نسبة للأسر من الطبقة المتوسطة (٨٦،٣٤)%،وتعتبر نسبة مرتفعة ومؤشر ضعيف في التنمية المستدامة، لان الطبقة المتوسطة قد تحولت في العراق إلى طبقة فقيرة وإن بعض العوائل لا يكفيها هذا الدخل بحكم ارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع قيمة العملة و غلاء المعيشة وكثرة متطلبات العيش وكلف الحياة في الوقت الحاضر، ولابد من وضع إستراتيجية لرفع المستوى المعيشي للسكان على الأقل بما يوفر متطلبات الحياة وخاصة للعوائل ذات الدخل المنخفض، أما طبقة الأغنياء فقد بلغت نسبتهم (٧،٩٧)% وهي بهذا تعتبر نسبة منخفضة وتدل على قلة عدد السكان من هذه الطبقة في المحافظة.

الجدول (٦٩) توزيع نسب وأعداد أفراد العينة حسب طبقة الأسرة في محافظة بابل.

الفئة	التكرار	النسبة %
الفقراء	٨٧	٥،٦٩
متوسطة الحال	١٣٢١	٨٦،٣٤
الأغنياء	١٢٢	٧،٩٧
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر / بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- مؤشر عدد أفراد الأسرة من الذكور والإناث المشمولين بالحماية الاجتماعية . تبين نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٧٠) إن النسبة الأكبر من الذكور في الأسرة هم غير مشمولين بالحماية الاجتماعية وبنسبة (٧٣،٩٩)% ،ونسبة الإناث غير المشمولات بلغت (٨٤،٣٨)%، هذا يعني إن أغلب سكان المحافظة لم يستفدْ من هذه الخدمة. أما نسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد فقط من الذكور مشمول بالحماية الاجتماعية بلغت نسبتهم (٢٠،٩٨)%، ونسبة الإناث بلغت (١٠،٥٢)% من عدد أفراد عينة الدراسة في المحافظة. فنلاحظ إن النسبة الأكبر من الأسر هم غير مشمولين بنظم الحماية الاجتماعية، وهذا يفاقم المشكلة اجتماعياً مما يستوجب وضع إستراتيجية لشمول هذه الفئات المحرومة من السكان ولغرض تحسين مستواهم المعاشي، وخاصة شمول الذكور لأن يقع عليهم الجزء الأكبر من مسؤولية الاعالة لعوائلهم، أما الإناث فنسبة غير المشمولات أيضاً كبيرة جداً ولها آثار سلبية قياساً بعدد الأرامل والمطلقات والأيتام وممن ليس لهن معين، فكل ذلك يسهم في زيادة نسبة الفقر لسكان المحافظة، وبالتالي يعيق من تمكين هذه العوائل ومساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة في المحافظة .

الجدول (٧٠) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة من الذكور والإناث المشمولين بالحماية الاجتماعية في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	١١٣٢	٧٣،٩٩
	١	٣٢١	٢٠،٩٨
	٢	٦٢	٤،٠٥
	٣	١٠	٠،٦٥
	٤	٥	٠،٣٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١٢٩١	٨٤،٣٨
	١	١٦١	١٠،٥٢
	٢	٥٩	٣،٨٦
	٣	١٢	٠،٧٨

	٤	٥	٠،٣٣
	٥	٢	٠،١٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة) .

٤- مؤشر عدد العاملين من الذكور والإناث في الأسرة . تعطي أهمية مؤشر نسبة العمل والتوظيف إلى عدد السكان معلومات عن قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف، وهذا المؤشر يعطي الكثير من الدول رؤية أوضح عن نسبة البطالة ،وعلاقته بالتنمية المستدامة وثيقة ومفيد في قياس التنمية المستدامة خاصة إذا ما تم حسابه بشكل ثابت ومنتظم مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتبين نتائج الاستبانة في بيانات الجدول (٧١) إن نسبة عدد الأُسر التي لا يوجد فيها عاملين من الذكور (١٩)%، ومن الإناث (٧٠،٥٩)%، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث غير العاملات أكثر من نسبة الذكور وبفارق كبير، أما نسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد فقط من الذكور لديه عمل بلغت نسبتهم (٤٧،٤٥)%، ونسبة الأسر التي يوجد فيها امرأة واحدة تعمل بلغت (٢٢،٨١)% .وتدل هذه النسب على ضعف المؤشرات وارتفاع مستوى البطالة في المحافظة مما يؤثر سلباً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعدم توفر أبسط حقوقهم في العمل وأيضاً عدم المساواة واضحة بين الجنسين من ناحية العاملين، حيث نلحظ إن نسبة الذكور العاملين أعلى بكثير من نسبة الإناث، فالتنمية البشرية المستدامة تهدف إلى إتاحة الفرص وتوسيع الخيارات وتأهيل القدرات أمام البشر دون استثناء حتى يكونوا أكثر نفعاً للمجتمع، فضلاً عن أنه لابد من نشر الوعي بضرورة إشراك المرأة في ميادين العمل التي تناسبها والتخلص من العادات والتقاليد التي ترفض عمل المرأة في المؤسسات الإدارية .

الجدول (٧١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين من الذكور والإناث في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٢٩٤	١٩،٢٢
	١	٧٦٢	٤٧،٤٥
	٢	٣٦٨	٢٤،٠٥
	٣	١٠٨	٧،٠٦
	٤	٢٨	١،٨٣

	٥	٤	٠،٢٦
	٦	١	٠،٠٧
	٨	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١٠٨٠	٧٠،٥٩
	١	٣٤٩	٢٢،٨١
	٢	٨١	٥،٢٩
	٣	١٤	٠،٩٢
	٤	٥	٠،٣٣
	٥	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٥- مؤشر عدد العاطلين عن العمل من الذكور والإناث في الأسرة . يعتبر من الأهداف الاستراتيجية المهمة التي تسعى لها التنمية المستدامة هو خفض نسبة البطالة، والتي بلغت في المحافظة (١٣)% حسب دائرة إحصاء بابل وهي نسبة كبيرة ولا تؤشر لتنمية أبداً. ومن خلال نتائج الاستبانة حيث بلغت نسبة عدد الأسر التي لا يوجد فيها ذكور عاطلين عن العمل (٤١،١٨)% ،ومن الإناث (٢٨،٧٦)%، هذا يعني إن نسبة ما يقارب (٥٩)% للذكور، و(٧١)% للإناث، هم الأُسر التي يوجد فيها عاطلين عن العمل سواء كان شخص واحد أو أكثر كما موضح في الجدول (٧٢)، وتعتبر هذه النسب كبيرة ومؤشرات ضعيفة لا تفضي إلى تنمية مستدامة، ويعود هذا التفاوت في النسب بين الجنسين في العمل بسبب طبيعة ونوع أكثر الأعمال هي تلائم الرجال فقط لأنها متعبة وتتطلب جهد أكبر، وبعض الأعمال خطرة وغير آمنة ومقابل أجر متدني، والسبب الآخر يعود إلى عدم تكافؤ الفرص المتاحة للعمل بين الجنسين، كما وإن ارتفاع معدلات البطالة تعدّ تحدياً رئيساً للتنمية البشرية واستدامتها، فهو من جهة يعدّ هدراً للطاقات البشرية المتاحة، وزيادة نسبة

الفقر لعدم توافر مصدر الدخل الذي يوفر الحد الأدنى من المعيشة من جهة أخرى. ومما أثر ذلك على مستويات التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العاطلين عن العمل من الذكور والإناث في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٦٣٠	٤١،١٨
	١	٥١٥	٣٣،٦٦
	٢	٢٨٢	١٨،٤٣
	٣	٧٩	٥،١٦
	٤	١٧	١،١١
	٥	٥	٠،٣٣
	٦	٢	٠،١٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	٤٤٠	٢٨،٧٦
	١	٤٦٦	٣٠،٤٦
	٢	٣٤٤	٢٢،٤٨
	٣	١٨٠	١١،٧٦
	٤	٦٦	٤،٣١
	٥	٢١	١،٣٧
	٦	١١	٠،٧٢
	٧	١	٠،٠٧
	٨	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٦- **مؤشر عدد العاملين في الصناعة من مجموع العاملين في الأسرة** . يوضح الجدول (٧٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الصناعة، حيث بلغت نسبة عدد الأُسر التي لا يوجد فيها عاملين من الصناعة نسبة كبيرة جداً وصلت إلى (٨٥،٤٩)% من عدد أفراد عينة الدراسة

في المحافظة، ويعتبر هذا مؤشر يدل على ضعف القطاع الصناعي وضعف القوى العاملة الصناعية في المحافظة، وتوقف أغلب المصانع، وصعوبة الشروط المطلوبة لغرض الحصول على القروض من المصرف الصناعي واستثماره في تنشيط القطاع الصناعي، كما وتدل هذه المؤشرات عدم استثمار مقومات الصناعة بشكل جيد، وضعف القطاع الخاص، وضعف منافسة السلع والمنتجات الصناعية في الأسواق مقارنة بالسلع المستوردة، مما يستوجب وضع الخطة والعمل على تنمية النشاط الصناعي بشكل يحقق معه تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في المحافظة، أما الأسر التي يوجد فيها عامل واحد فقط في القطاع الصناعي مثلت نسبة (١٠،٣٩)% وهي نسبة متدنية جداً قياساً بما تمتلكه المحافظة من قاعدة صناعية إذا ما أعيد فتح المصانع المتوقفة وتشغيلها واستقطابها لليد العاملة بشكل أكبر.

الجدول (٧٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الصناعة من مجموع العاملين في الأسرة.

العدد	التكرار	النسبة%
لا يوجد	١٣٠٨	٨٥،٤٩
١	١٥٩	١٠،٣٩
٢	٤١	٢،٦٨
٣	١٩	١،٢٤
٤	٣	٠،٢
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٧- **مؤشر عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة في محافظة بابل.** يقيس هذا المؤشر عدد السكان الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة، كما ويبين مستوى الدخل الشهري ومدى كفايته لهم ومستوى المعيشة. وأتضح من خلال الاستبانة ضعف تحقق هذا المؤشر في المحافظة، ومن خلال الجدول (٧٤) فقد بلغت النسبة الأكبر للأُسر التي لا يوجد فيها من الذكور ممن لديهم حساب مصرفي وبنسبة (٨٢،١٦)%، ومن الإناث نسبة (٨٩،٤١)% من أفراد عينة الدراسة، نلاحظ إن النسبة الأكبر ليس لديهم حساب مصرفي في العائلة، وهذا يدل على

ضعف المستوى المالي للسكان وبالتالي ضعف المستوى الاقتصادي لغالبية سكان المحافظة، كما يدل على عدم كفاية الدخل الشهري لأغلب الأسر لسد حاجاتهم الأساسية ومن ثم الإيداع الفائض منها في المصارف، الأمر الذي يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	١٢٥٧	٨٢،١٦
	١	٢٠٨	١٣،٥٩
	٢	٥٠	٣،٢٧
	٣	٩	٠،٥٩
	٤	٤	٠،٢٦
	٥	٢	٠،١٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١٣٦٨	٨٩،٤١
	١	١٢٤	٨،١٠
	٢	٢٨	١،٨٣
	٣	٧	٠،٤٦
	٤	٣	٠،٢٠
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٨- **مؤشر عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم إجازة سوق في العائلة** . يبين الجدول (٧٥) إن نسبة عدد المستجوبين الذين لا يمتلكون إجازة سوق (٢٦،٨٦)% من الذكور وما نسبته (٩٠،١٣)% من الإناث، ونلاحظ الفرق واضح نسبة الجنسين، حيث نسبة قليلة من الذكور ليس لديهم إجازة سوق، والنسبة الأكبر كانت للإناث، وهذا التفاوت الكبير يعود إلى بعض العادات والتقاليد لدى بعض العوائل في المحافظة التي تمنع وتستصعب قيادة المرأة للمركبات، وكذلك بعض الأسباب التي

تعود إلى المستوى الاقتصادي للعوائل، ومؤشر إجازة السوق يدل على ثقافة المجتمع ومدى التزام المواطنين بالقوانين والتعليمات المرورية، وهو مؤشر جيد بالنسبة للذكور ومنخفض جداً بالنسبة للإناث، ويؤدي ذلك إلى عدم تحقيق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين لديهم إجازة سوق في العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٤١١	٢٦،٨٦
	١	٧٤٦	٤٨،٧٦
	٢	٢٨٨	١٨،٨٢
	٣	٦٥	٤،٢٥
	٤	١٥	٠،٩٨
	٥	٥	٠،٣٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١٣٧٩	٩٠،١٣
	١	١٠٨	٧،٠٦
	٢	٣١	٢،٠٣
	٣	٦	٠،٣٩
	٤	٤	٠،٢٦
	٥	٢	٠،١٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٩- مؤشر عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين يستخدمون الإنترنت في العائلة في محافظة بابل.

إن أهمية هذا المؤشر تكمن في أنه يبين القدرة على الوصول للشبكة واستخدامها وعلاقته بالتنمية المستدامة من حيث يوفر الانترنيت نظام لنشر وتوزيع المعلومات فرصاً للوصول للثقافة والمعلومات للجميع، ويمكن عن طريقها اختصار الوقت، وفتح آفاق جديدة من مصادر المعلومات كما وتتيح

فرص اقتصادية جديدة وإمكانيات لخيارات غير ضارة بالبيئة بالنسبة للسوق، كما و تتيح الانترنيت لمؤسسات الأعمال أن تخطو خطوات واسعة نحو الاتجاه العام للتنمية المستدامة، وأن تكون واعدة جداً في تسهيل وتوصيل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وتبين نتائج الدراسة الميدانية ومعطيات الجدول (٧٦)، إن نسبة الأفراد الذكور الذين لا يستخدمون الإنترنت (٧،٧٨)%، والإناث (٠،٣٣)%، أي إن النسبة الأكبر من الأفراد هم يستخدمون الانترنيت في المحافظة وبنسبة (٩٢)% للذكور، و(٩٩)% للإناث، لأنه أصبح يشكل عنصر مهم في الحياة لارتباط الأعمال والتعليم وباقي الأنشطة المختلفة في المحافظة به ارتباطاً قوياً، وبالتالي يعتبر مؤشر جيد من حيث استخدام المواطنين الإنترنت ومؤشر جيد يساعد على تحقيق الاستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٦) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين يستخدمون الإنترنت في العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	١١٩	٧،٧٨
	١	٣٢٨	٢١،٤٤
	٢	٤٢٧	٢٧،٩١
	٣	٣٥٤	٢٣،١٤
	٤	١٨٦	١٢،١٦
	٥	٧٥	٤،٩
	٦	٣٢	٢،٠٩
	٧	٦	٠،٣٩
	٨	٣	٠،٢
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	٥	٠،٣٣
	١	٢٩١	١٩،٠٢
	٢	١٢٣٠	٨٠،٣٩
	٣	٣	٠،٢

	٤	٤	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

ثالثاً / محور التعليم ويتضمن المؤشرات الآتية:

١-**مؤشر معدل محور الأمية** . يبين هذا المؤشر مقياس عن الكم من الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة من السكان، ويعتبر محو الأمية مؤشر في غاية الأهمية في الوصول للتنمية المستدامة وتحسين قدرات الناس على حل مشاكل البيئة والتنمية، كما إنه يسهل نشر الوعي البيئي والأخلاقي، وبناء القيم والمهارات التي تتوافق مع التنمية المستدامة ومشاركة الناس الفعالة في اتخاذ القرار. وإن أهم المشاكل التي تواجه التنمية البشرية هي الأمية وذلك أن الشخص الأمي لا يملك أي مؤهل علمي ولا يمكن الاستثمار فيه، ومن خلال نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٧٧) بلغت نسبة الأمية ومن لا يقرأ ولا يكتب (١٩،٠٢)%، وتعتبر نسبة كبيرة إذا ما أريد تحقيق تنمية بشرية مستدامة في المجتمع، وتعني إن هذه النسبة من سكان المحافظة لا يجيدون القراءة والكتابة ولا يمتلكون المؤهلات اللازمة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل خفض نسبة الأمية إلى الحد الأدنى لما لها من آثار وانعكاسات اجتماعية كبيرة على المجتمع، ويجب إعادة مراكز محو الأمية في المحافظة لجعل المواطنين أكثر رقي وثقافة وتعلم ليساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة بشكل أسرع.

الجدول (٧٧) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حالة وجود فرد أمي في العائلة في محافظة بابل

العدد	التكرار	النسبة %
١	٢٩١	١٩،٠٢
٢	١٢٣٠	٨٠،٣٩
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية** . إن أهمية إجمالي عدد الحاصلين على الشهادة الابتدائية يعتبر مقياس عن إكمال التعليم في النظام التعليمي، وعلاقته بالتنمية المستدامة أن التعليم هو العملية التي يصل من خلالها البشر أو المجتمعات لقدرتهم الكاملة، ويعدّ التعليم عنصر حاسم في تعزيز التنمية المستدامة، وتحسين قدرات الناس في حل مشاكل البيئة والتطور، كما أنه

مهم جداً في تحقيق الوعي وبناء القيم والمهارات المتوافقة مع التنمية المستدامة ومشاركة الناس الفعالة في اتخاذ القرارات. وأن الساسة والمهتمين بقدرة الأطفال على الحصول على المشاركة في التعليم يجدون هذا المؤشر مفيد على نحوٍ خاص فهو يبدي المشاركة الحالية في الشهادة الابتدائية الناتجة عن سنواتٍ دراسية وسياسات تعليمية سابقة بخصوص الدخول للمرحلة الابتدائية. ومن خلال نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٧٨) حيث بلغت نسبة الأسر التي يوجد فيها فرد واحد من الذكور أكمل الدراسة الابتدائية (٣١،٥٧)% وتتقارب النسبة مع الإناث حيث بلغت (٣٢،٥٥)%، هذا يعني إن ما يقارب (١٥)% من الذكور والإناث لم يكملوا الدراسة الابتدائية، وقد لا يجيدون القراءة والكتابة، وبالتالي يؤثرون سلباً على المجتمع كونهم غير قادرين على الإسهام بتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٨) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الأطفال من الذكور والإناث الذين أتموا الدراسة الابتدائية من العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٢٣٧	١٥،٤٩
	١	٤٨٣	٣١،٥٧
	٢	٤٧٢	٣٠،٨٥
	٣	٢٥٠	١٦،٣٤
	٤	٦٧	٤،٣٨
	٥	١٥	٠،٩٨
	٦	٣	٠،٢
	٧	٢	٠،١٣
	٨	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	٢٤١	١٥،٧٥
	١	٤٩٨	٣٢،٥٥
	٢	٤٤٧	٢٩،٢٢
	٣	٢٣١	١٥،١
	٤	٧٢	٤،٧١
	٥	٢٧	١،٧٦
	٦	١٠	٠،٦٥

	٧	٤	٠،٢٦
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- مؤشر نسبة الأطفال من الذكور والإناث الذين تركوا الدراسة الابتدائية في العائلة في محافظة بابل . يعطي هذا المؤشر مقياساً عن عدد الأشخاص الذين تركوا الدراسة الابتدائية والذين لا يعرفون القراءة والكتابة من السكان، كما ويعكس التحصيل التعليمي المتراكم في نشر الكتابة والقراءة، وأي نقص في الكتابة والقراءة مرتبط بالمرحلة التعليمية الأولى الابتدائية للتلميذ والتي تمثل أساس تعلمه، لأن من أهم مرتكزات التنمية البشرية دليل التعليم ومن ضمن هذا الدليل معدل إكمال التلاميذ للدراسة الابتدائية في المحافظة. وللتعليم علاقة ميكانيكية مع تطور حجم العمالة في الدولة وقدرتها على المساهمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة خصوصاً في مجال الخدمات المتنوعة إذ تشير الاحصائيات الدولي إلى إن إتباع تجارب علمية متطورة تزيد من حجم السكان العاملين في قطاع إنتاج السلع والخدمات ،ويظهر هذا الارتقاء بشكل واضح من حجم العمالة الخدمية بالدولة الأكثر تقدماً، كما إن طبيعة إلمام المجتمع بالقراءة والكتابة على أقل مستوى من مراحل التعليم يعزز في إمكانية الحصول على حاجاته الأساسية من توفير الغذاء والسكن والخدمات الأخرى، ويسهم في تعميق الوعي بنواحي القصور بالخدمات ومستوى تقديمها وتعزيز فرص العمل، وكل ذلك لا يتحقق إذا ما كانت نسبة الأطفال التاركين الدراسة الابتدائية كبيرة في المجتمع، ففي المحافظة ومن خلال نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٧٩) إن نسبة الأسر التي لا يوجد فيها أطفال ذكور وإناث تاركين الدراسة الابتدائية في العائلة (٧٨،٤٣)%، وهذا يعني إن بحوالي (٢١)% هم تاركين للدراسة الابتدائية، وهي نسبةٌ كبيرةٌ ومؤشر غير جيد في التعليم، وتدل على إن هؤلاء السكان لا يمتلكون أدنى مستويات التعليم وهي الشهادة الابتدائية وغير مؤهلين علمياً وقد لا يجدون فرص كافية ولا مستقبل مناسب لهم، هذا بغض النظر عن أسباب تركهم الدراسة، سواء كانت أسباب اجتماعية أو اقتصادية، وبالتالي فإن هذه المؤشرات تعيق ولا تحقق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة، لذلك يجب تقليل هذه النسبة وعدم السماح بزيادتها عن طريق توفير الظروف الملائمة للسكان. تعود أسباب ترك الدراسة إلى ضعف الدخل الشهري لبعض الأسر وعدم قدرتهم على تحمل نفقات الدراسة، أو تعود إلى إن بعض الأسر تضطر إلى جعل أولادهم يتركون المدارس والتعليم لغرض العمل وتوفير المال لغرض المعيشة، وهذا ما تشاهده في كثير من

التقاطعات والشوارع وفي الأسواق كثرة الأطفال العاملين وتحملهم لمسؤولية لا تتناسب مع أعمارهم. مما يجب التقليل من هذه الظاهرة ووضع استراتيجية تنموية تساهم في رفع مستوى التنمية البشرية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٧٩) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين تركوا الدراسة الابتدائية في العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	١٢٠٠	٧٨،٤٣
	١	٢٣٨	١٥،٥٦
	٢	٧٤	٤،٨٤
	٣	١٣	٠،٨٥
	٤	٣	٠،٢
	٦	١	٠،٠٧
	٧	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	١٢٠٥	٧٨،٧٦
	١	٢٠٤	١٣،٣٣
	٢	٨٤	٥،٤٩
	٣	٢٩	١،٩
	٤	٦	٠،٣٩
	٥	١	٠،٠٧
	٦	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٤- مؤشر نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية في الأسرة . يعطي هذا المؤشر مقياساً لنوعية رأس المال البشري ضمن السكان البالغين ممن هم في سن العمل، فمثلاً أولئك الذين أكملوا التعليم الثانوي يمكن التوقع أما أن يكون لهم مجموعة من المهارات ذات الصلة بسوق العمل، أو بناء قدرتهم في اكتساب هذه المهارات، وعلاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة في إن التعليم هو العملية التي

يصل بها الأفراد والمجتمعات لأقصى امكانيتهم. ويمثل التعليم دوراً حاسماً في الرفع من التنمية المستدامة وتحسين قدرة الناس على حل مسائل البيئة والتطور كما أنه مهم جداً في بناء القيم والمهارات المتوافقة مع التنمية المستدامة والمشاركة العامة والفعالة في اتخاذ القرار. وتبين نتائج الدراسة الميدانية إن نسبة الأسر التي يوجد فيها طالب واحد من الذكور أكمل الثانوية بنسبة (٣٤،٥١)%، وطالبين بنسبة (٢٦،١٤)%، وإن أقل نسبة كانت هي نسبة الأسر التي تراوح عدد الطلبة الذين أكملوا الثانوية فيها بين (٦ – ٨) طالب بنسبة (٠،٧٨)% ،أي إن أكثر العوائل هي التي يوجد فيها طالب أو اثنان ممن أكملوا الدراسة الثانوية، أما بالنسبة للأسر التي يوجد فيها طالبة واحدة فقد بلغت نسبتهم (٣٢،١٦)% ،والأسر التي فيها طالبتين ثانوية نسبتهم (٢٥،٨٢)% وهكذا كما مبين في الجدول (٨٠) ،وتعتبر هذه المؤشرات جيدة في إن الأسرة لا تخلوا من الطلبة الذين أتموا الثانوية، فهذا يرفع من ثقافة المجتمع ومستوى التعليم لسكان المحافظة، الأمر الذي يسهم في تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

الجدول (٨٠) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد من الذكور والإناث الذين أتموا الدراسة الثانوية من العائلة في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
عدد الذكور	لا يوجد	٤١٥	٢٧،١٢
	١	٥٢٨	٣٤،٥١
	٢	٤٠٠	٢٦،١٤
	٣	١٤٦	٩،٥٤
	٤	٢٧	١،٧٦
	٦	١٢	٠،٧٨
	٧	١	٠،٠٧
	٨	١	٠،٠٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
عدد الإناث	لا يوجد	٤٢٧	٢٧،٩١
	١	٤٩٢	٣٢،١٦
	٢	٣٩٥	٢٥،٨٢
	٣	١٤٧	٩،٦١
	٤	٤٥	٢،٩٤
	٥	١٩	١،٢٤

	٦	٢	٠،١٣
	٧	٣	٠،٢
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٥- مؤشر سهولة الوصول للخدمات التعليمية . يعدّ عنصر المسافة من العناصر المهمة في تحليل التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية. ويأخذ معيار سهولة الوصول الأُسس التخطيطية في مجالات عدة بغية وضع مستوى إجرائي إزاء تخطيط منفعة عامة لجميع السكان ولمختلف الفئات العمرية لتوفير الراحة لمستخدمي تلك الأماكن ذات النفع العام، وإن إحدى هذه الأُسس هو أسلوب توفير الخدمات التعليمية من خلال تحديد إقليم نطاق خدمة المدرسة وتحديد الأوقات (بالدقيقة)، فالوقت المحدد للوصول إلى الخدمات التعليمية (رياض الأطفال) حسب المعايير العراقية هو (١٠) دقائق، ومن خلال نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٨١). و بلغت نسبة المستجوبين الذين كانت اجاباتهم ضمن المعيار المحدد بلغت (٣٣،٣٩)% من الأطفال الذين يصلون في الوقت المثالي المخصص، بينما النسبة الأكبر كانت للمستوجبين الذين كانت اجاباتهم خارج المعيار المحدد وبفارق كبير وبنسبة (٦٦،٦)% من الأطفال يقطعون مسافات كبيرة وقت كثير لغرض الوصول إلى أقرب روضة عليهم. مما يدل ذلك على نقص في عدد رياض الأطفال في المحافظة، وارتفاع نسبة الذين يعانون من مشقة الوصول إليها، وما لذلك من آثار سلبية على صحة الطفل البدنية والجسمية، فضلاً عما قد يتعرض له الطفل من أخطار الحوادث المرورية نتيجة عبور شوارع فرعية ورئيسة، وبالتالي فهذا يعدّ مؤشر ضعيف لم يحققْ الاستدامة في التعليم لسكان المحافظة.

أما في ما يخص المدارس الابتدائية فإن الوقت المحدد للوصول إلى المدارس الابتدائية بحسب معايير التعليم العراقية قد حدد وقت من (١٠- ١٥) دقيقة وأظهرت الدراسة الميدانية وبيانات الجدول (٨١) إن نسبة المبحوثين الذين كانت اجاباتهم ضمن المعيار المحدد بنسبة(٢٨)%، وإن نسبة

(٧٢)% كانت اجاباتهم خارج المعيار المحدد وهم النسبة الأكبر، نلاحظ إن النسبة الأعلى كانت ممن أجابوا بأنهم يستغرقون وقت خارج المعيار المحدد، وهذه النسب تعد مؤشر متدني وضعيف، وتدل على وجود نقصٍ كبير في عدد المدارس الابتدائية، وإن نسبة كبيرة من التلاميذ يعانون مشقة الوصول لمدارسهم، ويضطرون إلى قطع مسافات طويلة وبذل جهد وطاقة جسدية أكثر، مما يؤثر صحياً على التلميذ، ويجب بناء العديد من المدارس و مراعاة التوزيع العادل على الوحدات الإدارية وحسب حجم السكان لغرض سد النقص الحاصل في المدارس الابتدائية في المحافظة.

أما بالنسبة للدراسة الثانوية فإن الوقت المخصص للوصول إلى المدرسة الثانوية حسب معيار وزارة التربية العراقية قد حدد من (٢٠ –٢٥) دقيقة، فإن النسبة الأكبر من المستجوبين كانت اجاباتهم ضمن المعيار وبلغت (٧٨،٨٣)%، والذين خارج المعيار بلغت نسبتهم (٢١،١٧)%، ونلاحظ ارتفاع نسبة المستجوبين الذين كانت اجاباتهم ضمن المعيار المحدد ويعدّ هذا مؤشر متوسط بالنسبة لمعيار سهولة الوصول للمدارس الثانوية في المحافظة، و نسبة من هم خارج المعيار ليست بقليلة وتدل على وجود نقصٍ في عدد المدارس الثانوية، وبذلك يجب بناء المدارس وتوزيعها بشكل متوازن على الوحدات الإدارية في المحافظة، وبالتالي هذه المؤشرات لا تحقق المستوى المطلوب من التنمية البشرية المستدامة في المحافظة.

وفي ضوء مما سبق نستنتج إن المؤشرات الخاصة بمعيار سهولة الوصول تعتبر متدنية وضعيفة وتدل على وجود عجز في المؤسسات التعليمية وعدم توازن توزيعها المكاني في المحافظة ، وبذلك فيجب وضع الخطط التنموية اللازمة لتعويض النقص الحاصل في المدارس ورياض الأطفال، وتحقيق عدالة التوزيع في الوحدات الإدارية وحسب حجم السكان، من أجل تنمية الطاقات البشرية واعداها جيداً لأنها الأساس التي تعتمد وتسعى إلى تحقيقه التنمية المستدامة.

الجدول(٨١) مؤشرات معيار سهولة الوصول للخدمات التعليمية في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
رياض الأطفال	أقل من ٥دقائق	٢٢١	١٤،٤٤
	(٥– ١٠)دقيقة	٢٩٠	١٨،٩٥
	(١٠–١٥) دقيقة	٢٠٠	١٣،٠٧
	(١٥–٢٠)دقيقة	٢٢٠	١٤،٣٨
	(٢٠–٢٥)دقيقة	٥٩٩	٣٩،١٥
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
المرحلة الابتدائية	أقل من (٥)دقيقة	١٤٧	٩،٦
	(٥–١٠)دقيقة	١٨٨	١٢
	(١٠–١٥) دقيقة	١٠٠	٦،٥
	(١٥–٢٠) دقيقة	١٩٨	١٣
	(٢٠–٢٥) دقيقة	٦٢٣	٤٠،٧
	(٢٥–٣٠) دقيقة	١٩٨	١٣
	(٣٠–٣٥) دقيقة	٤٦	٣
	أكثر من ٣٥ دقيقة	٣٠	٢
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
المرحلة الثانوية	أقل من ٥ دقائق	١٦٥	١٠،٧٨
	(٥–١٠) دقيقة	١٧٠	١١،١١
	(١٠–١٥) دقيقة	١٠٠	٦،٥٤
	(١٥–٢٠) دقيقة	٢١٤	١٣،٩٩
	(٢٠–٢٥)دقيقة	٥٥٧	٣٦،٤١
	(٢٥–٣٠) دقيقة	٢٢١	١٤،٤٤
	(٣٠–٣٥)دقيقة	٢٣	١،٥
	أكثر من ٣٥ دقيقة	٨٠	٥،٢٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

رابعاً / محور الصحة : ويتضمن المؤشرات الآتية:

١-**مؤشر عدد المشمولين بالتأمين الصحي.** يعدّ مؤشر التأمين الصحي ذا أهمية في تحقيق تنمية صحية مستدامة، لأنه يكفل تأمين صحي للسكان وضمان تمتعه بدخل ثابت للاحتياجات الصحية وبنظام ثابت ومستدام، وقد أظهرت نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٨٢) إن نسبة المستجوبين غير المشمولين بالتأمين الصحي كبيرة بلغت (٦٥،٩٥)%، ونسبة الأسر التي يوجد فيها شخص واحد فقط في العائلة لديه تأمين صحي نسبة قليلة بلغت (٢٥،٦٩)%، مما يدل ذلك على ضعف هذا المؤشر في المحافظة، لذا يجب وضع إستراتيجية تنموية لشمول أكبر عدد من السكان والعوائل بالتأمين الصحي.

الجدول (٨٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المشمولين بالتأمين الصحي في محافظة بابل.

العدد	التكرار	النسبة %
لا يوجد	١٠٠٩	٦٥،٩٥
١	٣٩٣	٢٥،٦٩
٢	٨٥	٥،٥٦
٣	٢٩	١،٩
٤	٩	٠،٥٩
٥	٤	٠،٢٦
٦	١	٠،٠٧
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر لقاحات الأطفال ضد الأمراض المعدية والخطيرة** . تتضح أهمية هذا المؤشر في أنه يراقب تطبيق برامج اللقاح الوطنية المعتمدة، وعلاقته بالتنمية المستدامة من حيث إن الصحة والتنمية المستدامة مرتبطتان بشكل وثيق، وعكس ذلك فالتنمية غير المستدامة أو غير الصحيحة يمكن أن تؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة، وتعتبر معالجة الاحتياجات الصحية الأساسية جزء مكمل للتنمية المستدامة، والتي تتضمن برامج الوقاية التي تهدف إلى السيطرة على الأمراض السارية وحماية الفئات الضعيفة، والإدارة الجيدة لبرامج التطعيم ضرورية لتخفيض نسبة الإصابة من أمراض الأطفال المعدية، وتعدّ مقياس أساس لمدى التزام الحكومة بالخدمات الصحية. ومن خلال نتائج الاستبانة ومعطيات الجدول (٨٣) الذي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأطفال الذين يحصلون على اللقاحات بشكل مستمر، حيث بلغت نسبة المستجوبين الذين أجابوا بنعم تتوفر لأطفالهم اللقاحات (٨٧،٠٦)% ،والذين لا تتوفر ولا يحصلون على اللقاحات كانت نسبتهم ضئيلة بلغت

(١٢،٩٤)% ،وتدل هذه النسب على أنها مؤشرات جيدة للتنمية الصحية المستدامة في المحافظة بارتفاع نسبة الأطفال الذين يحصلون على اللقاحات بشكل مستمر ومستدام.

الجدول (٨٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأطفال الذين يحصلون على اللقاحات بشكل مستمر في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	١٣٣٢	٨٧،٠٦
كلا	١٩٨	١٢،٩٤
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- **مؤشر عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية وفقر الدم في العائلة** . يعدّ هذا المؤشر من الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة وهو توفير الغذاء الصحي والتخلص من نقص التغذية والأمراض للسكان، ويقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين لا على غذاء صحي ومستدام ويكون غالباً النسبة الأكبر من هؤلاء الأسر من الطبقات الفقيرة في المجتمع. تبين نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٨٤)، حيث النسبة الأكبر كانت للمستوجبين الذين لا يعانون من نقص التغذية وبلغت نسبتهم (٦٣،٨٦)%، وإن نسبة المستجوبين الذين أجابوا بنعم بلغت (٣٦،١٤)% من أفراد المجتمع يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية وهذه نسبة كبيرة ولا يستهان بها، وتؤدي إلى رفع نسبة الفقر في المجتمع، مما يجب توفير مستوى ماشي مناسب لهم، والعمل على توفير نظام غذائي صحي للطبقات الفقيرة والمحرومة، وإعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية ومفردات البطاقة التموينية وفق خطة تنموية تسهم في تحقيق تنمية صحية مستدامة، وبالتالي تعتبر هذه المؤشرات ضعيفة في تحقيق مستويات التنمية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٨٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد في العائلة الذين يعانون من نقص التغذية وفقر الدم في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	٥٥٣	٣٦،١٤
كلا	٩٧٧	٦٣،٨٦
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٤- **مؤشر انتشار التدخين** . إن انتشار التدخين بشكل يومي بين البالغين يعتبر مقياساً لتحديد العبء الاقتصادي والمستقبلي للتدخين، ويعطي الأسس الأولية لتقييم فعالية برامج مراقبة التدخين مع الوقت، وإن علاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من حيث أنه يهدد الصحة، وإن استهلاك التبغ مكلف ويساهم في زيادة معدلات الفقر ومرتبط بعدم المساواة الصحية على المستويين الفردي والوطني، وتؤكد الدراسات بإن انتشار التدخين الأعلى ما بين الفقراء، ويبين ارتباط سلبي بين الانتشار ودخل وصحة الأسرة، وتكاليف علاج الأمراض التي يسببها التدخين وإلى خلل في الإنتاجية، وفيما يتعلق بالأهداف المختلفة لتنمية الألفية للأمم المتحدة، فإن إنتاج استخدام التبغ يقلل من الجهود المبذولة لتحسين التعليم الأساسي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وصحة الأم والطفل، وإن الأموال التي ينفقها الفقراء على التبغ هي أموال مخصصة أصلاً للمواد الغذائية والتعليم، الأمر الذي يحدث نتائج وخيمة ومهلكة خصوصاً بين الأمهات والأطفال ويعيق بالتالي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة. وأتضح من خلال نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٨٥) الذي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأفراد المدخنين في العائلة، حيث بلغ عدد المستجوبين الذين أجابوا بنعم يدخنون نسبة (٣٥،٩٤) %، وبلغت نسبة غير المدخنين وهي الأعلى (٦٤،٠٥)%، مما يمثل مؤشر جيد لقلة نسبة المدخنين في المحافظة.

الجدول (٨٥) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الأطفال المدخنين في العائلة في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	٥٥٠	٣٥،٩٤
كلا	٩٨٠	٦٤،٠٥
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٥- **مؤشر سهولة الوصول للخدمات الصحية** . يعدّ مؤشر سهولة الوصول من المؤشرات المهمة في تقييم الخدمات ومدى رضا السكان عليها، فإن استقراء آراء السكان مهم باعتبار علاقتهم مباشرة مع المؤسسات الصحية التي تقدم الخدمات، و حسب معايير وزارة الصحة العراقية فإن الوقت المستغرق للوصول إلى أقرب مركز صحي قد حدد (١٠) دقائق، ووقت (١٠ -٢٠) دقيقة للوصول إلى أقرب مستشفى ، ونلاحظ من خلال نتائج الاستبانة، إن نسبة المستجوبين الذين كانت اجاباتهم ضمن المعيار المحدد بلغت (٣٣،٩٢)% من أفراد عينة الدراسة يستغرقون الوقت المثالي للوصول إلى أقرب مركز صحي، وإن النسبة الأكبر كانت للمستوجبين الذين كانت اجاباتهم خارج المعيار المحدد وبنسبة (٦٦،٠٨)%، وهذا يدل على وجود نقصٍ كبير في عدد المراكز الصحية في المحافظة. أما فيما يخص الوقت المستغرق للوصول إلى أقرب مستشفى، فإن نسبة المستجوبين الذين

كانت اجاباتهم ضمن المعيار المحدد وهم النسبة الأكبر وبلغت (٧٦)%، ونسبة الذين كانت اجاباتهم خارج المعيار المحدد بلغت (٢٤)% للوصول إلى أقرب مستشفى، وكما موضح في الجدول (٨٦)، ونستنتج مما سبق إن نسبة كبيرة من السكان يتوجب عليهم قطع مسافات طويلة للوصول إلى المستشفى أو المركز الصحي في المحافظة، مع كلفة مادية للحصول على العلاج المناسب مما ينعكس سلباً على الحالة الصحية للسكان، كما ويدل على نقص أو عجز في المؤسسات الصحية، وبالتالي يؤثر هذا على خفض مؤشرات التنمية الصحية المستدامة وكفاءة خدماتها في المحافظة.

الجدول (٨٦) مؤشر سهولة الوصول للخدمات الصحية في محافظة بابل.

المتغير	الوقت	التكرار	النسبة %
أقرب مركز صحي	أقل من ٥ دقائق	٢٥٤	١٦،٦
	(٥-١٠) دقيقة	٢٦٥	١٧،٣٢
	(١٠-١٥) دقيقة	٢٥٧	١٦،٨
	(١٥-٢٠) دقيقة	٣٢١	٢٠،٩٨
	(٢٠-٢٥) دقيقة	٤٣٣	٢٨،٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
أقرب مستشفى	أقل من ٥ دقائق	٢١٢	١٣،٨٦
	(٥-١٠) دقيقة	٢٨٢	١٨،٤٣
	(١٠-١٥) دقيقة	٣١٥	٢٠،٥٩
	(١٥-٢٠) دقيقة	٣٥٣	٢٣،٠٧
	(٢٠-٢٥) دقيقة	٣٦٨	٢٤،٠٥
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

خامساً / محور المرأة : ويتضمن المؤشرات الآتية:

١-مؤشر عدد المتزوجات في العائلة بعمر أقل من ١٥ سنة . إن نسبة المتزوجات بعمر أقل من ١٥ سنة قليلة في المحافظة وفقاً لنتائج الاستبانة وكما موضح في الجدول (٨٧) ،حيث بلغت (١٣،٨٦)% ،والنسبة الأكبر كانت غير المتزوجات في مثل هذا العمر وبلغت (٨٦،١٤)% من أفراد عينة الدراسة في المحافظة، ويعدّ مؤشر جيد لأن ارتفاع نسبة المتزوجات قد يزيد من نسبة الطلاق والتفكك الأسري، وهذا ما نلاحظه من ارتفاع معدلات الطلاق بسبب الزواج المبكر وأسباب اجتماعية كبيرة مما يؤثر ذلك على المستويات المتحققة من التنمية البشرية المستدامة في المحافظة.

الجدول (٨٧) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد المتزوجات في العائلة بعمر أقل من ١٥ سنة في العائلة في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	٢١٢	١٣،٨٦
كلا	١٣١٨	٨٦،١٤
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر الرعاية الصحية ولقاحات الأمهات قبل الولادة** . يوضح هذا المؤشر مدى المستوى الصحي ودرجة كفاءته في المحافظة، وهو من الأهداف التي تؤكد عليها التنمية المستدامة، ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية وبيانات الجدول (٨٨) إن نسبة الأمهات التي يحصلن على الرعاية الصحية واللقاحات النسبة الأعلى في المحافظة وبلغت (٧٨،٧٦)% ،وفقط نسبة (٢١،٢٤)% لا يحصلن على لقاحات، ويعتبر مؤشر جيد نوعاً ما للتنمية الصحية المستدامة، كما ويجب إيصال هذه الخدمة لجميع سكان المحافظة وبشكل آمن ومستدام، وهذا من الأولويات التي تسعى لتحقيقها التنمية المستدامة.

الجدول (٨٨) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وجود رعاية صحية للأمهات قبل الولادة في العائلة في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	١٢٠٥	٧٨،٧٦
كلا	٣٢٥	٢١،٢٤
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- مؤشر تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين . يعتبر هذا المؤشر من ضمن الأهداف المهمة التي تسعى لها التنمية المستدامة، وتمكين المرأة للعمل وفي التعليم وفي ممارسة جميع حقوقها بحرية وضمن القوانين التي تكفل لها ذلك، اعتقاداً بأن المرأة تستطيع الإسهام وبشكل كبير في تحقيق مستويات كبيرة من التنمية المستدامة في المجتمع ولأنها نصف المجتمع أيضاً، ومن خلال نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٨٩) إن نسبة المستجوبين الذين أجابوا بنعم بلغت (٧٨،٧٦)%، وكانت هي النسبة الأكبر في إجابة أغلب أفراد عينة الدراسة، بينما كانت نسبة الذين أجابوا بكلا ولا توجد مساواة من حيث التمكين والعمل نسبة قليلة بلغت (٢١،٢٤)% ،وهذا ربما يعود إلى بعض العادات والتقاليد التي قد تؤثر على عمل المرأة خارج المنزل، و لأسباب أخرى خاصة بفرص العمل المتاحة ونوع العمل .

أما نسبة المستجوبين بخصوص هل يوجد فرق بين الذكور والإناث في التعليم والتعلم كانت النسبة الأكبر بأنه لا يوجد فرق بينهم ووصلت نسبتهم (٨٠،٧٨)% وهو مؤشر جيد ضمن مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بهذا المحور بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بأن يوجد فرق في التعليم بين الجنسين (١٩،٢٢)% وهي تعتبر نسبة قليلة، وهذا ما تسعى إلية التنمية البشرية المستدامة في تقليل نسبة عدم المساواة بين الجنسين في المحافظة.

الجدول (٨٩) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المساواة بين الجنسين من حيث التمكين والعمل والتعليم في محافظة بابل.

المتغير	الإجابة	التكرار	النسبة %
من حيث التمكين والعمل	نعم	١٢٠٥	٧٨،٧٦
	لا	٣٢٥	٢١،٢٤
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
من حيث التعليم	نعم	٢٩٤	١٩،٢٢
	لا	١٢٣٦	٨٠،٧٨
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

سادساً / محور السكن : ويتضمن المؤشرات الآتية :

١-**مؤشر ملكية السكن** . تبين نتائج الدراسة الميدانية في المحافظة ومعطيات الجدول (٩٠)، إن عدد المستجوبين الذين أجابوا بأن سكنهم ملك بلغت النسبة الأكبر في المحافظة، ووصلت إلى (٨٩،٤١)% وهذه النسبة تعتبر مؤشر جيد في التنمية المستدامة ونسبة الإيجار كانت (٧،٧١)%، ومساكن التجاوز بلغت نسبة ضئيلة جداً وصلت إلى (٢،٨٨)%، وهذا مؤشر جيد في كون نسب منازل التجاوز قليلة، حتى لا تشوه منظر المحافظة ولا تغير من التخطيط لشكل المحافظة، وخاصة إن أغلب المواطنين ذات مسكن ملك ، مما يساهم ذلك في توفير الحياة الكريمة لهم، لأن ملكية الوحدة السكنية تُعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادي والنفسي للساكنين ضمن الأسرة، ولأن المسكن يمثل ركناً أساسياً من حياة الفرد والعائلة.

الجدول (٩٠) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ملكية السكن في محافظة بابل.

الفئة	التكرار	النسبة %
ملك	١٣٦٨	٨٩،٤١
إيجار	١١٨	٧،٧١
تجاوز	٤٤	٢،٨٨
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر امتلاك العائلة لقطعة أرض** . يبين هذا المؤشر مساحة الأرض المتاحة للاستثمار سواء كانت للإنتاج الزراعي أو البناء أو استخدامات أخرى، واتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية وبيانات الجدول (٩١) إن عدد الذين يمتلكون قطعة أرض بلغت أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة حيث كانت نسبتهم (٥٩،٧٤)%، وبلغت المستجوبين الذين أجابوا إن قطع أراضيهم طابو النسبة الأكبر بحوالي (٧٨،٩٩)% ،ونسبة المستجوبين الذين كانت أراضيهم من نوع زراعي (٢١،٠١)%، وأغلب السكان بمليون إلى امتلاك أراضي من نوع طابو لأنها أكثر ضمان وفائدة وأغلى من ناحية السعر، فيما بلغت نسبة المستجوبين الذين أجابوا بنعم يمتلكون أرض زراعية (٧٠،٧٢)% وهذا مؤشر جيد يساعد في زيادة المساحات المزروعة التي بلغت نسبة المستجوبين الذين يقومون بزراعة

الأراضي الزراعية لديهم (٩١،٧٧)%، وهي نسبة ومؤشر عالي وجيد ويساعد في إمكانية حدوث تنمية زراعية مستدامة في المحافظة. وعلاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من حيث يسهم النمو السكاني في زيادة الطلب على الغذاء وزيادة الكثافة السكانية تقلص من حجم الأراضي الصالحة للزراعة بسبب حاجة السكن والتوسع على حساب هذه الأراضي، إن تغيير قيم هذا المؤشر مع الزمن أو التغيير بين مكوناته المختلفة بين الزيادة أو النقصان في الضغوط على الأراضي الزراعية، لهذا فإن المؤشر يعتبر أداة قيمة لمتخذي القرار في تخطيط الأراضي.

الجدول (٩١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب امتلاك العائلة لقطعة الأرض ونوعها في محافظة بابل.

المتغير	العدد	التكرار	النسبة %
هل تملك العائلة قطعة أرض	نعم	٩١٤	٥٩،٧٤
	كلا	٦١٦	٤٠،٢٧
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
نوع ملكية العائلة لقطعة الأرض	طابو	٧٢٢	٧٨،٩٩
	زراعي	١٩٢	٢١،٠١
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
هل تملك أرض زراعية	نعم	١٠٨٢	٧٠،٧٢
	كلا	٤٤٨	٢٩،٢٨
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**
هل تقوم بزراعة الأرض الزراعية	نعم	٩٩٣	٩١،٧٧
	كلا	٨٩	٨،٢٣
	المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

سابعاً / مؤشر الخدمات : وتشمل المؤشرات الآتية :

١-مؤشر نسبة العوائل التي تحصل على الكهرباء . تكمن أهمية هذا المؤشر في مراقبة التقدم نحو الوصول أو القدرة على تحمل تكلفة خدمات الطاقة الحديثة بما في ذلك الكهرباء، وعلاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من حيث تعدّ خدمات الطاقة الحديثة عنصر مهم في توفير الغذاء والمأوى والماء

والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم والاتصالات، وعليه فإن صعوبة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة تساهم في اتساع دائرة الفقر والحرمان من برامج التطور الاقتصادي، فضلاً عن إن خدمات الطاقة المناسبة غير المكلفة التي يمكن الاعتماد عليها تعتبر ضرورية لضمان تنمية اقتصادية وبشرية مستدامة. وأتضح من خلال نتائج الاستبانة وبيانات الجدول (٩٢) حيث بلغت نسبة المستجوبين الذين يحصلون على خدمات الكهرباء الوطنية في منازلهم (٨٣،٥٩)%، لكن مع إن نسبتهم الأعلى لكن في الوقت نفسه يعانون من ساعات تجهيز قليلة بلغت نسبة (٥٠)% والقطع المبرمج ، كما وإن نسبة عدد المستجوبين الذين يعتمدون على مولد المنطقة بلغ (١٦،٤١)% وهذه يعني إن هذه الأسر ليس لديها الكهرباء الوطنية، ويعتمدون على مولدة المنطقة، وتعدّ هذه مشكلة حقيقية تدل على ضعف خدمات قطاع الكهرباء في المحافظة، وبالتالي فهذه المؤشرات لا تفضي إلى تنمية مستدامة في هذا القطاع وكافة القطاعات الأخرى كون الكهرباء العصب الحيوي والمحرك لهذه القطاعات، مما يجب وضع خطة تنموية لتغطية المحافظة بخدمات الكهرباء وتحسين ساعات التشغيل وخاصة فيما يحصل من تلكؤ في عمل محطات توليد الطاقة الكهربائية في فصل الصيف وعجز في ساعات التجهيز، كل ذلك يجب حَلَهُ وفقاً لاستراتيجية تنموية مستدامة. وعليه فإن هذا الواقع المتذبذب في شبكة الكهرباء الوطنية، و الانقطاعات المتكررة والمستمرة للتيار الكهربائي الذي تعاني منه المحافظة بشكل كبير، قد أثر بصورة سلبية على حياة المواطنين، فزاد العبء عليهم بتحملهم تكاليف اقتصادية إضافية سواء لتسديد أجور المولدات الأهلية أو لشراء المولدات الخاصة، فضلاً عن إن قلة التجهيز بالكهرباء يؤثر على أعمال السكان المختلفة ومستويات دخولهم التي يمكن أن يكسبوها لو توافرت الكهرباء بصورة مستمرة كأصحاب الحرف الصناعية أو أصحاب الحقول الزراعية التي تعتمد على توفر الطاقة الكهربائية. أي تعدّ خدمات الكهرباء الوطنية من المؤشرات المهمة للدلالة على المستوى المتحقق من التنمية المستدامة، إذ كلما زادت وتحسنت خدمات الكهرباء كلما دفعت عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام.

الجدول (٩٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على خدمات الكهرباء الوطنية في محافظة بابل.

العدد	التكرار	النسبة %
كهرباء وطنية	١٢٧٩	٨٣،٥٩
مولودة منطقة	٢٥١	١٦،٤١
مولدة منزل	٠	٠
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٢- **مؤشر الحصول على الخدمات الأساسية للعيش** . إن حصول الإنسان على الخدمات الأساسية للعيش الكريم هو جوهر التنمية المستدامة، وأسمى الأهداف التي تسعى إليها، وفي المحافظة بلغ عدد المستجوبين الذين اجابوا بنعم يحصلون على الخدمات الأساسية للعيش الأعلى بنسبة وصلت إلى (٨٤،٣٩)% وهو مؤشرٌ جيد للتنمية المستدامة في المحافظة، والذين لا يتمتعون ولا تتوفر لديهم الخدمات الأساسية للعيش كانت نسبتهم (١٥،٦٢)%، وكما موضح في الجدول (٩٣). ورغم ارتفاع نسبة الذين يتمتعون بهذه الخدمات، إلا أنها تحتاج إلى تحسين نوعية هذه الخدمات بشكل أفضل وأكثر استدامة وكفاءة، وتمكين الأسر المحرومة حتى وإن كانت نسبتهم قليلة لأنهم أيضاً لهم الحق في الحصول على هذه الخدمات والعيش بكرامة في المجتمع.

الجدول (٩٣)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على الخدمات الأساسية للعيش في محافظة بابل.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	١٢٩١	٨٤،٣٩
كلا	٢٣٩	١٥،٦٢
المجموع	**١٥٣٠**	**١٠٠**

المصدر/ بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة).

٣- مؤشر قياس أو تقييم الخدمات العامة . يوضح هذا المؤشر من خلال استمارة الاستبيان التعرف على مدى رضا السكان عن الخدمات المقدمة لهم ولغرض التوصل إلى توفير الخدمات في الصورة المطلوبة والتوصل لحقيقة واقع التنمية المستدامة ومدى تحقق أهدافها في المحافظة، تم طرح سؤال يتضمن التقييم فيما إذا كانت الخدمات رديئة أو متوسطة أو جيدة أو جيدة جداً، وكلما كانت الخدمات مقدمة بمستوى مرضيّ للسكان دلَّ على مؤشرٍ جيدٍ والعكس صحيح.

ومن خلال الجدول (٩٤) يمكن التعرف على طبيعة الخدمات المقدمة في المحافظة، حيث إن نسبة السكان المستجوبين بخصوص تقييم الكهرباء هي نصف العينة فأجابت بأنها متوسطة وبلغت نسبتهم (٥٠،٠٧)%، مما يستوجب تنمية هذه الخدمة بشكل كبير وجاد وخاصة في فصل الصيف. أما في ما يخص خدمات مياه الشرب فكانت نسبة الذين أجابوا بأنها جيدة (٥٠،٣٩)% وهي نسبة التقييم الأعلى، وهذا يعني إن (٥٠)% من أفراد عينة الدراسة هم غير راضين عن خدمات المياه، مما يؤشر ضعف مؤشر استدامة المياه في المحافظة، وعلاقة مؤشر الحصول على مصدر ماء جيد للسكان بالتنمية المستدامة، لأنه يعتبر الوصول إلى مصدر مياه جيدة أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة لارتباطه بالأنشطة الأخرى وتأثيره الكبير فيها.

أما الخدمات الصحية فكانت النسبة الأكبر للمستوجبين متوسطة وبنسبة (٤١،٩٥)% وهذا يؤثر سلباً على المريض، ويشير إلى تدني مستوى عملية التنمية المستدامة بسبب تعطيل طاقات بشرية لا يتمتعون بالصحة أو يتلقون العلاج التام النافع، وبالتالي يدل على ضعف تحقيق مستويات التنمية المستدامة في المحافظة، وتوجد مشكلة حقيقية في عدد المستشفيات وتوزيعها المكاني وكفاءة الخدمات المقدمة فيها.

أما الخدمات التعليمية فكانت النسبة الأكبر من المستجوبين قيموها بأنها جيدة وبنسبة (٤٧،٣٩)%، أي إن النسبة الأكبر هم غير راضين عنها ولا يتمتعون بشكل كافٍ بخدمات التعليم في المحافظة. أما البنى التحتية رديئة في المحافظة حسب النسبة الأعلى للمقيمين مما يستوجب العمل على تنميتها.

والطرق كانت متوسطة حسب رأي أغلب المبحوثين، مما يؤثر ذلك على الاستدامة، لإن ارتفاع نسبة الشوارع الجيدة تزيد من نسبة الرفاهية للفرد، وكذلك ازدياد نسبة الحوادث المرورية ،وبالتالي انعكس ذلك سلباً على مستويات تحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. وهكذا بقية الخدمات الأخرى .

الجدول (٩٤) تقيم كفاءة الخدمات العامة في محافظة بابل .

الخدمة		رديئة	متوسطة	جيدة	جيدة جدا	المجموع
الكهرباء	التكرار	٢٥٥	٧٦٦	٤٤٧	٦٢	١٥٣٠
	النسبة	١٦،٦٧	٥٠،٠٧	٢٩،٢٢	٤،٠٥	١٠٠
مياه الشرب	التكرار	٢٠٧	٣٤٨	٧٧١	٢٠٤	١٥٣٠
	النسبة	١٣،٥٣	٢٢،٧٥	٥٠،٣٩	١٣،٣٣	١٠٠
الخدمات الصحية	التكرار	٣٠٩	٦٤٢	٤٧٥	١٠٤	١٥٣٠
	النسبة	٢٠،٢	٤١،٩٥	٣١،٠٥	٦،٨	١٠٠
الخدمات التعليمية	التكرار	١١٨	٤٦١	٧٢٥	٢٢٦	١٥٣٠
	النسبة	٧،٧١	٣٠،١٣	٤٧،٣٩	١٤،٧٧	١٠٠
البنى التحتية	التكرار	٦٦٨	٥٨٢	٢٤١	٣٩	١٥٣٠
	النسبة	٤٣،٦٦	٣٨،٠٤	١٥،٧٥	٢،٥٥	١٠٠
الطرق	التكرار	٥٥٤	٦٦٤	٢٧١	٤١	١٥٣٠
	النسبة	٣٦،٢١	٤٣،٤	١٧،٧١	٢،٦٨	١٠٠
المساحات الخضراء	التكرار	٣٦٤	٤٧٨	٥٤١	١٤٧	١٥٣٠
	النسبة	٢٣،٧٩	٣١،٢٤	٣٥،٣٦	٩،٦١	١٠٠
قطاع الزراعة	التكرار	٣٧٧	٥٠٦	٥٢٧	١٢٠	١٥٣٠
	النسبة	٢٤،٦٤	٣٣،٠٧	٣٤،٤٤	٧،٨٥	١٠٠
قطاع الصناعة	التكرار	٧١٤	٥٧٨	٢٠٧	٣٠	١٥٣٠
	النسبة	٤٦،٧	٣٧،٨	١٣،٥٤	١،٩٦	١٠٠
قطاع التجارة	التكرار	٥٧٥	٥٣١	٣٦٩	٥٥	١٥٣٠
	النسبة	٣٧،٥٨	٣٤،٧١	٢٤،١٢	٣،٥٩	١٠٠
قطاع السياحة	التكرار	٢٥٠	٧٧٠	٤٥٠	٦٠	١٥٣٠
	النسبة	١٦،٣٤	٥٠،٣٣	٢٩،٤١	٣،٩٢	١٠٠

المصدر / بالاعتماد على الدراسة الميدانية (نتائج الاستبانة) .

وفي ضوء مما سبق نستنتج إن هذه النسب والتقييم تدل على إن سكان محافظة بابل غير راضين بشكل تام على أداء وكفاءة بعض مستوى الخدمات، بدليل هناك تفاوت بين النسب في كفاءة بعض الخدمات وانعكاساته على مستوى التعليم والصحة والدخل، وهذا التفاوت يخلق عدم المساواة تقديم الخدمات، وهذا مؤشر على إن بعض الخدمات تعاني من نقص في الكم والنوع، وبالتالي تدني مستوى التنمية المستدامة في المحافظة ،وبالتالي هناك مشكلة ويجب معالجتها من قبل المخططين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى متطلبات السكان والمستوى المنشود من رضا السكان في المحافظة وبالشكل الأمثل ويرفع من مستوى التنمية المستدامة في المحافظة.

الخلاصة.

وفي خلاصة هذا الفصل تبين بالنتيجة إن جميع المؤشرات وتقريباً في جميع المحاور التي جاءت في الدراسة الميدانية ضعيفة ولا تحقق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة، وتدل على ضعف الخدمات المقدمة وعدم كفاءتها، وتؤشر على وجود عجز في بعض المؤسسات التعليمية والصحية، وفي مختلف القطاعات الأخرى. وخلاصة هذا الفصل جاءت تتلائم مع الفرضية الثانية التي أشارت بإن ضعف تحقيق مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة في المحافظة ولمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، مما يدل على وجود مشكلة حقيقية وكبيرة تدل على ضعف الخدمات المقدمة وفق المبادئ الأساسية في التنمية المستدامة في المحافظة .

الفصل الخامس

الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل.

تمهيد :-

يمكن وضع واقتراح استراتيجية مستقبلية لمختلف القطاعات في المحافظة، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيها، وكذلك لمعرفة مدى الحاجة المستقبلية من الخدمات المختلفة التي يحتاجها الإنسان في حياته، والتي تعد من أهم مؤشرات التنمية المستدامة في تحقيق أهدافها لرسم الصورة المستقبلية لما يجب أن تكون عليه تلك الخدمات من خلال الاعتماد على معدلات الزيادة السكانية المتوقعة مستقبلاً، وضرورة تنظيم الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لاسيما عند الأخذ بالمبادئ الرئيسية للتخطيط التنموي، بما فيه الاستدامة والشمولية، والواقعية لتمكن التنمية من تحقيق أهدافها المستدامة وبشكل متوازن ويراعي التنسيق مع النظام البيئي والاستثمار الأمثل والشامل للموارد المحلية ،وأن تحرص على التنظيم الاقتصادي وتحقيق الجدوى الاجتماعية وتقديم الخدمات، والسعي لتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل وغيرها من الأهداف التي تحقق وتضمن حق الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية المتاحة .

المبحث الأول : استراتيجية التنمية البشرية المستدامة :

أولاً : استراتيجية التنمية المستدامة لخصائص السكان :

١. الحفاظ قدر الإمكان على نسبة نمو السكان الحالية (٢,٥)، مع تحسين الوضع الأمني والاقتصادي والصحي مستقبلاً وتطبيق سياسة تحديد النسل، فيما سيكون للتحسن في الوعي الثقافي دور في كبح أية زيادة متوقعة.

٢. المحافظة قدر الإمكان على التوازن النسبي بين الحضر والريف وبنسبة (٥٠)% لكل منهما، مع توقع نمو نسبة السكان الحضر على الريف، ولابد من إجراءات تنفيذية تتعلق بتحسن مستوى

الخدمات في الريف لوقف الانتقال المتزايد من الريف إلى المدن، بمعالجة مشاكل الريف أولاً، وخاصة نظام ملكية الأراضي السكنية وتوزيعها وتمليكها ومنح قروض البناء في الريف وتشجيع الصناعات الزراعية.

٣. تشجيع المبادرات الفردية والمشاريع الصغيرة بدون فوائد ومنح الأولوية فيها في الريف.

٤. توسيع القبول في المدارس المهنية وفي الكليات التقنية والتطبيقية والاختصاصات التي تلائم مع مخرجات سوق العمل.

٥. إن كبح جماح الفقر لا يتم إلا بإجراءات مركزية حكومية على مستوى البلاد، وأن الإعانات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل لم تعدْ ذات جدوى نافعة أمام تزايد نسبة البطالة والفقر ،بالإضافة إلى إن مفردات البطاقة التموينية فقيرة جداً، والحل الأمثل يكمن في تنشيط حركة قطاعات الاقتصاد والانتاجية الزراعية والصناعية والسياحية.

ثانياً : استراتيجية تنمية الخدمات التعليمية :

١-يجب وضع إستراتيجية تنموية لسد العجز الحاصل في الخدمات التعليمية وبحسب المعايير العراقية المحددة في التعليم، فقد بلغ مقدار الفجوة في عدد رياض الأطفال (٦٦) روضة ،ومقدار العجز في المدارس الابتدائية بلغ (٥٤٥) مدرسة، ومقدار العجز في المدارس الثانوية بلغ (٣٩٤) مدرسة، مما تكون الحاجة في عام ٢٠٣٠ توفير ما يقارب (٥٥٩) روضة، و(١١١٦) مدرسة ابتدائية، (٢٧٨) مدرسة ثانوية في المحافظة، وكما موضح في الجدول (٩٥)، وبهذا يستلزم إنشاء مدارس جديدة لسد النقص وفك الازدواج في المدارس و خاصة الثانوية، وتحسين الحالة العمرانية للمدارس المتهالكة، وإكمال المشاريع المتلكئة المتمثلة بالمدارس، مما يمثل هذا آثاراً إيجابية تتمثل بتقليل الضغط على الأبنية المدرسية وخدماتها، و يساعد على استدامتها أطول مدة ممكنة .

٢- تحسين أساليب التدريس، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة وزيادة التأثيث وتحسين نوعيته، وتأهيل الملاكات التعليمية.

٣- تحسين السلامة وتقليص المسافة إلى المدارس، واستغلال شبكة النقل بشكل أفضل لنقل الطلبة، حيث حدد المعيار العراقي للتعليم (١٠) دقائق الوقت الكافي للوصول إلى رياض الأطفال، وبوقت (١٠ – ١٥) دقيقة للوصول للمدارس الابتدائية، ووقت من (٢٠ – ٢٥) دقيقة للوصول للمدارس الثانوية.

٤- تبني برامج محو الأمية بالتعاون مع الجامعات ضمن الموقع الجغرافي خاصة وقد بلغ معدل الأمية في عام ٢٠٢١ (١٠،٩) في المحافظة.

٥- تشجيع وتنظيم حملات التطوع لصيانة المدارس والتبرع ببناء المدارس من قبل القطاع الخاص والشركات المعروفة بنمو اقتصادها داخل البلد.

٦- إعداد منهج دراسي لتثقيف الطلبة عن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٧- تطوير طرائق التدريس والمناهج بحيث تواكب التطور العالمي المتصاعد (كالمختبرات، وورش الحاسبات، والمكتبات، ووسائل الإيضاح) يساعد هذا في تنمية فكر الطالب وتطوير مستواه العلمي، فضلاً عن تحويل مناهج الدراسة في المعهد الفني من نظرية غالباً إلى عملية وتطبيقية وفتح الفروع التي يحتاجها سوق العمل.

٨- مفاتحة المجلات العالمية من خلال البعثات الدبلوماسية للحصول على منح دراسية بمختلف الدراسات العليا والأولية.

٩- الانفتاح والتواصل مع المجتمعات المحلية والأنشطة والفعاليات الاقتصادية والبيئية وجعلها سياق عمل للمستقبل وليست أنشطة ثانوية كما هو الحال في الوقت الحاضر.

جدول (٩٥) الاحتياج المستقبلي للمؤسسات التعليمية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.

الوحدات الإدارية	توقعات السكان لعام ٢٠٣٠	الاحتياج الكلي لرياض الأطفال	الاحتياج الكلي للمدارس الابتدائية	الاحتياج الكلي للمدارس الثانوية
مركز الحلة	٨٢٣١٤٢	١٦٥	٣٢٩	٨٢
أبي غرق	١٤٦٨٦٧	٢٩	٥٩	١٥
الكفل	١٨٧٤٣١	٣٧	٧٥	١٩
المحاويل	١٥٨٧٧٧	٣٢	٦٤	١٦
الامام	٥٠٧٥١	١٠	٢٠	٥
النيل	٧٨١١٠	١٦	٣١	٨
المشروع	١٧٣٩٣٤	٣٤	٧٠	١٧
الهاشمية	٥٤٤٠٣	١١	٢٢	٥
المدحتية	١٨٩٣٩٧	٣٨	٧٦	١٩
الشوملي	١١٧٤١٧	٢٣	٤٧	١٢
القاسم	٢٢٤٥١٧	٤٥	٩٠	٢٢
الطليعة	٥٢٥٣٢	١١	٢١	٥
المسيب	٨٣٦٩٧	١٧	٣٣	٨
الإسكندرية	٢٢٨٥٥٨	٤٦	٩١	٢٣
السدة	١٥٨٤٨٧	٣٢	٦٣	١٦
جرف النصر	٦٢٧٥٩	١٣	٢٥	٦
المجموع	٢٧٩٠٧٦٩	٥٥٩	١١١٦	٢٧٨

المصدر/ بالاعتماد على تقديرات السكان لعام ٢٠٣٠.

*تم اعتماد المعيار التخطيطي المحلي روضة أطفال واحدة لكل (٥٠٠٠) نسمة .

*تم اعتماد المعيار التخطيطي المحلي مدرسة ابتدائية واحدة لكل (٢٥٠٠) نسمة .

*تم اعتماد المعيار التخطيطي المحلي مدرسة ثانوية واحدة لكل (١٠٠٠٠) نسمة .

ثالثاً : استراتيجية تنمية الخدمات الصحية .

١-إشراك القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية وتشجيعه على إقامة مؤسسات صحية كبيرة.

٢- تبني نظام رقابة صحية صارم للحد من انتشار المخدرات والإيدز وغيرها، بالتعاون مع الجهات الأمنية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣- تطوير الرعاية الصحية الأولية لتكون متناسقة مع خدمات المستشفيات المركزية، وتطبيق نظام الوقاية الصحية وتطويره على المستوى المحلي.

٤- وضع خطة تنموية لسد العجز الحاصل في مؤسساتها، حيث بلغ مقدار العجز في عدد المستشفيات (٢١) مستشفى، وبلغ مقدار العجز في عدد المراكز الصحية (١٠٦) مركز صحي، وبهذا يتوجب بناء (٥٥) مستشفى إضافية، و(٢٧٣) مركز صحي، لعام ٢٠٣٠، وكما موضح في الجدول (٩٦) .

٥- إعادة النظر بتوزيع المؤسسات الصحية بما يحقق عدالة التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية بشكل ينسجم مع عدد السكان، ورفع كفاءة أداءها وتعزيز قدرتها على توفير الخدمات للمواطنين، فضلاً عن تحسين الكفاءة الوظيفية التي تشمل مؤشرات عدد الأطباء الاختصاص وعدد الأطباء العاملين في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية على وفق المعيار المحلي والعالمي وبما يوافق عدد السكان.

٦- إنشاء وحدات الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات مثل أزمة كورونا.

٧- أهمية التعاون بين الجامعة والصحة لتوفير الملاكات الطبية التي تحتاجها مراكز الخدمات الصحية بالأعداد والتخصصات والتدريب والتأهيل المناسب.

٨- ضمان توفير متطلبات التأمين الصحي لجميع موظفي الدولة أولاً.

٩- خفض نسبة وفيات الأمهات بنسبة (٧٥)% عن معدلاتها وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

جدول (٩٦) الاحتياج الكلي للمؤسسات الصحية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.

الوحدات الادارية	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية	عدد الاسرة	عدد الاطباء	عدد اطباء الاسنان	عدد الصيادلة	عدد الممرضين	عدد ذوي المهن الصحية
الحلة	٢٣	١١٢	٢٢٦٤	١١٣١	١١٢	٥٦	٤٥٢٦	٢٨٣٠
المحاويل	٩	٤٦	٩٠٧	٤٥٤	٤٦	٢٣	١٨١٣	١١٣٣
الهاشمية	١٢	٦٣	١٢٥١	٦٢٦	٦٣	٣٢	٢٥٠١	١٥٠٢
المسيب	١٠	٥٢	١٠٤٤	٥٢٢	٥٢	٢٦	٢٠٨٩	١٣٠٦
المجموع	٥٥	٢٧٣	٥٤٦٦	٢٧٣٣	٢٧٣	١٣٧	١٠٩٢٩	٦٧٧١

المصدر/ بالاعتماد على تقديرات السكان لعام ٢٠٣٠ ومعايير الخدمات الصحية

رابعاً : استراتيجية تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين :

١-زيادة نسبة مشاركة النساء في رسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات.

٢- زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في مجلس المحافظة والمجالس المحلية.

٣- زيادة نسبة مقاعد النساء في المناصب الإدارية.

٤- منع السلوكيات والممارسات التي تؤدي للعنف الجسدي والجنسي والنفسي للنساء.

٥- تعديل القوانين والأنظمة وبما يكفل حصول النساء على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والانجابية.

٦- وضع وتنفيذ القوانين التي تكفل حقوق المرأة في المجتمع.

٧- فتح المشاريع الصغيرة مثل الخياطة والأعمال اليدوية لتمكين المرأة من العمل فيها.

٨- تشجيع عمل المرأة وتشجيع العمل المنتج المنزلي (التشاركي المستدام).

المبحث الثاني : استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً : استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة.

يمكن وضع بعض الحلول والمقترحات لتطوير واستثمار الإمكانات الزراعية في المحافظة بشكل أكثر شمولية واستدامة، وكالآتي :

١.الحفاظ على توازن البيئة الزراعية والمتمثلة بالغطاء النباتي والحياة البرية والحد من ظاهرة الرعي الجائر.

٢. وضع القوانين اللازمة لحماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني غير المخطط والمدروس، والحد من التصحر وآثاره الكبيرة.

٣. رفع نسبة المياه الواصلة إلى الأراضي الزراعية وخاصة للموسم الصيفي بهدف زيادة مساحات الأراضي المزروعة صيفاً، وتحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام .

٤. دعم الإنتاج المحلي بوقف استيراد المنتجات الأجنبية المماثلة إلا في حالات الضرورة القصوى، من خلال توفير أسواق ملائمة، وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين قدرتها الإنتاجية والتنافسية مما يساعد ذلك على إمكانية زيادة الطلب عليها في الأسواق المحلية والخارجية.

٥. إكمال تغطية الأراضي الزراعية بشبكة المبازل والبالغة (٣٥)% من إجمالي أراضي المحافظة.

٦. رفع نسبة الأراضي المروية بطرق الري الحديثة من (٨)% إلى ما لا يقل عن (٥٠)%.

٧. معالجة مياه بزل الفرات الشرقي وبناء منظومة للمعالجة بالمنقطة وخلط المياه العذبة بالمالحة.

٨. إكمال تبطين مشاريع الري ورفعها من (٢٤)% إلى (٧٥)%.

٩. ضرورة تنفيذ عوامل النمو الزراعي الأساسية المتمثلة في الابتكار أو التجديد، وزيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير نظم البحوث الزراعية والتي من خلالها يمكن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المحافظة.

١٠. أهمية التوعية في استدامة المياه ونشر ثقافة ترشيد استخدامها في العمليات الزراعية، وتحسين كفاءة استدامتها بالابتعاد عن الطرق التقليدية في الري وتقليل الضائعات المائية واستبدالها بطرق وتقنيات حديثة.

١١. أدخال التكنولوجيا الحديثه في الزراعه، إذ تسهم في تقليل الوقت والجهد الذي يبذله المزارع في الزراعه ، وتطوير الإنتاج الزراعي كما و نوعا .

١٢. أقامة شركات صناعيه يشترك فيها القطاع العام والخاص وبخبرة اجنبية في مجالات (تصنيع الأغذية ، المبيدات ، الأدوية واللقاحات ، أنتاج البذور المحسنة ، و تطوير السلالات في الإنتاج الحيواني بضمنها الأسماك والدواجن ، أسمده ، معدات زراعيه) .

١٣. أنشاء مخازن مبرده وتشجيع القطاع الخاص على ذلك .

١٤. أنجاز أجراءات فاعلة وخطط تنموية لتحسين زراعة النخيل وأنتاج التمور ، و زيادة المساحات المزروعة بها و تحسين صنوفها و إدخال المزيد من تقنيات الزراعة النسيجية، مكافحة الآفات ، تطوير الصنوف ، تصنيع التمور ، الخزن (التسويق) ، صناعة الدبس والمخللات .

١٥. أتخاذ أجراءات شاملة و فاعلة لحماية الثروة الحيوانية و تحسين صنوفها و توفير متطلبات تربيتها ثم تسويقها و تصنيفها .

١٦. وضع برامج محدده لتحسين تربية النحل و أنتاج العسل و تسويقه .

١٧. تنشيط عمل مراكز جمع الحليب ثم تصفيته و تشجيع القطاع الخاص على القيام بذلك .

ثانياً : استراتيجية التنمية الصناعية المستدامة.

١-الاستثمار الأمثل و الكفوء للمؤهلات التنموية المتاحة في المحافظة و معالجة المحددات الجغرافية التي لها تأثير في التنميه الصناعية، فتسهم في تنمية الأنشطة الصناعية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية الشامله .

٢- ضرورة أعتماد سياسة التكامل الأقتصادي الصناعي و الزراعي وفقا للميزة النسبية التي تتمتع بها المحافظة في زراعة المحاصيل الحقلية و خاصة في صناعة الزيوت النباتية و التعليب ، و

صناعة مشتقات الحليب و الألبان و الصناعات النسيجية، و كذلك التوجه إلى تحقيق التكامل الصناعي من خلال المعدات الداخلة في القطاع الزراعي من المعدات الزراعية المستخدمة في الري الحديث والزراعة.

٣- منح التصاريح والإجازات لفتح المصانع من القطاع الخاص و تيسر الإجراءات الإدارية و الإعفاء الضريبي للأجهزه المستوردة لهذا الغرض .

٤- دعم المشاريع الصناعية و استقطاب الخريجين حسب تخصصاتهم و خاصة المهندسين، فضلاً عن تفعيل دور الهيكل التعليمي المتمثل بالجامعه و المراكز البحثية الأخرى في تعزيز الأنشطه الأقتصاديه و لا سيما النشاط الصناعي مما يسهم في تنمية أنتاجية العامل و زيادة حجم القوى العاملة الماهرة و كفاءة المشاريع الصناعية.

٥- تقرير دور القطاع الخاص في. دعم القطاع الصناعي ، و تحقيق التعاون بين القطاعيين العام و الخاص ، فضلاً عن تقديم العون المالي اللازم لها بغية تحسين و زيادة أنتاجيتها الصناعيه نوعا و كما مع التركيز على رفع المستوى المعاشي للسكان ، و التأكيد على دور سياسة النافذة الواحدة لاستقطاب رؤوس الأموال العراقيه و العربية و الاجنبية.

٦- زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، و العمل على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي ، مع الترويج للدعاية الاعلامية اللازمة.

٧- أعادة تأهيل المجمع الصناعي في الإسكندرية بقسمية المدني و العسكري و بالتعاون مع الشركات العالمية الكبرى لأهميتها بالنسبه للاقتصاد الوطني و المحلي .

٨- تفعيل فوائد حماية المنتج المحلي من أجل رفع قدرة الإنتاج المحلي على المنافسه للبضائع المستوردة.

٩- التوقف عن منح اجازات تأسيس مزيد من معامل الطابوق التقليدي و تشجيع الانتقال إلى البدائل الأخرى الطابوق.

١٠- وضع إستراتيجية الريف و إقامة الصناعات الريفية التي توفر فرص عمل و دخل للمرأه الريفية على وجه الخصوص و من خلال العمل المنزلي .

١١- أعادة تأهيل المصانع الكبيره في المحافظة بالشراكة مع الشركات العالميه (استثمار) معمل المنسوجات الحريرية، مصانع السده ، محاقن طبية ، مصنع النشأ و الدكسترين .

١٢- بناء محاطات كهرباء تكفي لتوفير الوقود اللازم للمنشات الصناعية وبكلف منخفضة من أجل المساهمة في خفض كلف الإنتاج الصناعي .

١٣- إقامة مدينتين صناعيتين جديدتين في المحافظه في ناحية الإمام- قضاء المحاويل الأولى تختص والصناعات الغذائية في مقاطعة الشيتيه ، و الأخرى الإنشائية في مقاطعة أبو عجارب وعلى الطريق السريع الدولي رقم (١) ، ستعملان كأقطاب نمو توفر عنصر النجاح لبناء مدينتين مجاورتين أحدهما شمال محافظة بابل و الثانية في جنوبها ، و تختص أحدهما للصناعات الخدمية و الثانية للصناعات المعتمدة على الإنتاج الزراعي .

١٤- أعتماد تكنولوجيا الإنتاج الأمثل والانظف كأستراتيجيه اساسية في التصنيع المستدام ، من خلال مساعدة وحث الصناعات في المحافظة على الإنتاج بكميات اكبر و مواد خام وطاقة اقل و بالتالي ملوثات و انبعاثات اقل ، و بذلك يمكن تحقيق الاستدامة الصناعيه الشامله في المحافظه .

١٥- التوسع في الصناعات ذات الطابع السياحي في المحافظة التي تحتاجها السياحة الدينية ولتحقيق الترابطات بين القطاعين مثل الصناعات التقليدية وصناعة الحلي والمصوغات والآلات والأعمال التراثية.

١٦- اطلاق حملة وطنية لدعم المشاريع الصغيرة للشباب، والعمل على تدريب وزيادة الكفاءة للقوة البشرية وتلبية احتياجات قوة العمل الصناعية.

١٧- التركيز على تأهيل المنشآت الصناعية الكبيرة وخاصة مصنع النسيج في المحافظة من خلال جلب المكائن والآلات الحديثة والتركيز على التقنيات الحديثة والمتطورة في الإنتاج وفق خطة تنموية تقوم بتسويق المنتجات إلى الأسواق المحلية وغير المحلية.

١٨- الاهتمام والتركيز على بنية الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة كونها تمثل الصناعات الأساسية في المراكز الحضرية، بين طبيعة مساحة المدن وحاجتها إلى استعمالات الأرض الأخرى، كما إن هذه الصناعات تسهم في حل مشكلة البطالة في عموم المحافظة، فضلاً عن إمكانية التوسع

في إقامة الصناعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الهندسية لإنتاج الآلات والمكائن والمعدات التقليدية لوجود قاعدة سابقة في المحافظة والعمل على تطويرها.

ثالثاً: استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع النقل.

يمكن وضع الحلول والمقترحات لتنمية و تطوير شبكة الطرق والمواصلات في المحافظة وكما يأتي:

١. تأمين نقل سريع ومستدام صديق للبيئة، فضلاً عن أن تكون نفقات نظم النقل مستدامة وفعالة من حيث التكلفة وخاصة في وسائط النقل العام لغرض الترغيب وحث الناس على استعماله في المحافظة.

٢. العمل على صيانة وادامة الطرق الرئيسة والفرعية بما يتلائم وطبيعة وسائط النقل في المحافظة.

٣. محاولة الاعتماد على استخدام وسائط النقل التي تستخدم الطاقة بصورة أكثر كفاءة، كالمشي وركوب الدراجات والنقل العام.

٤. تعزيز القطاع الخاص في تأسيس شركات لتأمين وسائط النقل العام والتطبيق بصورة مستدامة وعلى أسس تنافسية مع القطاع العام في المحافظة.

٥. إعطاء الأولوية لوسائط التنقل العام بالحافلات والباصات في المحافظة، من خلال إنشاء مركز معلومات خاص بوسائط النقل، ،يفعل فيه استخدام الأنظمة الالكترونية الحديثة، وتحديد أوقات الانطلاق للحافلات، وإنشاء نظام البطاقة الالكترونية الذكية بالتعاون مع المصارف الموجودة في المحافظة، فضلاً عن إمكانية اعتماد نظام الحافلات (BRT) .

٦. الاهتمام بتأثيث الشوارع ومطبات الجلوس والإضاءة والعلامات المرورية وزيادة التشجير من أجل تقليل الانبعاثات من عوادم السيارات، فضلاً عن إنشاء ممرات للمشاة والدراجات الهوائية ولذوي الاحتياجات الخاصة.

٧. زيادة عدد الطرق ومجموع أطوالها الرئيسة والثانوية وتأهيل الجسور وإنشاء المجسرات في المحافظة، وذلك لتقليل الازدحامات المرورية اليومية باعتماد المعايير التخطيطية الخاصة بالنقل (كثافة الطرق، مساحة كثافة الطرق، السكان) والعمل على توسيع الطرق وتغيير في أنماط النقل من استخدام الطرق السريعة إلى النقل المائي، ويساعد على ذلك وجود شط الحلة والهندية والكفل في المحافظة.

٨. الحاجة إلى تبليط (١٢٠٠) كم من الطرق داخل المناطق الحضرية حتى عام ٢٠٣٠،وإعادة اكساء (١٠)% من الطرق الحضرية أي بحوالي (١٠٠٠٠٠) كم، وتبليط (١٨٠٠) كم من الطرق الريفية غير المبلطة للطرق المشيدة وإعادة اكساء (١٠) % من الطرق الريفية أي بحوالي (٢٠٠٠) كم.

٩. عند المقارنة مع معيار الطرق المبلطة والذي يبلغ طوله (١٢) متر لكل نسمة من السكان يتبين وجود حاجة إلى حوالي (٢٩٢٤٧) كم من الطرق في الوقت الحاضر من حيث إن المشيد منها (٢٩٧٠) كم فقط.

١٠. يجب الأخذ بنظر الاعتبار توقعات نمو السكان المتزايد الذي يؤثر على خدمات النقل، وحسب تقديرات عدد السكان المستقبلية ستكون مجموع الحاجة إلى الطرق في عام ٢٠٣٠ إلى (٣٣) ألف كم أي لابد من إضافة (٣٠) ألف كم حتى عام ٢٠٣٠ ، وكما موضح في الجدول (٩٧) .

١١. الحاجة إلى توسعة الشوارع الداخلية في المدن و خاصة مركز الحلة فالطاقة الاستيعابية التصميمة للشوارع حالياً لا يستوعب أكثر من (٣٠) % من أعداد السيارات، ولابد من العمل على تقليص الجزرات الوسطية، وإلغاء التقاطعات بعمل المجسرات، ووضع تصاميم لإنشاء أنفاق، وزيادة عدد الجسور وعلى شط الحلة.

١٢. التركيز على تطوير طرق النقل الرابطة مع الطرق المؤدية لدول الجوار وخاصة الطريق الذي يربط من إيران مروراً بمحافظة واسط وبابل ووصولاً إلى محافظتي كربلاء والنجف.

١٣. إنشاء الطرق الحولية حول مراكز المدن الحضرية ومنها مدينة الحلة.

١٤. تسقيط الموديلات القديمة للسيارات.

١٥. إدخال صناعة السيارات الصغيرة قيد التنفيذ في مجمع الاسكندرية.

١٦. تنظيم حركة النقل الداخلي في المدن وتشجيع النقل العام، ومنع دخول السيارات إلى مراكز المدن وتنظيم المرائب خارج مناطق الأعمال المركزية.

١٧. نقل المرور العابر خارج مدينة الحلة بدءاً من مدينة بابل التاريخية بمسارين أحدهما نحو الشرق عند الحافة الشرقية لمدينة الحلة ويتجه جنوباً ثم ليعبر شط الحلة عند منطقة المعيمرة وهذا يخدم المرور العابر نحو القادسية والمثنى وذي قار والبصرة، والثاني يبدأ من نفس النقطة قبيل مدينة بابل التاريخية ويتجه غرباً ويعبر شط الحلة ثم يتجه جنوباً ليمر عند حافة مدينة الحلة القريبة، حيث

يستفيد من شارع (١٠٠) وبعد اجتياز مدينة الحلة بشكل قوسي يلتقي مع الخط الشرقي من الصوب الصغير عند ذات النقطة السابقة في منطقة المعيمرة.

جدول (٩٧) أطوال الطرق المفترضة بحسب المؤشر العالمي حسب الوحدات الإدارية في محافظة بابل لعام ٢٠٣٠.

الوحدات الإدارية	عدد السكان لعام ٢٠٣٠	أطوال الطرق (كم)
مركز الحلة	٨٢٣١٤٢	٤١١٥
أبي غرق	١٤٦٨٧٦	٧٣٤
الكفل	١٨٧٤٣١	٩٣٧
المحاويل	١٥٨٧٧٧	٧٩٤
الامام	٥٠٧٥١	٢٥٤
النيل	٧٨١١٠	٣٩١
المشروع	١٧٣٩٣٤	٨٦٩
الهاشمية	٥٤٤٠٣	٢٧٢
المدحتية	١٨٩٣٩٧	٩٤٧
الشوملي	١١٧٤١٧	٥٨٧
القاسم	٢٢٤٥١٧	١١٢٣
الطليعة	٥٢٥٣٢	٢٦٣
المسيب	٨٣٦٩٧	٤١٨
الاسكندرية	٢٢٨٥٥٨	١١٤٣
السدة	١٥٨٤٨٧	٧٩٢
جرف النصر	٦٢٧٥٩	٣١٤
المجموع	٢٧٩٠٧٦٩	١٣٩٥٤

المصدر / بالاعتماد على تقديرات السكان لعام ٢٠٣٠.

*أطوال الطرق المفترضة لعام ٢٠٣٠ بحسب المؤشر العالمي،(أطوال (كم) = تقديرات عدد السكان لعام ٢٠٣٠ × المؤشر العالمي لكثافة الطرق البالغ (٥) كم ÷ ١٠٠٠).

رابعاً : استراتيجية تنمية النشاط التجاري .

١. ضرورة إعادة توزيع الخدمات التجارية بأصنافها المختلفة على الأحياء السكنية بصورة تكفل تحقيق التوازن وتلبي احتياجات السكان المتزايدة لها مع مراعاة المعايير التخطيطية المعتمدة في هذا المجال عند توزيعها.

٢. الاهتمام بالنشاط الزراعي والصناعي وتنميته، من خلال إقامة مجموعة من الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى إمكانية اتساع النشاط التجاري بشكل أكبر، وخلق فرص عمل جيدة، وبالتالي تحقق زيادة الطلب على المنتجات واتساع السوق، ويساعد ذلك على تنمية واتساع النشاط التجاري.

٣. التوسع في إنشاء العمارات التجارية المتعددة الطوابق ومراكز التسويق الرئيسة (المجمعات والمولات التجارية) للتقليل من استعمال الأراضي أفقياً، وعدم التجاوز على المناطق والأحياء السكنية التي يمكن استغلالها لتقديم أصناف متنوعة من الخدمات التجارية.

٤. دعم وتشجيع العاملين في القطاع التجاري من خلال تسهيل تقديم ومنح القروض المالية لفتح مختلف المحلات التجارية في المحافظة والتي يمكن أن تسد النقص الحاصل فيها.

٥. إعادة ترميم وتأهيل المحلات التجارية المتهالكة والقديمة في المحافظة، وإعادة بنائها على الطراز الحديث وبشكل يتلائم مع الوضع التجاري، مع الاهتمام باللافتات التجارية وتنظيمها.

٦. العمل على إنشاء طرق جديدة وتنمية الطرق الموجودة والتي تربط المحافظة بالمحافظات المجاورة لها، لتيسر التبادل التجاري للمنتوجات الصناعية والزراعية فيما بينها، من خلال جذب المستثمرين والتجار.

خامساً : استراتيجية التنمية السياحية المستدامة.

لابد من وضع واقتراح استراتيجية مستقبلية مستدامة لتنمية القطاع السياحي في المحافظة، ومن خلال ما يأتي :

١. وضع معلومات عدة عن الإمكانات الطبيعية والبشرية وتوزيعها الجغرافي في المحافظة لتطوير التنمية السياحية وتحسين مستوياتها كافة، مع استخدام شركات سياحية عالمية لوضع تصاميم لمنشآت ترفيهية في المحافظة وخاصة على مباني شط الحلة واعلانها للاستثمار السياحي.

٢. تحويل بعض شوارع مدينة الحلة إلى ترفيهية وتجارية مثل شارع الجمعية، وتحويل جزيرة المهناوية إلى منتجع سياحي، والتشجيع على السياحة الصحراوية وسياحة الواحات.

٣. إنجاز دراسة متكاملة عن منطقة بابل التاريخية وتحويلها إلى منتجع سياحي ترفيهي أثري وبناء فندق سياحي ومتاجر ومطاعم مع الإفادة من مجاري شط الحلة للنقل النهري الترفيهي.

٤. ضرورة التعاون بين القطاع العام والخاص في إنجاز التصاميم والخطط التنموية السياسية في المحافظة، لكون القطاع العام مسؤولاً عن أمور رسم السياسة والتخطيط السياحي وإجراء الأبحاث ووضع معايير البيئة مع تشجيع التدريب السياحي وبعض أقسام التسويق، ثم تحويلها إلى القطاع الخاص سواء كان الأجنبي أو المحلي فهو المسؤول عن إنشاء الفنادق والمنشآت السياحية وادارتها ووكالات السفر وتنظيم الرحلات وبعض أقسام التسويق الخاصة.

٥. ضرورة إدخال واستخدام المهارات والتكنولوجيا والتقنيات الجديدة، وتزين الشوارع بالنشرات الضوئية والاعلانات المرئية عن الأماكن السياحية الترفيهية والدينية والمطاعم والفنادق.

٦. استقبال السياح يحتاج إلى كادر مثقف ملماً بأمور السياحة ومطلع تاريخياً، فالأيدي العاملة السياحية لها دور في تطوير وتنشيط الحركة السياحية .

المبحث الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة للبيئية وخدمات البنى التحتية.

أولاً : استراتيجية التنمية البيئية المستدامة .

يسعى الهدف البيئي في التنمية المستدامة إلى توفير بيئة نظيفة آمنة ومستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال توطين عنصر البيئة في الخطط والسياسات التنموية بما يحقق تحسناً في جودة حياة البشر ويضمن استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية وبما يحقق التوازن البيئي المطلوب، ويشمل هذا المحور أهداف التنمية المستدامة في المياه النظيفة والبيئة الصحية وجعل المستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

ولتحقيق ذلك يتطلب العمل على ما يأتي:

١-تشريع وتنفيذ قوانين منع التجاوز على مصادر المياه، والشوارع العامة، والأراضي المخصصة للاستعمالات الخضراء، ومحاسبة من تسبب في تحويل صنفها خلافاً للتعليمات النافذة.

٢-تطوير نظم الإدارة المتكاملة للمياه، وإيقاف طرح المياه غير المعالجة وزيادة الوعي البيئي ومخاطر الاستهلاك بتبني أنماط استهلاكية مراعية للبيئة.

٣-تنفيذ مشروع تزويد المؤسسات الحكومية بالطاقة النظيفة، المتجددة لتوفير الطاقة الكهربائية.

٤-إعداد برامج عزل وتدوير النفايات بالتعاون مع جامعة بابل وكوادرها المتخصصة، ومعالجة النفايات والمخلفات وفق نظم متطورة وإعادة تدويرها والاستفادة منها لتوليد الطاقة الكهربائية، والتخلص من النفايات الكيمياوية الخطيرة، وحماية نهر الحلة من النفايات الصناعية لتحسين أحوال البيئة .

٥- وضع خطة طوارئ للسيطرة على للكوارث ودرء المخاطر.

٦- التشجيع على البناء العمودي بدل الأفقي حمايةً للبيئة.

٧- تشجيع المبادرات الفردية والجماعية لزراعة أكبر عدد ممكن من الأشجار في الشوارع والأحياء والدور السكنية وزيادة المساحات الخضراء في المدن.

ثانياً : الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الإسكان.

١-حسب البيانات المتوفرة في خطة التنمية المكانية لمحافظة بابل فإن المحافظة تعاني حالياً من عجز في الوحدات السكنية ،حيث العجز الكلي للمحافظة في عام ٢٠٢٢ قد بلغ (٣٨٥٠٤) مسكن، وسيتضاعف العجز في سنة الهدف ٢٠٣٠، إذا ما أنشئت وحدات سكنية جديدة، إلى جانب ترميم القديم منها، حيث سيكون العجز في عام ٢٠٣٠ (١٥٩٦٧١) مسكن ،ومع اندثار المساكن بمعدل (٣)% سنوياً يكون مجموع العجز بحدود (٢٠٧٥٧٢) مسكن لعام ٢٠٣٠، وعلى تقدير إن معدل أفراد الأسرة (٦) أفراد لعام ٢٠٣٠، فيجب أن تتوفر (٤٦٥١٢٨) وحدة سكنية في المحافظة، وحسب الوحدات الإدارية وحاجتها حيث يأتي (مركز الحلة، الإسكندرية، القاسم، الكفل، المدحتية) على التوالي بسبب الحاجة إليها وبسبب ضمها لإعداد كبيرة من السكان.

٢- يُقترح بناء مدينتين سكنيتين لامتصاص الطلب على السكن في عموم أرجاء المحافظة، واحدة شمال بابل والثانية جنوب بابل وكلاهما على أيمن طريق المرور السريع وبمعدل (١٥٠) ألف وحدة سكنية لكل مدينة، خاصة في مدينة الحلة التي تعاني من نسبة عجز كبيرة، وهذا يؤدي إلى تحويل أغلب الأراضي الزراعية المجاورة لها إلى منطقة سكنية، والحل لذلك هو التوجه داخل مدينة الحلة إلى السكن العمودي ووقف التوسع العمراني والزحف الحضري للمدينة واعتبارها مدينة مغلقة، على أن تتضمن هذه المدن الجديدة مساحات إضافية كافية لبناء مشاريع صناعية حتى تمثل قطب نمو لتوفير فرص عمل، فضلاً عن استحداث كليات تقنية لتوفير احتياجات الصناعات عالية التقنية والزراعية المستقبلية في المحافظة.

٣-وضع مخططات عمرانية لمناطق السكن العشوائي وتحويلها كمناطق سكن نظامي، ومعالجتها ببناء (٢٥) ألف وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود بمجمعين رأسيين أحدهما في الحلة والثانية في المدحتية.

٤-حل مشكلة السكن والتمليك والقروض في القرى بقانون يوفر متطلبات العيش الكريم في الريف لضمان وقف الزحف والهجرة والطلب على المسكن في الحضر من قبل أبناء الريف، وهذا يحقق عدة أهداف في آن واحد وأهمها تنمية الريف وتقليل الضغط على الخدمات في المدن الحضرية.

٥-تسهيل عمل الاستثمار في مجال المجمعات السكنية شريطة انسجامه مع المخطط العام وسياسات التنمية التي تضعها الدولة، ووفق بناء التجمعات الاستثمارية العشوائية، مع تنفيذ قوانين الاستثمار وخاصة ما يتعلق بمبدأ النافذة الواحدة.

٦-تخفيض كلف بناء وتشييد الوحدات السكنية، من خلال تعزيز صناعة المواد الإنشائية بأيادٍ وقدرات محلية.

٧-العمل على تجديد المناطق المتهالكة وتطويرها، عن طريق إصلاح البنى التحتية وصيانة المباني الخدمية، واعتماد التصاميم التي تلائم متطلبات بيئة المحافظة الاجتماعية وعلى وفق معايير الحد الأدنى للإسكان بجعل المأوى للسكن.

٨-أعتماد التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في التنمية العمرانية بأسلوب يحقق أبعاد التنمية المكانية بمستوياتها الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبشكل مستدام وشامل، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا المتاحة لتقليل الآثار السلبية على مصادر البيئة والموارد الطبيعية.

٩-إنشاء مجمع سكني ذات كلفة واطئة .

ثالثاً : الاستراتيجية المستدامة لإدارة المياه الصافية وخدمات الصرف الصحي.

١-تحقيق التوازن من خلال الإدارة المستدامة وتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وتوفير المياه لمختلف الاستعمالات وبما يؤدي إلى تحقيق استدامة البيئة في المحافظة.

٢- إنشاء محطات لضخ الماء الخابط وغير الصالح للشرب، للاستفادة منه في سقي الحدائق والمشاريع الصناعية والتجارية وفي التشييد والبناء، فيساعد ذلك على تقليل نسبة استهلاك مياه الشرب، فضلاً عن عزل شبكات مياه الأمطار عن شبكات الصرف الصحي، لإيصال مياه الأمطار ببحيرات صناعية تساعد في تجميع مياه الأمطار خلال فصل الشتاء والاستفادة منه في فصل الصيف والتي تقدر بحوالي (٢٠- ٢٥) % من إجمالي المياه المستهلكة.

٣- استخدام الاساليب العلمية في عملية تدوير مياه الصرف الصحي، وإيجاد تقنية تعمل على توزيع المياه بالتساوي على أحياء المحافظة، فضلاً عن استكمال بناء شبكة مياه الأمطار لجميع مراكز الأقضية في المحافظة.

٤- إكمال خدمة السكان غير المخدومين وهم بنسبة (٢٨)% من إجمالي سكان المحافظة، استبدال شبكة التوزيع القديمة بشبكة حديثة لتقليل الطاقة والتي تقدر بما يزيد على (٢٠)% من الطاقة الإنتاجية، واستكمال تنفيذ المشاريع الاستراتيجية ومشاريع تنمية الأقاليم، والتي ستضيف ما مجموعه (٧٠٠،٠٠٠) م^{٣} / ساعة من الماء الصالح للشرب في المحافظة.

٥- البدء بإقامة شبكات الصرف الصحي على مستوى الأقضية كمرحلة أولى حتى عام ٢٠٣٠ ثم الانتقال لمراكز النواحي كمرحلة ثانية، وفي حال توفير الموارد المالية يمكن دمج المرحلتين معاً .

رابعاً: الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الكهرباء.

١- التنسيق بين المحافظة ووزارة الكهرباء لتحويل الإنتاج في محطات بابل لحاجة السكان إليها والتعويض ببناء محطات خارج المحافظة وربطها بالشبكة الوطنية لسد مساحة المحافظة ومنع زيادة نسبة التلوث فيها.

٢- العمل على ضبط الاستهلاك وتحسين أحوال الشبكة وهذا سيوفر نسبة (٣٠)% من طاقة الاستهلاك التي تمثل الضائعات، خاصة وإن المحافظة تعاني من عجز يزيد عن (٥٠)% .

٣- الاتجاه نحو بناء محطات صغيرة ومتوسطة للطاقة النظيفة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية. بإضافة قدرات جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر مختلفة، سواء حرارية أو طاقة شمسية، فضلاً عن إنشاء خطوط جديدة وإحلال الخطوط المتهالكة عن طريق استخدام مسارات لا تؤدي إلى الاختناقات.

٤- اعتماد نظام العزل الحراري للمباني في استهلاك الطاقة الكهربائية، والذي سيساعد على توفير ما بين (٢٥ -٣٠)% من الطاقة المستهلكة في الشتاء والصيف لغرض التدفئة والتبريد.

٥- العمل على توفير الطاقة الكهربائية لجميع السكان في المحافظة بالتجهيز وسد العجز الحاصل فيها، من خلال إيقاف التجاوزات على الشبكة وتحقيق الترشيد في استهلاك الطاقة بصورة سليمة.

٦- استغلال ممرات المشاة ومحطات انتظار وسائل النقل العام وفي المباني السكنية العامة، بخلايا الألواح الشمسية لتكون مضلة في الوقت نفسه لإنتاج الطاقة الكهربائية النظيفة، ووفق معايير الطاقة المتقدمة في الطاقة الإنتاجية المحلية.

خامساً : الاستراتيجية المستدامة لتنمية خدمات الاتصالات :

لابد من وضع إستراتيجية لتنمية تكنولوجيا الاتصالات والقدرة المؤسسية المستدامة في المحافظة، وفقاً للمقترحات الآتية :

١-إيصال خدمة الهواتف السلكية في مركز المحافظة والاقضية والنواحي وصولاً إلى تغطية المحافظة بشبكة النفاذ الضوئي إلى كافة القطاعات السكنية والتجارية ودوائر الدولة مع إيصال خدمة الهواتف اللاسلكية الوطنية إلى عموم مناطق المحافظة.

٢- توفير الخدمات البريدية في جميع المراكز الحضرية في المحافظة.

٣- الاهتمام بتطوير البنى الأساسية لقطاع الاتصالات، وبناء شبكة متطورة لتقديم خدمات مستمرة وفعالة وتراعي وتواكب التطور السريع لتقنية الاتصالات.

٤- سن الإطار القانوني والتشريعي على استخدام التقنيات والمواقع الإلكترونية التي لها تأثير في التنمية البشرية للسكان .

٥- العمل على توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصال Wi – Fi مجاناً وبأجور رمزية في المحافظة مما يساعد على تحقيق الركائز المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، والتوازن البيئي، فضلاً عن تعزيز ومساعدة المستثمرين في هذا المجال، واعانتهم لاستقطاب الخبرات والمهارات وجذب الشركات لتنمية قطاع التكنولوجيا والاتصالات بصورة مستدامة وشاملة للمحافظة.

٦- محاولة إدخال الحكومة المحلية لتقنية المعلومات والاتصالات في الخدمات الصحية والتعليمية (الابتدائي والثانوي) لأنه يساعد على النهوض بمستويات التعليم في عمر مبكر للطفل والاطلاع على العالم الآخر لتنمية قدراته الذهنية والمهارية.

المبحث الرابع : استراتيجية التنمية السياسية المستدامة :

أولا: استراتيجية التنمية السياسية والحكم الرشيد :

١-الالتزام بالتشريعات والقوانين النافذة وتشريع القوانين الجديدة.

٢- تحديث الأنظمة الداخلية الخاصة بالمؤسسات الحكومية وإعادة بناء الهياكل التنظيمية والسياسية.

٣- استقطاب الكوادر المؤهلة وتنمية الموارد البشرية.

٤- تبني مبدأ العدالة والشفافية في تحديد الأجور وتقييم أداء الموظفين.

٥- تفعيل مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في رسم السياسات العامة ومراقبة نتائج تنفيذها.

٦- الارتقاء بنظام الحكومة الإلكترونية.

٧- الارتقاء بمستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال تبسيط الإجراءات.

الخلاصة :

يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجية مستقبلية طويلة الأمد لاستثمار الامكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية الذي تتمتع بها محافظة بابل من خلال التخطيط والاستثمار الأمثل لهذه الامكانات وبشكل يوفر حاجة الاجيال الحالية وضمان حق الأجيال القادمة . وجاءت خلاصة هذا الفصل تتلائم مع الفرضية الثالثة الذي اكدت على وضع استراتيجية مستقبلية لتحقيق تنمية مستدامة في محافظة بابل .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات :

جواباً على ما ورد في مشكلة الدراسة عدم تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل في أغلب القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي والخدمي ، وهذا ما تم استنتاجه وكما يأتي :

١-تشير المؤشرات الطبيعية إن المحافظة تمتلك العديد من الإمكانات الطبيعية، وأهمها الموقع الجغرافي حيث تتميز محافظة بابل بموقع متميز في المنطقة الوسطى من العراق ضمن منطقة السهل الرسوبي، كما ويسهم هذا الموقع في تنشيط الحركة التجارية وعملية التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي بشكل عام في المحافظة والمحافظات المجاورة، فضلاً عن أنها تتصف بانبساط السطح والتربة الخصبة والمناخ الملائم، وتوفر الموارد المائية المتمثلة بنهر الفرات وفرعية (شط الحلة، والهندية) وكل هذه الإمكانات المتوفرة تمكنها من تكوين بيئة مستدامة، ولكن لم تستثمر بشكل يؤهلها لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة.

٢- تبين المؤشرات السكانية ارتفاع وانخفاض معدلات نمو السكان في المحافظة خلال المدة (١٩٩٧ – ٢٠٢٢)، حتى وصلت في عام ٢٠٢٢ إلى نسبة (٢،٥)، كما وبلغت نسبة سكان الحضر (٥٢)%، ونسبة سكان الريف (٤٨)% للسنة ذاتها، وقد بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا فئة (١٥- ٦٤) سنة يمثلون النسبة الأكبر من سكان المحافظة حيث بلغت نسبتهم (٦٠)%، حيث تعتبر هذه مؤشرات تدل على توفر مختلف الإمكانات البشرية التي تساعد على تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة بأبعادها المختلفة في المحافظة.

٣- تبين مؤشرات التعليم في المحافظة تباين الخدمة التعليمية في كفاءتها وطبيعة أدائها وتوزيعها المكاني، كما وتشير إلى وجود نقص حاد في المؤسسات التعليمية وكوادرها، حيث بلغ مقدار العجز بما يقارب (٦٦) روضة، و(٥٤٥) مدرسة ابتدائية، و(٥٧٦) مدرسة ثانوية، كما يفتقر النظام التعليمي إلى إدخال بعض التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في النظام التعليمي ، وبالتالي تعتبر هذه المؤشرات ضعيفة جداً وتدل على عدم تحقيق تنمية مستدامة في القطاع التعليمي في المحافظة.

٤- تبين من خلال دراسة المؤشرات الصحية، إن المحافظة تعاني من عجز في كفاءة الخدمات الصحية المقدمة للسكان فيها بصورة عامة، ونقص في المؤسسات والكوادر الصحية، فضلاً عن وجود عجز في توفير المستلزمات الطبية، حيث بلغ مقدار العجز في المراكز الصحية بما يقارب (١٠٦) مركز صحي، وبحوالي (٢١) مستشفى، وهذه المؤشرات تعد ضعيفة ولا تؤشر على وجود تنمية صحية مستدامة في المحافظة.

٥- تبين المؤشرات الزراعية ضعف استثمار امكانات النشاط الزراعي في المحافظة، حيث بلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (٤٦)% من إجمالي مساحة المحافظة، بينما بلغت نسبة الأراضي المزروعة فعلاً (٣٦)% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة، إذا ما علمنا أهمية زراعة تلك الأراضي وانتاجها للمحاصيل الزراعية المتنوعة، وبلغت نسبة العاملين في النشاط الزراعي (١٤)%، أما نسبة مساهمة الإنتاج الحيواني فبلغت (٢٥)% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه المؤشرات ضعيفة تدل على عدم استثمار الإمكانات الزراعية الموجودة في المحافظة، ولا تشير إلى تنمية مستدامة في هذا القطاع .

٦- توضح المؤشرات الصناعية في المحافظة إلى تراجع النشاط الصناعي وتوقف أغلب المصانع عن الإنتاج، حيث لا يساهم بسوى (٢)% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، وبقيمة مضافة لا تتجاوز (٤)%، كما وبلغت نسبة العاملين فيه (١٨)% من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي، وتعتبر هذه المؤشرات ضعيفة وتكاد تنعدم ولا تساعد على احداث تنمية فيه ولا تشير إلى الاستدامة بشيء .

٧- توضح مؤشرات النقل في المحافظة إلى ضعف مؤشرات النقل المستدام فيها، وإن سياسات النقل الحالية تعتمد على المركبات الخاصة ذات الوقود الاحفوري الذي يسبب التلوث في البيئة، لعدم وجود وسائل النقل السريع مثل المترو والباص السريع وتدني كفاءة طرق النقل البرية، إذ إن غالبية الطرق غير معبدة وتعاني من عجز كبير، حيث إن نسبة العجز في الطرق بلغت (٨٩)%، ونسبة الطرق المبلطة بلغت (٤٣)%، وغير المبلطة (٥٧)%، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الطرق غير المبلطة مع ارتفاع نسبة العجز بشكل كبير جداً، مما يدل ذلك على ضعف في شبكة الطرق، ويؤشر خللاً واضحاً في النقل، وبالتالي هذه المؤشرات لا تحقق أدنى مستوى من التنمية المستدامة في المحافظة.

٨- تبين من خلال المؤشرات التجارية المتوفرة إن القطاع التجاري في المحافظة يواجه العديد من التحديات والمشاكل، وأبرزها ضعف خدمات البنى التحتية للقطاع، واغراق السوق بالمنتجات الأجنبية وارتفاع الأسعار. وتتمثل هذه المؤشرات بعدد المؤسسات التجارية البالغة (٣٠٨٤١) مؤسسة، بنسبة عدد العاملين فيها الذي بلغت (٦)% من عدد العاملين في النشاط الاقتصادي، وقد اقتصرت على تجارة بعض السلع والمنتجات، مثل تجارة المواد الغذائية التي بلغت أعلى نسبة (٣٢)%، ومن ثم تجارة الأقمشة والملابس بنسبة (١٤)%، وأخيراً جاءت نسبة تجارة المواد الكهربائية بنسبة (١٠)% من مجموع المؤسسات التجارية في المحافظة، ويلاحظ ارتفاع تجارة المواد الاستهلاكية الذي يدل على توقف الإنتاج وقلة المشاريع الإنتاجية، وبالتالي يؤشر ضعف مستويات التنمية في هذا القطاع وعدم تحقيق الاستدامة فيه .

٩- تبين المؤشرات السياحية إن محافظة بابل تتمتع بوجود العديد من المناطق السياحية والمواقع الأثرية والتراثية والمراقد الدينية والإمكانات الطبيعية، ألا إنها غير مستثمرة بالشكل الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة فيها، حيث بلغت إيرادات القطاع السياحي في المحافظة (٠،٢)% من إجمالي إيرادات السياحة في العراق، وبنسبة أرباح بلغت (٠،٣)%، فيما بلغت نسبة العاملين فيه (٠،٤)% من إجمالي العاملين في النشاط السياحي في العراق، وكل هذه المؤشرات تعد ضعيفة جداً ولا تفضي إلى تنمية مستدامة ولم تحقق أدنى مستوى منها، كما ولا تتوافق هذه المؤشرات وحجم الإمكانات السياحية الموجودة في المحافظة، مما يؤشر ذلك ضعف التخطيط وضعف الاستثمار لهذه الإمكانات بالشكل الذي يجعل المحافظة ذات سياحة شاملة ومستدامة.

١٠- أظهرت الدراسة إن أغلب المشاريع الاستثمارية في المحافظة هي في القطاعات الاستهلاكية، كالقطاعات السكنية والسياحية والترفيهية والتجارية والصحية والتعليمية، فيما تحتاج المحافظة إلى مزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والثقيلة، وإنتاج الطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة، كما وبلغت نسبة المشاريع المنجزة (٤٤)%، ونسبة المشاريع المتلكئة (٥٦)%، مما يدل على إن أغلب المشاريع غير منجزة في المحافظة.

١١- بينت الدراسة إن المحافظة تعاني من اكتظاظ سكاني في الوحدات السكنية، وبعجز مقداره (٤١٨٤٨) وحدة سكنية أي بنسبة عجز (١١)%، مع أن تتوفر في المحافظة أراضي ومساحات تساعد

على قيام تنمية عمرانية تقلل من نسبة العجز، إلا إن سياسات المباني الحالية هي مستنزفة للطاقة بشكل كبير ومستنزفة للأرض والموارد، مما تخلق بيئة سكنية غير ملائمة في المحافظة.

١٢-تعاني المحافظة من ضعف كبير في خدمات المجاري والصرف الصحي، ويعزى ذلك إلى قلة المشاريع ومحطات المعالجة إلى جانب عدم استيعاب الطاقة التشغيلية للتراكم الحاصل في شبكات التصريف، أي هناك عجز كبير في خدمات المجاري والصرف الصحي في محافظة بابل.

١٣- تعاني المحافظة من نقص في الطاقة الكهربائية، وعدد ساعات القطع المبرمج، فقد بلغ مقدار العجز في الطاقة الكهربائية (١٢٠٠) ميغاواط/ ساعة، ونسبة العجز في ساعات التجهيز بلغت (٥٠)%، مما يترتب على ذلك اختلال في التوازن المكاني للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وضعف الخدمة المقدمة للسكان وعدم تحقيق الاستدامة في المحافظة.

١٤- أظهرت الدراسة إن نسبة السكان المخدومين بالماء الصافي حوالي (٧٢)% من مجموع عدد سكان المحافظة في عام ٢٠٢٢، وبنسبة عجز بلغت (٢٨)%، كما وبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب لعدد السكان الكلي (٤١٨) لتر / شخص / يوم ، وقد تباينت هذه النسب بحسب الوحدات الإدارية في المحافظة وتدل على وجود عجز وضعف في مؤشرات استدامة المياه في المحافظة.

ثانيا : **المقترحات** :

من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بابل تقترح الدراسة مجموعة من الاقتراحات والتي تسهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية في المحافظة، ومن خلال الآتي:

١-العمل على استثمار الموارد الطبيعية والإمكانات المتوفرة في المحافظة بشكل مستدام، وبالاعتماد على الأساليب العلمية في التخطيط ووضع سياسات تنموية متوازنة تضمن تطوير جميع القطاعات في المحافظة بتحقيق تنمية مستدامة ورفاهية للسكان.

٢-ضرورة تبني قاعدة بيانات جغرافية واستراتيجية شاملة لبناء النماذج الرقمية والكارتوكرافية للتنمية البشرية المستدامة في المحافظة، وبناء قاعدة بيانات جغرافية ومفصلة على مستوى أصغر وحدة إدارية ضمن المحافظة اعتماداً على أحدث التقنيات والبرمجيات الحديثة، لتوفير المعلومات وتسهيل عمل الباحثين والمخططين وصانعي القرار لرسم الخطط التنموية من أجل النهوض بالواقع التنموي وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في محافظة بابل.

٣- الاهتمام باستدامة القطاع التعليمي من خلال الاستثمار في العنصر البشري لكونه أفضل استثمار وهو الذي يقود التنمية ويستوعبها وينفذها بشكل جيد، وتنميته من خلال معالجة النقص في أعداد الأبنية المدرسية للتخلص من ازدواج الدوام في المدارس، فضلاً عن إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل والخريجين بما يتلائم والتحصيل الدراسي لهم، و إقامة المشاريع التي تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين مع توفر الوظائف للخريجين من الجامعات حسب اختصاصاتهم العلمية حتى يكون حافز

لدى بقية الطلبة في إكمال دراستهم وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، واعتماد الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة في التعليم لأجل تحقيق نظام تعليمي حديث ومستدام في المحافظة.

٤- سد النقص الحاصل في المؤسسات الصحية وتطوير وتدريب الكوادر الصحية المتخصصة لتقديم الخدمات الأساسية لجميع السكان، ونشر المراكز الصحية في المناطق البعيدة والنائية من المحافظة، وتوفير أفضل أنواع العلاج في المستشفيات.

٥- ضرورة تنمية القطاع الزراعي في المحافظة بقسميه النباتي والحيواني، والتوسع بزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والتمور واستثمارها بالشكل الأمثل، مع العمل على تنمية الثروة الحيوانية والاستفادة أكثر من منتجاتها، مع تنمية وتطوير القطاع الصناعي خاصة الصناعات الإنتاجية والهندسية والإنشائية والكيماوية، والصناعات الزراعية كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية في المحافظة.

٦- ضرورة استدامة تنمية القطاع السياحي في المحافظة، والاهتمام بالمواقع الأثرية والترفيهية والتاريخية والثقافية وترميمها وتطويرها، وإقامة المشاريع الترفيهية فيها، وتطوير البنى التحتية والسياحية والفندقية بما يلائم تاريخ وحضارة المحافظة وأعداد السياح القادمين لها، مع تحسين خدمات السياحة الدينية باعتبارها مصدر مستدام في المحافظة.

٧- تشغيل القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية من خلال القيام باستثمار داخلي وخارجي مع إشراك القطاع الخاص في هذه الاستثمارات ولكي تلبي حاجة السوق، مما يساعد في النهوض بواقع المحافظة.

٨- توجيه الاستثمارات نحو الخدمات المجتمعية والبنى الارتكازية أهمها الاستثمار في خدمات (الإسكان والتعليم والصحة والطاقة والماء الصالح للشرب والصرف الصحي)، فضلاً عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية والسياحية) لغرض تحقيق التوازن وتقليل التباين المكاني بين الوحدات الإدارية وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المحافظة.

٩- العمل على تحديد مكامن القوة والضعف في خطط التنمية المستدامة الأساسية في المحافظة واعتماد معايير جديدة تتناسب والتوسع العمراني والهيكلي للمحافظة، ومواجهة التحديات ووضع الحلول

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمها (العدالة الاجتماعية، وحفظ حق الأجيال القادمة، والكفاءة الاقتصادية، والصحة والسلامة والتعليم المستدام)

١٠- إنشاء منظومة حديثة للتخلص من النفايات الصلبة من خلال توفير آليات كافية ومتنوعة والأيدي العاملة ووضع توقيتات زمنية لحركة المركبات ، وإعادة التصنيع وتدوير الخردة والقمامة واستغلالها في توفير الدخل وخلق فرص عمل بدلاً من حرقها وتلويث البيئة، مع الاهتمام بزراعة النباتات والأشجار التي تستهلك مياه أقل، وذلك لإن قطاع الزراعة يستهلك الجزء الأكبر من المياه ولا يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي .

١١- الاهتمام ببناء بنية تحتية قوية وإعادة إعمار المتهالكة منها، باعتباره رأس مال اجتماعي مهم من أجل المساهمة في خلق مشاريع جديدة وتحفيز الموارد المحلية المعطلة، فضلاً عن تطوير طرق النقل وتوسيعها وصيانتها بوضع تصاميم تتوافق مع التطور والزيادة الحاصلة في عدد سكان المحافظة.

١٢- العمل على إقامة المشاريع الخدمية بما يتناسب والكثافة السكانية، فضلاً عن العمل على بناء مجتمعات سكنية ذات النمط العمودي لحل مشكلة العجز في الوحدات السكنية وتوزيعها على جميع شرائح المجتمع وبأقساط مريح يمكن للأصحاب الدخول المنخفضة تسديدها ، وتزويدها بالخدمات الأساسية التي تعد أساساً لزيادة الراحة والرفاهية للفرد، وتوزيع قطع الأراضي وتسهيل القروض والسلف النقدية من المصرف العقاري حتى يتسنى للمواطن بناء قطعته السكنية.

١٣- اعتماد لجنة خاصة بالتنمية المستدامة وفي جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، تعني بإعداد المؤشرات ووضع برنامج عمل خاص بها، مع متابعة مختلف المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الدولية ومحاولة قياسها في المحافظة، فضلاً عن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبين المؤسسات الرسمية للدولة ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

المصادر

أولا : **القران الكريم** .

ثانياً : **الكتب العربية** .

١) ابن منظور , لسان العرب , المجلد السادس , ط٣ , دار صادر , بيروت , ٢٠١٠ .

٢) ابو صبيحة . كايد عثمان ، جغرافية المدن ، ط٣ ، دار الرسائل النشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن ، ٢٠١٦.

٣) ابو عيانة . فتحي محمد ، جغرافية السكان ، ط٥ ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠.

٤) ابو عيانة . فتحي محمد ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، ط٤ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٣.

٥) ابو عيانه . فتحي محمد ، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩.

٦) ابو نصر . مدحت وياسمين محمد مدحت ,التنمية المستدامة , ط١ , المجموعة العربية التدريس والتنمية , القاهرة , ٢٠١٧ .

٧) احلام . زواويه , دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الحضارية , دار الوفاء القانونية للنشر والطباعة , الاسكندرية , ٢٠١٤ .

٨) احمد . عادل عبد العظيم، البيئة والتنمية المستدامة، ط١، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩.

٩) اسماعيل . احمد علي ، جغرافية المدن ، ط٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٨.

١٠)الانصاري . رؤوف محمد علي ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار، ط١، مطبعة هادي برس للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

١١)بدران . احمد جابر , التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة , ط١ , مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية , القاهرة , ٢٠١٤ .

١٢)بشاي . فهمي ، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الاغذية الزراعية روما، ٢٠٠٣.

١٣)بيومي .عطية، الطلب على المياه في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

١٤)التميمي . فرزدق علي, التنمية السياسية وازماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ,ط١ , مركز الرافدين للحوار , بيروت, لبنان , ٢٠١٦.

١٥)الجلبي . علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨.

١٦)الجلبي . علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان ، ط١ ، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠١١.

١٧)الجنابي . عبد الزهرة علي , الجغرافيا الصناعية ,ط١, دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان, الاردن , ٢٠١٣ .

١٨)الجنابي . عبد الزهرة علي ، جغرافية العراق الاقليمية بمنظور جغرافي ، ط١ ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، ٢٠٢٠.

١٩)الجنابي . عبد الزهرة علي, التنمية المستديمة من منظور جغرافي , ط١ , دار الرضوان للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٩.

٢٠)الخشاب . وفيق حسين وأخرون ، الموارد المائية في العراق ، مطبعة بغداد ، ١٩٩٣.

٢١)الدليمي , لؤي ماهر عماد ، عبد الكريم حسين سلومي الربيعي ، المياه والعراق (دراسة التحديات والتنمية المستدامة) ط١ ، دار أمجد للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان . الاردن ، ٢٠٢٣ .

٢٢)الدليمي . خلف حسين ، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير – تقنيات)، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٧.

٢٣)الدليمي . صبحي احمد , جغرافيا التنمية , ط١ , دار امجد للنشر والطباعة , عمان الاردن , ٢٠١٩ .

٢٤)الدليمي . محمد دلف احمد وفواز احمد الموسى , جغرافية التنمية مفاهيم ونظريات التطبيق , ط٢ ,جامعة الانبار, ٢٠٠٩.

٢٥)دوكلاس . موستين , ترجمة بهاء شاهين , مبادئ التنمية المستدامة , ط١, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠٠.

٢٦)الرازي . محمد بن أبي بكر , مختار الصحاح , ط١ , دار الكتابة العربي , بيروت , ١٩٦٧ .

٢٧)الركابي . ساجد احميد عبل، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، ألمانيا، ٢٠٢٠.

٢٨)روبرت .يونر وآخرون، ترجمة محمد عبد الحميد، جغرافية التنمية مدخل إلى دراسات التنمية، ط٣، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، السعودية، ٢٠١٦.

٢٩)السامرائي . مجيد ملوك , الجغرافية الاقتصادية و تطبيقاتها المكانية ,ط١, ٢٠١٩.

٣٠)السامرائي . مجيد ملوك , الجغرافية وافاق التنمية المستدامة , ط١ , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠١٥.

٣١)سعد . حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

٣٢)السعدي . عباس فاضل ، جغرافية السكان ، ج١ ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، ٢٠٠٢.

٣٣)السعدي . عباس فاضل ، جغرافية العراق ، ط١ ، دار الجامعة للطابعة والنشر ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

٣٤)السعدي . عباس فاضل، جغرافية السكان، ج٢، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

٣٥)سماقه .أيوب أنور حميد، البيئة والتنمية المستدامة، ط١، التفسير للنشر والإعلان، أربيل، ٢٠٠٦.

٣٦)السوداني . مناف محمد ، سلام فاضل علي ، التحليل المكاني للتنمية البشرية في العراق ، ط٢، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٣.

٣٧)الشاعر . عبد المجيد وزملائه ، الصحة والسلامة العامة ، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ـ الاردن ، ٢٠٠٥.

٣٨)الشامي . صلاح الدين علي , التنمية الجغرافية دعامة للتخطيط , ط٢ , منشأة المعارف للنشر , الاسكندرية , ٢٠٠٠ .

٣٩)الطاهر . قادر محمد ,التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ,ط١, مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان ,٢٠١٣.

٤٠)عبد العال . احمد محمد, التنمية مفاهيمها نظرية وابعاد مكانية , ط١ , مكتبة جزيرة الوارد , القاهرة , ٢٠١١ .

٤١)العبيدي . فايز محمد ، أسس جغرافية السكان ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦.

٤٢)العثمان . باسم عبد العزيز وعناد غياض العكيلي ، جغرافية السكان أسس وتطبيقات ، ط١ ، مكتبة دجلة ، بغداد ، ٢٠٢٠.

٤٣)العكيلي . محمد حسين, جغرافيا الزراعة ,ط١ ,مكتبة دجلة , بغداد , ٢٠٢١ .

٤٤)عويس . محمد زكي ، طريق الجودة في التعليم العالي ، سلسلة كراسات مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٤٥)العيسوي . ابراهيم راجح ، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها) ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٤٦)الغرياوي . شهدان عادل عبد اللطيف , التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية , دار الفكر الجامعي الاسكندرية , ٢٠٢٠ .

٤٧)غنيم . عثمان محمد وماجد ابو زنط ,التنمية المستدامة فلسفتها و اساليب تخطيطها و ادوات قياسها ,ط١ , دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان,٢٠٠٧ .

٤٨)فؤاد. بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٤٩)الكافي .مصطفى يوسف، التنمية المستدامة، ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.

٥٠)الكناني . كامل كاظم بشير ، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.

٥١)لبيب. علي ، جغرافية السكان ، ط٢ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٥٢)اللطيف . ابراهيم بشير، خدمات المدن دراسة في الجغرافية التنموية، ط١، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠٠٩.

٥٣)محمد . طلعت مصطفى, التنمية الاجتماعية المثال والواقع , الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع , جامعة حلوان , ٢٠٠١ .

٥٤)محمد . فوزي ، الجغرافية السكانية والموارد البشرية ، ط١ ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.

٥٥)معروف . فلاح جمال وأخرون ، جغرافية العراق الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، ط١ ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان . الاردن ، ٢٠١٦.

ثالثاً : **الرسائل والاطاريح** .

١) ابراهيم , طبية فاروق ، التنمية المستدامة للإسكان في ضوء سياسة الأسكان الوطنية في العراق، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠١٣.

٢) البيرماني . ضياء بهيج رؤوف، أثر المناخ على الخصائص الهيدرولوجية ومدى ملائمتها للاستخدامات المختلفة في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١٩.

٣) الجبوري . حسين عبود دبعون ، تحليل مكاني لمؤشرات التنمية البشرية في محافظة القادسية ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤.

٤) الجنابي . عبد الزهرة علي ، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الأوسط من العراق ، اطروحة دكتوراه ،(غير منشوره)، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦.

٥) الحياني . بلال بردان علي حسين ، تحليل جغرافي للخدمات التعليمية في ريف الأنبار ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، ٢٠١٢.

٦) الحسن . رقية فاضل عبدالله ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقليمية في محافظة بابل ، للمدة (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠م) ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٢.

٧) الحسيني . قصي فاضل عبد ، التحليل المكاني لمراتب النقل الرئيسية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

٨) الحلفي . نور جواد عبدالله ، تقويم جغرافي لعوامل الجذب السياحي في محافظتي النجف الاشرف وبابل دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

٩) الحمداني . محي الدين، دور التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.

١٠) الخالدي . سيف شهاب أحمد عبدالله ، التحليل الجغرافي الاقتصادي الأخضر ودوره في التنمية المستدامة وامكانية تطبيقه في العراق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

١١) الخزاعي . أمين عواد كاظم ، تمثيل العلاقات المكانية للصناعات الكبيرة في محافظة بابل دراسة كارتوكرافية باستعمال نظم المعلومات الجغرافية ، رسالة ماجستير ،(غير منشوره) ، كلية التربية صفي الدين الحلي ، جامعة بابل ، ٢٠١٠.

١٢) السرحان . زينب عباس موسى ، شبكة النقل وأثرها في التنمية الزراعية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٠٩.

١٣) شبع . محمد جواد عباس , الصناعة واثرها في التنمية الاقليمية في محافظة النجف , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الآداب , جامعة الكوفة , ٢٠٠٧ .

١٤) الشرابي . محمد ذنون محمد، تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة دراسة نظرية تطبيقية (١٩٨٧– ٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، (غير منشوره)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

١٥) الشمري . حيدر حسين عليوي ، النمو السكاني في محافظة المثنى للمدة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣) وأثره في التنمية المستدامة ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ٢٠١٨.

١٦) الشمري . أمال حمزة مزعل ، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة بابل، رسالة ماجستير، (غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٢.

١٧) عبد الكاتب . ورود محسن ، التنمية المكانية وآفاقها المستقبلية في ناحية الحيدرية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١.

١٨) عبد الحكيم . جدعون, البلدية والتنمية المحلية المستدامة , رسالة ماجستير،(غير منشورة) , كلية الآداب والعلوم لاجتماعية و الانسانية, جامعة , ٢٠١١ .

١٩) عبد السلام . محصول, دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المقارنة , رسالة ماجستير،(غير منشورة), كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير ,جامعة فرحان عباس , ٢٠١٤.

٢٠) العباسي . محمد فرحان فليح، التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، (غير منشوره)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

٢١) العزاوي . اقبال فهد , التنمية الريفية المستدامة في ناحية المنصورية , رسالة ماجستير، (غير منشورة) , كلية التربية للعلوم الانسانية , جامعة ديالى , ٢٠٢٢ .

٢٢) العبيدي . زهراء عباس هادي ، الموقع الجيوستراتيجي لمحافظة بابل وأثره في البناء السياسي والحضاري للعراق ، رسالة ماجستير ، (غير منشوره)، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، ٢٠١٣.

٢٣) عربي . محمد , مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ضل تحديات العولمة , رسالة ماجستير، (غير منشورة) , كلية العلوم السياسية والاعلام , جامعة القاهرة , ٢٠٠٣ .

٢٤) عقيل . أحمد صباح مرضي ، التحليل المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2000 – 2010) أطروحة دكتوراه،(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2014.

٢٥) العنبر . سليم غالب صباح ، النمذجة المكانية لبعض مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في مدينة الزبير للمدة (١٩٩٧ – ٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ٢٠٢٢.

٢٦) كريم. حسين علي، التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري لمدينتي الرمادي وعنة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢٧) كربل . عبد الآلة رزوقي ، التباين المكاني لكفاية أنظمة الصرف (البزل) ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.

٢٨) الراشد . أسامة أسماعيل عثمان، التنمية الاسكانية المستدامة للمدن الرئيسة في محافظة البصرة، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٦.

٢٩) الربيعي .علي مهدي سلمان ، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان آسيوية مختارة، كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٩.

٣٠) الربيعي . عامر راجح نصر ، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشوره)، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ٢٠١٤ .

٣١) الرويشيدي , عذراء عبد الهادي زويد خلف ، الامكانات الجغرافية المتاحة لتنمية السياحة في قضاء الحلة، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٩.

٣٢) الربيعي . عامر راجح نصر ، التوسع الحضري واتجاهاته في مدينة الحلة الكبرى للمدة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١) ، رسالة ماجستير ،(غير منشوره) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠١.

٣٣) زوبي . خالد مصطفى محمد ، أسس التنمية المستدامة في ليبيا الواقع والآفاق، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ٢٠١٨.

٣٤) المسعودي . يحيى ، إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩.

٣٥) الموسوي . عهود عبد الزهرة محسن ، الأبعاد المكانية للتنمية الاقليمية وإمكانية استدامتها في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه ، (غير منشوره) ، جامعة الكوفة ، ٢٠٢٢.

٣٦) الموسوي . انتظار إبراهيم حسين ، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الزراعية في محافظة القادسية، اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القادسية، ٢٠٠٨.

٣٧) العاني . عثمان عبد صالح، تحليل التباين المكاني لمؤشرات التنمية البشرية في محافظة الأنبار، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٦.

رابعا : البحوث والمجلات.

١) إبراهيم . مصطفى جليل، آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالى، العدد ٤٠، جامعة ديالى، ٢٠٠٩ .

٢) احمد . علي عبد الله , واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية , المجلد ١٤ , العدد ١٥ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة تكرت , ٢٠٠٧ .

٣) أيوب . حارث حازم وفراس عباس فاضل، التلوث البيئي ومعوقات التنمية المهددة للسكان، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد ٢، العدد ٣، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

٤) البصام . سهام حسين وسمير فوزي شهاب الشريدة، مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣.

٥) تحسين . ناهد أحمد عمران، الخدمات المجتمعية بالمناطق المستهدفة في برامج التنمية الحضرية المستدامة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المؤتمر العربي الإقليمي، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦) حجاب . نادية , تقرير التنمية البشرية الاثر الوطني والدولي , بحث منشور في دراسات التنمية المستدامة في الوطن العربي ٢٠٠١.

٧) جعاز. حسين ورقية فاضل، تحليل مكاني للتنمية الزراعية في محافظة بابل، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد ٣٨، ٢٠١٨.

٨) الجنابي . عبد الزهرة علي ودعاء صبار خضير اليوسفي، الإنتاج الزراعي النباتي ودوره في تنمية الصناعات الزراعية في محافظة بابل، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ٢٤، العدد الأول، ٢٠١٧.

٩) الجنابي . عبد الزهرة علي ، تقويم التوزيع المكاني لمخازن الحبوب في محافظة النجف، مجلة الجمعية العراقية، العدد ٤٠، ١٩٩٩.

١٠) الحص . سليم، آفاق التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٥، القاهرة، ٢٠٠٥.

١١) الخولي . أسامة، أبعاد التنمية المستدامة، ندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبو ظبي، ٢٠٠٢.

١٢) دبعون . حسون عبود ، كفاءة التوزيع الجغرافي لمراكز الرعاية الصحية الأهلية في مدينة الديوانية ، مجلة القادسية كلية الآداب والعلوم التربوية ، المجلد ٨ ، العدد ٢، ٢٠٠٩.

١٣) دواي . مهدي صالح، التنمية البشرية المستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين العراق انموذجاً، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٣١، ٢٠١١ .

١٤) ديور . نبيل، مشاكل وآفاق التنمية السياحية في بلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ٢٠٠٤.

١٥) الراوي . صباح محمود علي ، عبد الرزاق محمد المحمدي ، ، تحليل جغرافي للمراكز الصحية في قضاء الفلوجة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، المجلد ٢، العدد ٤، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، ٢٠١٣.

١٦) رزيق . علي ، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة الجذول ، السنة الثالثة، العدد ٢٥، ٢٠٠٥.

١٧) زرمان. كريم، التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد ٧، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

١٨) زين الدين . صلاح، دراسة فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، المؤتمر العلمي الثالث القانون والسياحة، ٢٠١٦.

١٩) السعدون . عاطف لافي وحسن لطيف الزبيدي ووحيد نجيب، التنمية والتغير المناخي في العراق، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٦، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٧.

٢٠) سعيد . علي لفتة ، ايمان عبد الحسين شعلان ، تقييم كفاءة الخدمات التعليمية والصحية في مدينة الحيدرية ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد ١٩ ، ٢٠١٩.

٢١) الشامي . لبنان هاتف واسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق التحديات واستراتيجيات التطوير، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ٢٠١٩.

٢٢) الشديدي . حسين احمد سعد ، الأولويات التنموية في ضوء التفاوت المكاني (محافظة بابل نموذجاً) , مجلة الاستاذ ، العدد ٢١٥ ، مركز التخطيط الحضري الاولي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.

٢٣) شبع . محمد جواد عباس، التنمية الاقليمية ودورها في تحقيق التوازن السكاني، مجلة آداب البصرة، العدد ٥٥، جامعة البصرة، ٢٠١٦.

٢٤) شبع . محمد جواد عباس، الجغرافيا وأهميتها في التنمية والتخطيط الإقليمي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٤٨، جامعة الكوفة، ١٩٩٧.

٢٥) صالح . عدنان مثاني، دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للتجربة العراقية، مجلة كلية بغداد لعلوم التقنيات الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الثامن، بغداد، ٢٠١٩.

٢٦) عبد المحسن . هاشم جعفر ، دور النقل المستدام في الحد من تلوث البيئة في العراق، بغداد الجديدة نموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العراق، العدد ٤٥، ٢٠١٤.

٢٧) عزيز. حسين وحيد, التنمية والتلوث ,مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والانسانية,العدد١٩, ٢٠١١ .

٢٨) غنيم . عثمان محمد وماجدة أبو زنط ، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة ، مجلة العلوم الإدارية ، المجلد ٣٥، العدد واحد، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٨ .

٢٩) لطيفه . مفيد ، النقل المستدام أحد مؤشرات استدامة المدن (دراسة حالة النقل المستدام، في أبو ظبي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (١٧)، العدد (٢٦)، ٢٠٢١.

٣٠) محسن . سعدون عبد الرزاق ، تحليل خصائص التركيب البيئي لسكان محافظة بابل للمدة (١٩٨٧ -٢٠٠٧م) ، مجلة كلية التربية الاساسية ، العدد ٣ ، جامعة بابل ، ٢٠١٠.

٣١) محمد . عبدالله حسون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالى، العدد ٦٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، ٢٠١٥.

٣٢) محمد . سالم محسن، العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة، مجلة جامعة بغداد العلمية، العدد الأول، المجلد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٠٦.

٣٣) المهداوي . وفاء جعفر وسليم هاشم جار الله ، التحديات التي تواجه التنمية المحلية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون، العدد ١١٣، ٢٠١٧.

٣٤) مصطفى . عدنان ياسين، التنمية المستدامة وتطوير فكرة الحكم الصالح، مجلة الحكمة، العدد ٦٤٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٦.

٣٥) النجفي . سالم توفيق، التنمية البشرية في العراق قيود الماضي وسياسات المستقبل، مجلة دراسات اقتصادية فكرية، بيت الحكمة، العدد ٤٢، السنة التاسعة، بغداد، ٢٠٠٦.

٣٦) هاشم . حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة إرث الماضي وضرورات المستقبل، العدد ٢١، بغداد، ٢٠١١.

خامسا : المؤسسات والدوائر والمنظمات .

١) جمهورية العراق، وزارة التربية ، مديرية التربية في محافظة بابل، قسم التخطيط والمتابعة، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل ،بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٣) وزارة المالية ،المصرف الصناعي فرع بابل، قسم الحسابات، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٤) جمهورية العراق، وزارة الكهرباء، مديرية توزيع كهرباء بابل، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

٥) جمهورية العراق , وزارة التخطيط , مديرية التخطيط والتنمية الاقليمية في محافظة بابل، قسم التخطيط الاقليمي والمحلي , بيانات غير منشورة , لعام ٢٠٢٢ .

٦) جمهورية العراق , الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي , قسم المناخ , بيانات غير منشورة , 2014م .

٧) جمهورية العراق، وزارة الصحة، دائرة صحة محافظة بابل، شعبة الإحصاء الصحي والحياتي، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

٨) جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مديرية الزراعة في محافظة بابل، قسم الإحصاء الزراعي والصناعي، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

٩) جمهورية العراق، وزارة الإسكان والإعمار، الهيئة العامة للطرق والجسور، مديرية طرق وجسور محافظة بابل، القسم الفني، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

١٠) جمهورية العراق، وزارة التجارة، مديرية التجارة في محافظة بابل، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٢.

١١) جمهورية العراق، وزارة الثقافة، هيئة الآثار والتراث، دائرة التحريات والتقنيات، دائرة الآثار والتراث في محافظة بابل، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

١٢) جمهورية العراق، وزارة الإسكان والإعمار والبلديات والأشغال العامة، مديرية الماء في محافظة بابل، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

١٣) جمهورية العراق، وزارة الإسكان والإعمار والبلديات والأشغال العامة، مديرية إسكان محافظة بابل، شعبة التخطيط ، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

١٤) وزارة الموارد المائية , هيئة المساحة العامة, خريطة العراق الادارية , مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠ سنة ٢٠٢٠ .

١٥) وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط بابل ، خطة التنمية المكانية ، محافظة بابل ، (٢٠٢١ ـ ٢٠٣٠م) ، ٢٠٢٠ .

سادسا : المواقع الإلكترونية (الانترنيت).

١) باشوه حسن، المشاكل التنموية واثرها على التعليم، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

www.airssforum.com.

٢) ناصر نعيم، وجهة نظر في التنمية المستدامة، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، عبر الموقع الالكتروني التالي : http:// home birzeit.edu/dsp/arabic.

٣) الأمم المتحدة عبر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.un.org

سابعا : الكتب الانكليزية .

1) United Nation, Department of Eonomic Social Affairrs Community Development and related Pervices ,(Socia) Development ,New York,1997.

2) Julien Nowaczyk Lintegration du Developpement Durable danslagestion de Lachained approvisi onnement , these pourobtenir Legrade de doctureen Sciencede gestion, universite paul verlaline ,france، , 2008.

3) Susan Baker,Sustainable Development , Routledge,Greatbritain,2006.

4) Garolin Figueres, Johan Rockstrom, Cecilia Tortajada,Rethinking Waterman gementinnovative approahesto Cotemporary is Suese, Earths can,London, 2003.

5) Garolin Figueres,Johan Rockstrom ,Cecilia Tortajada,Previous source .

6) Jennifer A.Ellior, Anintoduction,to Sustianable Development,Thirdedition, Routtedge Taylor and france is Group , France ,2006 .

7) Beat Burgenmeier ,politiques Ecanmiq use du Development durable,premiere edition, group de Boeck , Boeck university , Bruxelles ,2008 .

8) Beat Burgenmeier economie du development durable,deuxie edition, group de Boeck , Boeck university , Bruxelles , Belgique,2005 .

الملاحق

ملحق (١)

((**بسم الله الرحمن الرحيم**))

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية.

قسم الجغرافيا / الدراسات العليا.

السلام عليكم .. إلى رب الأسرة الكريم نرجو تفضلكم بالإجابة على الاسئلة الواردة في استمارة الاستبيان لأنجاز رسالة الماجستير الموسومة (تحليل جغرافي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في محافظة بابل)، للباحثة شهد علي عبيس ،وبأشراف الأستاذ الدكتور عبد الزهرة علي الجنابي، لذا نرجو منكم الإجابة بشكل دقيق بما يخدم البحث العلمي ، **علماً بأن اجاباتكم ستكون لأغراض البحث العلمي فحسب، وخدمة لصالح العام.** شاكرين لكم تعاونكم

القضاء : الناحية : الحي :

اولاً / محور الأسرة:-

١-مهنة رب الأسرة. موظف ( )، كاسب ( )، متقاعد ( ).

٢- منطقة السكن. حضر ( )، ريف ( ).

٣- كم عدد أفراد الأسرة ؟ ذكور ( )، إناث ( ).

ثانياً / محور الدخل :-

١-كم يبلغ دخل العائلة الشهري؟ ٥٠٠ ألف دينار ( )، من ٥٠٠ ألف دينار إلى مليون دينار ( )، أكثر من مليون دينار ( ).

٢- هل تعد اسرتك من طبقة الأغنياء ( )، الفقراء ( )، متوسطة الحال ( ).

٣- كم عدد الأفراد من الذكور في العائلة مشمول بالحماية الاجتماعية؟ ( ).

٤- كم عدد الأفراد من الإناث في العائلة مشمول بالحماية الاجتماعية؟ ( ).

٥- كم عدد العاملين من الذكور في العائلة ؟ ( ).

٦- كم عدد العاملين من الإناث في العائلة ؟ ( ).

٧- كم عدد العاطلين عن العمل من الذكور في العائلة ؟ ( ).

٨- كم عدد العاطلين عن العمل من الإناث في العائلة ؟ ( ).

٩- كم عدد الأفراد العاملين في الصناعة من مجموع العاملين في العائلة ؟ ( ).

١٠- كم عدد الأفراد من الذكور الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة ؟ ( ).

١١- كم عدد الأفراد من الإناث الذين لديهم حساب مصرفي في العائلة ؟ ( ).

١٢- كم عدد الأفراد من الذكور الذين لديهم إجازة سوق في العائلة ؟ ( ).

١٣- كم عدد الأفراد من الإناث الذين لديهم إجازة سوق في العائلة ؟ ( ).

١٤- كم عدد الأفراد من الذكور الذين يستخدمون الإنترنت في العائلة ؟ ( ).

١٥- كم عدد الأفراد من الإناث الذين يستخدمون الإنترنت في العائلة ؟ ( ).

ثالثاً / محور التعليم :-

١-هل يوجد في العائلة من هو أمي لا يقرأ ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٢- كم عدد الأطفال من الذكور الذين أتموا الدراسة الابتدائية في العائلة ؟ ( ).

٣- كم عدد الأطفال من الإناث الذين أتموا الدراسة الابتدائية في العائلة ؟ ( ).

٤- كم عدد الأطفال من الذكور الذين تركوا الدراسة الابتدائية في العائلة ؟ ( ).

٥- كم عدد الأطفال من الإناث الذين تركوا الدراسة الابتدائية في العائلة ؟ ( ).

٦- كم عدد الأفراد من الذكور الذين أتموا الدراسة الثانوية في العائلة ؟ ( ).

٧- كم عدد الأفراد من الإناث الذين أتموا الدراسة الثانوية في العائلة ؟ ( ).

٨- كم الوقت المستغرق للوصول إلى الخدمات التعليمية ؟ رياض الأطفال ( ) دقيقة، مدرسة ابتدائية ( ) دقيقة، مدرسة ثانوية ( ) دقيقة.

رابعاً / محور الصحة:-

١-كم فرد في العائلة مشمول بالتأمين الصحي ؟ ( ).

٢- هل الأطفال في العائلة يحصلون على اللقاحات بشكل منتظم ومستمر؟ نعم ( )، كلا ( ).

٣- هل يوجد في العائلة من يعاني من نقص التغذية وفقر الدم ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٤- هل يوجد في العائلة من المدخنين ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٥- كم الوقت المستغرق للوصول إلى أقرب مركز صحي ( ) دقيقة، أقرب مستشفى ( ) دقيقة.

خامساً / محور المرأة:-

١-هل يوجد في العائلة من المتزوجات بعمر أقل من ١٥ سنة ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٢- هل توجد رعاية صحية ولقاحات للأمهات قبل الولادة ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٣- هل توجد مساواة بين الجنسين من حيث التمكين والعمل ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٤- هل يوجد فرق في التعليم بين الذكور والإناث ؟ نعم ( )، كلا ( ).

سادساً/ محور السكن :-

١-هل منزلكم ملك ( )، إيجار ( )، تجاوز ( ).

٢- هل تمتلك العائلة قطعة أرض ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٣- في حال الإجابة بنعم على النقطة الثانية هل هي طابو ( )، زراعي ( ).

٤- هل تمتلك العائلة أرض زراعية ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٥- في حال الإجابة بنعم على النقطة الرابعة، هل تقوم بزراعتها؟ نعم ( )،كلا ( ).

٦- هل تحصلون على مياه نظيفة صالحة للشرب ؟ نعم ( )، كلا ( ).

٧- هل تحصلون على خدمات الكهرباء الوطنية ( )، مولدة منطقة ( )، مولدة منزل ( ).

٨- هل تحصلون على الخدمات الأساسية للعيش ؟ نعم ( )، كلا ( ).

سابعاً / محور الخدمات :- ما رأيك بتوفر الخدمات الآتية في مكان إقامتك ؟

الخدمات	جيدة جداً	جيدة	متوسطة	رديئة
الكهرباء				
مياه الشرب				
الخدمات الصحية				
الخدمات التعليمية				
البنى التحتية				
الطرق				
المساحات الخضراء				
قطاع الزراعة				
قطاع الصناعة				
قطاع التجارة				
قطاع السياحة				

ملحق (٢) توزيع الصناعات الكبيرة الحجم بحسب الأقضية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

القضاء	عدد المنشآت	عدد العاملين	الأجور (مليون)	قيمة الإنتاج (مليون)	قيمة المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
الحلة	٣٠	٤٢٩٧	١٣٦٧٨	٣٣٥٦١	١٩٠٠٢	١٤٥٥٩
المحاويل	٥	٦٤٩	٣٢٠٦	٦٢٠٧	٤٥٩٤	١٦١٣
الهاشمية	١٨	١٧٢	٥٣١	٣٤٦٠٠	٢٥٧٧١	٨٨٢٩
المسيب	٧	١٠٨٥٨	٩٧٤٨٦	٢٠٧٨٥٥	١١٨٧٣٠	٨٩١٢٥
المجموع	**٦٠**	**١٥٩٧٦**	**١١٤٩٠١**	**٢٨٢٢٢٣**	**١٦٨٠٩٧**	**١١٤١٢٦**

المصدر / جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء محافظة بابل، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

ملحق (٣) توزيع الصناعات المتوسطة الحجم حسب الأقضية في محافظة بابل لعام ٢٠٢٢.

القضاء	عدد المنشآت	عدد العاملين	قيمة الأجور (مليون)	قيمة الإنتاج (مليون)	قيمة المستلزمات (مليون)	القيمة المضافة (مليون)
الحلة	١١	٣٢٧	١٩٣٢	٩٥٥٣	٤٤٢٨	٥١٢٥
المحاويل	٢	٤٨	٢٥٦	٧٧٠	٣١٩	٤٥١
الهاشمية	٢	٦٠	٢٦٧	١٢١٤	٥٤٣	٦٧١
المسيب	٢	٢١	٨٠	١٤٠	٨٨	٥٢
المجموع	**١٧**	**٤٥٦**	**٢٥٣٥**	**١١٦٧٧**	**٥٣٧٨**	**٦٢٩٩**

المصدر/ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء محافظة بابل، شعبة الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، لعام ٢٠٢٢.

Abstract:

This study aims to implement the goals of Sustainable development through optimal investment of the available capabilities in various social, economic, environmental, political and services sectors, and develop the necessary plans to advance the development reality of the governorate to achieve justice, social weel- being, efficiency, and economic feasibility, with democracy and political responsibility, and in accordance with a balanced and sustainable environmental system. The study discussed the issue of identifying a specific mechanism and methodology for organizing and evaluating Sustainable development indicators in the governorate, because decision makers have moved away from introducing the concept of Sustainability into development projects, enabling and implementing sustainability faces many obstacles when applying it on the ground. The thesis methodology used the foundations of moring from traditional thought towards Sustainable thought and enabling sustainability to be applied in development plans, as it's the outcome of the inputs of this methodology. Thus, the study reviewed, through its five chapters everything related to the philosophical and conceptual aspect of Sustainable development, it also included identifying the geographic capabilities available in the governorate to identify and measure Sustainable development indicators there. The study then proposed a comprehensive development strategy to achieve sustainability in the Governorate. These indicators were also studied and analyzed through the use of a questionnaire that included some sustainability indicators, the adoption of statistical data analysis using the ready- made statistical program for social sciences (spss٢٥), and the use of some mathematical equations to reach the required results in the study. The most important findings of the study are that Babylon Governorate has good potential in various human and economic sectors, the most important of which is its human population wealth and its disting uished location in central Iraq. However, by evaluating Sustainable development indicators and measuring the extent of their achievement in the governorate, it was found that they are weak and low indicators and don't lead to Sustainable development. A development plan must be drawn up to invest in these potentials and components in a comprehensive and sustainable manner, with great care and fair from financial and a dministrative corruption. This can be

achieved through the study's findings that help in developing a development plan to invest resources in a way that guarantees the share of current generationsa and preserves the right of future generations to these resources.

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University of Babylon
Of Education College for Human Sciences
Deportment of Geography

Geographical Analysis of some indicators of Sustainable Development in Babylon Governorate.

By

Shahad Ali Obeis Al-Saidi

A Thesis Submitted to the council of the College of Education - Human Sciences in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts in Geography presented

Supervised by

Prof .Dr .

Abdul Zahra Ali Al-Jenaby

2024 AD 1445 AH